جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

مصطلح "مقبول" عند ابن حجر وتطبيقاته على الرواة من الطبقتين الثانية والثالثة في كتب السنن الأربعة

إعداد

محمد راغب راشد الجيطان

إشراف

الدكتور حسين عبد الحميد النقيب

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في أصول الدين بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين

2010م

مصطلح "مقبول" عند ابن حجر وتطبيقاته على الرواة من الطبقتين الثانية والثالثة في كتب السنن الأربعة

إعداد

محمد راغب راشد الجيطان

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ : 21 / 10 / 2010 م ، وأجيزت .

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
د. حسين النقيب (مشرفا)	....
د.عودة عبد الله (ممتحنا داخليا)	....
د.موسى البسيط (ممتحنا خارجيا)	....

إهــداء

أهدي هذا العمل إلى من زرعت فيّ محبة الله، ومحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

إلى من علمتني كيف أعشق القرآن بتلاوته، وحفظه، والعمل به ،

إلى من سهرت الليالي، وأنا أطالع وأدرس وأبحث بين الكتب،

فكانت هي الشعلة التي أنارت لي طرق الظلام، وكانت هي من تذلل لي المصاعب بالدعاء، والرضا،وكانت هي مصدر الحنان، والرحمة،

ولكن، قدّر الله تعالى أن تغادر هذه الدنيا قبل أن يكتمل البناء، وقبل أن تتنسم نسيم النجاح الذي طالما كانت أعينها تحدّق نحوه ساعة بساعة ويوما بيوم، وبقيت أعيش على ذكريات لها كلها طاعة لله، في الليل قيام وقرآن، وفي النهار عمل وعبادة،

إلى أمّي المرحومة بإذن الله تعالى، أهدي لها هذه الرسالة،

وأقول لها

نسائم خفيفة لطيفة تلك التي غادرت موانيء قلبي، وعبرت البحار والأنهار، وتحملت الصعوبات والمشاق، لتصل إليك في النهاية صادقة .. صافية.. تبحث عن مرفأ لها في قلبك، تلك النسائم لم تكن تحمل سوى

أحبك يا أمي .

اللهم اغفر لها، وارحمها، واعف عنها، وتجاوز عن سيئاتها،

اللهم ارزقها الفردوس الأعلى مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين

اللهم آمين.

الباحث

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر والعرفان إلى شيخي وأستاذي ومشرفي وقرة عيني الشيخ الدكتور حسين عبد الحميد النقيب حفظه الله ورعاه، فلم يبخل علي بنصحه وإرشاده منذ اليوم الأول الذي تعرفت فيه عليه عام 2000م، وازداد هذا النصح والإرشاد أكثر أثناء إشرافه على رسالتي هذه،فله مني كل التقدير والاحترام، وأسأله تعالى أن يحفظه من عبث الحاسدين.

وأتقدم بالشكر الجزيل لكل من أفدت منه لفظة، من أساتذتي الكرام في كلية النور، وخاصة الأستاذ غسان بدران، الذي زرع فيّ محبة فهم كتاب الله ، والدكتور عودة عبد الله ، الذي أفدت منه دقة البحث وعمق التفكير، سائلا المولى عز وجل أن يعينهم على نشر العلم وتخريج العلماء.

وأتقدم بالشكر إلى رفيق دربي في العلم والتعلم الأستاذ عامر جود الله، الذي لمست فيه صدق الإخوة، وبراعة الحوار.

وأتقدم بالشكر والعرفان إلى أهل بيتي: والدي وإخواني وأخواتي الذين كانوا لي سندا وعونا، وخاصة أخواتي اللواتي عشن مع كل حرف سُطِّرَ في هذه الرسالة ، فلهم مني جزيل الشكر والتقدير وأسأله تعالى أن يجمعني وإياهم على حوض المصطفى صلى الله عليه وسلم .

والشكر موصول إلى فضيلة الدكتور موسى البسيط وفضيلة الدكتور عودة عبدالله لتفضلهما علي بقبول مناقشة هذه الرسالة، حيث أظهرا حقيقة المناقشة العلمية الهادفة الهادئة البعيدة عن التعصب.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من علمني حرفاً، أو زرع فيّ خلقاً، وأسأله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا الشكر صادقا خالصا لوجهه الكريم .

قال تعالى: " **وإذ تأذن ربكم لئنْ شكرتم لأزيدنكم** "[1]

الباحث

---

1 : سورة إبراهيم : آية 7

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدّم الرسالة التي تحمل العنوان:

مصطلح "مقبول" عند ابن حجر وتطبيقاته على الرواة من الطبقتين الثانية والثالثة في كتب السنن الأربعة

أقرّ بأنّ ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنّما هو نتاج جهدي الخاصّ، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة ككل، أو أيّ جزء منها لم يقدّم من قبل لنيل أيّة درجة علميّة، أو بحث علميّ، أو بحثي لدى أيّة مؤسسة تعليميّة، أو بحثيّة أخرى.

Declaration

The work provided in this, unless otherwise referenced, is the researcher`s own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student`s name : اسم الطالب:

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ: 21 / 10 / 2010م

فهرس الموضوعات

مصطلح "مقبول" عند ابن حجر وتطبيقاته على الرواة من الطبقتين الثانية والثالثة في كتب السنن الأربعة

إعداد الطالب

محمد راغب راشد الجيطان

إشراف

د. حسين عبد الحميد النقيب

الملخص

يختص هذا البحث بدراسة مصطلح " مقبول " وهو من المصطلحات الخاصة بالحافظ ابن حجر في كتابه تقريب التهذيب، ثمّ تخريج مرويات كل راوٍ قال عنه ابن حجر (مقبول) من كتب السنن الأربعة، وقد حدد الحافظ شروط الراوي المقبول؛ من قلة الحديث، وأن لا يثبت ما يترك حديثه من أجله، وأن يتابع، وجعله الحافظ في المرتبة السادسة من مراتب رواة التقريب، لكن الحافظ لم يبيّن مراده من هذا المصطلح، فانبرى لذلك العلماء؛ فمنهم من اعتبر حديث الراوي المقبول حسناً لذاته، ومنهم من اعتبر حديثه حسناً لغيره ويرتقي بالمتابعات والشواهد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك من وجه انتقادات لاذعة لهذا المصطلح وخاصة صاحبي كتاب تحرير تقريب التهذيب.

ومن خلال البحث والدراسة توصلت إلى أنّ الحافظ قصد من الشرط الأول وصف الراوي بأنّه قليل الحديث، ومن الشرط الثاني قصد خلوه من الجرح والتعديل، ولكن ومن خلال سبر روايات (287) راويا؛ وجدت أنّ عدد الرواة الثقات منهم (9) رواة، وعدد الرواة الضعفاء (8) رواة، وما تبقى من الرواة والبالغ عددهم (270) راويا هم مجهولون ، هذا من جهة، وأما بالنسبة لشرط المتابعة –والذي لم يلتزم به الحافظ– فكان أصل عدد المتابعات لأحاديث الرواة المجاهيل (104) متابعات، منها (17) متابعة صحيحة لسبعة عشر راويا، (71) متابعة ضعيفة لواحد وسبعين راويا، و(16) متابعة صحيحة وضعيفة لستة عشر راويا، كل ذلك أوضحته في جداول خاصة في الفصل الثالث.

وأما بالنسبة لخلاصة القول في الراوي المقبول فالأصل فيه الجهالة وهي عند ابن حجر أقل الدرجات، وبناء على ذلك يكون حديث الراوي المقبول– المجهول– ضعيفا ، ولا يرتقي وإن

توبع من متابعة صحيحة لقلة روايته، وهذه القلة كانت سببا من أسباب ضعفه وعدم شهرته وسكوت العلماء على راويها أمثال سكوت البخاري؛ مع علمه بالراوي وبحديثه وبالمتابعة التي له إن وجدت.

وبان لي من خلال الدراسة أنّ (166) راوياً يستحقون لفظ ليـّـن الحديث ، لخلو أحاديثهم من متابعات أصلا كما نص الحافظ في مقدمة التقريب: "وإلا فليـّـن الحديث"، فإن أضفنا من توبع بمتابعة ضعيفة زاد العدد قطعا.

إذن الراوي المقبول الذي وافق شروط الحافظ الثلاثة، هو الوجه الآخر للراوي المجهول، وحكم حديثه الضعف وإنْ توبع بمتابعة صحيحة، توصلت لذلك بالأدلة والبراهين، وأقوال النقاد وصناعتهم الحديثية، وبدراسة وتخريج أكثر من (350) رواية.

وكان عدد الرواة الذين درستهم من ناحية الجرح والتعديل ودراسة رواياتهم (287)راويا، وعدد الذين تم دراستهم من ناحية الجرح والتعديل دون دراسة مروياتهم (51) راويا، فيكون عدد الرواة المقبولين من الطبقة الثانية والثالثة هو (337) راوياً، أو يزيد. والله أعلم.

مــقــدمــة :

الحمد لله رب العالمين، الحمد لله حمد الشاكرين، الحمد لله القائل: " **وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزّل إليهم ولعلهم يتفكرون**"[1]، والصلاة والسلام على رسولنا الأمين، الرحمة المهداة، والنعمة المسداة محمد صلى الله عليه وسلم، أخرج الناس من ظلمات الجهل إلى نور المعرفة واليقين.

أما بعد:

لقد قيّض الله تعالى علماء أجلّاء يبحثون في أصول هذا الدين ويبرزونه وينشرونه بين الأمم بصورة جلية واضحة، هذه الأصول التي تتغلغل بين آيات كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، ولمّا كان القرآن – والحمد لله – وصلنا بتواتر العامّة عن العامّة، انبرى العلماء لدراسة السنة النبوية وبيان صحيحها من ضعيفها ، معتمدين بعد إخلاص العمل لله تعالى على قواعد الجرح والتعديل، ومهتمين- بشكل خاص- بدراسة روايات كل راو وسبرها، وخاصة الرواة الحفاظ الذين تدور عليهم روايات الأصول.

فكثير من علماء الحديث من واصل الليل بالنهار للتمييز بين الرواة الأثبات، وبين من نزلت درجتهم عن درجة الثقات...وهكذا، وكان من بين هؤلاء العلماء النقاد الأفذاذ حماة علم الرجال وصنعته؛ الإمام شعبة بن الحجاج (ت 160هـ)، والإمام يحيى بن سعيد القطان(ت 198هـ)، والإمام عبد الرحمن بن مهدي(ت 198هـ)، والإمام يحيى بن معين (ت 233هـ)، والإمام علي بن المديني (ت 234هـ)، والإمام أحمد بن حنبل(ت 241هـ)، والإمام البخاري(ت 256هـ)، والإمام أبي حاتم الرازي(ت 277هـ)، والإمام النسائي(ت303هـ)، والإمام الدارقطني(ت 385هـ)،وغيرهم – رحمهم الله جميعا- .

وكان من قدر الله أن قَيّضَ لهذا العلم الإمام الحافظ العالم أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)- رحمه الله- ، صاحب النفس الطويل في علم الحديث عامة وعلم الرجال خاصة،

[1] : سورة النحل : آية 44

من حيث الجمع والترتيب والعرض والترجيح، فكانت له المؤلفات الكثيرة لخدمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن بين هذه المؤلفات كتابه العقد الفريد " **تقريب التهذيب** " ، والذي هو خلاصة أقواله وترجيحاته في تراجم رواة الأسانيد .

والحافظ ابن حجر كغيره من العلماء تميز بمصطلحات خاصة يطلقها على الرواة بعد النظر والبحث والترجيح ومنها مصطلح "مقبول "، الذي أطلقه على أكثر من ألف وخمسمائة وخمسين راويا أو يزيد وكان نصيب رواة كتب السنن الأربعة الحظ الأوفر منهم .

ولقد هداني الله تعالى بعد طول تفكير وتدوير، لأنْ أكون واحدا ممن يدرس هذا المصطلح عند الإمام ابن حجر – رحمه الله – وأخرّج روايات غالب الرواة الذين قال فيهم ابن حجر " مقبول" ، علما بأنّي اقتصرت في دراستي على الرواة الذين أخرج لهم أصحاب السنن الأربعة أو أحدهم[1] من أصحاب الطبقة الثانيـــة والثالثة –خشية التطويل– ، لكي نترجم هذا المصطلح إلى واقع عملي تطبيقي فننظر إلى تلك النتائج التي يوصلنـــا إليها البحث العلمي المتزن، وخاصة أننا اليوم بحاجة ماســـة إلى الدراســـات التطبيقية التي تسبر روايات كل راو ، لنميز الروايات التي أصاب فيها من تلك التي أخطأ فيها مع بيان السبب ، فكان عنوان هذه الأطروحة الجامعية بعد طلب العون من الله عز وجل : **مصطلح "مقبول" عند ابن حجر وتطبيقاته على الرواة من الطبقتين الثانية والثالثة في كتب السنن الأربعة.**

والحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات.

[1] : كان ميدان الدراسة كتب السنن الأربعة للأسباب التالية: **أولها:** كانت الفكرة في البداية أن يكون ميدان الدراسة صحيحيْ البخاري ومسلم ، وبعد البحث والتنقيب وجدت عنوان رسالة قد أُجيزت بعنوان : المقبول عند ابن حجر دراسة تطبيقية على الصحيحيْن. **وثانيها:** لأنّ كتاب التقريب هو اختزال لكتاب التهذيب، والذي اعتنى بالترجمة لرواة الكتب الستة (الصحيحان وكتب السنن الأربعة). **وثالثها:** لأنّ السنن الأربعة تعتبر من الدرجة الثانية بعد الصحيحيْن ، وهي أعلى مرتبة من الكتب الاخرى التي درس الحافظ رواتها في التقريب؛ ككتاب خصائص علي، وعمل اليوم والليلة للنسائي .

أهميه الموضوع :

تـــنبع أهمية الدراسة من خلال تتبع روايات كل راو قال فيه ابن حجر في التقريب "مقبول" من الطبقتين الثانية والثالثة وأخرج حديثه أصحاب السنن الأربع أو أحدهما، ومقارنة النتائج بإطلاق ابن حجر هذا المصطلح على الراوي نفـــسه ،أي أنها دراسة تطبيقية واقعية بعيدة عن إطلاق أحكام عامّة هنا أو هناك، ثم للتوصل إلى نتيجة واضحة حول ماهية الراوي المقبول وحكم حديثه في زمن اختلفت فيه النظرات وتباينت، بين مصحّح ومضعّف.

وهذه الدراسة هي خدمة متواضعة جديدة – ونسأله تعالى أن تكون سديدة – لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما أعظم هذه الخدمة والعيش في ظلالها وفني الأوقات فيها.

سبب اختيار الموضوع :

اخترت هذه الموضوع لما له من دور بارز في حل الخلاف الواقع بين علماء الحديث تجاه مصطلح مقبول، ولما يثمره من ملكة حديثية، وقدرة على سبر روايات الرواة، وتمييز الصحيح من الضعيف.

أهداف البحث :

1. نيل رضوان الله تعالى وابتغاء الأجر والثواب .
2. إثراء المكتبة الإسلامية العلمية بما هو جديد ومفيد .
3. عرض صورة واقعية وبمنهجية واضحة في تتبع مصطلحات الجرح والتعديل ودراسة مرويات كل راوٍ للخروج بدراسة تزاوج بين الجرح والتعديل، وسبر الروايات وعرضها على الثقات.

4. القرب من أحاديث الرسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيحة، والامتثال بها.

5. التعرف على أولئك الأئمّة الرجال الذين خدموا أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بنقلها وتدوينها والحكم عليها .

6. الخروج من الخلاف الحاصل بين العلماء المتأخرين تجاه هذا المصطلح بمنهجية علمية، وآلية مدروسة.

7. إكمال دراسة الرواة المقبولين الذين لم يخرِّج لهم البخاري ومسلم أو أحدهما، لوجود دراسة خاصة عن هؤلاء الرواة.

مشكلة البحث :

تحاول هذه الدراسة الإجابة على الاسئلة التالية :

1. ما حقيقة الراوي الذي اطلق عليه الحافظ لفظ مقبول من الطبقتين الثانية والثالثة ؟
2. هل هناك رواة ثقات أطلق عليهم الحافظ لفظ مقبول ؟
3. هل هناك رواة ضعفاء أطلق عليهم الحافظ لفظ مقبول ؟
4. هل هناك رواة مجهولون أطلق عليهم الحافظ لفظ مقبول ؟
5. ما حكم حديث الراوي الذي أطلق عليه الحافظ لفظ مقبول ؟
6. هل التزم الحافظ الشروط التي اشترطها للراوي المقبول ؟

فرضيات البحث :

1. هل قصد الحافظ من مصطلح " مقبول " لفظ جرح أم لفظ توثيق أم غير ذلك ؟

2. كم عدد الرواة الثقات الذين أطلق عليهم الحافظ في التقريب لفظ "مقبول" من الطبقتين الثانية والثالثة ؟

3. كم عدد الرواة الضعفاء الذين أطلق عليهم الحافظ في التقريب لفظ "مقبول" من الطبقتين الثانية والثالثة ؟

4. هل شروط الراوي المقبول عند الحافظ ترتقي بالراوي أم بالرواية أم بالإثنين معاً ؟

5. هل قلة الحديث لها دور في زيادة ضبط الراوي لروايته ؟

6. هل سبر روايات الرواة المقبولين تساعد في كشف اللثام عن هذا المصطلح ؟

الدراسات السابقة :

بعد البحث لم أجد ما يشير إلى من كتب عن الراوي المقبول باستقلال تام، وعند الاستشارة بلغني أنّ الدكتور سلطان العكايلة ناقش رسالة دكتوراة بعنوان: " الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في الأحاديث المختارة للضياء المقدسي المتوفى سنة 643هـ."[1] للباحثة خلود الحسبان ، وتمكنت من الحصول عليها بعد سبعة أشهر من تقديم الخطة من خلال الدكتور سلطان العكايلة – جزاه الله كل خير- ، وبعد الاطلاع عليها ودراستها وجدت نهجها وطرحها للموضوع لا يتفق مع منهجي وطرحي في الغالب الأعم ، بل والنتائج التي توصلت إليها كانت جزءاً منها عبارة عن ردود واضحة على ما توصلت إليه الدكتورة خلود أصلا ، ذلك لأنها كانت تسير على نهج شيخها في الغالب الأعم الدكتور وليد العاني- رحمه الله- ، وهناك دراسة أخرى عن الراوي المقبول ولكن الدراسة التطبيقية كانت حول رواة الصحيحين، وللأسف لم أستطع الحصول عليها بسبب الظروف المحيطة بنا.

أما من ناحية الحديث عن مصطلح " مقبول " فقد وجدت من تكلم عنه أثناء حديثه عن رواة كتاب تقريب التهذيب ومنهجية ابن حجر فيه، فكانت دراسة: إمعان النظر في

---

[1] : الحسبان ، خلود محمد ، **الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في الأحاديث المختارة للضياء المقدسي.**(رسالة دكتوراة غير منشورة) جامعة اليرموك. الأردن.(2005م).

تقريب الحافظ ابن حجر للشيخ عطاء بن عبد اللطيف[1]، ثم دراسة الدكتور وليد العاني والتي بعنوان: " منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها"[2]، ثم دراسة تحرير تقريب التهذيب للشيخ شعيب الأرناؤوط، والدكتور بشار عواد[3]، ثم دراسة الأستاذ محمد الحسين والتي بعنوان: المراتب الرابعة والخامسة والسادسة من التقريب دراسة تطبيقية على كتاب التلخيص الحبير"[4] وهي رسالة ماجستير من جامعة آل البيت في الأردن حصلت عليها من المكتبة الإلكترونية للجامعة الأردنية، وسيأتي بسط الكلام حول هذه الدراسات في المبحث الخامس من الفصل التمهيدي إن شاء الله .

ولأنّ الموضوع له علاقة بتراجم الرواة خاصة وكتب تخريج الحديث عامّة كان بإمكاني الإفادة من الكتب التي تناولت ذلك ومنها؛ كتاب" الجرح والتعديل[5] " لابن أبي حاتم، وكتاب " التاريخ الكبير[6]" للبخاري وكتاب " تهذيب الكمال[7]" للحافظ المزي، وكتاب " تهذيب التهذيب[8] " لابن حجر، وأمّا في مجال التخريج فالكتب كثيرة ومنها كتاب البدر المنير[9]لابن الملقن، وسلسلة الأحاديث الصحيحة[10] للإمام الألباني– رحمهم الله–.

---

[1] : ابن أحمد، عطاء بن عبد اللطيف ، **إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر** – غير مطبوع ، 1411 هـ.

[2] : العاني، د. وليد حسن:**منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها**.الأردن: دار النفائس.(1999م)

[3] : عوّاد والأرناؤوط ، بشار معروف، وشعيب ، **تحرير تقريب التهذيب** 4 مج .ط1. بيروت:مؤسسة الرسالة– ، (1997م)

[4] : الحسين .محمد بن عيسى خليف: **المراتب الرابعة والخامسة والسادسة من التقريب** ، (رسالة ماجستير غير منشورة) – جامعة آل البيت.العراق.

[5] : ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ت 327،**الجرح والتعديل**، 9 مج. ط1 بيروت – دار إحياء التراث العربي– (1952م).

[6] : البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله الجعفي ت 256، **التاريخ الكبير** 8مج،تحقيق: السيد هاشم الندوي. دار الفكر

[7] : المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج ت : 742 ، **تهذيب الكمال** 35 مج، تحقيق: د. بشار عواد . ط1. بيروت– مؤسسة الرسالة(1980م).

[8] : ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني الشافعي ت 852هـ،**تهذيب التهذيب** 14مج.ط1. بيروت– دار الفكر. (1984م)

[9] : ابن الملقن، سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد ت 804 هـ ، **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير** 9 مج. تحقيق: مصطفى أبو الغيط وآخرون. ط1 . الرياض– دار الهجرة

[10] : الألباني، محمد ناصر الدين ، **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فوائدها**،4مج. ط3. عمان. المكتبة الإسلامية (1406هـ)

منهج البحث :

سلكت في دراستي هذه منهجين اثنين؛ أولهما: المنهج الاستقرائي؛ فقد أخذت بجمع جميع الرواة الذين قال فيهم ابن حجر "مقبول " من كتاب تقريب التهذيب وأخرج لهم أصحاب السنن الأربع أو أحدهم ، ممن لم يخرّج لهم البخاري ومسلم أو أحدهما، مع الاقتصار على رواة الطبقتين[1] الثانية والثالثة[2] ، ثم جمع أقوال العلماء حول كل راو من الرواة ، ومعرفة وزن كل قائل، ثم جمع راويات كل راوٍ أطلق عليه الحافظ لفظ "مقبول" من كل كتب الحديث وخاصة الكتب التسعة على وجه التحديد (من الصحيحين، وكتب السنن الأربعة، وسنن الدارمي، ومسندي الحميدي والإمام أحمد)، وثانيهما: المنهج التحليلي، فقد قمت بدراسة هذه الروايات مع الإشارة أحيانا إلى أقوال العلماء حول بعض الأحاديث – خشية الإطالة –، ومعرفة متابعات وشواهد كل حديث حتى تكون نتيجة الحكم على الحديث انسحاب للحكم على الراوي.

ثم تقسيم الرواة إلى ثقات وضعفاء ومجاهيل ، وتقسيم أحاديثهم إلى صحيحة وضعيفة، وارتأيت أن يكون العرض في الفصل الثاني من الدراسة التطبيقية كالآتي:

1. الرواة المقبولون وهم ثقات، مع دراسة مروياتهم، ورتبتهم ترتيبا أبجديا تحت عنوانين رئيسين هما: الرواة المقبولون وصح إليهم الإسناد، والرواة المقبولون والإسناد إليهم ضعيف.
2. الرواة المقبولون وهم ضعفاء، مع دراسة مروياتهم، ورتبتهم ترتيبا أبجديا تحت عنوانين رئيسين هما: الرواة المقبولون وصح إليهم الإسناد، والرواة المقبولون والإسناد إليهم ضعيف.

---

[1] : مصطلح "طبقة" هو خاص بالحافظ ابن حجر، والهدف منه كما قال في مقدمة التقريب هو :" التعريف بعصر كل راو منهم بحيث يكون قائما مقام ما حذفته؛ من ذكر شيوخه والرواة عنه إلا من لا يؤمن لبسه".قال محمد عوامة:" هو بهذا التحديدالزمني يقرب للباحث أنّ المترجم هو مراده لا غيره" انظر: ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني الشـــافعـــي ت852هـــ ، **تقريب التهذيب** ، تحقيق: محمد عوامة .ط4، سوريا– دار الرشيد ،(1992م)(ص:42)، وقسم الحافظ الطبقات إلى إثنتي عشرة طبقة؛ جعل للصحابة الطبقة الأولى، وللتابعين الخمس طبقات اللاحقة(6,5,4,3,2)، ولأتباع التابعين الطبقات الثلاثة اللاحقة(9,8,7)، ولأتباع الأتباع الثلاثة الأخيرة (10,11،12).انظر: ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني الشافعي ت 852هـــ ، **تقريب التهذيب**. عناية: عادل مرشد.ط1،بيروت –مؤسسة الرسالة. 1996م.(ص:15).

[2] : لأنّهما تمثلان أهم الطبقات بعد طبقة صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولحصر عدد رواة الدراسة ضمن حدود متفق عليها عند علماء الحديث، ولكثرة عدد الرواة الذين أطلق عليهم الحافظ في التقريب مصطلح "مقبول".

3. الرواة المقبولون وهم مجهولون، مع دراسة مروياتهم، ورتبتهم ترتيبا أبجديا تحت عنوانين رئيسين هما: الرواة المقبولون وصح إليهم الإسناد، والرواة المقبولون والإسناد إليهم ضعيف.

فما كان من الأول والثاني، هم كل الرواة الثقات، أو الضعفاء من الطبقتين الثانية والثالثة، وما كان من الثالث، اخترت نماذج خشية الإطالة والتطويل.

وحتى يكون العرض واضحا ألحقت بالفصل الثاني جداول أربعة، أولها: الرواة المقبولون وهم ثقات مع بيان حال الراوي وما قيل فيه ، وحال حديثه وخاصة بيان المتابعات وعدد الأحاديث، وثانيها: الرواة المقبولون وهم ضعفاء ، مع بيان حال الراوي وما قيل فيه ، وحال حديثه وخاصة بيان المتابعات وعدد الأحاديث، وثالثها :الرواة المقبولون وهم مجاهيل، مع بيان حال الراوي وما قيل فيه، وحال حديثه وخاصة بيان المتابعات وعدد الأحاديث، ورابعها: بيان الرواة المقبولين من ناحية الجرح والتعديل وخلاصة القول فيهم، دون دراسة مروياتهم، فدراسة (287) راويا يكفي لأخذ حكم واضح ودقيق حول ماهية الراوي المقبول، علماً بأنّ الراوة في الجدول الرابع بلغ عددهم (51) راويا كلهم مجهولون، وعدد الروايات المدروسة كانت (354) رواية.

وكنت قد أشرت إلى تطور لفظ مقبول إلى الحافظ ابن حجر، مع بيان شاف للدراسات السابقة، وعرض رأيها دون أن يكون لي أيّ تتدخل في تغيير المعنى، مع مناقشتي لما يلزم من آراء وردت في الدراسات السابقة في الفصل الأول، والذي هو لب الرسالة وعقلها المفكر وخطها الذي سارت عليه الدراسة النظرية.

واحتاج مني لسان حال شروط الراوي المقبول وخاصة شرط المتابعة، أن أتكلم وبإسهاب حول آراء العلماء في تصحيح الحديث بمجموع الطرق، لما لذلك من علاقة وطيدة في الحكم على حديث الراوي المقبول.

وفي النهاية رسمت النتائج التي توصلت إليها في دراسة استغرقت مني سنة ونصف ، ونقشت أهمّ التوصيات التي لا بد أن تكون حتى يكتمل البناء وتكتمل الفكرة، ويعلو الزرع يانعا فيسهل القطاف، وتكون الفائدة.

كل ذلك تطلب مني التوثيق، وقد فعلت ذلك بالطرق العلمية الصحيحة، وقد قسّمت بحثي إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة،

المقدمة تحدّثت فيها عن أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وأهدافه، ومشكلته، وفرضياته، والدراسات السابقة، وخطة البحث كانت على النحو التالي:

الفصل التمهيدي:

المبحث الأول : الحافظ ابن حجر في سطور.

المبحث الثاني : كتاب تقريب التهذيب في سطور.

المبحث الثالث : كتب السنن الأربعة في سطور.

المبحث الرابع : تعريف لفظ " مقبول ".

المبحث الخامس : الراوي المقبول والدراسات السابقة.

الفصل الأول : شروط الراوي المقبول عند الحافظ، وأثرها في الحكم على الحديث.

المبحث الأول : الشرط الأول " من ليس له من الحديث إلا القليل".

المبحث الثاني: الشرط الثاني " أن لا يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله ".

المبحث الثالث : الشرط الثالث " حيث يتابع ".

المبحث الرابع : خلاصة القول في الراوي المقبول.

المبحث الخامس : حكم حديث الراوي المقبول.

الفصل الثاني : الرواة المقبولون عند ابن حجر من الطبقتين الثانية والثالثة، ومروياتهم في كتب السنن الأربعة، دراسة نظرية وتطبيقية تتضمن تخريج أحاديثهم.

المبحث الأول : الرواة المقبولون عند ابن حجر وهم ثقات.

المبحث الثاني : الرواة المقبولون وهم ضعفاء.

المبحث الثالث : الرواة المقبولون وهم مجهولون – نماذج مختارة –

المبحث الرابع : جداول فيها خلاصة القول في الراوي المقبول عند ابن حجر مع بيان درجات أحاديثه وعددها، والمتابعات المتعلقة بها بين الصحة والضعف.

المبحث الخامس : تحليل الجداول.

الخاتمة : وذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات .

وأسأله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتي يوم القيامة.

الباحث

الفصل التمهيدي

المبحث الأول : الحافظ ابن حجر في سطور.

المبحث الثاني : كتاب تقريب التهذيب في سطور.

المبحث الثالث : كتب السنن الأربعة في سطور.

المبحث الرابع : تعريف لفظ " مقبول ".

المبحث الخامس : الراوي المقبول والدراسات السابقة.

المبحث الأول

الحافظ ابن حجر في سطور

المطلب الأول : حياة ابن حجر الشخصية

لا بد في البداية من التعريف بمن كانت هذه الدراسة تدور حوله وهو الحافظ ابن حجر –رحمه الله –، وفاء وعرفانا بعطائه العلمي الغزير.

ترجمته :

اسمه:" أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الكناني العسقلاني ثم المصري الشافعي، و**كنيته:** شهاب الدين أبو الفضل قاضي القضاة، وأما **مولده،** فقد ولد الحافظ في مصر في النصف الثاني من القرن الثامن سنة (773 هـ)"[1].

نشأ الحافظ يتيما حيث كان عمره حين وفاة والده أربع سنوات كما تخبرنا بذلك كتب التراجم، فقد " مات عنه والده وهو طفل في شهر رجب سنة (777هـ)، فأدخل الكتّاب بعد إكمال (5) سنين، وكان لديه ذكاء وسرعة حافظة، حتى إنّه حفظ سورة مريم في يوم واحد"[2].

وبالرغم من أنّ الحافظ –رحمه الله– نشأ يتيما؛ إلا أنّ ذلك لم يؤثر على حياته العلمية، بل كانت علامات النبوغ والذكاء تلازمه منذ الصغر كما ذكر في ترجمته قبل قليل، الأمر الذي كان له أكبر الأثر على حياته العلمية.

وفاته : بعد حياة حافلة بالعلم والرحلة في طلب العلم والتصنيف؛ انتقل الإمام الحافظ أبو الفضل شهاب الدين إلى جوار ربه في " ذي القعدة سنة (852 هـ)، بعد صلاة العشاء الآخرة من ليلة السبت المسفرة عن اليوم الثامن والعشرين من ذي الحجة الحرام من السنة ، في مصر"[3]

---

[1] السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت911، **طبقات الحفاظ** ، ط1. بيروت:دار الكتب العلمية. (1402هـ) ، ترجمة رقم1190(ص:552) .

[2] الهاشمي، تقي الدين محمد بن محمد بن فهد ،**لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ.** بيروت:دار الكتب العلمية ، (ص326).

[3] المصدر السابق: ص(337–338) .

المطلب الثاني : حياة ابن حجر العلمية

كانت حياة ابن حجر العلمية عجيبة، ولا أدلّ على ذلك من مصنفاته الكثيرة، وشروحاته وتحقيقاته وتخريجاته؛ التي تزيد على المائة، تلك التي نهل منها العلماء على مر العصور ولا يزالون، إضافة إلى ثناء العلماء عليه ووصفه بما يليق به رحمه الله ، فقد قال عنه الحافظ تقي الدين الهاشمي: " الإمام العلامة الحافظ، فريد الوقت، مفخر الزمان، بقية الحفاظ، علم الأئمة الأعلام، عمدة المحققين، خاتمة الحفاظ المبرزين، والقضاة المشهورين، أخذ علم الحديث عن شيخنا الحافظ زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، وانتفع به، وهو أول من أذن له في إقرائه وتفقهه على جماعة منهم شيخ الإسلام، سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان البلقيني، وهو أول من أذِنَ له بالإفتاء والتدريس، والشيخ سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن الملقن، وجد في طلب العلوم فبلغ الغاية القصوى، وُلِيَ مشيخة الحديث وتدريس الفقه بأماكن من الديار المصرية، وولي بها نيابة القضاء "[1]، وقال عنه الإمام السيوطي: " شيخ الإسلام وإمام الحفاظ في زمانه وحافظ الديار المصرية بل حافظ الدنيا مطلقا، ولازم شيخه الحافظ أبا الفضل العراقي وبرع في الحديث وتقدم في جميع فنونه وزاد عليها، ولما حضرت العراقي الوفاة، قيل له : من تخلف بعدك؟ قال: ابن حجر، ثم ابني أبو زرعة، ثم الهيثمي، وصنف التصانيف التي عَمَّ النفع بها، كشرح البخاري الذي لم يصنف أحد في الأولين ولا في الآخرين مثله، وتغليق التعليق، والتشويق إلى وصل التعليق، والتوفيق فيه أيضا، وتهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب، ولسان الميزان، والإصابة في تمييز الصحابة، ونكت ابن الصلاح، وأشياء كثيرة جدا تزيد على المائة، وأملى أكثر من ألف مجلس، وولي القضاء بالديار المصرية، والتدريس بعدة أماكن، وخرّجَ أحاديث الرافعي، والهداية، وعمل أطراف الكتب العشرة، والمسند الحنبلي، وزوائد المسانيد الثمانية، وله تعاليق وتخاريج ما الحفاظ والمحدثون لها إلا محاويج"[2].

فالناظر المدقق في حياة الحافظ ابن حجر يجد أنّها أمتازت بميزات خاصة أعطت صاحبها مكانة علمية ودينية على مدار التاريخ، فمن جهة نبتت هذه الشخصية ونشأت على حفظ كتاب

---

[1] الهاشمي: **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ** ، ص326 .

[2] السيوطي: **طبقات الحفاظ** ، ترجمة رقم: 1190،(552-553)

الله، دون وجود دور بارز لوالديه- فقد غادرا هذه الدنيا وهو صغير-، فتلقته عناية الرحمن بأن يسّر الله تعالى علماء أفذاذ جعلوا منه عالماً في مجالات شتى، والدليل على ذلك مؤلفاته الكثيرة والتي برع فيها، فتارة يكتب في العقيدة وتارة يكتب في علوم القرآن وتارة يكتب في علوم الحديث من مصطلحه وأطرافه وتخريجه وزوائده وشرحه وعلم رجاله، وتارة يكتب في الفقه والرقائق وعلوم اللغة.

ومن خلال تعاملي مع كتابه النكت في علوم الحديث وكتابه تهذيب التهذيب وكتابه الإصابة في تمييز الصحابة وكتابه تغليق التعليق وجدته يحيط بكل جوانب المسألة، وكأنّ كل شيء أمامه يقطف منه متى شاء ويعرضه بطريقته التي يراها مناسبة، عرضاً متسلسلا يجعل الدارس في ثقة مما يطالع ويقرأ، وهذا كله يدل على صدقه مع الله عز وجل ثمّ مع رسوله صلى الله عليه وسلم، ثمّ صدقه مع العلم. والله أعلم .

المبحث الثاني

كتاب تقريب التهذيب في سطور

المطلب الاول : تعريف كتاب تقريب التهذيب

يعدّ كتاب تقريب التهذيب خلاصة القول في الراوي من ناحية الجرح والتعديل، فهو أحفل كتاب حوى ألفاظ الجرح والتعديل بامتياز.

قال الدكتور علي الشحود عن التقريب:" هو عصارة فكر متواصل البحث والدراسة والتحقيق، والتحرير، مدة زادت على الستين عاماً، من حياة عالم موسوعيّ، ويقظ ذكيّ "[1].

وأما بالنسبة لعدد رواة التقريب كاملا، فقد كان ثماني (8826) راويا[2] ، وهذا يدل على ضخامة هذا العمل، والهمة العالية التي يتمتع بها الحافظ – رحمه الله–.

وقد رتب هذا العدد الهائل من الرواة بناءً على أحوالهم من ناحية الجرح والتعديل في اثنتي عشرة مرتبة، وحصر طبقاتهم في اثنتي عشرة طبقة؛ بدأها بالصحابة رضوان الله عليهم، وختمها بصغار الآخذين عن تبع الأتباع.

واستخدم الحافظ رموزاً خاصة تدل على من أخرج للراوي في كتابه من الكتب الستة، وملحقات أصحاب الكتب الستة.

المطلب الثاني : منهج ابن حجر –رحمه الله – في التقريب

قال الحافظ في مقدمة كتابه: (وقع الكتاب المذكور[3] من طلب الفن موقعا حسناً، عند المميز البصير، إلا أنّه طال إلى أن جاوز ثلث الأصل[4]والثلث كثير، فالتمس مني بعض الإخوان أنْ أجرِّد له الأسماء خاصة ، فلم أوثر ذلك ، لقلة جدواه على طالبي هذا الفن ثم رأيت أن أجيبه إلى

---

[1] : الشحود، **الحافظ ابن حجر ومنهجه في تقريب التهذيب**(غير منشور) ص(75) http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=145214

[2] : ابن حجر: **تقريب التهذيب**(دراسة محمد عوامة). (ص 765)

3 : يقصد تهذيب التهذيب.

4 : يقصد تهذيب الكمال.

مسألته ، وأسعفه بطلبته على وجه يحصل مقصوده بالإفادة، ويتضمن الحسنى التي أشار إليها وزيادة، وهي أنّني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصحّ ما قيل فيه ، وأعدل ما وصف به، بألخص عبارة، وأخلص إشارة، بحيث لا تزيد كل ترجمة على سطر واحد غالباً...وباعتبار ما ذكرتُ انحصر لي الكلام على أحوالهم في اثنتي عشرة مرتبة، وحَصر طبقاتهم في اثنتي عشرة طبقة"[1].

قال الباحث: سيأتي الكلام حول مدى تطابق قوله هذا مع تطبيقه في التقريب،عند عرض دراسة الشيخ محمد عوامة لتقريب التهذيب.

ومن خلال ما تقدم يتبيّن لنا معالم منهج ابن حجر – رحمه الله- :

1- إنّ لفظ الجرح أو التعديل الذي يطلقه الحافظ على الراوي، هو خلاصة أقوال النقاد فيه وهذا في الغالب الأعم .

2- راعى الحافظ ابن حجر الفروق بين الرواة من نواحي عدة ، فكانت المراتب والطبقات هي اختصار من دارس ذكيّ، لما لذلك من دور في الترجيح والتفريق[2].

المطلب الثالث: هل نقّح الحافظ كتابه التقريب ؟

قال الدكتورعلي الشحود: " ولقد كان للتقريب مكانة خاصة عند ابن حجر، إذ بقي الكتاب بين يديه طيلة 23عاماً، يضيف إليه، ويحذف منه ، ويعدّل فيه ، ويعيد ما ضبطه أو يضبط ما لم يضبطه "[3].

وقد ردَّ على ذلك محمد عوامّة في المقدمة التي مهّد فيها لدراسة التقريب فقال :

---

[1] : ابن حجر: **تقريب التهذيب**(دراسة محمد عوامة).(ص: 13 ،14)

[2] : انظر : المصدر السابق، بتصرف ص :42.

[3] : الشحود، **الحافظ ابن حجر ومنهجه في التقريب التهذيب**(غير منشور) ص(75)
http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=145214

"إنّ التقريب هو خلاصة جهابذة علم الرجال، من عبد الغني المقدسي – الكمال –،والمزّي – تهذيب الكمال –، والذهبي – تذهيب التذهيب–، ومُغْلَطاي – الإكمال –، والحافظ ابن حجر – تهذيب التهذيب–، وهو يلحق بالتقريب ما يجده، علماً بأنّ الإلحاقات لم تكن تتعلق بالجرح والتعديل ، وإنْ وُجد قول من أقوال الجرح والتعديل فإنّه لا يغيّر من أحكامه على الرواة ".[1]

وما ذهب إليه عوّامة هو ما يوافق المنطق ، فالدراسة الميدانية للرواة والإلحاقات المحدّدة في التقريب تدلّ على أنّ الحافظ لم يعدل أو يلحق في التقريب ما له علاقة بالجرح والتعديل، وإلا لنص الحافظ على ذلك، كما نص على الإلحاقات الأخرى في غير الجرح والتعديل ، ثمّ إنّ الحافظ عند حكمه على الراوي كانت أمامه كل أقوال الجرح والتعديل من أمهات الكتب.[2]

المطلب الرابع: أصل كتاب التقريب.

قال الحافظ :" لما فرغت من تهذيب(تهذيب الكمال من أسماء الرجال)، والذي جمعت فيه مقصود(التهذيب) لحافظ عصره أبي الحجاج المزّي، من تمييز أحوال الرواة المذكورين فيه ، وضممت إليه (إكماله) للعلامة علاء الدين مُغْلطاي ، مقتصراً منه على ما اعتبرته عليه وصححته من مظانّه ، من بيان أحوالهم أيضاً ، وزدت عليها في كثير من التراجم ما يتعجب من كثرته لديها ويستغرب خفاؤه عليهما: وقع الكتاب المذكور – تهذيب التهذيب – من طلبة الفن موقّعاً حسناً عند المميز البصير، الإ أنّه طال إلى أنْ جاوز ثلث الأصل."[3].

وقال الحافظ :" أحكم[4]على كلّ شخص منهم بحكم يشمل أصحّ ما قيل فيه ، وأعدل ما وصف به بألخص عبارة ، وأخلص إشارة "[5] .

---

[1] : ابن حجر: **تقريب التهذيب**(دراسة محمد عوامة). بتصرف ص36.

[2] : للدلالة على ذلك أنظر مقدمة محمد عوّامة في دراسته للتقريب:(58 –65).

[3] : ابن حجر: **تقريب التهذيب**(دراسة محمد عوامة): ص 13.

[4] : يقصد تقريب التهذيب.

[5] : ابن حجر: **تقريب التهذيب**(دراسة محمد عوامة): ص 13.

فأصل التقريب هو كتاب التهذيب، وقد وضع فيه الحافظ ما رآه خلاصة لكتب الرجال السابقة ، من الكمال، وتهذيبه، والتذهيب، والإكمال، وبعبارة أخرى هو خلاصة أقوال علماء الجرح والتعديل ونظراتهم حول كل راوٍ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا ننسى خبرة الحافظ ابن حجر، واجتهاده ، فهو الذي يختار أعدل ما وصف به ، وهو الذي صنع قوالب بألخص عبارة تمثل جرحاً أو تعديلاً، وأنزل كل راوٍ بما يراه مناسبا في القالب المناسب له.

المبحث الثالث

كتب السنن الأربعة في سطور

بما أنّ ميدان هذه الدراسة رواة كتب السنن الأربعة ممن أطلق عليهم الحافظ مصطلح " مقبول" من الطبقتين الثانية والثالثة؛ فإنّه لا بد من كلمة تعريفية عن هذه الكتب الحديثية، تبيّن مكانتها عند أهل الحديث، فهي تعد من أهم كتب الأصول في الحديث، ويُطلَقُ عليها مع صحيحي البخاري ومسلم الكتب الستة.

المطلب الأول: سنن أبي داود السجستاني

أولا: ترجمته :

هو الحافظ سليْمان بن الأشعث بن عمرو السجستاني، ولد سنة(202هـ) بالبصرة ، وتوفي فيها سنة (275هـ)[1].

ثانيا : من أهم معالم منهج الإمام أبي داود في سننه .[2]

1. اهتمامه بأحاديث الأحكام ، فتعدّ سنن أبي داود من كتب السنه المهمة المشتملة على أحاديث الأحكام.

قال الإمام النووي:" ينبغي للمشتغل بالفقة وغيره الإعتناء بسنن أبي داود ، وبمعرفته التامّة، فإنّ معظم أحاديثه يحتجّ بها فيه، مع سهوله تناوله وتلخيص أحاديثه وبراعة مصنفه"[3].

2. يذكر في سننه أصحّ ما عُرِف في الباب، إلا إذا رُوِيَ الحديث الواحد من وجهيْن صحيحيْن، فإنّه في بعض الحالات يقدم الإسناد العالي على النازل، وإنْ كان النازل أصحّ إسناداً.

---

[1] : الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز. **سير أعلام النبلاء** 23 مج . تحقيق: شعيب الارناؤوط. ط9 بيروت: مؤسسة الرسالة .(1413هـ).(13/ 203 ،204) .

[2] : الشمالي، د ياسر. **الواضح في مناهج المحدثين**.ط3. عمان : دار الحامد – (2006م)،(240–249).

[3] : السخاوي ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن ت 902هـ ، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث** 3مج. لبنان: دار الكتب العلمية (1403هـ)، (1/75–76).

3. سلك منهج الانتقاء والاختصار، فكانت أحاديث الأبواب قليلة، فيذكر فيها الحديث أو الحديثيْن، ومن أجل الاختصار كان يذكر موضع الشاهد من الحديث الطويل حتى يفهم موضع الفقه منه .

4. لا يحتج في سننه بحديث في سنده رجل اجتمع النقاد على تركه.

5. إذا روى في الباب حديثاً منكراً ، فإنّه يبيّنه، وهو قليل.

6. ذكر أنّه يبيّن ما فيه وهن شديد ، وما سكت عنه فإنّه صالح .

7. شرطه في سننه، أنّه يشترك مع النسائي في أنّهما يستوعبان أحاديث أهل الطبقة الثالثه من الرواة عن الزهري ، وهم الذين فيهم طول ملازمة للشيخ، إلا أنّهم لم يسلموا من النقد والجرح...، كما أنّه يخرّج من مشاهير الطبقة الرابعة عند حاجتة لذلك؛ وهم التلاميذ الذين ليس لهم طول ملازمة، ولم يسلموا من النقد والجرح، أمّا الضعفاء والمجاهيل، والمتروكون، وهم أهل الطبقة الخامسة ، فإنّ أبا داود مثل غَيْرِه من أصحاب السنن، يخرج أحاديثهم في المتابعات والشواهد إذا لم يجدوا في الباب غير أحاديثهم.

المطلب الثاني : سنن الإمام ابن ماجه .

أولاً: ترجمته

هو الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني الخراساني ، ولد سنه(209هــ)، وتوفي سنة (273هــ).[1]

ثانياً: منهج ابن ماجه في سننه[2]

1. كان منهجه في التخريج للرواة المكثرين؛ أنّه يخرّج أحاديث الطبقة الثالثة والرابعة ، وينزل إلى أحاديث الطبقة الخامسة، وهم الضعفاء، والمتروكون، والمجاهيل، إذا لم يجد في الباب غير ذلك .

---

[1] : السندي،نور الدين محمد بن عبد الهادي: **شرح سنن ابن ماجة** 4 مج. تحقيق: الشيْخ خليل مأمون شيحا. ط2. بيروت– دار المعرفة.(1997م). بتصرف (21–23). الذهبي: **سير أعلام النبلاء**. (13/ 279)

[2] : الشمالي، **الواضح في مناهج المحدثين**، بتصرف (262–266)

2. لم يشترط الصحة، بل كان قصده جمع أحاديث الفقه، وما شابه ذلك.

3. رتّب كتابه على الكتب والأبواب، وكان ترتيبه على درجة بالغة من الشمول والاستيعاب، قال ابن حجر: " جامع جيد كثير الأبواب والغرائب"[1].

المطلب الثالث : جامع الترمذي

أولا: ترجمته :

هوالإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة السلمي الترمذي الضرير، ولد سنة 209هـ، وتوفي سنة 279هـ.[2]

ثانياً : من أهم معالم منهج الإمام الترمذي في سننه.

صنف الإمام الترمذي كتابه على أبواب الفقه وغيرها، كأبواب التفسير، والمواعظ والآداب . ومما تميز به كتابه عن سائر كتب الحديث :

1. جمع في كتابه بين الاهتمام بالأسانيد–حيث كان يهتم بالمتابعات والشواهد–والاهتمام بالمتون، فرتبها على الكتب والأبواب، فيكون بذلك قد جمع بين طريقة البخاري الذي كان غرضه الفقه، وبين طريقة مسلم الذي كان غرضه الإسناد[3].
2. كان يتبع أحاديثه بالحكم عليها، فلم يلتزم الصحة في أحاديث كتابه، والمتصفّح لكتاب أبي عيسى يندر أن يرى حديثا لم يحكم عليه، وهذا من أهم ما تميز به كتابه رحمه الله.
3. إشارته إلى أحاديث الباب، فبعد أن يذكر حديثا أو حديثين، يقول: وفي الباب عن فلان وفلان فيشير إلى أحاديث الكتاب، وهي ميزة– كما قال الدكتور العتر– تميز بها عن سائر الكتب الستة، وأمكن بها للترمذي أن يجمع فيستوعب من السنة في كتابه العظيم [4]

---

[1] : ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني الشافعي ت 852هـ،**تهذيب التهذيب** 14مج.ط1. بيروت: دار الفكر. (1984م)،(9468).

[2] : الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد.**تذكرة الحفاظ** 4مج . ط1. بيروت: دار الكتب العلمية .(2/633–635).

[3] : عتر، نورالدين.**الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين**. ط2.بيروت:مؤسسة الرسالة.(1988م)، ص54.

[4] : المصدر السابق : ص108 .

4. إضافة لهذه الميزات النفيسة، فقد ذكر في آخر كتابه كتاب العلل الصغير، ضمنه فوائد نفيسة في علم الحديث، وقد عده الدكتور همام سعيد بحق أول مصنف في علوم الحديث؛ لأنّ موضوعاته أشمل وأدق من موضوعات المحدث الفاصِل للرامهرمزي الذي قيل فيه إنّه أول مصنف في علوم الحديث[1].

5. قال الحافظ ابن رجب عن شرط الترمذي في الرواة :" ولا أعلمه خرّج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه حديثاً بإسناد منفرد، إلا أنّه قد يخرّج حديثا مرويا من طرق... وفي بعض طرقه متهم..، والترمذي – رحمه الله- يخرّج حديث الثقة الضابط ومن يهم قليلا ومن يهم كثيراً، ومن يغلب عليه الوهم يخرّج حديثه نادراً ويبيــّن ذلك ولا يسكت عنه "[2].

المطلب الرابع : السنن الكبرى[3] للنسائي.

أولا: ترجمته :

الإمام المحدّث البارع، ناقد الحديث، القاضي أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي سنان بن بحر بن دينار الخراساني[4]، ولد سنة (215هـ)، وتوفي سنة (303هـ)[5].

ثانيا: أهم معالم منهج النسائي في سننه الكبرى[6]

---

[1] : سعيد ،همام ، **شرح علل الترمذي دراسة وتحقيق** 2مج .ط1. الأردن: مكتبة المنار.(1987م)،(41/1).

[2] : ابن رجب، عبد الرحمن الحنبلي، **شرح علل الترمذي**. ط1.بيروت: دار الكتب العلمية.(2002م).ص(156–157).

[3] : لماذا الكبرى ؟ مع أنّ الأصل أن يكون المجتبى، قلت: أثناء حصري للرواة المقبولين في كتب السنن، وجدت الحافظ يشير أحيانا أثناء الترجمةإلى السنن الكبرى في تقريبه، وبما أنّ هدف الرسالة هو الاستيعاب لكل رواة السنن من الطبقتين الثانية والثالثة، وأطلق عليهم الحافظ لفظ مقبول، كان الأولى علميا اعتماده فهو أعم من المجتبى كما هو معلوم.

[4] : هناك من قال: هو أحمد بن علي بن شعيب ، وما اثبتناه هو الصواب لأنّ تلامذته سموه بذلك. أنظر: الدولابي، أبو بشر محمد بن أحمد، **الكنى والأسماء** 3 مج، تحقيق نظر محمد الفاريابي. ط1. بيروت- دار ابن حزم(2000م) (364,114/1)، الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد. **شرح مشكل الآثار** 15 مج، تحقيق شعيب الأرناؤوط .ط1.بيروت- مؤسسة الرساله.(1987م) ،(22\1)

[5] : ابن قاضي شهبة. أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر. **طبقات الشافعية** 4مج. تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان . ط1.بيروت- عالم الكتب(1407)،(88/1).

[6] : السيوطي، جلال الدين، **شرح سنن النسائي** 4مج، تحقيق: مكتب تحقيق التراث الاسلامي. بيروت: دار المعرفة(1997م)، بتصرف: 46م-49م . الشمالي. **الواضح في مناهج المحدثين**. بتصرف (250- 261).

1. كان شرطه أنّه يخرّج للرواة من الطبقة الثالثة ، وهم الذين لازموا شيوخهم لكنّهم لم يسلموا من النقد والجرح ، وينتقي النسائي من الرابعة ما صحّ من حديثهم للمتابعات والشواهد ، وهو في هذا أكثر من غيره من أصحاب السنن تحريراً وأشدهم تمحيصاً.

2. حرص النّسائي على دقة التعبير في الرواية بناءً على طريق التلقي من الشيوخ، والتمييز بين حدّثنا وأ خبرنا ونحو ذلك .

3. تميّز رحمه الله بكثرة سوقه للمتابعات، و كان في بعض الأحيان يتكلم على الأحاديث.

4. كان للفقه دور بارز في سننه، فقد جمع الأحاديث على الأبواب الفقهية، وتميّز عن غيره بكثرة التفريعات الفقهية في الأبواب.

قال ابن حجر : " وفي الجملة ، فكتاب النسائي أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً، ورجلاً مجروحاً، ويقاربه كتاب أبي داود، وكتاب الترمذي، ويقابله في الطرف الآخر كتاب ابن ماجه فإنّه تفرّد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بسرقة الأحاديث."[1].

[1] : ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني: **النكت على ابن الصلاح** ، تحقيق ربيع المدخلي. ط1.(1404هــ)، (486/1).

المبحث الرابع

تعريف لفظ مقبول

المطلب الأول : المقبول لغة واصطلاحاً

يرى ابن فارس أنّ القاف والباء واللام، أصل واحد صحيح تدل كلها على مواجهة الشيء للشيء[1] ويقال: تَقَبلَهُ وقَبِلَهُ – بفتح القاف وقد يضم – : أي أخذه [2] .

والقُبول : الحُسن والشارة [3] ، ولم يحك بالضم إلا ابن العربي وإنما المعروف القبول[4] .

وقال الراغب : القَبول : الرضا والإثابة ، وقيل هو من قولهم : فلان عليه قَبول ، إذا أحبه من رآه ، وقال ابن الأعرابي :إذا رقع الثوب فهو المقبل والمقبول .[5]

فالقبول هو الرضى والاستحسان للشيء بعد تحسينه، وضم ما يستدعي أخذه، واعتماداً على معنى القبول فإنّ لفظ (مقبول) إسم مفعول، ويكون معناه: المرضي والمستحسن من بين غيره لما تميز به من تحسين، فيتم أخذه واعتماده، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: " إذا أحبّ اللهُ العبد نادى جبريلَ : إنّ الله يحبُ فلاناً فأحببه ، فيحبه جبريلُ ، فينادي جبريلُ في أهل السماء : إنّ الله يحب فلاناً فأحبوه ، فيحبه أهلُ السماء ، ثم يوضع له القَــبول في الأرض "[6] .

---

[1] : ابن فارس ، أبو الحسن بن زكريا ، **معجم مقاييس اللغة**6 مج، ط 2. تحقيق عبد السلام محمد هارون. بيروت– دار الجليل،(1999م)،(15/5).

[2] : الفيروز أبادي ، محمد بن يعقوب ،**القاموس المحيط** ، بيروت– مؤسة الرسالة، (1135/1).

[3] : ابن منظور ، محمد بن مكرم الإفريقي المصري – **لسان العرب** 15مج. بيروت–دار صادر. ط1.، فصل القاف (549/11).

[4] : الفيروز أبادي ، **القاموس المحيط** (351/1).

[5]: الأصفهاني، الراغب، **مفردات ألفاظ القرآن**. ط2. تحقيق: صفوان عدنان داوودي. دمشق– دار القلم.(1997م)، (653/1)، وانظر: ابن سيدة ، أبو الحسن علي ابن إسماعيل المرسي ، **المحكم والمحيط والأعظم**، 11مج.ط1. تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، بيروت ، دار الكتب العلمية.(2000م).فصل القاف (433/6).

[6] : البخاري. محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي.**الجامع الصحيح المختصر** 6مج. ط3. تحقيق: د. مصطفى ديب البغا. بيروت: دار ابن كثير.(1987م).كتاب بدء الخلق– باب: ذكر الملائكة.حديث رقم:3037، (1175/3).

فالراوي المقبول هو المأخوذ بخبره والمرضي عنه؛ بعد ضمّ ما يحسنه ويرتقي به وبحال خبره، وهذا ما صنعه الحافظ ابن حجر في الرواة الذين أطلق عليهم مصطلح مقبول مِنْ وضع شروط خاصة ترتقي بقبوله.

المطلب الثاني : المقبول عند علماء الحديث.

المتتبع لمصطلح مقبول عند علماء الحديث من خلال كتب مصطلح الحديث والجرح والتعديل و التخريج ؛ يجد استخدام هذا المصطلح متجهاً نحو المتن أوالإسناد أو الراوي ، دون أن يكون هذا الاستخدام قائماً على منهجية واضحة، أو مضبوطاً بشروط معينة خلافاً لصنيع ابن حجر ، وهذا جليّ من خلال النماذج الآتية :

أولاً : اقتران مصطلح مقبول بالحديث .

1- عند حديث الخطّابي عن أقسام الحديث، قال:" ينقسم الحديث عند أهله على ثلاثة أقسام ، صحيح، وحسن، و ضعيف، لأنَه إمّا مقبول أو مردود ، والمقبول إمّا أنْ يشمل من صفات القبول على أعلاها أو لا، والأول الصحيح والثاني الحسن"[1].

2- وفي مسألة اشتراط العدد لقبول الحديث، علّق الحافظ على ابن الصلاح بقوله:" اشتراط العدد في الحديث المقبول بأنّ يرويه عدلان عن عدلين حتى يتصل، مثنى مثنى برسول الله صلى الله عليه وسلم"[2].

3- وعند حديث طاهر الجزائري على ما اتفق عليه العلماء من إيراد الألفاظ المتعارف عليها، وعدم الخروج عن مضامين معناها قال: " ومثال ذلك في المروي أن يقال: كل

---

[1] :السيوطي.عبد الرحمن بن أبي بكر. **تدريب الرواي في شرح تقريب النووي** 2مج. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف ، الرياض: مكتبة الرياض الحديثة.(62/1).

[2] : ابن حجر ، أحمد بن علي أبو الفضل الشافعي ، **النكت على ابن الصلاح** 2مج. د: ربيع بن هادي عمير. ط3. الرياض : دار الراية.(1983م)،(238/1).

مروي تكون روايته أهل عدالة وضبط فهو مقبول يحتجّ به، وكل مروي لا تكون روايته من أهل العدالة والضبط فهو مردود لا يحتجّ به"[1].

إذن اقتران لفظ مقبول بالحديث يدل على الأخذ بالحديث والرضى به، والعمل بمقتضاه ،لهذا نجد قول ابن حجر عن الحديث المقبول:" بأنّه يجب العمل به عند الجمهور"[2].

ثانياً : اقتران مصطلح مقبول بالسند .

قال السخاوي عند حديثه عن أقسام العالي من السند والنازل: (والثنائيات في موطأ الإمام مالك والوحدان في حديث الإمام أبي حنيفة لكن بسند مقبول إذِ المعتمد، أنّه لا رواية له عن أحد من الصحابة)[3].

ثالثاً : اقتران مصطلح مقبول بلفظ من ألفاظ الجرح والتعديل

الرقم	إسم العالم	إسم الراوي	القبول	المرجع	في التقريب
1	الحاكم	عبد الله بن واقد بن الحارث	فقيه عالم صدوق مقبول	ت. ت[4] (59/6)	ثقة
2	الإمام أحمد	عبد الرحمن بن إسحاق	هو رجل صالح أو مقبول ، ومرة ليس به بأس ومرة صالح الحديث روى عن أبي الزناد،وأحاديثه منكرة	ت.ت (125/6) الكامل في الضعفاء (300/4)	صدوق
3	الحاكم	عثمان بن حاضر الحميري	شيخ مقبول صدوق	ت.ت(101/7)	صدوق
4	أبو حاتم	عمارة بن أكيمة الليثي	صالح الحديث مقبول	ت.ت(359/7)	ثقة

[1] :الجزائري ، طاهر الدمشقي ، **توجيه النظر إلى أصول الأثر** ، 2مج ، تحقيق :عبد الفتاح أبو غدة. ط1. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية.(1995م)،(80/1).

[2] : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**. بيروت: دار إحياء التراث العربي.(1/1).

[3] : السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث** 3مج . ط1. لبنان: دار الكتب العلمية (1403هـ)،(11/3).

[4] : هي اختصار لكتاب : تهذيب التهذيب.

5	الحاكم	عيسى بن موسى البخاري (أبو أحمد الأزرق)	ثقة مقبول؛ غير أنّه يروي عن أكثر من مائة شيخ من المجهولين لا يعرفون أحاديث مناكير	ت.ت(209/8)	صدوق ربما أخطأ وربما دلّس مكثر من التحديث عن المتروكين
6	ابن حبّان	يزيد بن كيسان اليشكري	كان يخطئ ويخالف، لم يفحش خطؤه حتى يعدل به عن سبيل العدول، ولا أتى بما ينكر؛ فهو مقبول إلا ما يعلم أنّه أخطأ فيه فيترك خطؤه	ت.ت(311/11)	صدوق يخطئ

والملاحظ من الجدول السابق ما يلي :

1- أنّ الحاكم أكثر من استخدام المصطلح في الجرح والتعديل .

2- أنّ الرواة الذين استحقوا هذا المصطلح من بعض العلماء؛ هم من نزلت درجتهم عن التوثيق إلا ما ندر .

3- على الرغم من أنّ الحاكم أكثر من إطلاق لفظ مقبول؛ إلا أنّه لم يكن على وتيرة واحدة، بل تنقل به بين الثقة والصدوق، بخلاف الحافظ ابن حجر - رحمه الله -.

4- اقترنت بلفظ مقبول ألفاظ أخرى من ألفاظ الجرح والتعديل؛ بخلاف ابن حجر[1].

5- المقبول عند العلماء السابقين كان في دائرة الإحتجاج به، فيشمل الصحيح والحسن، وليس مصطلحاً يشبه مصطلح المقبول عند ابن حجر[2].

---

[1] : فمثلاً : إضافة صفة الإرسال إلى بعض الرواة ، أمثال : حسّان بن أبي وجزة، قال فيه الحافظ: مقبول له مراسيل.
وأضاف صفة دالة على شهرته في غير رواية الحديث؛ أمثال معبد بن راشد، قال فيه الحافظ : مقبول فقيه .
وأضاف تضعيفاً غير مُعْتَمَد أمثال؛ كنانة مولى صفية قال فيه الحافظ : مقبول ضعفّه الأزدي بلا حجة .
أو أضاف ما ينبه على عقيدته أمثال : سالم بن عبد الواحد المرادي قال فيه الحافظ مقبول وكان شيعياً .
انظر : الحسبان ، خلود محمد ، **الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في الأحاديث المختارة للضياء المقدسي.** (رسالة دكتوراة غير منشورة) جامعة اليرموك. الأردن.(2005م). (37 – 39).

[2] : الحسين .محمد بن عيسى خليف: **المراتب الرابعة والخامسة والسادسة من التقريب** ، (رسالة ماجستير غير منشورة) – جامعة آل البيت. الأردن. بتصرف ص (89).

المطلب الثالث : المقبول عند ابن حجر – رحمه الله – .

قال الحافظ ابن حجر في المرتبة السادسة :" من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ مقبول حيث يتابع "[1].

فشروط الرواي المقبول عند ابن حجر بناءً على تعريفه :

1- أن يكون قليل الرواية .

2- أن لا يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله .

3- أن لا ينفرد بالرواية بل يتابع عليها .

وسنتكلم عن هذه الشروط بإسهاب في الفصل الأول إن شاء الله.

المطلب الرابع : الخلاصة .

بالمقارنة بين إطلاق العلماء الذين سبقوا ابن حجر – رحمه الله –مصطلح مقبول ، وبين إطلاق ابن حجر، نجد فروقاً كثيرة منها :

1- أنّ ابن حجر سار بناءً على منهجية واضحة، وبشروط خاصة حدّد من خلال ذلك ماهية لفظ مقبول ، بخلاف العلماء السابقين، فقد كان إطلاقهم للفظ غير واضح الهدف، بدليل اقتران اللفظ بمصطلحات أخرى من خزانة ألفاظ الجرح والتعديل ، ومثال ذلك صنيع الإمام الحاكم، فمع أنّه أكثر من إطلاق اللفظ بالنسبة لغيره، إلا أنّه لم يسر على منوال واحد.

2- جعل ابن حجر مصطلح مقبول لفظاً من ألفاظ الجرح والتعديل ، بخلاف غيره ممن أطلقه من العلماء، فتارة قرنوه بالحديث، وتارة بالسند، وتارة بلفظ من ألفاظ التعديل .

---

[1] : ابن حجر: **تقريب التهذيب**.(دراسة محمد عوّامة)(ص: 74).

3- كثرة الرواة الذين أطلق عليهم الحافظ مصطلح مقبول، فدراسة الدكتورة خلود بيّنت عدد الرواة المقبولين؛ بل وتوزيعهم في كل طبقة مذكرة أنّ عددهم (1548) راوياً[1]، وهم موزعون على الطبقات الإثني عشر والجدول التالي يبيّن ذلك:

الطبقة	ط 2	ط 3	ط 4	ط 5	ط 6	ط 7	ط 8	ط 9	ط10	ط11	ط12
العدد	72	426	202	78	289	200	56	38	76	84	22

4- تحديد ابن حجر لمرتبة الراوي المقبول من بين مراتب طبقات الرواة ، فجعله في المرتبة السادسة، بخلاف العلماء السابقين الذين لم يحددوا ذلك .

[1] :الحسبان: **الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في الأحاديث المختارة**. بتصرف:(35-36).

المبحث الخامس

الراوي المقبول والدراسات السابقة

المطلب الأول : دراسة (إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر)، للشيخ عطاء بن عبد اللطيف بن أحمد.

المطلب الثاني : دراسة (منهج دراسة الأسانيد) د.وليد العاني .

المطلب الثالث : تحرير تقريب التهذيب، د.بشار عود والشيخ شعيب الأرناؤوط .

المطلب الرابع : كشف الإيهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام، د.ماهر الفحل .

المطلب الخامس : أوهام في كشف الإيهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام، د.بسام الغانم العطاوي .

المطلب السادس: الحافظ ابن حجر ومنهجه في تقريب التهذيب، للباحث علي بن نايف الشحود

المطلب السابع : المراتب الرابعة والخامسة والسادسة من التقريب، دراسة تطبيقية على كتاب (التلخيص الحبير)،للأستاذ محمد عيسى خليف الحسين

المطلب الثامن : الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في الأحاديث المختارة للضياء المقدسي (643هـ)، للدكتورة خلود الحسبان

تمهيد :

حتى يكون بحثنا بناء لما سبقه من الدراسات التي تناولت موضوع الراوي المقبول عند ابن حجر وما يتعلق به، كان لا بد لنا ومن باب الواجب العلمي أن ننظر في الدراسات السابقة وما توصلت إليه من نتائج، فهي عبارة عن نتاج عقول علمية درست وفكّرت ونظرت، فتكون عند ذلك نظرتنا سارت على درب السابقين حول الراوي المقبول، لكن ومن باب الأمانة العلمية سأعرض رأي كل دراسة على حدة دون تحريف أو تبديل، ثمّ ما كان بحاجة إلى تعليق سريع سأشير إليه تحت عنوان:" قال الباحث"، وما كان بحاجة إلى مناقشة سأتركه إلى مكانه في الفصل الأول من الرسالة مع الإشارة إلى ذلك في الهامش إن شاء الله.

المطلب الأول : دراسة إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر ،للشيخ عطاء بن عبد اللطيف بن أحمد.

أولاً : الدافع إلى التأليف .

قال الشيخ عطاء بن عبد اللطيف: لقد وجدت أثناء النظر في تراجم عدد كبير جداً من رجاله – التقريب– ،ثم الرجوع إلى تراجمهم في (التهذيب)، وهو الأصل الذي اختصر منه التقريب ، أنّه أخل في كثير من التراجم بما كان قد ذكره في بعض مراتب الرواة في مقدمة (التقريب) ، ولم يلتزم في أصحابها بالحد الذي وصفه لتلك المراتب ،هذا بالإضافة إلى اضطرابه في طريقته فيمن حكم عليه بأنّه مقبول الحديث اضطراباً يجعل النفس لا تطمئن إلى اعتماد هذا الحكم، وبالتالي فينبغي الرجوع إلى ترجمته في التهذيب ، وتهذيب الكمال، ثم الحكم عليه بعد تطبيق القواعد المقررة في علم الحديث[1] ،هذا مع التزام الإنصاف وترك التعسف ... فينبغي أن يعلم أنّ الهدف من تأليف هذه الرسالة ، إنّما هو تنبيه المشتغلين بعلم الحديث إلى بعض مافي التقريب مما لا تطمئن النفس إليه ولكنه مما يعترض فيه عليه ، ولا سيما من كان محكوماً عليه في التقريب بأنّه مقبول"[2] .

---

[1] : قال الباحث : هذا الحكم يبقى منقوصاً مالم يتوج بدراسة مرويات الراوي، وسبرهاعلى أحاديث الثقات ليعلم أين أصاب وأين أخطأ .

[2] : عبد اللطيف،عطاء بن أحمد: **إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر** – (غير مطبوع)(1411 هـ).(ص 1،2)

ثانياً: تحفظه على الشرط الثاني " لم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله" .

" يلاحظ أنّ قول الحافظ في المرتبة السادسة: ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله .. يدل على أنّ كل المراتب التالية لهذه المرتبة ، يدخل أصحابها ضمن من يحكم عليه بمقبول ماعدا العاشرة والتاليتين لها، لأنّ كلاً منهم لم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله"[1].

قال الباحث :

1. المرتبة الثامنة والتي قال عنها الحافظ:" من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضّعف، ولو لم يُفسّر، والإشارة إليه بلفظ: ضعيف"[2]، خلت من تعديل ولم تخل من جرح فكيف ستكون ضمن المرتبة السادسة والتي من شروطها أن يخلو رواتها من الجرح.
2. إنّ شروط الراوي المقبول تؤخذ حزمة واحدة ، ولا يؤخذ كل شرط على حدة، ومن شروط المرتبة السادسة المتابعة بخلاف المرتبة السابعة والتاسعة واللتان لم يشترط فيهما الحافظ المتابعة.

ثالثاً : تحفظه على مصطلح ليـّـن، وليـّـن الحديث .

قال الشيخ عطاء :" إنّ قول ابن – ابن حجر – في المرتبة السادسة:(مقبول حيث يتابع وإلا فلين)، يدل دلالة واضحة على أنّ الفرق الوحيد بين المقبول واللين هو المتابعة لهذا دون ذاك ، فكل من كان ليّناً أصبح مقبولاً إذا توبع ، وعلى هذا فليس هناك وجه للحكم على بعضهم بأنّه مقبول، وعلى البعض الآخر بأنه ليّن ؛ لأنّ كل مقبول ليّن مالم يتابع وكل ليّن مقبول إذا توبع ، ولهذا فالأولى بالصواب أن لا يذكر في كل من هذا حاله إلا أحد هذين اللفظين – مقبول أو ليّن – لأنّ كلاً منهما هو في حقيقته اللفظ الآخر ، وإنّ اختلفا في الحروف "[3] .

قال الباحث:

[1] : عبد اللطيف ، **إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر** ، ص:3 .

[2] : ابن حجر : **تقريب التهذيب**(دراسة محمد عوّامة)،ص:74

[3] : عبد اللطيف ، **إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر** ص : 4

القسم الأول من كلامه صحيح؛ فالفرق بين الراوي المقبول والراوي الليّن يكمن في المتابعة ، أمّا القسم الثاني من كلامه، وهو الاكتفاء بأحد المصطلحين دون الآخر فيه نظر ، لأنّ الراوي الذي يُتابَعُ في حديثه – المقبول – لا يساوي الراوي الذي لا يتابع في حديثه– الليّن – فكيف يمكن أن يقول : إنّ حقيقة لفظ مقبول داخل ومندمج في حقيقة لفظ لين الحديث !!!، فالصواب هو صنيع ابن حجر رحمه الله في التفريق – إذا سلمنا له صحة الإطلاق أصلا– ، ولكن المآخذ على الحافظ في هذا المقام – ومن خلال دراستي الخاصة – هو عدم التزامه هذا التقسيم أثناء التطبيق ، فمن بين (270) راوياً، كان عدد الرواة الذين توبعوا (104) رواة، أي أنّ (166) راوياً يستحقون لفظ ليّن الحديث .

رابعاً : نظرته حول تغاير مرتبة الراوي المقبول، والرواي المستور .

عند حديث الشيخ عطاء عن ترجمة ابن حجر للرواة بلفظ مقبول قال :هناك رواة الأصل– وحسب الحد الذي ذكره في المرتبة السابعة– أن يكون الحكم عليهم مجهول الحال أو مستور ، ثم قال: وليس وجه الإعتراض أن يحكم عليهم بأنّهم مقبولون؛ لأنّ المستور أيضاً يقبل حديثه عنده بالمتابعة، ولكن وجه الإعتراض أن يفرق بينهما في المرتبة فيجعل المقبول أعلى مرتبة من المستور... وكان ينبغي إلحاقها بالمقبول فلا يكون هناك مستور ومقبول[1]، ولكن مقبول فقط"[2].

قال الباحث:

كلام الشيخ عطاء عن الراوي المستور فيه نظر، لأنّ ما أشار إليه هو كلام الحافظ في شرح النخبة، امّا في التقريب فلم يشترط المتابعة للراوي المستور، ولكل كتاب شرط خاص،هذا من جهة ، ومن جهة أخرى، جعل ابن حجر في شرح النخبة حديث الراوي المستور إن توبع في درجة عدم الإعتبار بخلاف درجة حديث الراوي المقبول، والتي تعتبر بالمتابعة حسناً لغيرها.

---

[1] : لم يشترط ابن حجر في الرواة المقبولين عدد من روى عنهم بخلاف المستور ، ولكنه اشترط قلة الحديث، انظر: ابن حجر: **تقريب التهذيب**(دراسة محمد عوامة)، ص:74

[2] : عبد اللطيف ، **إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر** ، ص: 5

خامساً: درجة حديث الرواي المقبول عند الشيخ عطاء .

اعتبر الشيخ عطاء بن عبد اللطيف أنّ حديث الراوي المقبول يرتقي إلى مرتبة الحسن لغيره ، فيصلح للاحتجاج به بخلاف المراتب الأخرى، والتي مهما ارتقت بالمتابعات، فإنّ حديثهم لا يزال قاصراً عن أدنى مراتب الصلاحية للحجية، وهي مرتبة الحسن لغيره[1].

واستدل على هذا بما سطره يراع ابن حجر في شرح النخبة بقوله: " ومتى توبع السيئ الحفظ بمعتبر، كأن يكون مثله، أو مثله لا دونه ، وكذا المختلط الذي لم يتميز والمستور...، صار حديثهم حسناً لا لذاته ، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع "[2].

سادساً : مآخذه وملاحظاته[3] على الحافظ ابن حجر في التقريب، من خلال دراسة تطبيقية متعمقة ،وهي كالآتي :

1- قال الحافظ في جماعة من الرواة ، روى عنهم واحد، ولم ينص أحد على توثيقهم أو جرحهم ، ولم يذكرهم ابن حبان في الثقات : مقبول،علماً بأنّه حسب تقسيمه للمراتب كان الأصل أن يطلق عليهم لفظ مجهول[4].

وساق الشيخ عطاء من الأمثلة سبعة وسبعين راوياً، من رواة التقريب[5].

2- قال الحافظ في جماعة من الرواة ، ممن روى عنهم أكثر من واحد، ولم ينص أحد على توثيقهم، أوجرحهم، ولم يذكرهم ابن حبّان في الثقات: مقبول، وأحياناً لفظ ثقة أو صدوق ، علماً بأنّه حسب الحد الذي ذكره في المرتبة السابعة، يكون الحكم عليهم مجهول الحال أو مستور. وساق من الأمثلة ستةً وخمسين راوياً. [6]

---

[1] : عبد اللطيف : **إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر** ص :4

[2] : ابن حجر،أحمد بن علي: **شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**. بيروت: دار إحياء التراث العربي.ص(51-52).

[3] : ذكرها على شكل أبواب ، وكل باب ذكر المأخذ ثم ساق لذلك عشرات الأمثلة، وبعضها تعدى المائة وخمسين، وكان أحيانا يسهب في الكلام عندما يرى حاجة لذلك .

[4] : عطاء بن عبد اللطيف: **إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر**. ص : 10

[5] : المصدر السابق: ص(11,10).

[6] : عطاء بن عبد اللطيف: **إمعان النظر في تقريب الحافظ:** ص(15،14،13).

3- ترجم الحافظ لجماعة من الرواة، ممن روى عنهم واحد أو أكثر، ولم ينص أحد على جرحهم، أو توثيقهم، ولم يذكرهم ابن حبّان في الثقات، سواء نص بعض الأئمة على جهالتهم أم لم ينصوا، وسواءً في ذلك روى له البخاري أو مسلم أم لم يروِيا : بلفظ مقبول، ولكنّه خالف ذلك فأعطى رواة آخرين لفظ ثقة أو صدوق، ومثّل لذلك بثمانية وعشرين راوياً[1].

ثم قال الشيخ عطاء معقبا :" مما سبق يتضح اضطراب ابن حجر فيمن روى عنه واحد أو أكثر ولم يوثقهم أحد، ولم يذكرهم ابن حبّان في الثقات ، فحكم على جماعة أنّهم مقبولون ، وعلى آخرين أنّهم مجهولون، وآخرين بلفظ من ألفاظ التعديل"[2].

4- ترجم الحافظ لجماعة من الرواة، ممن روى عنهم واحد، وذكرهم ابن حبّان في الثقات ، ولم ينص أحد من الأئمة على توثيقهم، ولا على جرحهم ، سواءً نص أحد الأئمة على جهالتهم، أم لا وسواءً روى لهم البخاري أو مسلم أم لا ، فقال في كل منهم: مقبول، وساق لذلك أمثلة كثيرة هي من باب المثال لا الحصر،وقد بلغ الرواة مائة وثمانية وستين راوياً.[3]

5- ترجم الحافظ لجماعة من الرواة، ممن روى عنهم أكثر من واحد ، وذكرهم ابن حبّان فيالثقات، ولم ينص أحد من الأئمة على توثيقهم، ولا على جرحهم ، سواء نص أحد الأئمة على جهالتهم أم لا، وسواء روى لهم البخاري أو مسلم أم لا، فقال في كل منهم : مقبول، وقد ساق لذلك من الأمثلة مائة وسبعة وثمانين راوياً [4].

6- ترجم الحافظ لجماعة من الرواة، ممن روى عنهم الواحد أو أكثر، وذكرهم ابن حبّان في الثقات ، ولم ينص أحد على توثيقهم أو جرحهم ، فأطلق عليهم لفظاً من ألفاظ التوثيق، ولم يقل فيهم مقبول، وقد ساق لذلك من الأمثلة مائة وستة وثلاثين روايا[5] .

---

[1] : عطاء بن عبد اللطيف: **إمعان النظر في تقريب الحافظ** : ص16،17

[2] : المصدر السابق : ص 21

[3] : المصدر السابق : ص 26

[4] : المصدر السابق : ص (32–37)

[5] : المصدر السابق : ص(38–44).

قال الشيخ عطاء: ومن النقاط الأخيرة (4،5،6)، يتضح اضطرابه في اعتماد توثيق ابن حبان لجماعة من الرواة، ممن روى عنهم الواحد أوأكثر، وخَلَوْ من جرح أو تعديل، فأطلق على البعض لفظ ثقة، والبعض الآخر صدوق، علماً بأنّه ترجم لمن يتصفون بذلك بلفظ مقبول، أو مجهول الحال[1].

7- ترجم الحافظ لجماعة من الرواة، ممن روى عنهم واحد أو أكثر، وعلم أنّ الراوي عنه لم يكن يروي إلا عن ثقة، فتارة يحكم عليهم ابن حجر بلفظ مقبول، وساق لذلك خمسة عشر راوياً، وتارة يحكم على بعضهم بلفظ من ألفاظ التوثيق وينص على ذلك[2] .

8- ترجم الحافظ لجماعة من الرواة، ممن روى عنهم واحد أو أكثر، ونص أحد الأئمة النقاد المعتمدين والمتشددين على توثيقهم، وخَلَوْ من جرح، بلفظ: مقبول[3]، وقد ساق الشيخ عطاء لذلك من الأمثلة ثمانين راوياً[4]، وتارةً ترجم لبعضهم بلفظ من ألفاظ التوثيق ؛ كثقة، أو صدوق، أو لا بأس به[5]، وجعل الشيخ عطاء بابا كاملاً هو الباب الثاني عشر،نماذج واضحة وصريحة لبيان ذلك[6] .

قال الباحث:

من خلال دراستي الخاصة ، وجدت (9) رواة ممن وثقوا من معتمد يستحقون لفظاً من ألفاظ التوثيق وخاصة بعد دراسة أحاديثهم ، ومن هنا فإنّ هذا العدد الضخم الذي مثّل به الشيخ عطاء يجب أن يُتوّج بدراسة مروياتهم ومقارنتها مع مرويات الثقات؛ لأنّ لفظ التوثيق ليس على وتيرة واحدة وبدرجة واحدة، فقد يكون تارة متجه نحو الضبط، وتارةً نحو العدالة، وتارةً نحو معنى الحديث، فامتزاج الجرح والتعديل بالتخريج أمر إلزامي[7].

---

[1] : عبد اللطيف: **إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر**:ص : 45.

[2] : المصدر السابق : ص (48–58).

[3] : المصدر السابق:ص60 ، وقد أفاض الحديث في هذا الباب ، فهو يعتبر من أهمها على الإطلاق .

[4] : المصدر السابق :ص (60–94).

[5] : المصدر السابق :ص 60.

[6]: عبد اللطيف: **إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر**:ص (95–117).

[7] : للإستزادة انظر: النتشة، إيهاب طالب راغب . **مصطلح الثقة مفهومه وتطبيقاته عند المحدثين حتى نهاية القرن الرابع الهجري** 1مج. (رسالة ماجستيرغير منشورة) جامعة صدام للعلوم الإسلامية. بغداد. العراق.(1421هــ)

9- أنّه ترجم لجماعة من الرواة بلفظ من ألفاظ التوثيق (ثقة أو صدوق) على الرغم من قلة حديثهم، فإذا كان الحامل عند ابن حجر أن يترجم لعدد لا بأس به ممن ليس له من الحديث إلا القليل بأنّهم مقبولون ، فقد ترجم لعدد أكثر بكثير ممن هذا حالهم بلفظ من ألفاظ التوثيق، وهذا يدل على وهمه وتناقضه، وقد مثّل الشيخ عطاء لذلك بأكثر من ستين راوياً[1].

10- ترجم الحافظ لرواة مختلف فيهم، ورد في حقهم التعديل والتجريح من أحد أئمة النقاد بلفظ مقبول، مع أنّ الراجح هو أحد ألفاظ التوثيق (ثقة أو صدوق)[2].

وقد ساق الشيخ عطاء لذلك أربعة وأربعين راوياً[3]، كنماذج بيّن من خلالها روعة علم الجرح والتعديل، ولكن ينقص ذلك سبر روايات كل راوٍ.

11- ترجم الحافظ لرواة بلفظ مقبول، وثقهم العجلي، وتبيّن أنّ ابن حجر لم يقف على توثيقه لهم، وعليه فإنّ الحكم يتغير لأنّ العجلي إمام معتمد في التعديل، وقد مثّل الشيخ عطاء لذلك بعشرين راوياً[4].

قال الباحث: أن يكون العجلي إمام معتمد في التوثيق وخاصة توثيق المجاهيل فهذا مخالف لما عليه أئمة الحديث من القدماء والمحدثين، منهم الإمام المعلمي اليماني ، والإمام الألباني، وسيتم الحديث بإسهاب عن منهج العجلي عند الحديث عن خلاصة القول في الراوي المقبول في المبحث الرابع من الفصل الأول، إن شاء الله.

المطلب الثاني : دراسة " منهج دراسة الأسانيد" للدكتور وليد العاني – رحمه الله – .

اعتبر الدكتور وليد العاني أنّ كتاب تقريب التهذيب، هو" الخلاصة العادلة لدراسات مستفيضة في رجال الكتب الستة"[5]، وهو" عصارة فكر واصل البحث والدراسة والتحقيق والتحرير؛ مدة زادت على الستين عاماً من حياة عالم موسوعي ويقظ ذكي... وأنّ تخطي عمل ابن حجر هو رجوع للوراء وتضييع للوقت"[6].

---

[1] : عبد اللطيف: **إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر**، بتصرف، ص(118–124).

[2] : المصدر السابق، ص 125. قال الباحث: واحتمال أن يكون ضعيفا إلا في فلان فهو ثقة كذلك.

[3] : المصدر السابق ص(125– 159).

[4] : المصدر السابق، بتصرف : ص (160–164).

[5] : العاني، د. وليد حسن:**منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها** .الأردن: دار النفائس.(1999م)ص 370.

[6] : المصدر السابق، ص 376.

وأمّا رأي د. العاني عن المرتبة السادسة والراوي المقبول فهي في النقاط التالية:

أولاً : أبان أنّ مصطلح مقبول يقوم على ركنين اثنين هما[1]:

أ- قلة الحديث، فقلة الحديث تزيد صاحبها ضبطاً للرواية، ولهذا نجد العلماء متفقين[2] على حكم هذه المرتبة والخلاف حولها قليل، وقلة الحديث هي التي جعلت ابن حجر – رحمه الله- يَعْدِلُ من لفظ ثقة إلى لفظ مقبول، واعتبر قلة الحديث هي الركن الأساسي الذي يمثل هذا المصطلح ،وقد ساق أدلة لذلك، وتبين أنّ أكثر راوٍ أدخله ابن حجر في هذه المرتبة له ستة أحاديث[3] .

ب- عدم ثبوت ما يقتضي ضعفه وترك حديثه، فبيّن أنّ السبب في عدم وروره ذلك هو قلة حديثهم ،بل على العكس هناك من يوثقهم .

ثانياً : اعتبر أنّ غالب المقبولين مجاهيل؛ لأنّ الراوي لم يروِ إلا حديثاً واحداً، وفي الغالب يكون الراوي عنه واحداً ، ولكن ورود التوثيق من إمام معتبر؛ كان بمثابة رفع الجهالة وانتقاله إلى مرتبة المقبولين عند ابن حجر – رحمه الله –[4].

ثالثاً : بيّن العاني أنّ حديث الراوي المقبول من مراتب الحسن، وليس من مراتب الصحيح أوالضعيف، وساق لذلك أربعة أدلة[5] :

أوّلها: تخريج أصحاب الصحاح لحديث الراوي المقبول،أمثال البخاري ومسلم وابن حبّان وابن خزيمة في صحاحهم، والحاكم في مستدركه ، والمقدسي في المختارة .

ثانيها: أنّ المقبول عند ابن حجر يقابل الثقة عند غيره من العلماء،فقد أطلق الإمام الذهبي الذي أطلق على رواة لفظ ثقة،بينما أطلق عليهم ابن حجر لفظ مقبول.

---

[1] : العاني: **منهج دراسة الأسانيد** ، بتصرف ص 402.

[2] : قال الباحث: أين هذا الاتفاق ابتداءً ؟ ثم لم أرَ في كتابه موضع هذا الاتفاق.

[3] : العاني: **منهج دراسة الأسانيد** ، ص 403.سيتم مناقشة المسألة في الفصل الأول إن شاء الله.

[4] : المصدر السابق: بتصرف ص 402.

[5] : المصدر السابق: بتصرف: ص (411-423).

ثالثها: تحسين العلماء لحديث الراوي المقبول؛ كما فعل البخاري بأسانيد فيها رواة مقبولون .

رابعها: استدل بتحسين الحافظ نفسه لحديث الراوي المقبول، واعتبره العاني من أقوى الأدلة التي اعتمد عليها، ومثّل لذلك بأحاديث حسنها ابن حجر في كتبه المختلفة ؛ كتغليق التعليق ، وفتح الباري ، والإصابة في تمييز الصحابة،والنكت على ابن الصلاح .

رابعاً: وتحت عنوان : هل تشترط المتابعة لتحسين حديث الراوي المقبول[1] ؟

ذكر أنّ المتابعة إنّما هي لسد خلل ما في السند في رواية خاصة ، وليست حكماً عاماً في الراوي، بدليل تحسين العلماء من ابن حجر وغيره لأحاديث رواة مقبولين؛ بدون طلب المتابعة، والنتيجة عند العاني هي أنّ حديث الراوي المقبول حسن لذاته سواء توبع أم لم يتابع .[2]

المطلب الثالث: دراسة" تحرير تقريب التهذيب" للدكتور بشارعواد والشيخ شعيب الأرناؤوط.

أولا: يعتبر كتاب تحريرالتقريب من الكتب التي اعتنت بدراسة كتاب تقريب التهذيب؛ من خلال الرجوع إلى جذور المسألة في الجرح والتعديل، والمتعلقة بالرواة الذين سطرهم المزي في تهذيبه، واختصره ابن حجر في التهذيب، وذكرا في مقدمة التحرير أنّه قام على دعامتين رئيستين هما[3]:

1. ما تجمع لديهما من أحكام في أثناء قيامهما بتحقيق تهذيب الكمال ،وما استدركاه على ابن حجر من أقوال في الجرح والتعديل مما لم يقف عليها.
2. ما يَسّر الله لهما من خبرة عملية بالرجال وأحاديثهم، وبعد قيامهما بتحقيق عدد من أمهات دواوين السنة، وتخريج أحاديثهم في مدة تزيد على الثلاثين عاماً.

---

[1] : العاني: **منهج دراسة الأسانيد:** ص 424

[2] : المصدر السابق: بتصرف: ص 426

[3] : عوّاد والأرناؤوط ، بشار معروف، وشعيب ، **تحرير تقريب التهذيب** 4 مج .ط1. بيروت:مؤسسة الرسالة– ، (1997م) ، المقدمة : ص :(18/1).

قال الباحث: والقارئ المدقق في التحرير يجد أنهما قد باركا صنيع ابن حجر – رحمه الله – من جهة، ومن جهة أخرى وجها إلى التقريب انتقادات متعددة وفي شتى مجالات دراسة الراوي، ولأنّ المقام لا يتسع لبسط ما قيل ، ولأنّ هدف دراستي مُركّز حول مصطلح مقبول عند ابن حجر؛ فإنني سأكتفي بعرض النقد الموجّه إلى مصطلح مقبول .

ثانيا: كان حديثهما عن الراوي المقبول في ثنايا مقدمة التحقيق، وخاصة في أثناء التعليق على صنيع ابن حجر بالرواة الذين تفرّد بتوثيقهم ابن حبّان، أو تفرد ابن حبّان بذكرهم في كتابه (الثقات)، فقالا: " وقد اضطرب الحافظ ابن حجر اضطراباً شديداً في التقريب، في موقفه من توثيق ابن حبّان، أو ذكره لشخص في كتابه الثقات ، فهو تارة يعتد به ، ولا يعتد به تارة أخرى ، فقد حكم بجهالة عدد ممن تفرد بالرواية عنهم واحد ووثقهم ابن حبّان ، وحكم بجهالة حال من روى عنه اثنان ووثقه ابن حبّان ، في حين أطلق على مثل هذا في مواضع أخرى لفظ: مستور. وتوسع في إطلاق لفظ مقبول على من روى عنه واحد ووثقه ابن حبّان ، لكنه أطلق اللفظة عينها على من روى عنه اثنان ووثقه ابن حبّان ، ومن روى عنه ثلاثة ووثقه ابن حبان...، أو حتى أربعة عشر راوياً "[1].

ثم علقا بقوليهما :" وهذا الموقف المضطرب من توثيق ابن حبّان... والذي يمكن تقديم عشرات الأمثلة عليه ، لا يمكن إحالته على سبب من الأسباب، سوى الابتعاد عن المنهج، وخلّوِ الكتاب منه"[2].

ثالثا: شروط الراوي المقبول عندهما بعد الدراسة والتحرير :

1- إذا ذكره ابن حبّان وحده في الثقات .

2- أنْ يروي عنه ثلاثة رواة.

3- أنْ يكون له متابعات وشواهد .

وقد طبقا هذه القاعدة في أثناء ترجمتهما للرواة.

المطلب الرابع : كشف الإيهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام،للدكتور ماهر الفحل

[1] : عوّاد والأرناؤوط ، **تحرير تقريب التهذيب**(31/1).

[2] : المصدر السابق: المقدمة (32/1).

قال الفحل:" جاء هذا الكتاب غضبة في الله لابن حجر"[1]، فقد تتبع صنيع صاحبي التحرير ،فحلّل مقدمة التحرير، ثم قارن بعد ذلك مدى تطابقها مع النظريات التي نَسَجَاها في المقدمة، وبيّن أنّ ملامح التتبع انحصرت في ثلاثة محاور[2]:

أوّلها: بيان ما وجها إلى صاحب التقريب من أخطاء وأوهام، ثم الرد عليها- وأحياناً بلسان سليط-.

ثانيها: بيان القواعد التي تضمنتها مقدمة التحرير، وتجليتها للقارئ، وإزالة ما يكتنفها من غموض، ثم الرد عليها وفق منهج علماء السلف .

ثالثها:إظهار مدى انسجام ما حرّراه في مقدمة التحرير مع التطبيق النظري، والخروج بنتيجة واضحة وهي الإضطراب الجلي في تحريرهما، وأنّه بحاجة إلى تحرير.

ولأنّ الدراسة تلزمنا أنْ نبقى في دائرة الراوي المقبول؛ اكتفيت بعرض ما يخص الذي كشفه الفحل حول الراوي المقبول.

لقد مهّد الفحل الحديث حول الراوي المقبول بمناقشة قاعدة رأى أنّها تجذّرت في ثنايا تحرير التقريب وهي: " كثرة الرواة عن الشخص هل تعني توثيقاً ؟ أو هل تحسّن من حال الراوي؟ بناءً على تكرار صاحبي التحرير مقولة: " روى عنه جمع "[3]، فقال الفحل: " لا بد في كل راوٍ – لكي تقبل روايته – من معرفة حاله وخبرة سيرته، حتى يتسنى للناقد الحكم بقبول رواية ذلك الراوي، إلا أنّ بعض الرواة لم يستطع العلماء أنْ يتعرفوا حالهم، وهم الذين يُدْعَوْنَ بالمجاهيل، وليسوا في طبقة واحدة بل المشهور أنّهم ثلاثة : مجهول العدالة ظاهراً وباطناً ، ومجهول العدالة باطناً – يسمى مجهول الحال- ، ومجهول العين ، وقد نصّت كتب المصطلح على أنّ من روى عنه شخص واحد ولم يعلم حاله، فهو مجهول العين. فإنْ روى عنه آخر صار مجهول الحال ، فزيادة العدد قد حسنت من حال الرواي ، لكن ينبغي التنبيه إلى ثلاثة أمور هي[4] :

---

[1] : الفحل، د.ماهر ياسين. **كشف الإيهام لما تصمنه تحرير التقريب من الأوهام**.ط1.الرياض: دار اليمان(2006م).ص:8

[2] : المصدر السابق، بتصرف: ص(122-125).

[3] : المصدر السابق: ص 127

[4] : الفحل: **كشف الإيهام لما تصمنه تحرير التقريب من الأوهام**: ص 128 .

1- أنّ هذه الزيادة لم تخرجه عن حيّز الجهالة.

2- أنّ هذه الزيادة وإن عظمت فبلغت أكثر من اثنين غير مقتضية لإثبات العدالة.

3- أنّ العبرة أصلاً ليست بكثرة الرواة وقلتهم، بل بالمعرفة والسبر.

ثمّ علّق على قاعدة الرواي المقبول لدى التحرير بقوله: " إنّ ما ذكره ابن حبّان في الثقات وروى عنه ثلاثة فهو مقبول في المتابعات والشواهد ، فقال : هذا تنظير غير صحيح فكيف يختلف لديهما الحكم من اثنين إلى ثلاثة[1] ، وقد سبق الكلام على أنّ رواية الجمع لا تؤثر في التوثيق ، والمحصلة النهائية لحكمهما واحدة ، إذ إنّ كلاً منهما مقبول في المتابعات والشواهد... ثم ساق رأي الإمام المعلمي اليماني، وما عقبه العلامة الألباني على كلام المعلمي تجاه من وثّقه ابن حبان وذكره في الثقات، وساق رأي الدكتور عداب الحمش دون ذكر اسمه ، واكتفى بذكر اسم كتابه، فقال[2] :" وقد أجاد بعض الباحثين في تفصيل ذلك إذ قسّم الرجال الذين ترجم لهم ابن حبّان في ثقاته إلى قسمين :

الأول: قسم انفرد ابن حبان بالترجمة لهم، أو كان اعتماد من ترجمه- بعده – عليه.

الثاني: الرواة الذين اشترك مع غيره في الترجمة لهم، وهم على صنفين أيضاً هما:

الصنف الأول: الرواة الذين أطلق عليهم ألفاظ الجرح والتعديل،وهؤلاء لم يكونوا على درجة واحدة.

الصنف الثاني: الرواة الذين سكت عليهم ابن حبان، وفيهم الحافظ والصدوق والمستور والمجهول، والضعيف ومنكر الحديث .

وخلاصة رد الفحل ونقده للتحرير قوله:" إنّ ما ذهب إليه المحرران من تقييد ذلك بعدد الرواة خطأ محض، نشأ عن تسرُع في الأحكام، وعجلة كان ينبغي بمن مثلهما أن لا يقعا فيها... والأولى أن يقال : أنّ ذلك لا يناط تحت قاعدة كليه مطردة ، بل الأمر يختلف من راوٍ إلى راوٍ

---

[1] : ذكر صاحبا التحرير أنّ من ذكره ابن حبّان في الثقات وروى عنه واحد فهو مجهول العين ، وأنّ من ذكره ابن حبّان في الثقات، وروى عنه اثنان فهو مجهول الحال ، وأنّ من ذكره ابن حبّان في الثقات، وروى عنه أربعة فأكثر، فهو صدوق حسن الحديث . انظر التحرير بتصرف ، ص(130-131) .

[2] : الفحل: **كشف الإيهام لما تصمنه تحرير التقريب من الأوهام** ، بتصرف ص 132، انظر: الحمش،عداب محمود: **رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل**. ط2. الرياض: دار حسان للنشر والتوزيع.(1987م).(69-71).

حسب المرجحات والقرائن المحيطة التي تحف الراوي[1]، فعندها يحكم على ذلك ، وعليه يحمل صنيع الإمامين الجهبذيْن الذهبي وابن حجر[2]،إذ إنّهما لم يعملا ذلك تحت قاعدة كلية، بل مرجع ذلك إلى القرائن المحيطة، وحال الراوي، وقرب عهده من بعده، وكونه من المعروفين أو غير المعروفين، وكونه من أهل بلد ابن حبّان، أم من غيرهم"[3].

المطلب الخامس :دراسة: أوهام في كشف الإيهام لما تضمنّه تحرير التقريب من الأوهام، د. بسّام الغانم العطاوي

كان الدافع لتأليف د. بسّام لكتابه التناقضات التي حواها كتاب كشف الإيهام، ومدى تعنّت د.الفحل بالرد على صاحبي التحرير حيث قال :" فقد اطلعت على كتاب أخينا الفاضل الشيخ الدكتور ماهر الفحل... فأحببت أن أكتب بعض ملحوظاتي على الكتاب نصيحة لمؤلفه الفاضل، لعلّه يعيد بناء كتابه على أسس صحيحة، وقواعد منهجية سليمة ينتفع بها طالب العلم"[4].

أولا: كان للدكتور بسّام وقفات عديدة حول ما ذهب إليه الفحل، وحتى أبقى في فلك دراستي أكتفي بذكر ما هو على صلة بها :

في الوِقْفَةِ الثانية من المحور الأول قال:" إنّ صاحبي التحرير لم يكونا أول من يتعقّب التحرير، بل سبقهما في ذلك الشيخ عطاء بن عبد اللطيف، في كتابه إمعان النظر في تقريب الحافظ بن حجر"[5].

وفي الوِقْفَةِ الثالثة قال : " إنّ الذي يرى تعقبات الدكتور الفحل، يظن أنّه يرى صحة جميع أحكام الحافظ ابن حجر على الرواة في التقريب ، فلا يجوز لأحد تعقبه، وهذا مالا يوافقه عليه أحد، فما من محدث إلا وله مخالفات لبعض الأحكام، فالشيخ الألباني، والشيخ ابن باز، والشيخ عبد الله

---

[1] : قال الباحث: الأصل في الراوي المقبول الجهالة، وموضوع القرائن المحيطة بالراوي ليست موجودة دائماً.

[2] : لكن قول ابن حجر للفظ مقبول كان يندرج تحت شروط واضحة تعتبر بمجموعها قاعدة كلية كان الأصل أنْ يلتزم بها ابن حجر – رحمه الله – .

[3] : الفحل: **كشف الإيهام لما تصمنه تحرير التقريب من الأوهام** ، ص:134 .

[4] : العطاوي، د. بسّام الغانم: **أوهام في كشف الإيهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام**،(1429 هـــ)(ص1)، http://www.mediafire.com/?4gxgdmzau2m

[5] : المصدر السابق: بتصرف ص:2

السعد، بل وكثير من طلاب الدراسات العليا في رسائلهم يخالفون الحافظ في بعض أحكامه، وغير هؤلاء كثير"[1].

ثانيا: رأيه حول الراوي المقبول .

من خلال تعقب الدكتورالعطاوي للدكتور الفحل ، وخاصة عند حديث الفحل عمن يناقش مصطلحات ابن حجر في التقريب وقوله " لا مشاحة في الإصطلاح " نجد نظرته حول المقبول في قوله: " مرتبة مقبول التي استعملها الحافظ ابن حجر ليست مجرد اصطلاح لا يترتب عليه حكم ، فقد بيّن أنّ المقبول لا يقبل حديثه إلا بالمتابعة ، أي إذا انفرد بحديث لم يتابع عليه فحديثه غيرمقبول ، وقد أطلق الحافظ ابن حجر هذا الوصف على عدد من الرواة الثقات ممن لا يشترط في حديثهم المتابعة، فالأصل في حديثهم الصحة ولو لم يتابعوا ، لكن حديثهم عند ابن حجر حسب مصطلحه لا يقبل إلا بالمتابعة ، فهنا الخلاف حقيقي وليس مجرد اصطلاحات خاصة به لا يترتب عليها اختلاف في الحكم حتى يقال : لا مشاحة في الاصطلاح"[2].

المطلب السادس: الحافظ ابن حجر ومنهجه في تقريب التهذيب، للباحث علي الشحود

أولاً: الهدف من الدراسة والدافع إليها :

تكلم الشحود عن الدافع إلى دراسته فقال:" لقد كانت صلتي بهذا الكتاب منذ بداية اشتغالي بالسنة النبوية ، وكنت أرجع إليه كثيراً، وبعد قيامي بتخريج أحاديث الجامع الكبير للسيوطي – قسم الأقوال– تبين لدي أنّ هناك بعض العبارات التي فيها غموض، وكذلك بعض المصطلحات التي اصطلحها الحافظ ابن حجر – رحمه الله– في كتابه... كما أنّ الشيخ نفسه – محمد عوّامة في تحقيق التقريب – قد أبدى تحفظاً كبيراً إزاء المرتبة السادسة في التقريب (مقبول)"[3].

---

[1] : العطاوي، د. بسّام الغانم: **أوهام في كشف الإيهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام:** ص: 3

[2] : المصدر السابق: ص 13.

[3] : الشحود:**الحافظ ابن حجر ومنهجه في تقريب التهذيب.** ص:3

ثانياً: تفسيره لمعنى المتابعة عند ابن حجر تحت عنوان : هل تشترط المتابعة لتحسين حديث المقبول[1] ؟.

قال:" لا شك أنّ المقصود بها – المتابعة– : أن يروى الحديث من طرق أخرى، سواء باللفظ، أو بالمعنى "[2].

" وقد استدل بحديث النبي صلى الله عليه وسلم :(عليكم بالإثمد[3] عند النوم فإنّه يشد البصر وينبت الشعر)[4]، وهذا الحديث قد روى من طرق كثيرة – شواهد – وحسّن إسناده المنذري، وحسّنه ابن حجر لذاته، ولم يقل إنّه حسن لغيره "[5].

ثالثاً : تساؤله، لماذا لم يفرد الحافظ المقبول بمرتبة واللين بمرتبة ؟

قال العطاوي:" هناك فهم خاطئ من علماء العصر، وهو أنّ من قال عنه مقبول يجب أنْ نبحث عن طرق وشواهد ومتابعات له، فإن وجدنا حكمنا بحسنه، وإلا حكمنا عليه بالضعف"[6]، ثمّ علّق بقوله : " ومن فهم ذلك فقد اتهم ابن حجر بالجهل... وهناك ثلاثة احتمالات :

أوّلها : أنّ ابن حجر عندما نصّ عليهم بذلك يعلم أنهم متابعون، ومن ثم حديثهم حسن، ولا أدل على ذلك من أنّه حكم على آخرين باللين.

ثانيها: أنّه لم يبحث عن أحوالهم، ووضع هذه القواعد للبحث عنهم لمن يأتي بعده من العلماء اللاحقين، وقد رَدّ هذا الإحتمال لأنّ مقتضاه وصف الحافظ بالجهل.

ثالثها: أنّ هذا الشرط الأخير، وهو المتابعة بالمعنى الإصطلاحي، يعتبر قيداً في حكم اللاغي تماماً، وذلك لأنّ أحاديثهم قليلة في الأصل لا تتجاوز رؤوس الأصابع، وأحوالهم بشكل عام خلت من جرح أو تعديل ، وحسّن العلماء حديثهم "[1].

---

[1] : المصدر السابق: المرتبة السادسة – القسم الأول – المطلب الثالث .ص 339.

[2] : المصدر السابق: ص 341.

[3] : ابن منظور: **لسان العرب** (105/3)

[4] : ابن أبي شيبة،أبو بكر عبد الله بن محمد الكوفي ت 235، **مصنف بن أبي شيبة** 7مج، تحقيق: كمال يوسف الحوت . ط1. الرياض: مكتبة الرشد.(1409هـ)، حديث رقم: 23951

[5] : الشحود:**الحافظ بن حجر ومنهجه في تقريب التهذيب**. ص : 341.

[6] : المصدر السابق: ص:341

رابعاً : ملاحظات الشحود على دراسة الدكتور وليد العاني بخصوص الراوي المقبول .

بداية وافق الباحث الشحود على ما بذله الدكتور العاني-رحمه الله- من جهد كبير في الحديث عن الراوي المقبول في الصحيحين[2]، حيث قال:" فلا شك أنّ حديثهم بين الصحة والحسن، فكلام العاني عنهم في غاية الروعة والدقة "[3] .

ثم أبدى ملاحظاته على دراسة العاني، وخاصة ما يخص الراوي المقبول وهي كالتالي[4]:

1- ما سوى رجال الصحيحيْن وهم كثر، فهؤلاء يختلف أمرهم، ولا يمكن قياسهم على رجال الصحيحيْن بتاتاً .

2-العمل الذي قام به، قائم على الإنتقائية وليس على الإستقراء، ولا يمكن الأخذ من هذه العينة الصغيرة حكماً عاماً .

3-قام الشحود بالمقارنة بين قول ابن حجرفي راوٍ مقبول وقول غيره من العلماء فيه، ولا سيّما الذهبي، وسوف ننظر هل يمكن تصحيح حديثهم أو تحسينه أو تضعيفه كما ذهب إلى ذلك كثير من علماء العصر أم أنّ الأمر خاضع لاعتبارات أخرى .

ووصل الشحود إلى النتيجة النهائية بقوله :" إنّ غالب حديثهم يدور بين الصحة والحسن وتوبعوا إلا نادراً، أي أنّ حديثهم على الأقل حسن لذاته ليس ضعيفاً، وأنّ مقصود الحافظ ابن حجر أنّهم استوفوا الشروط التي وضعها في التعريف بهم ، ومن ثم فتضعيف الحديث الذي يرد من طريقهم عند عدم المتابعة فيه نظر"[5].

خامساً: تحت عنوان آراء أخرى حول تفسير معنى مقبول.

---

[1] : الشحود:**الحافظ بن حجر ومنهجه في تقريب التهذيب،** بتصرف 342 . قال الباحث: وهناك احتمال رابع قريب من الأول وهو : أنّ شرط المتابعة أصيل ، ولكنّ الحافظ عند التطبيق لم يلتزم به .

[2] : هناك دراسة حديثة بعنوان: المقبول عند ابن حجر دراسة تطبيقية على الصحيحيْن، وبذلت جهداً لأحصل عليها، ولكني لم أفلح في ذلك .

[3] : الشحود، **الحافظ ابن حجر ومنهجه في تقريب التهذيب** ، ص 343.

[4] : المصدر السابق: بتصرف ص 343.

[5] : المصدر السابق ص 356 .

1. بعد أن عرض الشحود رأي محمد خلف سلامة حول الراوي المقبول وهو:" أنّ معنى هذه المرتبة – السادسة– مرتبة من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يأتِ فيه توثيق معتبر، ولم يرد فيه توثيق أصلاً ، ولم يرد في أحاديثه، أو في كلام النقاد ما يترك من أجله وإليه الإشارة بلفظ مقبول، ومعنى هذه اللفظة : أنّ حديثه الذي يتابع عليه متابعة معتبرة يكون مقبولاً أي ثابتاً، وحديثه الذي لم يتابع عليه يكون ليّناً، أيْ: مردوداً ولكنّ ذلك الحديث في أعلى درجات الضعف، أيْ : أقْرَبُها إلى درجات القوة والثبات"[1].

علّق الشحود على رأيه فقال: " لا شك أنّه بحث طيب، ولكنه لم يجهز على الموضوع، فبقي الأمر غامضاً، وكلام العاني – مع تحفظنا على بعض ما يقول – أقرب لفهم كلام الحافظ ، وذلك لأنني سقت أمثلة كثيرة تدحض هذا الإحتمال الذي ذهب إليه خلف الله "[2] .

1- وعرض رأي الشيخ أبو محمد الألفي [3].

" يرى الشيخ الألفي أنّ حديث الراوي المقبول هو حسن لذاته ، دون الحاجة للمتابعة بدليل كلام الحافظ نفسه وتقريراته، وتطبيقاته التي تبين أنّه يحكم على أحاديث رواة مقبولين بالحسن علماً بأنّه لا متابع لهم"[4]،

فعلّـــق الشحود بقوله : وفي كلام الألفي دقة بالغة، فقد تابع العاني فيما قاله، ولكن وصل إلى النتيجة نفسها التي وَصَلْتُ إليها، وهي: أحاديث المقبول تدور بين الصحة، والحسن، وبالنادر الضعيف."[5]

سادساً: عرضه لبعض المآخذ التي أُخِذَتْ على ابن حجر في التقريب، ومناقشتها:

المأخذ الأول : اختلاف أحكامه على الراوي الواحد[6] .

---

[1] : سلامة ، محمد خلف الله ،**معنى لفظة مقبول عند ابن حجر في كتابه تقريب التهذيب،** http://www.ahlalhdeeth.cc/vb/showthread.php?t=39379

[2] : الشحود، **الحافظ ابن حجر ومنهجه في تقريب التهذيب،** القسم الأول ، المطلب الخامس ص 357.

[3] : الأَلْفِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ أَحْمَدُ شِحَاتَهْ السَّكَنْدَرِيُّ، **شذرات من المنهج المأمول ببيان معنى قول ابن حجر مقبول ،** http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?p=785641

[4] : المصدر السابق .

[5] : الشحود: **الحافظ ابن حجر ومنهجه في تقريب التهذيب،** بتصرف ص 364

[6] : الشحود: **الحافظ ابن حجر ومنهجه في تقريب التهذيب** ، بتصرف ص:476.

لو قمنا بمقارنة دقيقة بين كلامه على الراوي في تقريب التهذيب، وبين كلامه عليه في كتبه الأخرى، كمقدمة الفتح، أو الفتح، أو التلخيص الحبير؛ لظهر لنا بشكل جلي اختلافه في أحكامه، فهل يُعدُّ هذا من التناقض؟ هذا ما صرّح به كثير من علماء العصر[1].

فأجاب الشحود:" لا بد أنْ نفرّق بين كتب الجرح والتعديل والكتب العامة للحافظ ، فكتب الجرح والتعديل يندر جداً وجود الإختلاف،أمّا الكتب العامة فأحياناً يتكلم على رواة في المقدمة، أو الفتح مخالفاً لكلامه في كتب الجرح فالغالب عندما يتكلم ابن حجر في الكتب العامة يكون مائلاً إلى:

1. حال الراوي في الحديث المعيّن الذي هو بصدد الكلام عليه نقداً أو شرحاً – نقد خاص–
2. إلى ما يقتضيه المقام.
3. إلى ما يأذن به من تشدد، أو تساهل بسبب ما وقع فيه من المقارنات، أو لوحظ فيه من الأحوال، أو حفّه من الأمور والقرائن .

وهذا بخلاف النظر في كتب الرجال، فإنّه يقصر النظرة في حال الراوي في الجملة، دون الإلتفات إلى ما قد يؤثر في الحكم على الراوي .

والضابط عند اختلاف الكلام على الراوي الواحد عند الحافظ في الكتب الخاصة والعامة هو:

1. إنْ أمكن الجمع الصحيح، فهو المخرج .
2. وإنْ لم يمكن الجمع؛ فالقول والمعتمد ما في كتب الرجال دون غيره من الكتب"[2].

المأخذ الثاني[3]: أنّ الحافظ ابن حجر متناقض في الجرح والتعديل، والحكم على الرواة ، فلو جمعنا بين كلامه في التلخيص، وفي الدراية، وفي الفتح، وجدناه يخالف كلامه في التقريب في مواضع كثيرة .

رد الشحود على المأخذ :

1. من لم يعرف ويتعرف على منهج ابن حجر يتهمه بالتناقض[1] .

---

[1] : قال الباحث: انظر الدراسات السابقة، وخاصة دراسة إمعان النظر، ودراسة تحرير التقريب.

[2] : الشحود، **الحافظ ابن حجر ومنهجه في تقريب التهذيب**، بتصرف ص 477.

[3] : رقمه في كتاب الحافظ ابن حجر : المأخذ الثالث ص 485.

2. من يفهم معنى أحكامه، وخاصة المرتبة الخامسة والسادسة، يعلم أنْ لا تناقض بين أقواله هنا وهناك[2] .

المأخذ الثالث[3]: عدم بيانه لمعاني مصطلحاته النقدية وأحكامها بدقة .

قال الشحود : هذا المأخذ متوجه نحو عدم بيان – الحافظ – قصده من المرتبة الخامسة والسادسة وخاصة (المقبول) ، ورد الشحود على المأخذ بقوله :

1. قد بيّنا ما لم يستطع فهمه الآخرون، والذين لم يكن منهم سوى كَيْل التهم لابن حجر بالتناقض[4].
2. ثم لم يسبقه أحد من النقاد إلى بيان معنى مصطلحاته[5].

المطلب السابع : دراسة محمد عوّامة لتقريب التهذيب .

أولاً : رده على أحمد شاكر الذي اعتبر مراتب التقريب،هي مراتب عامة للجرح والتعديل[6]، مستدلاً بالمرتبة السادسة .

قال عوّامة[7]: وهذه غفلة منه، يخالفه فيها أول مرتبة أمامه، وهي مرتبة الصحابة وقد تقدم أنّ الصحبة تعديل إلهي ، وأمّا المراتب التي رتبوها فهي مستمدة من التعديل البشري ،فمثلاً المرتبة

---

[1] : قال الباحث: بل الشيخ عطاء بن عبد اللطيف عَرَفَ منهجه، وبيّن بالأمثلة الجليّة وجود التناقض، أنظر دراسة إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر، من أولى الدراسات المتعمقة للتقريب، انظر ص:32 من الرسالة.

[2] : بل أثبت الشيخ عطاء بن عبد اللطيف وجود التناقض في صنيع ابن حجر، وخاصة في المرتبة السادسة.انظر ص(34–37) من الرسالة.

[3] : رقّمه في كتاب " الحافظ بن حجر ومنهجه في الجرح والتعديل ، المأخذ الرابع : ص 487.

[4] : قلت : من خلال دراستي وتتبعي لأقوال العلماء، ودراسة مناهجهم تبين لي أنّ المرتبة الخامسة ، تمثل أدنى مراتب الضبط عند الراوي ، وأنّ المرتبة السادسة هي أقل مراتب الجهالة، بشرط من ينطبق عليهم شروط الراوي المقبول .

[5] : بل سبقه بذلك أئمة النقد، ومنهم ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه الجرح والتعديل ، ثم هل عدم بيان السابقين لمعاني مصطلحاتهم حجة للمتأخرين بعدم بيان معنى مصطلحاتهم؟.

[6] : شاكر،أحمد محمد: **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث** 1مج، د. بديع اللحام. ط2. دمشق: مكتبة دار الفيحاء.(1997م). ص: 105

[7] : ابن حجر: **تقريب التهذيب**(دراسة محمد عوامة) بتصرف ص: (25–27)

السادسة، تشتمل على ليـِّـن الحديث، وعلى المقبول، ولكل منهما ثلاثة شروط ؛ فأمّا ليـِّـن الحديث فشروطه: 1. أنْ يكون قليل الحديث. 2. وأنْ لا يثبت مايترك حديثه من أجله. 3. أنْ ينفرد بالحديث، فلا يتابع.

وأمّا المقبول فشروطه : 1. أنْ يكون قليل الحديث. 2. وأنْ لا يثبت مايترك حديثه من أجله.

3. وأنْ لا ينفرد بالحديث، بل يتابع عليه .

والملاحظ، أنّ هذه الشروط الثلاثة ليس لها علاقة بمصطلح ليِّن الحديث عند العلماء،أو مصطلح مقبول، فمثلاً: قلة الحديث لا علاقة لها بحد مصطلح ليِّن الحديث عند العلماء، أو مصطلح مقبول، وكذلك عدم المتابعة لا تعني : أنّ الراوي ليّن كما أنّ وجودها لا يعني أنّ الراوي مقبول ،وإنّما يلاحظون التفرد وعدمه حين التطبيق العملي ، وحكمهم على حديث إمّا بالصحة أو بالضعف لا في حال الجرح والتعديل .

ثانياً : وتحت عنوان " وثمة ملاحظتان "، تكلم فيهما عن الراوي المقبول، وأود الإشارة إلى الملاحظة الأولى، والتي ضمنها ثلاثة استفسارات[1]:

أوّلها، في قول الحافظ : ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله .

قال عوّامة : فإنّ ظاهر قوله " لم يثبت فيه " أنّه قُدِح فيه، وتُكُلّمَ، ولكنه غير مؤثّر[2]، والسؤال : ما هو مستوى هذا الجرح؟ وهل هو ضعيف أو متوسط أو شديد؟

قال الباحث: الذي دفعه إلى ذلك هو قول ابن حجر" يترك حديثه " فهل أراد الترك الإصطلاحي الخاص بالضعف الشديد، أم أنّه مطلق الضعف؟.

---

[1] : المصدر السابق ، بتصرف : ص 27

[2] : قلت هذا احتمال ضئيل جداً، والإحتمال الأقوى أنّه خلا من جرح ، بناءً على دراستي الخاصة .

ثانيها: ولفظ " يثبت " هل المقصود أنّه لم ينقل الجرح بسند صحيح، أو حسن أم المقصود أمر آخر؟، كما إذا كان الجارح متكلماً فيه كالأزدي، أو أنّ الجرح غير مفسر، فلا يقبل عند من يرى أنّ قبول الجرح لا بد أنْ يكون مفسراً .

ثالثها : متى نقول عن هذا " مقبول" وعن ذاك " ليـّـن الحديث" ؟

إن كان بناءً على اطلاعنا فما كل من نظر في التقريب عنده أهليّة الإطلاع والتتبع، وإذا قال قائل: إنّ المصنف–الحافظ– قد كفانا مؤونة البحث، والنظر، فيكون قد حكم على كل من له متابع بأنّه مقبول ، ومن ليس له متابع بأنّه ليّن الحديث، قلنا – عوامة – هذا حكم فرضي متعذر، ولا سيّما إذا لاحظنا أنّ للراوي أكثر من حديث، واستقراء أحاديث كل راوٍ وتتبعها كلها أمر متعذر جداً...ويزداد الأمر تعذراً، إذا لاحظنا أنّ بعض الأحاديث يتابع عليها والبعض الآخر لا يتابع عليها لنفس الراوي، ويزداد أكثر وأكثر، إذا وجدنا رواة توبعوا وأطلق عليهم لفظ ليّن أو ليّن الحديث

ثالثاً : وتحت عنوان : بيان دقة المصنف، وتطابق أحكامه مع ما رسمه في المقدمة.[1]

فبعد قوله:(إنّ إمامة الحافظ ودقته وإنصافه أمر مسلّم له، لكن هذا لا يخرجه من دائرة البشر ، وخاصة أنّ كتاباً ضخماً كالتهذيب يريد اختزاله إلى مجلد واحد ليس بالأمر اليسير ، فمحاولة كهذه لا بد من وجود ملاحظات عليها...، وحتى لا يمشي القارئ وراء ما اصطنع له مفهوماً من المفاهيم ومنها : أنّ كتاب التقريب لا عديل له ولا بديل عنه)، ذكر نماذج من أحكام ابن حجر في التقريب تخالف ما رسمه في المقدمة ، وما فصّله في التهذيب وفي كتبه العامة، وقد قسّم هذه النماذج إلى ثلاثة أنواع[2]:

أ– ما هو مختلِف مع قوله في الكتاب نفسه، ومنها أنّه تارة يذكر الراوي باسمه ويعطيه لفظاً من ألفاظ الجرح أوالتعديل ، ثمّ يذكر الراوي نفسه بكنيته فيعطيه لفظاً آخر.

[1] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (دراسة عوّامة)، بتصرف. ص:32.

[2] :. المصدر السابق: بتصرف ص:(32–35).

ب- هناك تراجم كثيرة يختلف حكمها عن مقتضى كلامه في التهذيب ، وقد مثّل لذلك.

ج- ما هو مختلف مع أحكامه في كتبه الأخرى ، مع أنّه حرص في الهامش على أنْ يؤكد أنّ هذا لا يقتضي تقديم كلام المصنف دائماً في غير التقريب على ما في التقريب ، وقد ساق لذلك نماذج واضحة .

المطلب الثامن : المراتب الرابعة والخامسة والسادسة من(التقريب)، دراسة تطبيقية على كتاب(تلخيص الحبير)، للطالب محمد عيسى خليف الحسين.

من الخلاصات التي توصل إليها فيما يتعلق بالراوي المقبول هي :

أولاً : بالنسبة لشرط قلة الحديث[1]، اعتبر الباحث محمد الحسين :أنّ قلة الحديث هي التي جعلت ابن حجر يعدل من ثقة، أو صدوق إلى مقبول[2] ، وتوصّل إلى أنّ قلة الحديث لا تتعدى الكتب الستة، وأشار إلى كيفية معرفة عدد روايات الراوي المقبول وذلك بطريقتين؛ إمّا بتصريح أحد الجهابذة العلماء بذلك كالمزي، وابن حجر، وإمّا بتجميع رواياتهم من دواوين السنة [3]،وتوصل في النهاية إلى :

1- أنّ قلة الرواية غير مرتبطة بعدد من روى عنهم .

2- أنّ ابن حجر – رحمه الله –التزم بهذا الشرط.

قال الباحث:

من خلال دراستي لأحاديث الرواة المقبولين عند الحافظ من الطبقة الثانية والثالثة وأخرج لهم أصحاب كتب السنن الأربعة أو أحدهم لم أجد هذا التحديد، أي لم أجد مثلاً: رواة لهم حديثا أو حديثين في إطار السنن، وخارجها لهم الخمسة أو العشرة أحاديث، ثم يفهم من كلامه أنّه سبر

---

[1] : الحسين:**المراتب الرابعة والخامسة والسادسة من (التقريب)**. بتصرف ص 90.

[2] : قال الباحث: هناك رواة وثّقهم الحافظ ورواياتهم قليلة ولم يقل عنهم مقبول، انظر: ص:(32) من الرسالة.

[3] : الأدق هي الطريقة الثانية ، ذلك لأنّ نص العالِم في حدود ما يعلم ، وخاصة أنّ الوصول إلى روايات كل راوٍ في هذه الأيام، أسهل بكثير، وأسرع .

أحاديث كل الرواة المقبولين، وهذا غير موجود أصلا فدراسته كانت كانت محددة برواة التلخيص الحبير.

ثانياً: قال الحسين في شرط لم يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله :" ومعنى هذا الشرط، كما تبيّن لي من دراسة الرواة الذين هم مجال دراستي على احتمالين:

أوّلهما: إما أنْ لا يرد فيه جرح، بل قد ينص أحد العلماء على ثقته، مع لزوم قلة الحديث للراوي. ثانيهما: وإمّا أنْ يرد فيه جرح ، لكنه لم يثبت ، فالجرح الذي يرد في الغالب يكون بتجهيل الراوي مع لزوم قلة حديثه"[1].

قال الباحث: هذه الإحتمالات غير مسلمة له ولغيره، وقد بسطت النقاش حول ذلك عند حديثي عن الشرط الثاني للراوي المقبول في المبحث الثاني من الفصل الأول، علماً بأنّ الحسين قد توصل إلى أنّ ابن حجر لم يقبل بتجهيل ابن القطّان لما علم من مذهبه من تجهيل الرواة(وهذا تقويل الحافظ ما لم يقل) [2].

ثالثاً: رده على صاحبي تحرير التقريب – د.بشّار والشيخ شعيب:

قال صاحبا التحرير: (إنّ مسلك الحافظ ابن حجر مضطرب ، فتراه يطلق لفظة مقبول عمّن روى عنه واحد، أو اثنان، أو ثلاثة، أو أربعة..، أو أربعة عشر)[3].

فردّ أ.الحسين عليهما بقوله:" فقلّة عدد الرواة أو كثرتهم عن الراوي، لا تحددان مصطلح المقبول عند ابن حجر،إنّما يحدده قلة الأحاديث التي رواها، وعليه فلا يُسّوِغ لهم هذاالإعتراض"[4].

رابعاً: تحت عنوان : " حكم أحاديث المرتبة السادسة "، قال [5]:

إنّ حكم أحاديث هذه المرتبة هو الحسن لغيره، والأدلة على ذلك :

---

[1] : الحسين، **المراتب الرابعة والخامسة والسادسة** من (التقريب)، بتصرف: ص95.

[2] : انظر، المصدر السابق: ص(104) .

[3] : عواد والأرناؤط: **تحرير تقريب التهذيب**.ص(31/1)

[4] : محمد الحسين: **المراتب الرابعة والخامسة والسادسة** ، بتصرف ص: 104

[5] : المصدر السابق: (ص :107– 108)

1. تحسين العلماء لأحاديث الرواة المقبولين، وقد ساق لذلك نماذج.

2. تحسين الحافظ ابن حجر نفسه لأصحاب هذه المرتبة إذا توبعت أو جاءت من طرق أخرى[1].

قال الباحث: هذا الكلام غير دقيق، فهناك رواة من المرتبة السادسة حسَّنَ الحافظ أحاديثهم تحسينا ذاتيا، على الرغم من عدم وجود المتابعة!!.

المطلب التاسع: الراوي المقبول عند ابن حجر، ومروياته في الأحاديث المختارة للضياء المقدسي،د. خلود الحسبان

أولاً: تحت عنوان علاقة قلة الحديث بالحكم على الراوي .

اعتبرت د. خلود الحسبان، أنّ العلماء عندما أشاروا عند الترجمة للرواة بأنّ فلاناً قليل الرواية، ليس إلا لدور القلة بالضبط وجوداً وعدماً ، ولهذا راعى الحافظ هذه المسألة، عند تقسيمه لمراتب الرواة،[2] فقالت[3]:" قلة الرواية مؤثرة حقاً في الحكم على الراوي، وبالتالي في الحكم على الحديث ذلك أنّ الراوي :

1- إمّا أنْ يكون متقناً على قلّة روايته... فالقلة تزيده ضبطاً.

2- وإمّا أنْ يكون كثير الخطأ على قلة روايته... فالقلة تزيده ضعفاً ،فيترك ويترك حديثه.

3- وإمّا أنْ يكون قليل الخطأ على قلة روايته... فهذا ضعيف .

علماً بأنّ كثير الرواية قليل الخطأ يبقى في دائرة الإحتجاج، إلا ما أخطأ فيه" .

---

[1] :.أنظر: المبحث الخامس من الفصل الأول.

[2] : الحسبان: **الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في الأحاديث المختارة** . بتصرف:(168–169).

[3] : المصدر السابق : بتصرف (169–175)

ثانياً : وتحت عنوان: حد قلة الرواية قسمّت الدكتورة خلود القلة إلى قسمين[1]:

1. القلة النسبية : وتكون عند مقارنة الرواة بعضهم ببعض، ومن المكثرين .
2. القلة المطلقة : وتكون بلا مقارنة، والعدد يكون الواحد والإثنين والعشرة والعشرين .

ثم قالت: إنّ أئمة الحديث إذا وصفوا الراوي بالقلة، أرادوا بها حيناً القلة النسبية، وحيناً آخر القلة المطلقة، وأمّا القلة التي ذكرها الحافظ في حد المقبول أراد بها القلة المطلقة.

ثالثاً: (أنْ لا يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله)[2]:

قالت : عدم ثبوت الجرح في الراوي المقبول يتناول قسمين كلاهما مراد :

1- إمّا أنْ يخلو الراوي من الجرح تماماً، وربما يُوثّق .

2- وإمّا أن يُجَرّح بجرح ، لكنه مردود لم يثبت[3]، أو يُحمل على أنّه جرح للراوي في رواية مخصوصة، وقد ساقت أمثلة لكلا القسمين[4].

رابعا: أن يروى ما يتابع عليه :

1. دلالة لفظ يتابع عند العلماء القدامى :

بدايةً تناولت د. الحسبان موضوع لفظ (لا يتابع عليه) عند الأئمة النقاد، وخرجت بنتيجة أنّهم يطلقون هذا اللفظ ويقصدون به :

أ. المخالفة في المتن، فإذا شارك الراوي رواة مثله، أو أقوى منه، ثمّ خالفهم بزيادة في المتن، أو نقص مخل؛ فإنّهم يطلقون" لم يتابع عليه" ، وساقت لذلك أمثلة.[5]

---

[1] : الحسبان: **الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في الأحاديث المختارة:** بتصرف (175-177)

[2] : المصدر السابق: بتصرف (183-184)

[3] : من خلال دراستي، وجدت رواة قال البخاري في كتابه التاريخ الكبير: فيهم نظر، ثم إنّ مسأله أنْ يحمل الجرح على رواية مخصوصة ،كيف يكون ذلك وليس للراوي إلا رواية واحدة .

[4] : الحسبان، **الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته** ، انظر: القسم الأول ص (185-198) ، والقسم الثاني ص (204-224)، للجرح المردود ، والقسم الثاني ص(225- 242)، للجرح المخصوص .

قال الباحث: هذا الفهم من الأخطاء الواضحة التي وقعت فيها الحسبان، وهو غير مسلّم لها. انظر: مناقشتها بالأدلة والبراهين في المبحث الثالث من الفصل الأول.

[5] : الحسبان: **الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في الأحاديث المختارة.** بتصرف(245 – 246)

ب. وتارةً يقصدون المخالفة في السند، وساقت لذلك أمثلة.[1]

ج. وتارةً يقصدون المخالفة في المتن والسند معاً، وساقت لذلك أمثلة.[2]

2. ماذا قصد الحافظ ابن حجر بلفظ : حيث يتابع ؟

هل قصد المتابعة الإصطلاحية ؟ أم أنّه قصد عدم المخالفة في المتن أو السند أو الإثنين معاً ؟ وخاصة أنّ د. وليد العاني اعتبره شرطاً لاغياً، بينما محمد عوّامة اعتبره شرطا متعذراً، فقالت: " إذا قلنا إنّه قصد المتابعة الإصطلاحية، فإنّنا نتهم ابن حجر كغيرنا بالغفلة والسهو فكيف يلتزم مالا يشترط ، فميدان الرواة المقبولين لا يحتمل هذا الفهم، وخاصة أنّ هناك رواة مقبولين لهم حديث واحد، ويتفرد به ، وأحياناً يكون للراوي الواحد حديث واحد، أو أحاديث، ويتابع عليها،وأحياناً يكون للراوي الواحد أحاديث معدودة يتفرّد في بعضها، ويتابع على بعضها، وساقت نماذج لذلك" [3].

وبناءً على ما سبق يكون قصد الحافظ ابن حجر في قوله فهو مقبول حيث يتابع : " أي فهو مقبول حيث يروي ما يتابعه – سواءً متابعة أو شاهد[4]–، ويوافقه عليه الثقات من الروايات، أو يروي مالا يخالف أصلاً صحيحاً عن النبي صلى الله عليه وسلم، إذن فلا حرج أن نجد رواة تفردوا ولم يتابعوا، أو أنّهم توبعوا، وقد ساقت لذلك أمثلة"[5].

---

[1] : الحسبان: **الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في الأحاديث المختارة** ،بتصرف، ص (247 – 248)

[2] : المصدر السابق : بتصرف، ص (248 –250)

[3] : المصدر السابق ، بتصرف، ص(252 –255).

[4] : المصدر السابق ص 260. ما توصلت إليه غير مسلّم به، وقد أثبتُّ ذلك بالأدلة والبراهين. انظر: المبحث الثالث من الفصل الأول.

[5] : المصدر السابق.ص (255، 257، 258، 264 ،294)

الفصل الأول

شروط الراوي المقبول عند ابن حجر وأثرهاعلى الراوي والرواية

المبحث الأول : الشرط الأول " من ليس له من الحديث إلا القليل".

المبحث الثاني: الشرط الثاني " أن لا يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله ".

المبحث الثالث : الشرط الثالث " حيث يتابع ".

المبحث الرابع : خلاصة القول في الراوي المقبول.

المبحث الخامس : حكم حديث الراوي المقبول.

المبحث الأول:

الشرط الأول " من ليس له من الحديث إلا القليل "

المطلب الأول : نماذج لاستعمال العلماء لجملة " قليل الحديث ".

قبل الخوض في غمار هذه المسألة، كان لزاماً علينا أنْ نرجع إلى العلماء القدامى واستعمالاتهم لهذه الجملة، وماذا قصدوا من إطلاقها ، فهل أرادوا بها زاداً لضبط الراوي ، أم أرادوا عدم شهرة الراوي بالحديث – أي: فيها جرح مبطن –، أم أنّه مجرد وصف لعدد أحاديثه وحسب .

أولاً: استعمال ابن سعد في كتابه الطبقات الكبرى والمتمم له .

من خلال تتبعي لهذا الاستعمال في غالب كتب الجرح والتعديل، وجدت أنّ أكثر العلماء استخداماً له هو الإمام ابن سعد في كتابه الطبقات الكبرى والمتمم له، فبعد ذكر الراوي وذكر بعض رواياته يقول : قليل الحديث ، فكان عدد وروردها مجردة، أو مسبوقة، أو متبوعة بوصف، ثلاث مائة وثمانين مرة والجدول التالي يبين ذلك بالتفصيل :

الجملة	العدد	الجملة	العدد	الجملة	العدد	الجملة	العدد
قليل الحديث	246	شيخ قليل الحديث	5	قليل الحديث جدا	1	قليل الحديث وكانوا يتكلمون فيه	1
ثقة قليل الحديث	90	ثقة ثبت قليل الحديث	1	قليل الحديث ورأيتهم يقوون حديثه	1	معروفاً قليل الحديث	14
ثقة معروف قليل الحديث	3	ثقة مؤمون قليل الحديث	1	قليل الحديث ولا يحتجون بحديثه	2	قليل الحديث مستضعفاً	4

ثقة قليل الحديث فيه شيء	1	ثقة قليل الحديث وكانت أحاديثه حساناً	1	قليل الحديث ليس بذاك	2	ثقة قليل الحديث ويتكلمون في روايته عن ابنه	1
حفظ عنهم وكان قليل الحديث	1	ثقة ورعاً عابد قليل الحديث يكثر الإسناد	1	قليل الحديث شاعراً	4	ثقة قليل الحديث ويتكلمون في روايته عن ابنه	1

والملاحظ من استعمالات ابن سعد مما ورد في الجدول مايلي :

1- أنّ جملة قليل الحديث دارت مع غالب مصطلحات التعديل والتجريح ، فلو كان لقلة الحديث دور حقيقي في التوثيق؛ فلماذا نجد رواة على الرغم من قلة حديثهم ضعفاء .

2- لو اعتبرنا جملة:(قليل الحديث) تعديلاً للراوي ، فلماذا قرنها ابن سعد مع ألفاظ التعديل كـــ " ثقة " و" ثبت" و" مأمون" .

3- نلاحظ أنّ هناك راويين أطلق عليهما " قليل الحديث ولا يحتجون بحديثه " فرغم قلة حديثهم لم تشفع لهم ولحديثهم، وهذا ينطبق على (قليل الحديث مستضعفاً)، (وقليل الحديث ليس بذاك).

إذن: جملة "قليل الحديث" عند ابن سعد، هي وصف لعدد أحاديث الراوي بالنسبة لغيره ، علماً بأنّ ابن سعد استخدم عكس هذه الجملة فكان يقول:(وكان كثير الحديث).

ثانياً: جملة " قليل الحديث " في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم :

وجدت في الجرح والتعديل أنّ أبا حاتم أطلق هذه الجملة على ستة رواة، وأطلقها الإمام أحمد على ثلاثة رواة، وأطلقها محمد بن مسلم بن عبد الله المعروف" بإبن واره " على راوٍ واحد ، والجدول التالي يبين ذلك :

أولا : إطلاق أبي حاتم " قليل الحديث"، في كتاب الجرح والتعديل .

الرقم	إسم الراوي	قول أبي حاتم	أقوال العلماء فيه	النتيجة
1-	الحسين بن عطار بن يسار	شيخ منكر الحديث وهو قليل الحديث وما حدث به فهو منكر	" قال ابن حبّان: يخطئ ويدلس ولا يحتج به إذا انفرد لأنّه يخالف الإثبات، وقال ابن الجارور: كذاب ،وقال أبو داود ليس هو بشيء".انظر:(لسان الميزان: (298/2))	منكر الحديث
2-	خالد بن ذكوان أبو الحسين	صالح الحديث قليل الحديث محله الصدق	قال ابن معين : ثقة، والنسائي: ليس به بأس ،قال ابن عدي : حديثه ليس بالكثير وأرجو أنّه لا بأس به وبرواياته، انظر: (تهذيب التهذيب (78/3))، قال الحافظ : صدوق . انظر :(التقريب(187/1))	صدوق
3-	عمر بن قدامة	ما بحديثه بأس قليل الحديث	قال يحيى بن سعيد : لم يكن به بأس، لم يكن من أهل الحديث، كتبت عنه ورميت به.انظر:(المغني في الضعفاء(480/2))	صدوق يخطئ
4-	محمد بن عمرو الحجبي	هو قليل الحديث حدث حديثين	وإذا كان هو نفسه محمد بن عرار الحجبي فقد روى رواية عن جدته صفية منكرة تخالف الصحيح انظر:(تهذيب التهذيب (339/9))، وقال ابن حجر : مستور. انظر:(التقريب (500/1))	مجهول

الرقم	إسم الراوي	قول أبي حاتم	أقوال العلماء فيه	النتيجة
5-	محمد بن أبي عائشة/كوفي	ليس بمشهور قليل الحديث	قال ابن حبّان: ليس يصح له عن النبي صلى الله عليه وسلم سماع ولا رواية، انظر:(الثقات:(374/5))	مجهول
6-	عبد الرحمن بن ثروان أبو قيس	ليس بقوي هو قليل الحديث وليس حافظاً ، قيل له كيف حديثه؟ قال: صالح هو لين	قال أحمد: يخالف في أحاديثه، وقال: لا يحتج بحديثه . انظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (91/12) وقال ابن معين والدارقطني: ثقة، وقال العجلي: ثقة ثبت، وقال النسائي : ليس به بأس.(انظر:تهذيب التهذيب(138/6))	صدوق له أخطاء

والملاحظ مما سبق :

أ- لم يفرد الإمام أبي حاتم جملة" قليل الحديث"، كلفظ تعديل أو تجريح.

ب- ربطها أحياناً بعبارات تجريح شديدة ، وبعبارات تعديل لكنها الأنزل .

ت- نجد أنّ قلة الحديث لم تشفع للرواة بأن ترتقي بضبطهم للرواية أو الروايتين.

ث- كأنّ في وصف الراوي " قليل الحديث " شيئا من الغمز.

ثانيا : الإمام أحمد بن حنبل وجملة "قليل الحديث" من خلال كتاب الجرح والتعديل :

الرقم	إسم الراوي	قول أحمد	أقوال العلماء فيه	النتيجة
1-	إبراهيم بن أبي حرة	ثقة قليل الحديث	قال أبو حاتم: ثقة لا بأس بحديثه ،ووثقه ابن معين.انظر: الجرح والتعديل(96/2)، وذكره الساجي في جملة الضعفاء. انظر:الضعفاء الكبير (266/1).	صدوق
2-	سالم بن أبي حفصة أبو يونس	ما أظن به بأساً في الحديث وهو قليل الحديث	وثقه ابن معين والعجلي،وقال أبو حاتم: صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن حمّاد: ليس بثقة، وقال ابن عدي: فأمّا أحاديثه فأرجو أنّه لا بأس به، وقال ابن حبّان: يقلب ويهم، وقال الفلّاس: ضعيف، انظر:الضعفاء للنسائي(46/1) وتهذيب التهذيب (374/3) ،وقال ابن حجر في التقريب : صدوق (226/1).	صدوق سيئ الحفظ
3-	مستلم بن سعيد الوسطي	شيخ ثقة من أهل واسط قليل الحديث	قال ابن معين: صويلح، وقال النسائي: ليس به بأس ، وذكره ابن حبّان في الثقات وقال: ربما خالف ، عن حجّاج الأعور قال: قيل لشعبة إنّ مستلم خالفك في حرف قال ما كنت أظن أنّ ذاك يحفظ حديثين.انظر : تهذيب التهذيب (95/10)، وقال ابن حجر: صدوق عابد ربما وهم، انظر: التقريب(527/1)	صدوق ربما وهم ويخطئ

الملاحظ من استخدام الإمام أحمد، أنّه أطلق قليل الحديث على الرواة الذين ضبطوا، أو خف ضبطهم ونزلوا عن الثقات ، وكأنّ الإمام أحمد تأثّر بقلة الحديث، وخاصة عند الراوي سالم بن أبي حفصة ، ولكن رغم أنّ رواته اجتمعوا على قلة الحديث، إلا أنّهم ليسوا على درجة واحدة .

ثالثا : قول الناقد محمد بن مسلم بن عبد الله الرازي، المعروف بـ "ابن واره"، لجملة" قليل الحديث"،في كتاب الجرح والتعديل.

قال محمد بن مسلم: عمرو بن هاشم البيروني كتبت عنه، وكان قليل الحديث، قلت:– ابن أبي حاتم– : ما حاله؟ ، قال : ليس بذاك ، كان صغيراً حين كتب عن الأوزاعي .[1]

وقال العقيلي:" مجهول بالنقل لا يتابع على حديثه، وقال ابن عدي: ليس به بأس ، وقال الذهبي : ليس بذاك"[2]، وقال ابن حجر: " صدوق يخطئ ".[3]

قال الباحث: الملاحظ من كلام ابن واره أنّ قلة حديثه لم ترفع مرتبته عنده ، بل على العكس قال عنه الذهبي : ليس بذاك .

رابعا : استعمال ابن عدي لجملة " قليل الحديث"، في كتابه الفذ " الكامل في ضعفاء الرجال".

كان لابن عدي – رحمه الله – استعمالاً لهذه الجملة ، فقد أطلقها على ثمان وعشرين راوياً، فوجدت خمسةً وعشرين راوياً ضُعِّفُوا، وأحاديثهم قليلة، وثلاثة رواة خفّ ضبطهم، والجدول التالي يبين ذلك :

---

[1] : ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (268/6).

[2] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (99/8).

[3] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (428/1).

الرقم	إسم الراوي	قول ابن عدي(من كتابه الكامل)	الراجح فيه
1-	إبراهيم بن عطية أبو اسماعيل الثقفي	قليل الحديث ولعلّه يبلغ عشرة	متروك الحديث. أنظر: الضعفاء للنسائي(11/1).
2-	بزيغ بن حسّان أبو خليل	يروي مناكير كلها لا يتابعه عليها أحد، وهو قليل الحديث	متروك . أنظر: لسان الميزان (11/2).
3-	تمام بن بزيغ	ليس بالمعروف ... وهو قليل الحديث	ضعيف جداً .أنظر: الضعفاء الكبير (169/1).
4-	حميد بن حمّاد	قليل الحديث وبعض أحاديثه على قلّتها لا يتابع عليه	ضعيف. أنظر: تهذيب التهذيب (33/3).
5-	حميد بن مالك اللخمي	قليل الحديث ...وأحاديثه مقدار ما يرويه منكر	ضعيف. أنظر: الجرح والتعديل (288/3)
6-	حبيب بن أبي حبيب الدمشقي	على قلة حديثه أرجو أنّه لا بأس به	لم أجد سوى قول ابن عدي وهو صدوق
7-	خالد بن محمد أبو الرحال	وهو قليل الحديث وفي حديثه بعض المنكر	منكر الحديث، أنظر: لسان الميزان (151/5).
8-	زياد بن أبي حسّان	قليل الحديث.إنّما أنكر أنّه سمع عمر بن عبد العزيز	ضعيف لا يعتبر به .أنظر: لسان الميزان (494/2).
9-	سليمان بن زيد الأزدي	أكثر روايته عن أبي أوفى، وهو قليل الحديث، ولم أرَ له حديث منكراً جداً.	ضعيف. أنظر : التقريب(251/1).

10-	سليمان بن سالم أبي داود	قليل الحديث. ولا أرى بمقدار ما يرويه بأساً، وإنّما أنكر عليه البخاري حديثاً مقطوعاً	ضعيف يعتبر بحديثه. أنظر: لسان الميزان (92/3).
11-	سليمان بن مسلم الخشّاب	قليل الحديث، شبه مجهول	مجهول .أنظر الكامل في الضعفاء (286/3).
12-	سعيد بن يوسف اليمامي	قليل الحديث، وروراياته ثابتات الأسانيد، لا بأس بها، ولا أعرف له شيئاً أنكر مما ذكرت من حديث عكرمة عن أبي عباس	ضعيف . أنظر: الضعفاء المتروكين لابن الجوزي (327/1).
13-	عبد الله بن شريك	ليس له من الحديث إلا الشيء اليسير.	ضعيف.أنظر:الضعفاء للنسائي (65/1).
14-	عمر بن عطاء بن وارز	قليل الحديث، ولا أعلم يروي عنه ابن جُريح.	ضعيف. أنظر: التقريب (416/1)
15-	عمر بن الوليد الشني	قليل الحديث، ولم يحضرني له شيء فأذكره .	صدوق له أخطاء . أنظر: الجرح والتعديل (139/6)
16-	عمر بن شقيق بن أسماء الجرمي	قليل الحديث .	مجهول. أنظر: تهذيب التهذيب(407/7)
17-	عمر بن مغيث	لم يحضرني له شيء فأذكره وهو قليل الحديث.	منكر الحديث.أنظر: الكامل في الضعفاء (46/5)

18-	عمر بن أبي هوذه	لم يحضرني حديثه، لأنّه قليل الحديث.	ليّنه ابن معين. أنظر: ميزان الإعتدال (277/5).
19-	عمران بن يزيد أبو محمد بصري	قليل الحديث.	ضعيف. أنظر:الكامل في الضعفاء (89/5)
20	عثمان بن فائدة "أبو لبابة"	قليل الحديث، وعامّة ما يرويه ليس بالمحفوظ.	ضعيف. أنظر:التقريب (386/1)
21-	عبد المنعم بن نعيم	قليل الحديث.	متروك.أنظر: التقريب(366/1)
22-	عبد الواحد بن سليم	قليل الحديث.	ضعيف. أنظر:التقريب(367/1)
23-	عصام بن طليق	قليل الحديث، ولا أعرف له حديثاً منكراً فأَذْكُرَه.	ضعيف.أنظر:التقريب (390/1)
24-	عسل بن سفيان	قليل الحديث ومع ضعفه يكتب حديثه	ضعيف.أنظر: التقريب(390/1)
25-	عوّام بن حمزة	قليل الحديث،وأرجوأنّه لا بأس به	صدوق ربما وهم . أنظر: التقريب(433/1)
26-	محمد المحرم	قليل الحديث، ومقدار ما له لا يتابع عليه .	منكر الحديث .أنظر التاريخ الكبير (248/1)
27-	محمد بن عبد الرحمن بن قدامة	رأيته قليل الحديث .	قال البخاري فيه نظر . أنظر لسان الميزان (255/5)
28-	محمد بن سليمان بن الأصبهاني	قليل الحديث، ومقدار ما له قد أخطأ في غير شيء منه.	صدوق يخطئ. انظر: التقريب (481/1).

ونستنتج من الجدول السابق ما يلي :

1- أنّ قلة الحديث لم تشفع لصاحبها عند ابن عدي، ولم تجبر خطأه ونكارة متنه .

2- أنّ من أهم أسباب النكارة والتفرد وعدم المتابعة؛ قلة الحديث ، كما يظهر في بُزيغ بن حسّان ، وحُميد بن مالك ، وخالد بن محمد ، ومحمد المُحرم .

3- إنّ قلة الحديث سبب من أسباب عدم قدرتنا على الحكم على الراوي؛ لأنّ عملية السبر والعرض على الثقات إنّما تصلح أكثر للمكثرين، ويظهر ذلك في عمر بن الوليد، وعمر ابن مُغيث ، وعمر بن أبي هوذة .

4- الأهم مما سبق قوله في حبيب بن أبي حبيب :" على قلة حديثه أرجو أنّه لا بأس به" ، أي : كأنّ قلة الحديث، دليل على إنزال ضبط الراوي، وإنزال شأن روايته، فلهذا قال : " رغم أنّ حديثه قليل، أرجو أنْ لا بأس به".

5- جملة "قلة الحديث"، ليست لفظاً من ألفاظ التعديل قطعاً، إنّما هي وصف ومغمز .

إذاً قلة الحديث عند ابن عدي – رحمه الله – هي غمز للراوي لا رُقياً له.

خامسا : خلاصة قول العلماء المتقدمين لوصف قليل الحديث .

1. يظهر جلياً أنّ وصف قليل الحديث غير متجه نحو التعديل ابتداءً، وأنّه ليس سبباً مساعداً ومساندا للراوي على ضبط الرواية .
2. من خلال تتبعي لهذه الجملة في كتاب التاريخ الكبير للإمام البخاري –256هـ –، لم أجد له استعمالاً لها ، فما دلالة ذلك، وهو إمام أهل الحديث؟ .

قلت: لو كان لقلة الحديث وزن في الارتقاء بالراوي ومروياته لمجرد ذلك ،لاستخدمها – رحمه الله – وخاصة بعد اطّلاعه على كتاب الطبقات الكبرى للبن سعد ، ولكن لمّا عَلِمَ أنّها وصف للراوي، تدل على عدد رواياته القليلة، عَدَلَ عنها .

المطلب الثاني : استعمال الحافظ ابن حجر – رحمه الله – لجملة " قليل الحديث" في كتابه التقريب:

كان لزاماً علينا أنْ نبحث في التقريب فيمن اطلق عليه قليل الحديث ؛ حتى نصل إلى كُنْه مراد الحافظ في الشرط الأول للراوي المقبول : (من ليس له من الحديث إلا القليل)، فكانت النتائج كما يلي :

1- أكثر ابن حجر –رحمه الله – من استخدام جملة " قليل الحديث " عند ترجمته لبعض الصحابة ، فكان بعد أنْ يذكر اسم الصحابي ونسبه يقول: " صحابي قليل الحديث ".

وهذا من أقوى الأدلة على أنّ جملة "قليل الحديث" غير متجهة نحو الضبط والاتقان للراوي، لأنّ الصحابة – رضي الله عنهم – عدول ضابطون.

2- واستخدم بقلة جملة قليل الحديث في الرواة من غير الصحابة فكانوا على النحو التالي:

الرقم	إسم الراوي	درجته في التقريب
1-	مسلم بن أبي الذيال م د	ثقة قليل الحديث (245/1)
2-	عبد الله بن غالب البصري بخ ت	العابد صدوق قليل الحديث (317/1)
3-	عبد الله بن معبد م د س ق	ثقة قليل الحديث (324/1)
4-	عبيد بن حنين ع	ثقة قليل الحديث (376/1)
5-	معلي بن زياد القردوسي م ع	صدوق قليل الحديث زاهد (541/1)
6-	يحيى بن يحيى بن كثير الليثي تميز	صدوق فقيه قليل الحديث وله أوهام (598/1)

يظهر من استخدام الحافظ جملة " قليل الحديث"، لغير الصحابة أنّها قُرِنُت بألفاظ التعديل، لتدل على وصف لا ارتباط له بالتعديل.

والمثال الأوضح لذلك، هو يحيى بن يحيى عندما قال فيه: صدوق فقيه قليل الحديث،وله أوهام ، فقوله **صدوق** متجه نحو الضبط ، **وفقيه** متجه نحو العلم بالأحكام الفقهية والتبحّر فيها، وأما **قليل الحديث** فهو متجه نحو عدد روايات الراوي أنّها قليلة ،وأنّه غير مشهور في الحديث، وله أوهام أي : وَهِمَ عند سماعه وتحمّله للحديث.

المطلب الثالث : جملة "قليل الحديث" في الدراسات السابقة.

أولاً : دراسة الدكتور وليد العاني[1] .

أ- اعتبر الدكتورالعاني، أنّ قلة الحديث لها دور بارز في زيادة ضبط الراوي لروايته .

ب-اعتبر أنّ قلة الحديث هي التي جعلت الحافظ يَعْدِل عن لفظ ثقة إلى مقبول.

ثانياً: دراسة الدكتورة خلود الحسبان .

اعتبرت الدكتورة الحسبان أنّ قلة الحديث لها الأثر الأكبر في الحكم على الراوي وجوداً وعدماً فقالت: " إنّ قلة الرواية أو كثرتها مؤثرة في ضبط الراوي، بحيث يزيد ضبطه حيث قلّت روايته إذا لم يذكره النقاد بجرح".[2]

واستدلت على ذلك بأدلة :

1- إشارة العلماء عند الترجمة للرواة بأنّ فلاناً قليل الحديث ، لما لها من دور في الضبط .

2- استدلت بأقوال بعض علماء النقد[3] :

---

[1] : العاني: **منهج دراسة الأسانيد** ، بتصرف ص : 402.

[2] : الحسبان: **الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في المختارة** ص :177

قال الباحث: أين الأدلة والنماذج على هذا الشرط وهو(اجتماع القلة مع عدم ذكر النقاد له بجرح)، وإلا فهو تحكم عقلي.

[3] : الحسبان: **الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في المختارة** ص :169

أ- عندما سُئل أحمد – رحمه الله – عن أصحاب الزهري تقديماً فقال: مالك في قلة روايته.

ب- وعندما سُئل الدارقطني – رحمه الله – عن جعفر بن أحمد بن كعب فقال: ثقة، وكان يحفظ، وكان قليل الحديث .

ج- واستدلت بقول ابن حبّان عندما قال : سعيد بن ميناء مولى البختري من فقهاء أهل مكة ومتقنهم على قلة روايته .

د- واستدلت كذلك بقول الإمام أحمد:" الأعمش، ويحيى بن وثاب موّال، وأبو حصين من العرب، ولولا ذلك – أبو الحصين – لم يصنع الأعمش ما صنع، وكان قليل الحديث، صحيح الحديث ، قيل له : أيهما أصح حديثاً هو أو أبو إسحاق ؟ قال : " أبو حصين على أبي إسحاق لقلة حديث أبي حصين"[1].

قالت : فهذا دليل على أنّ قلة رواية المتقن أدعى لإتقانه [2].

المناقشة :أنْ يكون لقلة الرواية أثر في زيادة الضبط فيه نظر لما يلي:

فأوّلاً : عند دراستنا لاستعمال العلماء القدامى لجملة " قليل الحديث"، وصلنا إلى أنّ العلماء لم يربطوا بين قلة الرواية والضبط ، ولا أدل على ذلك من صنيع ابن حجر عند قوله في التقريب: صحابي قليل الحديث .

ثانياً: إذا كانت القلة تزيد في الضبط، فهل الكثرة تضر في الضبط؟ أم أنّ المكثرين من أهل الحديث هم الثقات المتقنون، وهم الأصول التي تُعرَضُ عليهم روايات الرواة .

ثالثاً: إنّ قلة الحديث تقف حجر عثرة أمام توجيه الحكم الصائب للراوي قليل الرواية؛ ذلك أنّ سبر رواياته وعرضها على الثقات أمر متعذر، فمن كانت له رواية أو روايتين أو ثلاثة أو يزيد بقليل؛ لا نستطيع أن نتعرف على أحوالهم من خلال سبر مروياتهم.

---

[1] : المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج ت : 742 ، **تهذيب الكمال** 35 مج، تحقيق: د. بشار عواد . ط1. بيروت- مؤسسة الرسالة(1980م). (404/19).

[2] : الحسبان: **الراوي المقبول عند ابن حجر**، ص 170 .

رابعاً : إنّ قلة الحديث تدل على عدم اهتمام صاحبها بالحديث وطلبه له، وعدم اشتهاره به.

خامساً : معلوم أنّ الحديث الغريب أنواع، ومنها أن ينفرد برواية الحديث راوٍ لم يروه غيره[1]، (قال الإمام أحمد: " لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب، فإنّها مناكير وعامتها عن الضعفاء " وقال الإمام مالك : " شرّ العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس")[2].

وأحاديث الرواة المقبولين في غالبها أفراد ، تفرّد بروايتها الرواي المقبول ، وكلام الإمام أحمد أصاب كبد الحقيقة ، وقوله: وعامتها عن الضعفاء، أقول: وعن المجاهيل أيضاً، ولا أدل على ذلك من صنيع الإمام الترمذي في سننه فقد كان في الغالب الأعم يحكم على الحديث الذي في إسناده راوٍ مقبول بقوله : حديث غريب، وهذا فيه رد واضح على ما ذهبت إليه الدكتورة الحسبان، وأمّا ما ادعاه الدكتور العاني من أنّ السبب في عدول ابن حجر من لفظ ثقة إلى مقبول هو قلة أحاديثه فمردود كذلك لأسباب عدة :

1- لأنّ غالب الرواة المقبولين – في حدود دراستي– لم يوثّقوا أصلاً، ولم ينص على توثيقهم عالم معتمد، فمن بين (337) راويا، ثبت أنّ (9) رواة ثقات (8) رواة ضعفاء، وما تبقى مجاهيل .

2- هناك رواة أحاديثهم قليلة، وأطلق عليهم ابن حجر لفظاً من ألفاظ التوثيق كثقة أو صدوق.[3]

وحتى يكتمل الموضوع نكمل الرد على ما استدلت به الدكتورة الحسبان من أدلة[4] :

1. استدلت برواية عن الإمام أحمد، عندما قَدّمَ الإمام مالك بروايته عن الزهري لقلتها.

---

[1] : السيوطي.عبد الرحمن بن أبي بكر. **تدريب الرواي في شرح تقريب النووي** 2مج. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف ، الرياض. مكتبة الرياض الحديثة. (181/2).

[2] : المصدر السابق: (181/2)

[3] : عطاء بن عبد اللطيف، **إمعان النظر في تقريب الحافظ بن حجر** ، الباب الثالث عشر ص (118 – 124)

[4] : الحسبان : **الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في الأحاديث المختارة**. بتصرف(169–175).

قال الباحث:

قلة روايته عن الزهري، هي بالمقارنة مع غيره من أصحاب الزهري، لأنّ تلامذة الزهري كُثر، ثمّ هناك من يقَدّم الراوي معمّر بن أشملى على مالك، وهناك من يقدم سفيان بن عيينة على مالك، كما ذهب إلى ذلك علي بن المديني[1].

ثمّ إنّ مالك بن أنس من المكثرين من رواية الحديث، ومجمع على ثقته وإمامته[2]، بينما الرواة المقبولون جلهم مجاهيل .

2. استدلت بقول الدارقطني عن جعفر بن أحمد بن كعب: ثقة وكان يحفظ وكان قليل الحديث ، أي: أنّ الدارقطني عَلّلَ سبب حفظه وثقته؛ بقلة حديثه .

قال الباحث : لفظ ثقة متجه نحو العدالة ، وجملة "كان يحفظ" متجهة نحو الضبط، وجملة " قليل الحديث" متجهة نحو وصف عدد رواياته، إذن لا علاقة للقلة بالضبط، ثم إنّ هذا الراوي منصوص على ثقته، ونحن نريد راويا مجهولا وثِّقَ لقلة روايته.

3. واستدلت بقول ابن حبّان : " ومتقنهم على قلة روايته"، أيْ :هو متقن لقلة روايته.

قال الباحث : يجب أن نفهم معنى النص بناءً على ما ذكرنا سابقا، فيكون المعنى الثاني المحتمل أيضا: على الرغم من قلة روايته؛ هو متقن، فكأنّ القول فيه غرابة، أن يجتمع الاتقان مع قلة الرواية، ذلك لأنّ القلة لا تعني زيادة الضبط، كما تناولت ذلك عند ابن عدي لقول قريب من ذلك تماماً .

4. استدلت برواية عن الإمام أحمد بن حنبل، حيث قال: " الأعمش ويحيى بن وثاب مُوَالٍ ، وأبو حصين من العرب ، ولولا ذلك – أبو حصين- لم يصنع الأعمش ما صنع ، وكان

---

[1] : ابن رجب ، أبو الفرج زين الدين عبد الرحمن بن أحمد ، **شرح علل الترمذي**. تحقيق: خالد عبد الفتاح شبل. ط1. بيروت- دار الكتب العلمية .(2002م).بتصرف ص : 190.

[2] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (516/1).

قليل الحديث صحيح الحديث ، قيل له : أيهما أصح حديثاً هو أو أبو إسحاق؟ قال أبو حصين أصح حديثا لقلة حديثه ، وكذا منصور أصح حديثاً من الأعمش لقلة حديثه"[1].

قالت الدكتورة: إذن، كل من أبي حصين وأبي إسحاق ثقة عند الإمام أحمد، وإنما رجح أبا حصين على أبي إسحاق لقلة حديث أبي حصين، فهذا دليل على أنّ قلة رواية المتقن أدعى لإتقانه.[2]

قال الباحث:

1- هذا دليل على راوٍ متفق على ثقته، أي أنّه خارج محل النزاع، فنحن نريد دليلاً على راوٍ خلا من جرح أو تعديل، وقُدِّم على آخر لقلة روايته .

2- لنكمل النص الذي استدلت به وهو: " ويقال إنّ قيس بن الربيع كان أروى الناس عنه – أبو حصين – كان عنده أربع مائة حديث "[3]، فإذا كان قيس يروي عن أبي حصين أربع مائة حديث فماذا نقول عن الرواة الآخرين ، أهذا يعتبر من المقلين!! .

واستدلت بأدلة أخرى – هي أضعف مما ذكرت – وخرجت بنتائج هي :[4]

* أنّ الراوي، إمّا أن يكون متقناً على قلة روايته، ومثل هذا فالقلة تزيده إتقاناً .

* وإمّا أنْ يكون كثير الخطأ على قلة روايته ، ومثل هذا فالقلة تزيده ضعفاً.

* وإمّا أن يكون قليل الخطأ قليل الرواية ، ومثل هذا يصبح ضعيفاً .

قال الباحث : ومجال بحثنا ونزاعنا حول الراوي المقبول الذي خلا من جرح أو تعديل، وأحاديثه قليلة، بل ومن خلال ما ذكرت من نتائج نخطؤها بأنّ قلة الحديث بان أثرها– كما

---

[1] : المزي: **تهذيب الكمال** (19– 404)

[2] : الحسبان: **الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في الأحاديث المختارة** ص 170

[3] : المزي: **تهذيب الكمال** (19– 404)

[4] : الحسبان: **الراوي المقبول عند الحافظ ابن حجر**. بتصرف ص (170– 172)

نصت– بعد أن عرفنا حال الراوي، فالراوي غير معروف الحال لا نعرف ما أثر القلة على حاله.

المطلب الرابع : ماذا قصد الحافظ بِـشرط : " قليل الحديث" .

بعد تجلية الأمور في الدراسات السابقة ، نستطيع أنْ نجزم بما لا شك فيه؛ أنّ مراد الحافظ ابن حجر من هذا الشرط هو: وصف لعدد روايات الراوي ليس إلاّ، فبدل أنْ يذكر جملة "قليل الحديث" أمام كل راوٍ؛ اختزلها مع غيرها من الشروط تحت مصطلح" مقبول"، ولمّا لم يكن الصحابة جزءاً من الرواة المقبولين نص الحافظ على قلة حديثهم، فقلة الحديث ليس لها أي علاقة بالضبط بالنسبة للرواة المجاهيل، إنمّا هي وصف لعدد روايات الراوي.والله أعلم.

المطلب الخامس: حد روايات الراوي المقبول في حدود دراستي.

تبيّن لي أنّ أكثر المقبولين حديثاً هو عبد الله بن عمرو بن عوف، أخرج له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وله عشر روايات ، وهذا يبين أنّ قول الدكتور العاني: (وقد وجدت أكثر راوٍ أدخله ابن حجر في هذه المرتبة راوياً عنده ستة أحاديث)[1]؛ غير دقيق.

المطلب السادس : مدى التزام الحافظ ابن حجر بشرط " قليل الحديث ".

وجدت أنّ الغالب الأعم من الرواة المقبولين من لهم الحديث الواحد أو الإثنان، ويندر أنْ يزيد ، وكان أكثرهم على الإطلاق عبد الله بن عمرو بن عوف له عشرة أحاديث في كتب السنن الأربعة ، وهو ضمن جملة قليل الحديث، وبناء على ذلك يكون الحافظ قد التزم بهذا الشرط عند التطبيق.

المبحث الثاني

قول الحافظ : أنْ لا يثبت فيه مايترك حديثه من أجله

[1] : العاني: **منهج دراسة الاسانيد.** ص 402.

المطلب الأول: ماذا قصد الحافظ بهذا الشرط :

ينقسم الرواة من ناحية الجرح والتعديل إلى عدة أقسام :

الأول: رواة اتفق النقاد على توثيقهم، فالأصل أنّهم ثقات .

الثاني: رواة اتفق النقاد على تضعيفهم، فالأصل أنّهم ضعفاء.

الثالث: رواة اختُلِفَ فيهم ، فهناك من عدلهم، وهناك من جرحهم.

الرابع: رواة سكت النقاد عنهم، فلم يتكلموا عنهم بشيء، رغم وجودهم في الروايات، ورغم ترجمة العلماء لهم ، كما فعل البخاري في كتابه التاريخ الكبير، و ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل.

وقطعاً مثل هذا التقسيم كان متغلغلاً في عقل الإمام الحافظ ؛المتتبع لأقوال العلماء في الرجال مع فهمه العميق لقواعد الجرح والتعديل ، ومنها القاعدة التي نص عليها ورجحها وهي :(فإنْ خلا المجروح عن التعديل؛ قُبِل فيه الجرح مبهماً غير مبيّن السبب؛ إذا صدر عن عارف على المختار؛ لأنّه إذا لم يكن فيه تعديل كان في حيّز الجهالة؛ وإعمال قول المجرّح أولى من إهماله)[1].

وبناءً على هذه القاعدة يكون قصد الحافظ من قوله أنْ لا يثبت فيه مايترك حديثه من أجله هو:

أ- أنْ يخلو الراوي من تعديل ناقد معتبر أصلاً .

ب-أنْ لا يرد في الراوي جرح من ناقد معتبر، وإنْ كان غير مفسر؛ لأنّ ورود الجرح غير المفسر لراوٍ خلا من تعديل يعمل بالجرح، فترد روايته بناءً على درجة الجرح .

فمعنى قاعدة ابن حجر : أن يكون الراوي خلا من جرح، وخلا من التعديل.

المطلب الثاني : ما مدى تطابق شرط أن لا يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله مع التطبيق في التقريب:

[1] : ابن حجر،أحمد بن علي.**شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**. بيروت- دار إحياء التراث العربي.(743/1).

إنّ ما نص عليه الحافظ في المراتب هو بمثابة قواعد يسير عليها في أثناء عمله في التقريب، ومنها ما نص عليه من شروط في الراوي المقبول ،لكني وجدت أنّه كان من بين ثلاثمائة وسبعة وثلاثين راوياً مقبولاً ثمانية رواة ضعفاء؛ علماً بأنّ الحكم عليهم كان نتيجة لدراسة الراوي من ناحية ما ورد فيه من جرح ودراسة أحاديثه وسبرها، وهذه النسبة تدل على أنّ ابن حجر التزم إلى حد كبير هذا الشرط.

المطلب الثالث : مناقشة أ.محمد عيسى خليف الحسين[1]، ود.خلود الحسبان[2] حول نظرتهما لهذا الشرط.

رأيهما متقارب مع زيادة من الأستاذ محمد من جهة، ومن الدكتورة الحسبان من جهة أخرى، ويتمثل ذلك بأنّ عدم ثبوت الجرح في الراوي المقبول يقسم إلى قسمين :

القسم الأول: أن لا يرد فيه جرح، مع احتمال أنْ ينص أحد العلماء على توثيقه، مع لزوم قلة حديثه[3].

القسم الثاني: أنْ يرد فيه جرح ولكنّه :

أ. لم يثبت.

ب. أو أنّ الجرح في الغالب يكون بجهالة الراوي مع لزوم قلة الحديث[4].

ت. أو يحمل على أنّه جرح للراوي في رواية مخصوصة[5].

ث. وإمّا أنْ يكون الجرح حكماً عاماً من الناقد على الراوي المقبول[6] .

وقد ساق كل واحد منهما أمثلة لكلا القسمين.

---

[1] : في رسالته العلمية التي بعنوان : **المراتب الرابعة والخامسة والسادسة في التقريب دراسة تطبيقية على كتاب (التلخيص الجبير).**

[2] : في رسالتها التي بعنوان : **الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في الأحاديث المختارة للضياء والمقدسي.**

[3] : انظر: محمد الحسين: **المراتب الرابعة والخامسة والسادسة في التقريب**، ص 95 .

وانظر : الحسبان: **الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في الأحاديث المختارة** . ص 183.

[4] : انظر: محمد الحسين: **المراتب الرابعة والخامسة والسادسة في التقريب** ص95 .

[5] : انظر : الحسبان: **الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في الأحاديث المختارة** ص 183.

[6] : انظر : الحسبان: **الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في الأحاديث المختارة**:ص 255.

المناقشة: بداية كان الأصل فيهما الانطلاق من القاعدة التي نص عليها ابن حجر– رحمه الله– في مقدمة التقريب، ثم يدرسان مدى التزام الحافظ بهذه القاعدة؛ لا العكس، وهي الإنطلاق من تطبيقات القاعدة للخروج بمفهوم واضح لها، فنص القاعدة واضح تماما، ثمّ من خلال دراسة الشيخ عبد اللطيف "إمعان النظر في تقريب الحافظ بن حجر" تبين لنا أنّ الحافظ لم يلتزم في عدد من رواة التقريب ما نص عليه من قواعد في المقدمة !! ولنناقش الآن تقسيماتهم وما فيها:

أولاً: أما القسم الأول :

فنجد فيه احتمال أنْ ينص أحد العلماء المعتبرين على توثيق الراوي هذا مردود أصلاً؛ لأنّ القاعدة المعهودة، أنّ الجرح غير المُفسر يعمل به إذا لم نجد في الراوي توثيقاً، وهي التي رجّحها الحافظ في النخبة[1]، فلهذا اشترط ابن حجر عدم جرحه لعدم وجود التوثيق من ناقد معتبر أصلاً، ومن خلال دراستي وجدت (15) راوياً تفرد العجلي بتوثيقهم ، وقال فيهم ابن حجر " مقبول "، علماً بأنّ الحافظ وثّق آخرين يحملون نفس صفاتهم من قلة الحديث وتوثيق العجلي لهم.[2]

وأمّا قولهما: " لزوم قلة الحديث" مع ورود التوثيق، فلأنّهما يريان أنّ السبب في عدول ابن حجر من لفظ ثقة إلى لفظ مقبول، هو قلة الحديث، وهذا لا يسلّم فقد أطلق الحافظ على رواة وثقوا من ناقد معتبر ولهم أحاديث قليلة لفظ ثقة، وهذا ما يبدو جلياً من دراسة إمعان النظر[3] .

ثمّ إنّ قلة الحديث لا تؤثر على ضبط الراوي الثقة؛ حتى نقول أنّها تنزله من المرتبة الثالثة إلى المرتبة السادسة عند الحافظ في التقريب ، بل العكس هو الصحيح وهو أنّ القلّة تساند الراوي المتفق على توثيقه من النقاد المعتبرين وترتقي بمنزلته[4]، وعليه يبقى المفهوم الذي سطرناه في البداية وهو خلو الراوي من الجرح وخلوّه من التعديل .

---

[1] : ابن حجر: **شرح النخبة**،(743/1).

[2] : انظر: دراسة إمعان النظر في المطلب الأول من المبحث الخامس في الفصل التمهيدي، وانظر: الجدول المرفق في الفصل الثاني من الدراسة.

[3] : انظر: المطلب الأول من المبحث الخامس في الفصل التمهيدي.

[4] : الحسبان: **الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في الأحاديث المختارة** ص : 170

وأمّا القسم الثاني : والذي ينقسم إلى أربعة أجزاء:

فأولها: أن يرد فيه جرح ولكنه لم يثبت ، ومثّـــل[1]على ذلك بالراوي محمد بن حمزة بن عمرو الأسلمي، ذكره ابن حبّان في الثقات، وقال لم يضعفه قبله أحد، وقال ابن القطان: لا يعرف حاله، وقال الحافظ : وضعّفه ابن حزم وعاب ذلك عليه القطب الحلبي[2].

قال الباحث: على فرض رد تضعيف ابن حزم؛ فماذا نفعل بقول ابن القطان؟!

ثانيها : ذهب الأستاذ الحسين إلى أنّ الجرح في الغالب يكون بجهالة الراوي مع لزوم قلة الحديث، وهو جرح مردود، وقد خصّ الحسين الحديث حول ما يُجَهّـــله ابن القطان لعلم الحافظ بمنهج ابن القطان في تجهيل الرواة ، وبيّن رأيه وساق رد الذهبي على منهجه[3]، وأمّا الدكتورة خلود الحسبان فقد مثلت بنماذج من الرواة ،جَهَّلَهَا بعض العلماء، ولأجل هذا وذاك لا بد أنْ نجيب عن السؤال التالي:

مصطلح مجهول من ألفاظ الجرح ؟ أم أنّه وصف للراوي الذي خلا من الجرح والتعديل.

المجهول كما عرّفه الخطيب :" هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به ومن لم يُعْرَف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد"[4]، وزاد ابن حجر في شرح النخبة " أو – روى عنه – اثنان فصاعداً ولم يوثق "[5] .

إذن : هو غير مشتهر بطلب علم الحديث، ولا عُرِفَ بنفسه، ولم يعرفه علماء الرواية والدراية ، وروايته قليلة ، ومثل هذا الموصوف لا يمكن التحقق من أهليته للرواية، ولفظ مجهول ليس بذاته لفظ تجريح، بل هو وصف دَلَّ على خلو الراوي من جرح أو تعديل مع قلة مروياته ، وهو ليس كما ذهب إليه النووي فاعتبره لفظاً من ألفاظ التجريح بقوله :" ومن ألفاظهم – الفاظ الجرح– مضطرب، لا يحتج به، مجهول، لا شيء.."[6] ،ومن تتبع صنيع البخاري في التاريخ

---

[1] : الحسين: **المراتب الرابعة والخامسة والسادسة في التقريب**. ص 102.

[2] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب**.(111/9).

[3] : الحسين: **المراتب الرابعة والخامسة والسادسة في التقريب** ص:103 .

[4] : الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر البغدادي ت463هـ ، **الكفاية في علم الرواية**. تحقيق: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني ، المدينة المنورة– المكتبة العلمية. ص:149

[5] : ابن حجر: **شرح النخبة مع شرحه للقاري** ص 154 .

[6] : السيوطي: **تدريب الراوي** .(348/1)

الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل تحت لفظ "مجهول"؛ وجد أنّه وصف لمن خلا من جرح أو تعديل مع قلة روايته، وهذا ما قاله العمري عند وصفه لواقع المجهول :(وإطلاقها – مجهول – على الرواة في الواقع باعتبار أنّ الموصوف بها لم يكن على درجة من الظهور والنشاط في طلب الحديث، بحيث يثبت لنفسه وجوداً كالآخرين ممن عرفوا، وكانوا في عداد أهل العدالة)[1]،وهذا ما ذهب إليه الدكتور عتر[2] عندما قسّم الرواة من حيث معرفة صفتهم إلى قسمين :

القسم الأول: معروف الوصف ، وهو إما مُعدّل أو مجروح.

القسم الثاني: من لم يعرف وصفه وهو المجهول.

ولا أدل على أنّ الجهالة وصف لمن خلا من جرح أو تعديل لا لفظاً من ألفاظ الجرح؛ من الألفاظ المرادفة لِلفظ مجهول[3]؛ أمثال: لم يعرف، لا يعرف، لا أعرفه، لا ندري من هو، لا يعرف إلا بهذه الرواية، غير معروف الحال، والملاحظ كذلك أنّها صدرت تجاه الرواة المقبولين من الطبقة الثانية والثالثة من ثمانية عشر عالماً أكثرهم الذهبي، ثم ابن القطّان، ثم ابن المديني وأبو حاتم، ثم ابن معين .

وبناءً على ما سبق، نستنتج أنّ المجهول وصف لمن خلا من جرح أو تعديل وله رواية قليلة؛ لا لفظ جرح، وبناءً على ذلك لا نعتبره من الجرح المردود .

ثالثها: أنْ يحمل الجرح على رواية مخصوصة للراوي .

مِثْلُ هذا النوع في الرواة له صورتان؛ فإمّا أنْ يكون الراوي ثقة إلا في فلان فروايته عنه ضعيفة ، وإمّا أنْ يكون الراوي ضعيفاً إلا عن شيخه فلان– لطول ملازمته مثلاً– ،فهو ثقة.[4]

---

[1] : العمري: د محمد علي القاسم: **دراسات في منهج النقد عند المحدثين** 2مج. ط1. عمان– دار النفائس.(2000م). (144–143/1).

[2] : د.عــتر: **منهج النقد في علوم الحديث** .(88–89).

[3] : انظر الجدول الملحق في الفصل الثاني.

[4] : اللاحم: إبراهيم عبد الله: **الجرح والتعديل** . ط1.الرياض– مكتبة الرشد.(2003م)،بتصرف:(118–119).

فبمجرد ورود الجرح من ناقد معتبر؛ يخرج الراوي من دائرة جهالة الحال إلى دائرة الجرح، ثمّ في دائرة الجرح يدرس حال هذا الضعف ومداه، وهل يعتبر بحديثه أم لا.

ومن خلال دراستي الخاصة وجدت رواة مجاهيل ورد في حقهم جرح من ناقد معتبر، ومن خلال تخريج رواياتهم ترجح بما لا يدع مجالاً للشك أنّهم مجروحون، أمثال الرواة :[1]

أ. جري بن كليب ، له حديث واحد بلا متابع ، " قال أبو حاتم: شيخ لا يحتج به، وقال ابن المديني : مجهول ، ووثقه العجلي"[2]، ولمّا عُرف منهج العجلي من التساهل في توثيق المجاهيل[3]؛ بقي عندنا قول أبي حاتم وابن المديني ، وبالتحاكم إلى السبر والتخريج ترجح لدي قول أبي حاتم .

ب. حميضة بن الشمردل، له حديث واحد بلا متابع" قال البخاري: فيه نظر، وقال ابن القطان: لا يعرف، وذكره ابن حبّان في الثقات"[4]

ت. مخلد بن خفاف، له حديث واحد، ومتابع ضعيف"، قال البخاري: فيه نظر، وذكره ابن حبّان في الثقات ، وقال ابن وضاح: مخلد مدني ثقة ، وقال ابن عدي لا يعرف له غير هذا الحديث"[5].

وآخرها: أنْ يكون الجرح حكماً عاماً من الناقد على الراوي المقبول .

لنفرض أنّ الجرح كان حكماً عاماً، فإمّا أنْ يعمل بالجرح؛ وإمّا أنْ يهمل فلا يعمل به ، وإعمال الجرح أولى من إهماله، ومسألة العموم مسألة لا ضابط لها، ثمّ أين الأمثلة التطبيقية على ذلك؟ ويبقى السؤال الأهم: أين هو موضع هذا العموم مع علمنا بقلة رواية الراوي المقبول؟ وبناء على ذلك فالأصل أن يبقى في دائرة الجرح المعمول به لا المردود.

إذن: معنى الشرط الثاني هو خلو الراوي من الجرح والتعديل . والله أعلم .

---

[1] : انظر الجدول الملحق في الفصل الثاني من الدراسة لتطبيقية .

[2] : انظر الدراسة الخاصة به في المبحث الثاني من الفصل الثاني .

[3] : سيتم بسط الكلام حول منهج العجلي في التوثيق، في المبحث الرابع من الفصل الأول.

[4] : انظر الدراسة الخاصة به في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

[5] : ابن حبان: **الثقات**(505/7)، ابن القطان: **بيان الوهم والإيهام:** (211/5). العقيلي: **الضعفاء الكبير**(230/4)، الذهبي: **المغني في الضعفاء**(648/2)

المبحث الثالث

الشرط الثالث : " حيث يتابع "

موضوع المتابعة في علم المصطلح وتخريج الروايات؛ من أهم الموضوعات وأدقها، فبها يعرف الصحيح من الضعيف، والموافق من المخالف، وذلك بجمع الطرق ثمّ دراستها والمقارنة بين مخارجها، ثم عرضها على باقي الطرق والروايات في بابها، فيظهر الاتفاق الذي هو مظنة الحفظ والضبط، ويظهر الاختلاف أو التفرد الذي هو مظنة الخطأ أو الوهم، فلهذه الأسباب وغيرها اهتم العلماء بأمر المتابعة ولا سيما الشواهد، وسأتكلم عنها في تمهيد ومطالب خمسة :

التمهيد :

أولاً : تعريف المتابعة والشاهد.

المتابعة عند الجمهور[1] : هي أنْ يُوَافِق راوي الحديث على ما رواه من قِبَل راوٍ آخر، فيرويه عن شيخه أو عمّن فوقه.

والشاهد: هو حديث مروي عن صحابي آخر، يشابه الحديث الذي يظنّ تفرده؛ سواء مشابهة في اللفظ والمعنى ، أو في المعنى فقط .

وأمّا المتابعة والشاهد عند قوم آخرين ؛ فقد فرّقوا بين المتابع والشاهد[2]، فخصّوا المتابع بالموافقة على رواية لفظ الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، سواء كان من رواية ذلك الصحابي أو غيره، وخصّوا الشاهد بالموافقة في المعنى كذلك .

قال الحافظ في شرح النخبة، بعد حديثه عن الفرد النسبي: وما تقدّم ذكره من الفرد النسبي، فإن وافقه غيره فهو المتابع، والمتابعة على مراتب وإنْ حصلت للراوي نفسه فهي التامّة ، وإنْ حصلت لشيْخه فمن فوقه فهي القاصرة "[3].

---

[1] : السيوطي: جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن، **تدريب الراوي في شرح تقريب النووي**. تحقيق: عرفان عبد القادر حسونة. بيروت– دار الفكر.(1993م)،(ص:157،158). د. عتر: **منهج النقد في علوم الحديث**، ص 418

[2] : السيوطي: **تدريب الراوي**.(ص:158). د. عتر: **منهج النقد في علوم الحديث**: ص 420.

[3] : ابن حجر: **شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**.ص:(89–90)

وقال الحافظ[1]:" وخصّ قوم المتابعة بما حصل باللفظ سواءً كان من رواية ذلك الصحابي أم لا ، والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك، وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس".

قال ابن جماعة : " ويسمّي الحاكم في المدخل المتابعة شاهداً ، والشاهد أنْ يروى حديث بمعنى حديث لا بلفظه فيكون شاهداً له ، ولا يسمّى ذلك متابعة "[2].

المطلب الأول : تجلية قضيتيْن مهمتين حول المتابعة :

القضية الأولى : هل شرط المتابعة في الراوي المقبول أصيل أم هو في حكم اللاغي ؟

ذهب الدكتور العاني – رحمه الله– إلى أنّ شرط المتابعة ، هو شرط في حكم اللاغي ، أيْ أنّه رغم نص الحافظ عليه إلا أنّه اعتبر الراوي المقبول يقوم على ركنيْن اثنين، سواء وجد الشرط الثالث أم لم يوجد فقال:" إنّ مصطلح مقبول يقوم على ركنيْن اثنين هما: قلة الحديث...، وعدم ثبوت ما يقتضي ضعفه وترك حديثه، وأنّ الركن الأساسي هو قلة الحديث"[3].

ثمّ وضّح كلامه أكثر تحت عنوان: هل تشترط المتابعة لتحسين حديث الراوي المقبول؟ فقال: " فإنّ المتابعة تشترط لعلاج خلل طارئ على السند ، وفي رواية خاصة ، وليست حكماً عاماً في الراوي، وقد تقدم من أمثلة هذا المبحث، أنّ ابن حجر وغيره حسّنوا أحاديث بعض المقبولين من غير المطالبة بالمتابعة "[4].

وذهب محمد عوّامة في تحقيقه للتقريب إلى أنّ شرط المتابعة مُتعذّر الوجود حيث قال : "إنّ هذا حكم فرضي متعذّر ولا سيّما إذا لاحظنا أنّ للراوي أكثر من حديث، واستقراء أحاديث كل راوٍ وتتبعها كلّها ، ثمّ الفحص التام عن متابع لكل حديث منها ، فإنّه أمر متعذّر جداً، ويزداد

---

[1] : ابن حجر: **شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**: ص 93

[2] : انظر: ابن جماعة، محمد إبراهيم. **المنهل الراوي**. تحقيق: د. محيي الدين رمضان. ط2. دمشق– دار الفكر.(1406هـ)،(59/1).

[3] : العاني: **منهج دراسة الأسانيد**. باختصار ص : 402.

[4] : المصدر السابق: (416– 424).

الأمر تعذّراً وإشكالاً حين ملاحظة وجود متابع على بعض الأحاديث، وعدم وجود متابع على بعضها الآخر، فكيف تكون عبارة المصنّف حينئذ في حق هذا الراوي؟ "[1]

إنّ الذي دفع هاتيْن الدراستيْن – وخاصة دراسة الدكتور العاني– هو الواقع التطبيقي لروايات من وَصَفَهم الحافظ بلفظ مقبول، فمن خلال دراستي المتواضعة كان من بين (270) راوياً؛ (104) رواة توبعوا ، من بينهم (33) متابعة صحيحة [2]، لكنّ الحافظ – رحمه الله– نص بما لا يدع مجالاً للشك على هذا الشرط فقال:(حيث يتابع)، وكلام الدكتور العاني والأستاذ محمد عوّامة مدفوع بنص الحافظ – رحمه الله – في المقدمة، ومدفوع كذلك بالرواة الذين توبعوا في رواياتهم، فبقي أن نقول:إنّ الحافظ لم يلتزم بما اشترط في نسبة عالية من المقبولين عنده.

القضية الثانية: هل قصد الحافظ من لفظ (يتابع) ، المتابعة الاصطلاحيّة[3]؟، أم قصد مفهوماً آخر له علاقة بذلك ؟

اعتبرت الدكتورة الحسبان أنّ قصد ابن حجر " حيث يتابع " ليس المتابعة الاصطلاحيّة ، بدليل التطبيق الواقعي الذي يدل على خلاف ذلك ، وإنّما قصد: ما يتابع عليه ولا يخالف فيه ، فقد ينفرد المقبول – أو الراوي بشكل عام – بالرواية ويتابع عليها؛ بمعنى: أنّ لها شاهداً من الحديث أو أنّها لا تخالف الأصول[4]، وقالت : " فهو مقبول حيث يتابع ، أيْ : إذا روى ما يوافق الثقات – أو من هم مثله – في الروايات ، ولم يخالف الأثبات ، بمعنى أنّ المتابعة ههنا أعمّ من أن تقتصر على اعتضاد الراوي بغيره، ولكن أنْ توافق روايته رواية بقية الرواة سندا ومتنا، أو أن يتفرد بالحديث ويكون لروايته شاهد مقبول، ولا تخالف روايته أصول الدين، أو يصحح حديثه

[1] : ابن حجر: **تقريب التهذيب (دراسة محمد عوّامة)**.ص 208

[2] : انظر المبحث الخامس من الفصل الثاني، والذي بعنوان: تحليل الجداول.

[3] : أنْ يوافق راوي الحديث على روايته من قبل راوٍ آخر فيرويه عن شيْخه أو عمّن فوقه ، أنظر: د. عتر، **منهج النقد في علوم الحديث** ص 4180.

[4] : د. الحسبان: **الراوي المقبول عند ابن حجر**،ص 9

بعض الأئمة النقاد"[1]، واستدلّت على ذلك بأدلة ،" تحت عنوان : دلالة جملة (لا يتابع عليه) عند الأئمة النقّاد، وخرجت بنتيجة من خلال النماذج – من غير حصر – أنّها أحياناً تطلق على مخالفة الراوي لرواة آخرين في المتن أو في السند أو في الإثنيْن معاً، أو تطلق على رواة يخالفون الأحاديث الصحيحة أو أصول الدين، ويكون الحافظ – رحمه الله – أراد بهذا الإطلاق – حيث يتابع – هذه المعاني"[2] .

المناقشة :

من خلال كلام الحافظ في شرح النخبة والذي أشرت إليه قبل قليل حول موضوع المتابعات كان رأيه واضحا، فبعد أنْ بيّن رأي الجمهور من المتابعة وأقسامها، أردف كلامه بقوله: وخصّ قوم، دون أن يدل على اعتماده ذلك، ثمّ إنّ المصطلحات ثابتة ومستقرة قبل الحافظ ، وفي زمانه زادت رسوخا، ولو أراد الحافظ غير ما يراه الجمهور لنصّ على ذلك، أيْ: لو أراد المتابعة غير الاصطلاحية لنص عليها.

ثمّ عند تتبعي للفظ " يتابع " في كتاب تهذيب التهذيب ؛ كان الغالب الأعمّ عند من أطلقها من العلماء أمثال: الإمام ابن حبان والبخاري والحاكم وابن عدي أنّهم قصدوا المتابعة الاصطلاحيّة، بل ووجدت التأكيد بأنّ فلانا يروي عن فلان بما لا يتابع عليه، والتمثيل في الجدول التالي :

الرقم	إسم الراوي	القول من تهذيب التهذيب
1	أصبغ بن نباته التميمي	قال ابن عدي : عامة ما يرويه عن علي لا يتابعه أحد عليه ، وهو بيِّــن الضعف.(316/1)
2	إبراهيم بن الحكم بن أبّان	قال ابن عدي : وبلاؤه ما ذكروه أنّه كان يوصل المراسيل عن أبيه، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه (100/1)

[1] : د. الحسبان: **الراوي المقبول عند ابن حجر**، ص 260

[2] : المصدر السابق: ص (245–251).

3	إبراهيم بن مهدب المصيص	قال ابن معين :جاء بمناكير ، وقال الأزدي: له عن علي بن مسهر أحاديث لا يتابع عليها (147/1)
4	إسحاق بن محمد بن الفردي	قال العقيلي : جاء عن مالك بأحاديث كثيرة، لا يتابع عليها (217/1)
5	إسماعيل بن عبد الله ابن أخت مالك	قال ابن عدي : روى عن خاله مالك بن أنس أحاديث غرائب، لا يتابعه عليها أحد (272/1)
6	الحسن بن يحيى الخشني	قال الحاكم : ربما حدّث عن مشائخه بما يتابع عليه، وربما يخطئ في الشيء (281/2)
7	حفص عن عمر بن أبي العطّاف	قال العقيلي : في حديثه عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة في الفرائض، لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به.(352/2)
8	سعيد بن بشير الأزدي	قال ابن حبّان : كان رديء الحفظ فاحش الخطأ يروي عن قتادة ما لا يتابع عليه (9/4)
9	سعيد بن عبد الرحمن الجمحي	يروي عن هشام وسهيل أحاديث لا يتابع عليها (50/4)
10	سفيان بن حسين الواسطي	قال أبو يعلى: قلت لابن معين عن حديث سفيان بن حسين عن الزهري في الصدقات، فقال: لم يتابعه عليه أحد، ليس يصح.(96/4)
11	مهران بن أبي عمرالعطّار	قال العقيلي : روى عن الثوري أحاديث لا يتابع عليها (291/10)
12	ميناء بن أبي ميناء الزهري	قال العقيلي : روى عن همّام بن نافع أحاديث مناكير، لا يتابع منها على شيء. (354/10)
13	يحيى بن أكثم بن محمد بن قطين	قال الأزدي: يتكلمون فيه ، روى عن الثقات عجائب لا يتابع عليها (159/11)

14	يحيى بن صالح الوحاظي	قال الخليلي : ثقة روى عن الأئمة وروى عن مالك حديثاً لا يتابع عليه .(201/11)
15	أبو المطوّس وقيل ابن المطوّس	قال ابن حبّان : يروي عن أبيه ما لا يتابع عليه، لا يجوز الإحتجاج بأفراده (259/12)

وقد وردت " لا يتابع على حديثه" دون تحديد الشيخ أو السند ، أمثال:

الرقم	إسم الراوي	القول من تهذيب التهذيب
1-	إسحاق بن إبراهيم بن عمير	قال البخاري: لا يتابع على حديثه ، وقال ابن عدي: ليس له فيما أعرف إلا حديثان، أو ثلاثة (189/1)
2-	أحمد بن أبي عبد الله بشر السليمي	قال الحاكم : لا يتابع في جلّ حديثه (52/1)
3-	أبّان بن أبي عيّاش	قال ابن عدي : عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وهو بيـِّـن الأمر في الضعف(86/1)
4-	إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة	له غير حديث لا يتابع على شيء منها (90/1)
5-	إبراهيم بن مهاجر بن جابر	قال الحاكم : قلت للدارقطني فإبراهيم بن مهاجر؛ قال: ضعّفوه تكلم فيه يحيى بن سعيد، وغيره قلت : بحجّة؟ قال: بلى حدّث بأحاديث لا يتابع عليها (146/1)

إذن يبدو جليا أنّ الحافظ أراد المتابعة الاصطلاحية، فهذا هو الأصل، وهذا هو مذهب الجمهور والذي سار عليه ابن حجر، ولو أراد غيره لنصّ على ذلك .

والملاحظ عند من قصد بالمتابعة المخالفة للنصوص الأخرى؛ قد ساق في كلامه بما يوضح ذلك، مِن ذِكْر الحديث المخالِف للراوي،أو المخالَف منه، وأكثرها عند البخاري – رحمه الله –.

المطلب الثاني: أهمية المتابعة.

إنّ البحث عن المتابعة والشواهد لكل حديث من الأحاديث؛ أمر مهم عند العلماء الأوائل كما هو عند من جاء بعدهم ، وقد تميّز الإمام مسلم في صحيحه في ذلك، فكان يسوق الأسانيد ما بين متابعات وشواهد، لما لها من دور بارز في عدة جوانب ، وأكثر دراسة أبرزت هذا الجانب عند الإمام مسلم – في حدود اطلاعي– وبالمثال الصحيح؛ هي دراسة د. محمد عبد الرحمن طوالبة أستاذ الحديث في جامعة اليرموك تحت عنوان : " الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه " حيث قال: (إنّ منهج مسلم في تكثير المتون وتعداد الأسانيد قام على تخطيط دقيق،ونظام محكم ...، فقد كان لمسلم من ورائه مقاصد حديثية فنية وأغراض علمية جليلة)[1].

وما أشار إليه المؤلف من إبراز مقاصد مسلم الإسنادية والمتنيّة، يُمثل من وجه آخر دور المتابعات في علم الرواية وهو[2] :

1. معرفة تفرّد الراوي بالحديث ، سواء كان التفرد بالحديث متناً وإسناداً، أو إسناداً لا متنا.
2. معرفة تعدد رواة الحديث مع إتفاقهم في المتن، فهل وقع التعدد في الصحابي،أو من دونه من الرواة ؟ وأنّ إتفاقهم وقع في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط ، وفائدة معرفة التعدد مع وجود الضعف لمعرفة مدى الإنجبار، وأمّا فائدة معرفة التعدد مع وجود الصحة فهي زيادة طمأنينة إلى أنّ هذا الحديث صدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وزيادة ألفاظ الصحيح ، أو إيضاح لمعنى مُبهم.
3. معرفة تعدد الرواة مع اختلافهم بالزيادة والنقصان، وهل الزيادة من الثقات أم من الضعفاء.
4. معرفة تعدد الرواة مع اختلافهم على وجه التباين ، وهذه من أجل الفوائد فبها يُنقّى الصحيح من الشاذ.

---

[1] : طوالبه: د.محمد بن عبد الرحمن، **الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه**. ط2. عمّان– دارعمّار (2000م)، ص:211

[2] : المصدر السابق: بتصرف ص(212–242).

5. معرفة تصريح المدلسين بالسماع.

6. معرفة اختلاف ألفاظ الرواة في نقل الحديث وتحمله.

7. إزالة اللبس الحاصل في بعض الأسانيد بما جاء موضحاً لها في أسانيد أخرى، كإزالة اللبس في إسم الراوي، أو نسبه، أو كُنيَته.

ولأنّ هدف السابقين هو صحة الحديث أو ضعفه بالدرجة الأولى؛ كان التركيز على جمع أسانيد الحديث الواحد، قال ابن الصلاح: " ثمّ اعلم أنّه قد يدخل في باب المتابعة والإستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده، بل يكون معدوداً في الضعفاء ، وفي كتابي البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذَكَرَاهما في المتابعات والشواهد، وليس كل ضعيف يصلح لذلك، ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء: فلان يعتبر به، وفلان لا يعتبر به."[1]

ولهذا نجد الحافظ أشار إلى ذلك بكلمة مختصرة عند حديثه عن المتابعة فقال:" والمتابعة على مراتب إنْ حصلت للراوي نفسه فهي التامة ، وإنْ حصلت لشيخه ممن فوقه فهي القاصرة ويستفاد منها التقوية"[2].

ومن هنا يتبين لنا سبب اشتراط ابن حجر – رحمه الله – مثل هذا الشرط في حديث الراوي المقبول، وهو قطعاً لرفع شأن حديث الراوي المقبول ، ولمعرفة مدى درجة انجباره وعدمها ، وهو باشتراطه مثل هذا الشرط يثير سؤالاً مهماً شَغَلَ بال العلماء كثيراً وهو: هل ترتقي المتابعة بالراوي أم بالمروي أم بالإثنين معاً ؟ وهو عنوان المطلب القادم.

المطلب الثالث: المتابعة ترتقي بالراوي أم بالرواية أم بالإثنين معاً؟

وبعبارة أخرى؛ هل التقوية بمجموع الطرق– سواء بالمتابعات مع بعضها البعض أو بالمتابعات والشواهد– ترتقي بحال الراوي أم بالمروي ؟ أم بالإثنين ؟

---

[1] : ابن الصلاح: عمرو ، **مقدمة ابن الصلاح**، (84/1). أنظر: ابن بهادر ، بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال ، **النكت على ابن الصلاح** 3مج. تحقيق زين العابدين بن محمد. ط1. الرياض– أضواء السلف.(1998م).(/) السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، **فتح المغيث** 3 مج. ط1. لبنان– دار الكتب العلمية– ،(1403هـ) ،(209/1).

[2] : ابن حجر: **شرح نخبة الفكر** ص 90.

وقبل الإجابة عن هذا السؤال حريٌّ بنا أنْ نعرِّج على أراء العلماء حول تقوية الحديث بمجموع الطرق، **فنرى العلماء قد انقسموا في هذا إلى قسمين:**

القسم الأول : القائلون بعدم جواز التقوية بمجموع الطرق (المتقدمون) :

قال الدكتور خالد الدريس:" إنّ كثيراً من كبار أئمة النقد المتقدمين لم يؤثر عنهم، كما لم نجد في أحكامهم ما يدل على أنّ تقوية الحديث بمجموع طرقه الضعيفة قاعدة مطردة يُلتزم بها "[1].

1. قال الإمام البزّار عقب حديث "إنّ الله تعالى زادكم صلاة، وهي الوتر"[2]: "وقد روي في هذا المعنى أحاديث كلها معلولة"[3] وقال الدريس: " فليس أحد من الرواة متهماً وليس في الحديث شذوذ ، وقد رُوي من عدة أوجه مختلفة، ومع ذلك ضعّفه البزّار"[4].
2. قال الإمام العقيلي عقب حديث" الأذنان من الرأس"[5]: " الأسانيد في هذا الباب لينة"[6]، وقد أكثر من ذلك في كتابه[7].
3. قال الإمام ابن حزم بعد أنْ ذكر ما جاء في تخليل اللحية من أحاديث متعددة: "وكل هذا لا يصح، ولو صحّ لقلنا به".[8]

أدلة القائلين بعدم الجواز[9]:

---

[1] :الدريس: د. خالد.**الحديث الحسن لذاته ولغيره دراسة اسقرائية نقدية** 5مج. ط. 1الرياض– دار أضواء السلف ، (2005م)،(2366/5).

[2] : أحمد : أبو عبد الله بن حنبل الشيباني ت 241هـ، **مسند أحمد بن حنبل** 6 مج ، مصر– مؤسسة قرطبة. (180/2).

[3] : الزيلعي: عبد الله بن يوسف، **نصب الراية** 4 مج، تحقيق محمد بن يوسف. مصر– دار الحديث (1357هـ) ،(111/2).

[4] : الدريس: **الحديث حسن لذاته ولغيره**، (2367/5)

[5] : ابن ماجه : محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني ت 275هـ، **سنن ابن ماجة** ، 2مج. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت –دار الفكر. كتاب الطهارة – باب الأذنان من الرأس، حديث رقم :443 (152/1)

[6] :العقيلي: أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى ت 322هـ، **ضعفاء العقيلي** 4 مج. تحقيق عبد المعطي قلعجي.ط1. بيروت– دار الكتب العلمية،(1984م). ص(31/1)

[7] : المصدر السابق: {(3/2، 51، 57، 130، 135، 196، 300)،(178/3)}.

[8] : ابن حزم : علي بن أحمد بن سعيد الظاهري 456هـ، **المحلى** ، 11مج ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي. بيروت – دار الآفاق الجديدة.(35/2)

[9] : الدريس: **الحسن لذاته والحسن لغيره**، بتصرف (5/ 2382 – 2396)

1- لا تقوم الحجة إلا بالصحيح.

قال الخطيب البغدادي :" أهل العلم أجمعوا على أنّ الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به "[1]، وقال الإمام محمد بن يحيى الذهلي :" لا يجوز الإحتجاج إلا بالحديث الموصول غير المنقطع الذي ليس فيه رجل مجهول ولا رجل مجروح"[2].

2- تكفّل الله تعالى بحفظ الشريعة فقال تعالى: " إنّا نحن نزلنا الذكر وإنّا له لحافظون "[3]، فالسنة النبوية محفوظة بحفظ القرآن لأنّها من الشريعة ، فلا يمكن أنْ يصدر عن رسول اللهصلى الله عليه وسلم أمر أو نهي، ثم لا يصلنا إلاّ من طريق الضعفاء.

3- لم يعتدَّ كثير من النقاد المتقدمين بشواهد المتن، بل كانوا يُضعّفون الحديث مع علمهم بوجود شاهد للمتن من طريق ثانية، فلو كان مجرد وجود شاهد صالح للإعتبار يكفي للدلالة على حفظ الضعيف؛ لأشاروا إلى أنّ الراوي الضعيف حَفِظَ هنا، والذي نراه العكس إذ انتقد النقاد تلك الأحاديث وذكروها في سياق القدح[4].

قال الدريس :" ويلزم من قول من يرى أنّ الشاهد الصحيح يزيل احتمال خطأ الراوي الضعيف؛ أنّ نقد الحديث عند المتقدمين منهج غير دقيق"[5] .

4- عُلِمَ من بعض كتب العلل أنّ الضعفاء يُتابِع بعضهم بعضاً على الخطأ المخالف لما رواه من هو أوثق منهم، وعليه فإنّ تقوية الضعيف بالضعيف خطأ[6] .

5- الرأي القائل بعدم تقوية الضعيف بالضعيف هو الظاهر من عمل كبار أئمة النقد، كالإمام أحمد وابن معين وابن المديني والبخاري ومسلم وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان والبزّار والعقيلي وابن حبّان وابن حزم وابن القطّان.

---

[1] : الخطيب : **الكفاية في علم الرواية**، (38/1)

[2] : المصدر السابق (20/1)

[3] : سورة الحجر،آية:9

[4] : للدلالة الواضحة على ذلك ؛ أنظر : الدريس: **الحسن لذاته ولغيره** :(2270/5 –2287) ،

[5] : المصدر السابق : (2388/5)

[6] : المصدر السابق: بتصرف؛(2385/5).

القسم الثاني : القائلون بجواز التقوية بمجموع الطرق :

1. قال الحافظ عبد القادر الرّهاوي (612هـ):" إنّ الأحاديث الضعاف إذا انضم بعضها إلى بعض مع كثرة تعاضد وتتابع؛ أحدثت قوة وصارت كالإشتهار والإستفاضة اللذين يحصل بهما العلم في بعض الأمور"[1].

2. قال الحافظ ابن الصلاح (643هـ):" ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه ، بل ذلك يتفاوت؛ فمنه ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنّه قد حفظه ولم يختلَّ فيه ضبطه له، وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر"[2] .

3. قال الحافظ المنذري(656هـ) :" ولا شك أنّ الأحاديث وإنْ كان لا يَسْلَم شيء منها عن مقال؛ فإنّها تتعاضد بكثرة طرقها وتكتسب قوة. والله أعلم"[3].

4. قال الحافظ ابن حجر : (852هـ):" ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر، صار حديثهم حسناً لا لذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابِع والمتابَع، ودلّ ذلك على أنّ الحديث محفوظ، فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول"[4].

5. الحافظ السيوطي(911 هـ)، قال:" ولا بدع في الإحتجاج بحديث له طريقان، لو انفرد كل منهما لم يكن حجة "[5].

---

[1] : ابن بهادر : **أضواء السلف**.(1/ 229–230)

[2] : الشهرزوري، أبو عمر عثمان بن عبد الرحمن ، **مقدمة ابن الصلاح**. تحقيق نور الدين عنتر. بيروت– دار الفكر.(1997م)، (34/1).

[3] : المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي ، **الترغيب والترهيب** 4 مج. ط1. تحقيق إبراهيم شمس الدين، بيروت– دار الكتب العلمية.(1417م)، (99/1).

[4] : ابن العثميين، محمد بن صالح ، **شرح نزهة النظر للحافظ ابن حجر**. ط1.القاهرة – دار العقيدة. (2007م). ص:(222–223).

[5] : السيوطي: **تدريب الراوي**. (160/1).

6. قال ابن حجر:" وقد صرّح ابن القطان أحد الحفاظ النقاد من أهل المغرب في كتابه بأنّ هذا القسم – الحسن لغيره– لا يحتج به ،بل يعمل به في فضائل الأعمال، ويتوقف عن الأحكام؛ إلا إذا كثرت طرقه، أو عضده اتصال عمل، أو موافقة شاهد صحيح ، أو ظاهر القرآن ، وهذا حسن قوي رايق، ما أظن منصفاً يأباه والله الموفق، لكن محل بحثنا هنا هل يلزم من الوصف بالحسن الحكم له بالحجة أم لا ؟ هذا الذي يُتَوقَّف فيه والقلب إلى ما حرّره ابن القطّان أميل"[1].

قال الدكتور الدريس :" إنّ تأسيس الإحتجاج بالحسن لغيره وُلِد في عصر الترمذي، وقَوِيَ في عصر البيهقي، واكتملت قوته قبل عصر ابن الصلاح "[2].

أدلة القائلين بجواز التقوية بمجموع الطرق[3]:

1. إنّ تقوية الضعيف بالضعيف سببها أنّ الحكم بالضعيف لاحتمال ما يمنع القبول، فحقيقة الضعيف أنّنا لا نعلم أنّ راويه قد ضبط ما رواه أم لا، ولمّا ورد من حديث آخر دلّ على أنّ الإحتمال زال.
2. إنّ الإحتجاج بالضعيف هو عمل الأئمة؛ الشافعي وأحمد والترمذي والبيهقي، فالحافظ ابن الصلاح استدل بقبول الشافعي للحديث المرسل ، وبتعريف الترمذي للحديث الحسن[4] .
3. قدم الفقهاء الحديث الضعيف على الرأي إذا لم يكن في الباب غيره ولا فيه ما يعارضه ، أفلا يكون الحسن لغيره من باب أولى حُجّة في التقديم .
4. القول بأنّ الحسن لغيره ليس بحُجّة هو هدر لكثير من الأحكام التي أخذ بها كبار أئمة الفقه[5]، قال أحمد بن الصديق الغماري :" ولو جُمعت الأحاديث التي حكموا بصحتها وأسانيدها كلها ضعيفة؛ لجاءت في مجلّد حافل ضخم ".[6]

---

[1] : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ت 852هـ، **النكت لابن حجر** (401/1–403)

[2] : الدريس: **الحسن لذاته والحسن لغيره** (2345/5).

[3] : المصدر السابق : بتصرف (2345/5 – 2352).

[4] : ابن جماعة : **مقدمة ابن الصلاح** (29/1).

[5] : الدريس: **الحسن لذاته والحسن لغيره** (2354/5).

[6] : المصدر السابق: (2354/5)

تحرير رأي الحافظ ابن حجر:

نرى أنّ الحافظ يرجح قول ابن القطّان، وهو الذي يُكثر من تقوية الأحاديث بمجموع الطرق الضعيفة فقال الدريس : فكيف يقرر الحافظ نظريا، ويخالف صنيعه عملياً ؟ ، ثم أجاب بالآتي[1]:

1. هو يُقرّ بأنّ الحديث حسن لغيره وصرّح الحافظ بقوله : (هل يلزم من الوصف بالحسن الحكم له بالحُجّة أم لا ؟ هذا الذي يُتوقف فيه والقلب إلى ما حرّره ابن القطان أميَل)[2]، فظاهر كلامه التفريق بين وجود قوة نسبية، وبين صلاحيّة تلك القوة وكفايتها للإحتجاج.
2. هو لم ينفِ صلاحيّة الحسن لغيره للإحتجاج، إنّما الحاصل أنّ بعضه يصلح بشروط.

قال الباحث: سيتم بسط الكلام حول صنيع الحافظ ابن حجر فيما يتعلق بشرط المتابعة عند الحديث عن حكم الراوي المقبول، ودور الشروط التي اشترطها في الإرتقاء بحديث الراوي المقبول .

المناقشة والترجيح :

لأنّ الأصل هو الصحيح الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ،ولأنّ الأدلة التي استدلّ بها القائلون بعدم حُجيّة الحسن لغيره هي زيادة على الأصل؛ فإنني سأعرض مناقشة الدكتور خالد الدريس لأدلة القائلين بحُجيّة التقوية بمجموع الطرق؛ حيث قال تحت عنوان: "مناقشة أدلة القائلين بحجيّة الحسن لغيره"[3]:

الدليل الأول :

أ. إنّ في هذا القول إلزاما لما لا يلزم ، فلا يلزم من وجود طريق أخرى أنْ يكون الضعيف قد حفظ؛ لأنّ التوافق لا يزيل كل احتمالات الخطأ والوهم .

---

[1] : الدريس: **الحسن لذاته والحسن لغيره**:(2364/5)

[2] : ابن حجر : **النكت لابن حجر** (401/1-403)

[3] : الدريس: **الحسن لذاته والحسن لغيره** (5/ 2397-2416)

ب. ورد في كثير من النصوص عن النقاد المعتبرين أنّ الضعفاء قد يتوافقون ويتتابعون على ما نعلم يقيناً أنّه خطأ .

ح. وردت نصوص كثيرة عن النقاد تدل على أنّ ضعف الراوي لا يزول ولو كان المتن الذي يرويه ثابتاً ومحفوظاً من وجوه أخرى .

ج القول بتقوية المتن الذي ورد بطريق ضعيفة، بشواهد دون الإلتفات إلى ما رواه ذلك الضعيف عمّن هو فوقه من رجال السند، مخالفة لمنهج كبار أئمة الجرح والتعديل .

الدليل الثاني :

الاستدلال بعمل الأئمة لا يصلح؛ لورود قيود خاصة في أثناء كلامهم واستعمالاتهم، مما يجعل الاستدلال بعملهم على الاحتجاج بالحسن لغيره مطلقاً وبدون تقييد محل نظر؛ لعدم دقته[1].

قال الباحث: ولنعلم أنّ لكل عالم منهجا حتى في أدق التفاصيل، والاستدلال بطريقة من دون أن يكون ذلك قائما على الاستقراء التام؛ لا يقبل.

الدليل الثالث:

فيه إشارة إلى منهج أحمد – رحمه الله – فالقول بالتقديم مطلقاً فيه نظر بدليل قول ابن القيم في الأصول التي بنيت عليها فتاوى الإمام أحمد: "الأصل الرابع: الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف؛ إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه ، وهو الذي رجّحه على القياس."[2].

---

[1] : ناقش الدكتور خالد الدريس استدلالهم بعمل الإمام أحمد وبيّن معنى الضعيف الذي يعمل به أحمد، فهو قريب من تعريف الحسن عند الترمذي، ولكن لا ينبغي أنْ يفهم من ذلك أنّ الحسن لغيره عند أحمد حجّة مطردة كما هو الحال عند المتأخرين (2464/5،2465)، وأوضح الدريس أيضاً أنّ استدلال الشافعي بالمرسل كان بشروط (2111/5)، وأمّا عن الإستدلال بعمل الإمام الترمذي فقال: ولكن ظهر لي بالتتبع أنّ عمله في تحسيناته يدل على أنّ أكثرها لها شواهد قوية لذاتها، وما عدا ذلك فمعظمه في غير أحاديث الأحكام ، كما وجدته لم يحسن جملة من الأحاديث مع أنّها داخلة في مفهوم الحسن عنده ومطابقة لشروطه فيه، **كذلك لم يحتج بكل ما حسّنه** ، فهذه القيود لا بد من ذكرها حتى لا يُظنَّ أنّ الترمذي يرى أنّ تقوية الضعيف بالضعيف قانون كلي مطرد، أو أنّه يحتج بكل ما حسّنه.(2403/5، 2404)

[2] : الدمشقي ، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعي ت 751هــ،**إعلام الموقعين** ، 4 مج. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. بيروت– دار الجيل.(1973م).(31/1).

فعقب الدريس:" وظاهر كلام ابن القيّم أنّ الحديث الضعيف لا يحتج به على سبيل الحجّة الملزمة عند الإمام أحمد ،وإنّما يحتج به احتياطاً "[1].

الدليل الرابع : إنّ عدم الاحتجاج بالحسن لغيره هو هدر لكثير من الأحكام .

قال الدريس: " هذا الدليل فيه نظر ، ويكفي دليلاً أنّ الإمام الشافعي وكما يظهر من مؤلفاته أنّه لم يحتج بمرسل التابعي الكبير بشروطه إلا قليلاً ، بل إنّ الترمذي وهو أقدم من عَرَفَ الحسن المعتضد بغيره بلغت الأحاديث التي حسّنها بقوله: حسن(382) حديثاً منها 75% إمّا أسانيدها قوية لذاتها ، أو لمتونها شاهد قوي لذاته، وأمّا الأحاديث التي قال فيها حسن غريب فعددها (513) حديثاً منها 43.5% أسانيدها قوية لذاتها، ولا ريب عندي في أنّ ما بقي من 56.5% فيها أحاديث كثيرة لمتونها شاهد قويّ لذاته"[2].

قال الباحث : ولا يلزم من ضعف الحديث في مسألة ما؛ عدم وجود نصوص شرعيّة أخرى من أحاديث هي بمثابة شواهد، أو نصوص قرآنيّة عامة .

الترجيح:

من خلال النظر في أقوال أصحاب الرأيين وأدلتهما من جهة ، وتعليق الدكتور خالد الدريس من جهة أخرى؛ وجدت أنّ المتابعات – وهي الأساس في دراستي لأنّها شرط خاص من شروط الراوي المقبول– والشواهد، تمثلان سلاحاً ذا حديْن تجاه الراوي والمروي ، فهناك رواة ضُعّفوا لتفردهم عن شيخ لم يروِ عنه تلامذته المشهورون، وهناك رواة تفردوا بزيادة غريبة لم ترد في متن الرواة الثقات، وفي المقابل من توبع من خلال الثقات سنداً ومتناً وهو ثقة؛ زادته هذه المتابعة درجات، فالخلاصة إذن :

- ✓ أنّ الراوي الثقة تنفعه المتابعات وترفع من درجة ضبطه، ويكون له وزن عند الترجيح.

---

[1] : الدريس: **الحسن لذاته ولغيره** (2406/5) ،(2433/5 – 2467).

[2] : المصدر السابق: (2411/5)

- أنّ الراوي الذي خفّ ضبطه – اشتهر بلفظ صدوق– كذلك تنفعه المتابعات والشواهد فبمقدار موافقته ارتقى[1].
- أنّ الراوي المختلف فيه ، فهو بين مضعِّف ومعدّل ، وخاصة من نقاد لكلامهم وزن؛ لا يمكن أنْ يطرح جانباً ، فمثل هذا الراوي تسبر رواياته وتعرض على المتابعات الصحيحة خاصة، والشواهد عامة ، فما وافق فيه يكون قول الناقد المُعدّل وقد اطلع على ما توبع فوثّقه ، ومالم يوافق فيه سواء بتفرده أو بورود متابعات ضعيفة عُلِم أنّه شارك غيره في الخطأ، فيكون قول الناقد المعتبر في تضعيفه قد توجّه لذلك.
- وأمّا الراوي المتفق على تضعيفه من ناقد معتبر؛ فموافقة الضعفاء بالمتابعات تزيده ضعفاً على ضعف ، ومخالفة الثقات في الشاهد لا تزيده ضبطاً لاحتمال خطئه في حفظ مصدر الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- وأمّا الراوي الذي خلا من جرح أو تعديل من نقاد معتبرين ؛ فإن كان من المكثرين في الرواية فإننا نستطيع أنْ نزيل جهالته بسبر رواياته إمّا إلى توثيق وإمّا إلى تضعيف، أو هوثقة إلا في كذا، أو ضعيف إلا في كذا وكذا ، وإنْ كان من الرواة المقلّين، فلا تنفعه المتابعة شيئاً وإنْ كانت صحيحة، فما بالنا إذا كانت ضعيفة، مع العلم بوجود زيادات لهم في الأحاديث التي توبعوا على أصلها عن الثقات.

قال ابن حبّان في ترجمة الهيثم بن محمد بن حفص الداري :" منكر الحديث على قلّته، ولا يجوز الاحتجاج به لما فيه من الجهالة والخروج عن حد العدالة إذا وافق الثقات؛ فكيف إذا انفرد بأوابد طامّات"[2].

وقال أ. علي كمال تعقيباً :"هذا كلام صريح من ابن حبّان في أنّه لا يحتج بخبره إذا وافق الثقات لكونه مجهولاً؛ فكيف إذا انفرد بالطامات"[3].

---

[1] :أنظر : أصول المسألة في **مقدمة ابن الصلاح**(106/1).

[2] : ابن حبان، الإمام محمد بن حيان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي،**المجروحين** 3 مج. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. ط1. حلب– دار الوعي.(1396هـ)، (92/3).

[3] : كمال،أ. علي شيكوش : **أراء الإمام ابن حبّان الحديثية من خلال كتابه الصحيح**.(2007 م)، ص:131.

وعقب كذلك:" إذن مدار توثيق الرجل وتجهيله على مقدار مروياته، وتداولها بين الحُفاظ الثقات، وشهرتها بينهم، فكلما كثرت مروياته وكانت مستقيمة حُكِمَ عليه بالوثاقة ، وكلما قلّت وكانت مخالفة لروايات الثقات حُكِمَ عليه بالضعف ،وإنْ قلّت مروياته ولم يتداولها العلماء؛ فلا يمكن الحكم عليه ويبقى في دائرة الجهالة "[1].

وقال : محمد ضياء الرحمن الأعظمي :" والضابط في المجهول عند أئمة النقد أنْ ينظر هل وثّقه أحد أم لا[2] ؟ بغض النظر عن عدد الرواة الذين رووا عنه ، فإذا عُرِفَ الراوي أنّ أحداً وثّقه فهو ثقة ترفع عنه الجهالة ، وإنْ لم يوجد من يوثقه فهو مجهول إما عيناً أو حالاً "[3].

قال الباحث: وما ذهب إليه الأعظمي هو الموافق لما عليه العلماء المتقدمون في التعامل مع المجهول، وإلا لما وجدنا سكوتا لعالم من العلماء الأفذاذ على راو من الرواة أمثال البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وها نحن نرى الإمام الخطيب البغدادي يقول:" أهل العلم أجمعوا على أنّ الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به "[4]، والإمام الخطيب– رحمه الله– يقول مثل هذا القول وبكل ثقة، بعد القرن الذهبي ، عصر الأئمة النقّاد أمثال ابن المديني، والبخاري، ومسلم، وغيرهم – رحمهم الله –.

وها هو الإمام مسلم يسطّر في مقدمته قوله:" إنّ حكم أهل العلم والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المُحدّث من الحديث؛ أنْ يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا – وأمعن في ذلك على الموافقة لهم– فإذا زاد بعد ذلك شيئاً قبلت زيادته".[5]

---

[1] : علي كمال: **أراء الإمام ابن حبّان الحديثية من خلال كتابه الصحيح:** ص: 115

2 : قال الباحث: وهناك ضابط هام لا يقل أهمية عن ما ذكره وهو سبر روايات الراويوعرضها على الثقات.

[3] : الأعظمي، محمد ضياء الرحمن. **دراسات في الجرح والتعديل** 1مج. ط2. الرياض– دار السلام للنشر والتوزيع. (/1424هـ). ص 142

[4] : الخطيب : **الكفاية في علم الرواية** (38/1)

[5] : مسلم: **مقدمة صحيح مسلم** (7/1)

المطلب الرابع: ما مدى تطابق شرط المتابعة مع الواقع العملي للرواة المقبولين في التقريب؟

من خلال دراسة الدكتور وليد العاني وعندما اعتبر شرط المتابعة في قيد اللاغي ، وما أبداه محمد عوّامة في دراسته وتعليقه على التقريب من أنّ شرط المتابعة متعذّر؛ يظهر جلياً عدم التزام الحافظ رحمه الله بهذا الشرط، وهذا يفسّر ما ذهبت إليه الدكتورة خلود الحسبان من عدم إطلاق لفظ المتابعة الاصطلاحية على الشرط الثالث – حيث يتابع – .

وهذا ما وجدته حقيقة من خلال دراستي[1] ، فمن بين دراسة مرويات (287) راوياً ، كان أصل عدد المتابعات (111) متابعة، منهم: (20) متابعة صحيحة لعشرين راويا، و(73) متابعة ضعيفة لثلاثة وسبعين راويا،و(18) متابعة صحيحة وضعيفة لثمانية عشر راويا.

إذن: لم يلتزم الحافظ ما اشترطه من المتابعة لحديث الراوي المقبول ، ونتيجة عدم الإلتزام وحسب مصطلحه يكون الرواة الذين لم يتابعوا يستحقّون لفظ ليّن الحديث، وعددهم (166) راوياً؛ من بين (270) راويا مجهولا.

وما اعتبره الدكتور العاني من إلغاء الشرط، ومحمد عوّامة من تعذره غير صحيح على الإطلاق، ذلك لأنّ ثلثيْ الرواة تقريباً توبعوا في حدود دراستي .

المطلب الخامس : هل اشترط الحافظ ابن حجر أنْ تكون المتابعة صحيحة ؟

من خلال الدراسة تبيّن لي أنّ الحافظ اشترط مجرد المتابعة ولم يشترط صحة المتابعة ، فمن بين مائة وست متابعات صحت أربعة وثلاثون متابعة ، في حين اثنتان وسبعون متابعة ضعيفة ، فدلّ ذلك على اشتراطه لمجرد المتابعة ، وفي ذلك إشارة إلى تقوية المجهول بالضعيف عند الحافظ ابن حجر؛ علماً بأنّه يُحسّن أحاديث رواة مقبولين بلا متابعة كما سيأتي[2]، وهذا ما لم يشر إليه أحد في الدراسات السابقة، فكأنّهم اعتبروا مجرد المتابعة تكفي للإرتقاء بالراوي وبحديثه، وهذا مخالف للأصول العامة، بل ولتعريف الحديث الصحيح والحسن المتفق عليهما. والله أعلم.

---

[1] : أنظر الجدول الخاص بالدراسة في الفصل الثاني .

[2] :انظر المطلب الأول من المبحث الخامس من هذا الفصل.

المبحث الرابع

خلاصة القول في الراوي المقبول

قال الدكتور العاني:" وغالباً الكلام الوارد في أصحاب هذه المرتبة يقوم أساساً على " التجهيل " ، لأنّ هذا الراوي الذي لم يروِ إلا حديثاً واحداً ؛ ففي الغالب يكون الراوي عنه واحداً أيضاً ، وتفرّد الراوي عن شيخه يضع ذلك الشيخ في عداد المجاهيل، فغالب المقبولين في الأصل مجاهيل"[1].

ومن خلال تتبعي للرواة من ناحية الجرح والتعديل وجدت الغالب الأعمّ منهم قد خلا من جرح أوتعديل من ناقد معتبر، فمن بين (337) راوياً؛ (287 راويا تم دراسة حالهم ومروياتهم، و50 راويا تم دراسة حالهم دون مروياتهم)، كان (9) رواة ثقات، و(8) رواة ضعفاء[2]، وما تبقى مجاهيل ، ووجدت كثيرا من الرواة تفرد ابن حبان بذكرهم في الثقات، وفي بعض الأحيان أجد الإمام العجلي أو الذهبي يتفرد كل واحد منهما بتوثيق المجاهيل ، وهذا دعاني إلى التحدث عن منهج ابن حبان والعجلي والذهبي، وتبيان مكانة هذا التوثيق عند العلماء، وإليك الحديث عنهم:

أولاً : هل ذكر ابن حبّان للراوي في كتابه الثقات يعد توثيقاً له ؟

قال الدكتورعداب الحمش: " يخطىء كل من يظن أنّ كل راوٍ ذكره ابن حبان في الثقات ، يصلح للاحتجاج به، أو أنّ ابن حبّان نفسه يحتج بكل راوٍ عنده، وقد ذكر في مقدمة ثقاته أنّه يحتج بهؤلاء الرواة إذا توفرت فيهم الشرائط التي ذكرها، بيد أنّ النظرة الفاحصة توحي بأنّ في الثقات رجالاً ليسوا على شرط الوثاقة، بل فيهم من لا يعرفهم ابن حبان "[3] ، ثم تابع قوله: ومن الإنتقادات التي وُجهت إلى كتاب الثقات:

1. أنّه يعتبر الراوي ثقة ، إذا كان معروف العين برواية ثقة عنه ولم يُعلَم عنه جرح ، إذ الناس على العدالة حتى يتبين منهم غير ذلك

[1] : العاني: **منهج دراسة الأسانيد** ص(402)

[2] : أنظر الجداول الأربعة في خاتمة الدراسة التطبيقية .

[3] : الحمش : **راوة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح** :(ص 63)

2.وأنّه حشر في الثقات أُناسا من المجاهيل سواء ممن نصّ على جهالتهم، أو ممن نص من الحفاظ على ذلك"[1] .

وعند تقسيم الدكتورعداب للرواة إلى قسمين ، ذكر في الصنف الثاني من القسم الثاني قوله: " والصنف الثاني: الرواة الذين سكت عليهم ابن حبّان، ويزيد عددهم على عشرة آلاف راوٍ فهؤلاء على طبقات متباينة، ولا يمكن إعطاء حكم دقيق ولا تقريبي عنهم، ففيهم الثقة الحافظ، وفيهم الصدوق، وفيهم المستور، وفيهم المجهول، وفيهم الضعيف، والفصل في الرواة الذين سكت عليهم ابن حبّان هو عرضهم على كتب النقد الأخرى ، فإنْ وجدنا فيها كلاماً أخذنا بما نراه صواباً مما قاله أصحاب كتب النقد، وإنْ لم نجد فيها كلاماً شافيا طبقّنا قواعد النقاد عليهم، وأغلب الرواة الذين سكت عليهم ابن حبان يكونون مستورين "[2].

وهذا ما يفسر عدم قبول العلماء لمن يذكره ابن حبّان في الثقات على أنّه توثيق له؛ أمثال المعلمي والألباني والوادعي وغيرهم ممن انضم إلى قافلة العلماء الذين أخذوا على عاتقهم دراسة حديث رسول الله من علم المتن وعلم الإسناد والرجال، فها هو الحافظ ابن حجر يقول :" وهذا الذي ذهب اليه ابن حبان من أنّ الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبيّن جرحه؛ مذهب عجيب، والجمهور على خلافه، وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب الثقات الذي ألفه، فإنّه يذكر خلقا ممن نص عليهم أبو حاتم وغيره على أنّهم مجهولون، وكأنّ عند ابن حبان أنّ جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور ،وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره "[3]،

وقال المعلمي:" توثيق العجلي وجدته بالاستقراء، كتوثيق ابن حبّان تماماً أو أوسع "[4].

---

[1] : عداب: **راوة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الحجر**. ص 65

[2] : المصدر السابق : ص 71-72

[3] : ابن حجر: **لسان الميزان** .(1/ 14).

[4] : ابن الوزير ، عز الدين أبو عبد الله محمد بن ابراهيم اليماني ت 840 هــ، **العواصم والقواصم في الذي عن سنه أبي القاسم**. تحقق شعيب الارناؤوط. ط3. بيروت- مؤسس الرسالة.(1994م)،(27/8).

وقال الألباني في مناقشته لحال عبد الرحمن بن طرفة : " فليس للحديث علّة عندي إلا جهالة حال عبد الرحمن، هذا وإنْ وثّقه العجلي وابن حبّان؛ فإنّهما معروفان بالتساهل في التوثيق"[1].

فيظهر مما سبق أنّه لا يشترط في كل راوٍ في كتاب الثقات أنْ يكون ثقة ، وذلك لأنّ ابن حبّان لا يحتج بكل راوٍ، وفي كتاب الثقات الضعفاء والمستورون والمجاهيل ، بالإضافة إلى عدم قبول كثير من العلماء لمثل هذا التوثيق، للتساهل البيّن الذي وقع فيه ابن حبّان؛ من أنّ كل راوٍ خلا من جرح فهو عدل ما دام أنّ الراوي عنه ثقة ، ومثل هذا يصحح أحاديث كثيرة تعارض الأصول العامة !،

وهناك دراسة أخرى للأستاذ علي كمال بيّنت منهج ابن حبّان في ذكره للرواة في الثقات من خلال التفريق بين العدالة الدينية وعداله الرواية – الضبط – فنرى صاحبها يقول: " كل راوٍ لم يقف فيه ابن حبّان على تجريح لأحد الأئمة الذين سبقوه، حكم عليه بالعدالة الدينية لا عدالة الرواية؛ إذ الأصل في المسلم العدالة، وبناءً على قاعدته من أنّ الأصل في المسلم العدالة حتى يقوم فارض التجريح ، نسب العلماء إليه التساهل ، مما أدى إلى رد توثيقه أصلاً من قبل بعض العلماء، إلا أنّ هذا غير مسلّم به وهو الموصوف بالتشدد– ابن حبان–، **لهذا نقول:** إنّ كل راوٍ وثّقه ابن حبّان ومن باب أولى من ذكره في الثقات يساوي العدل في دينه فقط دون عدالته في الرواية، والدليل على ذلك : ما أكّده ابن حبان بنفسه في صحيحة إذ قال:" حتى يعدّل العدل على الحقيقة في الراوية والدين معا "[2]، ولهذا نجد في نفس كتاب الثقات كان يذكر الراوي ثم يقول لا يعرف ، فظنّ البعض أنّ هذا توثيق له، وهذا خطأ كبير، إنّما قصد العدالة الدينية التي هي الأصل في المسلمين، و العدالة الدينية وحدها لا تكفي إذا لم يكن هناك ضبط وحفظ وإتقان"[3]

---

[1] : الألباني ، محمد ناصر الدين ، **إرواء الغليل في تخريج احاديث منار السبيل** 8مج. ط2. بيروت– المكتب الإسلامي.(1985م).(3/ 39)

[2] :ابن حبان: **مقدمة صحيح ابن حبان** (65/1)

[3] :أ . علي كمال: **أراء الإمام ابن حبان الحديثية من خلال كتابه الثقات**. بتصرف .(119–120).

قال الباحث : كلا الفريقين يصلان إلى نتيجة واحدة مفادها: أنّ الراوي الذي ذكره ابن حبّان في الثقات لا يعني توثيقا له ، بل لابد من البحث عن حاله في كتب الجرح والتعديل وسبر رواياته، فإما أنْ يكون ثقة أو ضعيفا أو مجهولاً. والله أعلم.

ثانيا: منهج العجلي (261هـ) في توثيق المجاهيل .

بالنظر إلى تاريخ وفاة العجلي؛ نجد أنّه قد أدرك أغلب نقاد الحديث، فقد توفي في العام الذي توفي فيه الإمام مسلم (261هـ)، ومن نظر في أحوال الرجال وخاصة المجهولين؛ وجد أنّ عددا كبيراً ممن أطلق عليهم النقاد لفظ مجهول؛ قد وثّقهم العجلي ولهذا نجد من العلماء من صرح بتساهل العجلي، فقال ابن الوزير اليماني (ت. 840هـ) :" إنّه يوثّق الصدوق في روايته بغض النظر عن حاله في دينه"[1]، وقال المعلمي اليماني (1386هـ) :" توثيق العجلي وجدته بالاستقراء كتوثيق ابن حبّان تماما أو أوسع "[2]. وقال الألباني : (1420هـ):" فالعجلي معروف بالتساهل في التوثيق كابن حبّان تماماً فتوثيقه مردود إذا خالف أقوال الأئمة الموثوق بنقدهم وجرحهم "[3]، وقال الألباني :" فإنّما عمدته في ذلك توثيق ابن حبّان وكذا العجلي لسعيد بن حيّان وهما من المعروفين بالتساهل، فلا يطمئن القلب لتفردهما بالتوثيق" .[4]

وقال الدكتور سعدي الهاشمي :" إنّ الدارس الفاحص لكتابه- الثقات - يجده من النقاد الذين يتسامحون في توثيق الرجال، فنجده في الرواة الذين أوردهم في كتابه الثقات يختار في توثيقهم أقوال من تساهل في أمرهم ".[5]

---

[1] : ابن الوزير: **العواصم والقواصم.** (27/8)

[2] : المعلمي ، عبد الرحمن بن يحيى اليماني ت 1386 ، **الأنوار الكاشف كما في كتاب " أضواء على السنة "من الزلل والتقليل والمجازفة** . ط2 . بيروت- المكتب الإسلامي.(1985م) ص:68

[3] :الألباني، محمد ناصر الدين.**السلسة الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها** 4مج. ط3.عمان- المكتبة الإسلامية.(1406)،(633/7).

[4] : الألباني: **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل.** (2/ 254)

[5] : الهاشمي . الدكتور سعدي . **نصوص ساقطة من طبقات أسماء الثقات لابن شاهين** ، (ص :14) ، نقلاً عن موقع: http://www.ibnamin.com/Manhaj/early.htm ، ولم أستطع الوقوف على الكتاب .

وقد انبرى للدفاع عن الإمام العجلي؛ الدكتور حاتم بن عارف العوني بقوله: ولمناقشة مسألة تساهل العجلي ؛ أذكر أدلة من اتهموا العجلي بالتساهل ثم أتبعها بالرد عليها ، فقد قالوا: يدل على تساهله أمور ثلاثة [1] :

1- كثرة توثيقه لمن لم نجد لغيره فيهم كلاماً .

2- مخالفته لغيره من أئمة النقد بتوثيقه رواة جهلهم غيره أو ضعفهم أو تركهم .

3- عدم اعتماد الحافظ ابن حجر لتوثيق العجلي إذا انفرد .

ثم قال : والرد على هذه الشبهة[2] :

1- أمّا تفرده بتوثيق رواة ؛ فما وجه دلالة ذلك على تساهله ؟ وإذا كان كذلك فإنّه لن ينجو إمام من أئمة النقد من رميه بالتساهل؛ لأنّه لا يوجد إمام إلا وهو متفرد بتوثيق رواة .

2- أمّا مخالفة العجلي بتوثيق من جهّـلهم الأئمة ، فمتى يكون من عنده زيادة علم مقدماً على غيره إذا لم نقبل توثيق العجلي في هذه الحالة ؟

3- أمّا عدم اعتماد الحافظ على توثيق العجلي ، فليس بصحيح مطلقاً بل اعتمده مرات كثيرة، وخاصة مع توثيق ابن حبّان، فليس عدم اعتماد الحافظ لتوثيق العجلي في مواطن أخرى قاضيا على اعتماده عليه في مواطن أخرى، بل العكس هو الصواب،ثم لنفرض أنّ الحافظ لم يعتمد توثيق العجلي ، فهل الحافظ حجة على غيره من الأئمة الذين وصفوا العجلي بالإمامة ؟

ثم قال في النهاية : فلا أرى عدم الاعتماد على توثيق العجلي بدعوى تساهله ، إلا قولاً مرجوحاً ، فيه إهدار لأحكام جليلة من إمام جليل عليه رحمة الله.

---

[1] : العوني . د. حاتم بن عارف . **بحث حول توثيق العجلي،**
http://www.mmf-4.com/vb/t5529.html ، لم أستطع الوقوف عليه من مكان نشره.

[2] : المصدر السابق بتصرف.

قال الباحث : وجه الدلالة على التساهل أنّ مجموعة من الرواة قد شوهدت مروياتهم من قبل أئمة النقد كأبي حاتم وأبي زرعة والبخاري؛ ولم يستطيعوا أنْ يصفوا الغالب الأعم منهم بشيء ووصفوا بعضهم بالجهالة؛ ثم يأتي الإمام العجلي فيوثق مجموعة لا بأس بها ممن سكت عنهم العلماء فعلى ماذا اعتمد؟ وهل أبو حاتم والبخاري وغيرهما قصّروا في الحكم على الراوي؟

ثمّ إنّ تفرد ناقد معتبر كأبي زرعة أوالبخاري أومسلم أوالنسائي أوالدار قطني بتوثيق راوٍ ما؛ لا يضرهم فهم فحول النقد والسبر والنظر، وأمّا ادعاء زيادة العلم عند العجلي؛ فأين هذا العلم من كبار أئمة النقد ؟

وماذا نفعل إذا نصّ عالم معتمد على تجهيل راوٍ؛ ثمّ يأتي العجلي ويوثقه ، فلو لم ينزل العجلي عن الشروط التي جعلت الناقد المعتبر يجهّل الراوة؛ لما وقع من العجلي هذا التوثيق.

وأما اعتداد الحافظ بتوثيق العجلي أحيانا، فإنه في مرات عديدة أخرى كان لا يرى لهذا التوثيق وزناً،وإذا دلّ هذا على شيء؛ فإنّه يدل على أنّ مكانة العجلي في التوثيق ليست كمكانة ابن معين الذي إذا وَثّقَ تمسك الحافظ بتوثيقه ، وبغض النظر على ماذا اعتمد؛ فمجرد عدول الحافظ عن توثيق العجلي ، يدل دلالة واضحة على أنّه غير معتبر به هنا.

وفي النهاية : إنّ العلماء الذين وصفوا العجلي بالتساهل هم من أهل الإستقراء والبحث والسبر ، كالإمام ابن الوزير اليماني والمعلمي والألباني والوادعي وكثير من الدارسين .

ومن خلال دراستي كان عدد الرواة الذين وثقهم العجلي ممن تمت دراسة حالهم ثمانية عشر راوياً؛ خمسة عشر تفرّد بتوثيقهم ، وواحد وثّقه العجلي ووافق غيره ، وراويان وثّقهما وجرحهما ناقدان، ومن خلال سبر روايات هؤلاء الرواة كانت النتيجة: أنّ الراوي الذي وافق العجلي بتوثيقه توثيق العلماء هو ثقة وهو أبو كثير الزبيدي، وأنّ الراوييْن اللذيْن وثقهما وضعّفهما غيره هما ضعيفان، وهما جري بن كليْب، وجسرة بنت دجاجة، وما تبقى هم مجاهيل ، ومثل هذه العينة تدل دلالة واضحة على تساهل العجلي في توثيق المجاهيل؛ وخاصة التابعين وأتباع التابعين.

إذن ذكر ابن حبان للراوي في كتابه الثقات لا يستلزم التوثيق، وكذلك الأمر في توثيقات العجلي.

ثالثا: **قاعدة الإمام الذهبي في توثيق المجاهيل من كبار التابعين :**

قال الإمام الذهبي رحمه الله : " أمّا المجهولون من الرواة؛ فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتمل حديثه وتلقّى بحسن الظن، إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ "[1].

نلاحظ أنّ الإمام الذهبي قسّم المجهولين إلى أقسام، وعدّ كبار التابعين ممن تُـقبل روايتهم ويحسّن حالهم إلى درجة التوثيق إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة اللفظ، وكبار التابعين هم جزء أساسي من دراستي ولهذا سأشير إلى ما يعكّر صفو هذه القاعدة علماً بأنّ الفصل الثاني والذي هو الواقع العملي والتطبيقي لأقوال النقاد تجاه الرواة وعرض روايات الراوي على روايات الثقات قد ظهر فيه ما يدل على انخرامها.

وقد علل الذهبي قاعدته هذه بقوله: " فأوّل من زكّى وجرّح عند انقراض عصر الصحابة : الشعبي وابن سيرين ونحوهما حفظ عنهم توثيق أناس وتضعيف آخرين، وسبب قلة الضعفاء في ذلك الزمان : قلة متبوعهم من الضعفاء إذ أكثر المتبوعين صحابة عدول، وأكثرهم من غير الصحابة بل عامتهم : ثقات صادقون يَعُون ما يَروْن وهم كبار التابعين"[2] .

قال الباحث : بعيدا عن أقوال العلماء تجاه هذه القاعدة، سأكتفي بعرض ما يعكر صفوها لأنّ مثل هذه الصفحات ليست محل نقاشها؛

أولا: هذه القاعدة ليست محل اتفاق عند علماء النقد بدليل:

1- قول الحافظ في النزهة " فإن سمي الراوي وانفرد راوٍ واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمبهم ،إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح "[3]

قال الباحث: نجد أنّ الحافظ- وهو أقرب الأئمة عهدا بالحافظ الذهبي- لم يقسّم المجهول إلى أقسام ، بل ولم يمشي للإمام الذهبي قاعدته وهو الذي نظر في علم الذهبي وفنّده ، بل تعامل مع الراوي المجهول من منطلق آخر، فلو كانت هذه القاعدة محل اتفاق وتقعيد لقاعدة ذهبية تجاه الراوي المجهول لنص ابن حجر على ذلك ولتبنى مثل هذا الرأي.

---

[1]: الذهبي : **ديوان الضعفاء** (374).

[2]: الذهبي: **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل** (158).

[3]: ابن حجر :**شرح نخبة الفكر** ص:(153-155)

2- قال الإمام الدارقطني :" وأهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر يتفرد بروايته رجل غير معروف وإنما يثبت العلم عندهم بالخبر":[1].

3- قال الإمام يحيى الذهلي :" لا يكتب الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم حتى يرويه ثقة عن ثقة ، حتى يتناهى الخبر " [2].

إذن مسألة التوثيق ليس لها علاقة بكبار التابعين ، بل هم كغيرهم من الرواة من ناحية الجرح والتعديل بدليل قول الإمام الدارقطني، فكل راو من الرواة إنما ينظر هل وثّق أم لا؟

وقضية الاستثناء لكبار التابعين من جملة التابعين ثم الاستدلال بقربهم من صحابة رسول الله وعدم ركاكة ألفاظ حديثهم على ضبطهم وعدالتهم محل نظر، فمثل هذا لم يَرِد عن كبار علماء النقد، علماً بأنّ الدكتور عداب الحمش له نظرة إضافية تجاه توثيق الذهبي للتابعين بشكل عام وهي :" أنّ الذهبي يوثق كل من ترجم له أحد مصنفي كتب الثقات إذا لم يقف فيه على جرح"[3].

ثانيا: من خلال الدراسة وخاصة الرواة من الطبقة الثانية فيمن أطلق عليهم الحافظ لفظ مقبول لم يلتزم الذهبي قاعدته التي نص عليها؛ فمثلا أبو عبيدة بن حذيفة وأبو فراس النهدي وزيد بن ظبيان ومسروق بن أوس التميمي هم من الطبقة الثانية أي من كبار التابعين ولم ينص الذهبي على توثيقهم، وكذلك أبو خالد الوالبي قال الذهبي فيه: صدوق[4]، وفي المقابل نص الذهبي على توثيق عبد الملك بن نوفل بن مساحق[5] وهو من الطبقة الثالثة أي من الطبقة الوسطى من التابعين، وتوصلت من خلال سبر روايته أنه مجهول، بل والأقوى من ذلك أنّ الإمام الذهبي نص على 28 راوياً من رواة الطبقة الثالثة بلفظ من ألفاظ الجهالة أمثال: مجهول، فيه جهالة، لا يعرف، لا يدرى من هو، غير معروف الحال.

إذن تفرد الذهبي بتوثيق كبار وأواسط التابعين هو موضع نظر ودراسة.

---

[1]: الدارقطني: **سنن الدارقطني**(174/3)

[2]: الخطيب : **الكفاية في علم الرواية** ص:(56)

[3]: الحمش: **راوة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح** أ.هـ (1134/3)

[4]: الذهبي: **الكاشف** (422/2)

[5]: المصدر السابق (670/1)

خلاصة القول في الراوي المقبول وشروطه :

إنّ المدقق في الشروط الثلاثة للراوي المقبول يجد اثنين منها يتعلقان بالمروي، وواحد يتعلّق بالراوي نفسه، فأمّا الشرطان المتعلقان بحديثه المروي؛ فالأول وصف لعدد الأحاديث، والثاني يبين مكانة حديثه بين أحاديث الرواة ، ثقات كانوا أم ضعفاء، وحتى الشرط الذي يتعلق بذات الراوي لا يزيد الراوي شيئاً في الارتقاء .

ولا بد أنْ نعلم أنّ مثل هذه الشروط لم توجد إلا لمحاولة جبر خلل ما يتعلّق بالراوي ، وحل لمشكلة لم يسعف علم الجرح والتعديل في حلّها.

إذن: فالراوي الذي أطلق عليه الحافظ لفظ مقبول؛ هو في الأصل مجهول وهو في أقلّ درجاتها .

المبحث الخامس

حكم حديث الراوي المقبول

المطلب الأول: حكم حديث الراوي المقبول عند ابن حجر – رحمه الله –.

أولاً : حكم حديث الراوي المقبول في كتابه التقريب .

لم ينص الحافظ ابن حجر– رحمه الله – في كتابه التقريب على حكم حديث الراوي المقبول، علماً بأنّ الحافظ ذكره في المرتبة السادسة ، أيْ بعد مراتب الاحتجاج الذاتية بمرتبتين ، وجعل القسم الثاني من المرتبة السادسة تحت لفظ ليِّـن الحديث، وهو الذي ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت ما يترك حديثه من أجله، ولم يتابع .

ثانياً: حكم حديث الراوي المقبول في كتبه الأخرى، كفتح الباري والإصابة وتغليق التعليق.

كثيراً ما كان الحافظ يحسّنُ الحديث لا لغيره بل لذاته ، وكذلك نجده رغم ذلك يحسّن لأحاديث الرواة المقبولين مع عدم وجود المتابعة ، ومن الأمثلة على ذلك:

1. قال الحافظ عقب حديث: " ليّ الواجدُ[1] يحل عرضه وعقوبته "[2] بعد أنْ ذكر طرقه : "وهو إسناد حسن"[3]، قلت: وفيه محمد بن عبد الله بن ميمون بن مسيكة، وهو عند ابن حجر مقبول[4]، وقال الدكتور العاني : "وحسّن له ابن حجر من غير متابعة"[5].
2. قال الحافظ عقب حديث:"أبي ذر أنّه دخل المسجد فأتى سارية فصلّى عندها ركعتيْن "[6]: " والإسناد حسن"[7]، قلت: وفيه ابن عمرو بن حماس وهو عند ابن حجر مقبول[8].

---

1 : الواجد :أي القادر على قضاء دينه، وقال أبو عبيد: الواجد الذي يجد ما يقضي به دينه. انظر: ابن منظور: لسان العرب (446/3).

[2] : أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني ت275هـ، **سنن أبي داود** 4 مج ، تحقيق محمد يحيى الدين عبد الحميد. كتاب الأقضية – باب في الحبس في الدين وغيره. (313/3)

[3] : ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني الشافعي ت 852هـ، **تغليق التعليق** 5 مج. تحقيق: سعيد عبد الرحمن القزقي. ط1 . بيروت– المكتب الإسلامي.(1405هـ)،(319/3)

[4] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (490/1)

[5] : د. العاني: **منهج دراسة الأسانيد**(420/1)

[6] : ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد ت 235هـ، **مصنّف بن أبي شيبة** 7مج. تحقيق: كمال يوسف الحوت. ط1 . الرياض– مكتبة الرشيد.(1409هـ)،(299/1) .

[7] : ابن حجر: **تغليق التعليق:** (436/2)

[8] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (660/1)

3. وقال الحافظ عَقِبَ حديث " جرير الضبي قوله : رأيت عَلِيًّا رضي الله عنه يُمْسِكُ شِمَالَهُ بِيَمِينِهِ على الرُّسْغِ فَوْقَ السُّرَّةِ "[1]: " وهو إسناد حسن"[2]، قلت: وفيه غزوان بن جرير[3]، وأبوه جرير الضبي[4]، وكلاهما مقبول عند ابن حجر، وقال الدكتور العاني:" والذي يلفت إليه النظر؛ هو أنّ هذا الحديث تفرّد به جرير، وتفرّد به غزوان أيضاً "[5].

4. وعند ترجمته لأسمر بن مضرس الطائي الصحابي الجليل الذي قال :"أتيْت النبي صلى الله عليه وسلم فبايعته فقال:" من سبق إلى ماء لم يسبقه إليه مسلم فهو له"[6]، قال الحافظ: " وأخرج حديثه أبو داود، بإسناد حسن"[7]، قلت : وفيه عبد الحميد بن عبد الواحد الفنوي، وهو عند ابن حجر مقبول [8].

5. وقال في الفتح بعد أنْ ساق حديث: " يختصم الشهداء والمتوفون على فرُشُهم إلى ربنا في الذين يتوفون في الطاعون...الحديث"[9]، " أخرجه أحمد أيضاً والنسائي بسند حسن أيضاً "[10]، قلت : وفيه عبد الله بن أبي بلال الخزاعي الشامي وهو عند ابن حجر مقبول[11]، وقالت الدكتورة خلود:" وحسّن حديث عبد الله بن أبي بلال، وقد تفرّد به"[12].

---

[1] : أبو داود، **سنن أبي داود** ، كتاب الصلاة – باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة ،حديث رقم:757،(201/1)

[2] : ابن حجر: **تغليق التعليق** (2/ 443)

[3] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (442/1)

[4] : المصدر السابق (1/ 139)

[5] : العاني: **منهج دراسة الأسانيد** (421/1)

[6] : أبو داود، **سنن أبي داود**. كتاب الخراج والإمارة – باب إقطاع الأرضين، حديث رقم:3071، (177/3)

[7] : ابن حجر: **الإصابة في تمييز الصحابة**(67/1)

[8] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (334/1)

[9] : النسائي ، أحمد بن شعيب ، أبو عبد الرحمن ، **سنن النسائي (المجتبى)** 8 مج. تحقيق:عبد الفتاح أبو غدة .ط2 . حلب–مكتب المطبوعات الإسلامية.(1986م)، كتاب الجهاد– باب تمنى القتل في سبيل الله، حديث رقم:3164،(37/6).

[10] : ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني الشافعي ت 852هــ، **فتح الباري شرح صحيح البخاري** 14مج . تحقيق: محب الدين الخطيب، بيروت–دار المعرفة.(194/10)

[11] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (297/1)

[12] : الحسبان: **الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في الأحاديث المختارة**،ص:64. للإستزادة أنظر: منهج دراسة الأسانيد ص:(420–423)، و" الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في الأحاديث المختارة" ص:(62–75).

المطلب الثاني : حكم حديث الراوي المقبول عند العلماء .

قال أ.محمد عيسى خليف الحسين في دراسته: انقسم العلماء في حكم حديث هذه المرتبة إلى رأييْن[1] :

الرأي الأول : أنّ حديث هذه المرتبة هو ضعيف ، إلا إذا توبع أو جاء من طرق أخرى فيصبح حسناً لغيره، وهو رأي الشيخ أحمد شاكر[2]، والشيخ الألباني[3]، " والدكتور بشار عوّاد، والشيخ شعيب الأرناؤوط"[4] – رحمهم الله –.

قال أحمد شاكر:" وما كان من الدرجة الرابعة فحديثه صحيح من الدرجة الثانية، وهو الذي يحسنه الترمذي ويسكت عليه أبو داود ، وما بعدها فهو المردود ؛إلا إذا تعددت طرقه مما كان من الدرجة الخامسة والسادسة، فيتقوّى بذلك ويصير حسناً لغيره"[5].

الرأي الثاني : أنّ حديث هذه المرتبة هو حسن لذاته صحيح لغيره، وهو رأي الدكتور العاني، حيث قال: " إنّ المقبول ليس مرتبة من مراتب الصحة عند ابن حجر، كما أنّها ليست من مراتب الضعف، لكنّها مرتبة من مراتب الحسن"[6]، وقد استدل لذلك بأدلة[7] هي :

1. تخريج أصحاب الصحاح لحديث الراوي المقبول ، وقد ساق لذلك أمثلة.
2. أنّ المقبول عند ابن حجر في التقريب، يقابل الثقة عند غيره من علماء النقد، وقد ساق لذلك نماذج.
3. تحسين العلماء لأحاديث هذه المرتبة ، وقد ساق لذلك نماذج كثيرة.

---

[1] : أ. الحسين، **المراتب الرابعة والخامسة والسادسة من التقريب**. ص:57

[2] : أحمد شاكر: **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**.ص:107

[3] : الألباني: **إرواء الغليل**.(116/1، 279). الحسبان، **الراوي المقبول عند ابن حجر**. ص: 6

[4] : عوّاد والأرناؤوط : **تحرير تقريب التهذيب** (مقدمة التحقيق)(33/1).

الحسبان: **الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في الأحاديث المختارة** ص: 6

[5] :أحمد شاكر: **الباعث الحثيث**، ص : 107

[6] : د، العاني : **منهج دراسة الأسانيد**، ص:(407)

[7] : المصدر السابق : ص (407–424)

4. تحسين الحافظ ابن حجر لحديث الراوي المقبول، وقد مثّل لذلك بأمثلة .

الرأي الثالث: وهو رأي أ. محمد عيسى خليف الحسين، حيث قال :إنّ أحاديث أصحاب هذه المرتبة هي حسن لغيرها "، بدليل[1] :

1. تحسين كثير من العلماء لهذه المرتبة إذا توبعت، أو جاءت من طرق أخرى، وقد مثّل لذلك.
2. تحسين الحافظ ابن حجر نفسه لأصحاب هذه المرتبة إذا توبعت،أو جاءت من طرق أخرى.

المطلب الثالث : خلاصة القول في حكم حديث الراوي المقبول .

قبل تأصيل حكم حديث الراوي المقبول لا بد وأنْ أمهّد بأمور :

1. أنّ أصل الراوي المقبول في الأساس هو مجهول؛ سواءٌ مجهول العين ، أو مجهول الحال، وما اشترطه الحافظ من شروط كانت للارتقاء بحديث الراوي بالدرجة الأولى .
2. عندما نتكلّم عن حكم الراوي المقبول نعني الرواة الذين وافقت أحوالهم شروط الحافظ ابن حجر، فقد وجدت أنّ الحافظ لم يَسر حسب الشروط التي رسمها للراوي في مقدمة التقريب؛ فقد وجدت (166) راوياً من بين (270) راوياً لهم حديث واحد وبلا متابع ، فهؤلاء وحسب مصطلحه ليّـــنوا الحديث.
3. أنْ تكون المتابعة للراوي المقبول صحيحة، لأنّ المتابعة التي لها وزن هي الصحيحة .

إذن مصطلح مقبول هو تحسين لوجه الراوي المجهول، وبناءً على ذلك عند حديثنا عن حكم الراوي المقبول، هو الحديث ذاته عن حكم الراوي المجهول وهو كالتالي[2]:

---

[1] : أ. الحسين: **المراتب الرابعة والخامسة والسادسة من التقريب،** ص:(107–108)

[2] : آثرت أنْ أمهّد لبيان حكم الراوي المجهول بتعريفاته وتقسيماته الثلاثة، لأنّها مبسوطة في كل كتاب من كتب المصطلح ، وأفضل من وزّن التعريفات تدريجياً الدكتور عداب الحمش في رسالته العلمية:" **الإمام ابن حبّان ومنهجه في الجرح والتعديل**" . ط1. 2007م . الفصل الثالث . (377/2 – 396)

أولاً: الجمهور :" يردون حديث الراوي المجهول؛ سواء كان مجهول العين[1]،أو مجهول الحال – المستور[2]– "[3]،

قال الخطيب البغدادي :" وأقل ما ترتفع به الجهالة أنْ يروي عن الرجل اثنان من المشهورين بالعلم إلا أنّه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه "[4].

قال الذهلي(محمد بن يحيى) –رحمه الله–:" ولا يجوز الإحتجاج الا بالحديث الموصول غير المنقطع الذي ليس فيه رجل مجهول ولا رجل مجروح "[5].

وقال أبو زكريا يحيى بن محمد بن يحيى: سمعت أبي(محمد بن يحيى) يقول :" إذا روى عن المحدث رجلان ارتفع عنه اسم الجهالة قلت–أبو زكريا–: إلا أنّه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه، وقد زعم قوم أنّ عدالته تثبت بذلك، ونحن نذكر فساد قولهم"[6].

وقال البيهقي:" لا يجوز قبول خبر المجهولين حتى يعلم من أحوالهم ما يوجب قبول أخبارهم"[7].

وقال الغزالي:" المستور لا تقبل روايته خلافاً لبعض الناس"[8] .

وقال ابن الصلاح : " لأنّ تحقق العدالة في الراوي شرط، ومن جهلت عدالته لا تقبل روايته"[9].

---

[1] : مجهول العين : قال الخطيب في تعريفه : " هو كل من لم يشهد بطلب العلم في نفسه ولا عرّفه العلماء به، ومن لم يُعرّف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد"، انظر: **الكفاية في علم الرواية** (88/1)

[2] : قال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح: المستور من كان عدلاً في الظاهر ولا تُتعرف عدالته الباطنة.انظر، ابن الصلاح: **مقدمة ابن الصلاح**(112/1).

[3] : النووي: **تدريب الراوي** (1/ 317) ،ابن حجر: **النكت على ابن الصلاح**،(3/ 374).

[4] : الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية** (150/1). الأنباسي ، إبراهيم بن موسى ، **الشذ الفيّاح** 2مج. تحقيق صلاح فتحي هلل.ط1. الرياض– مكتبة الرشيد.(1998م). (1/ 248)

[5] : الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية** (150/1). الأنباسي : **الشذ الفيّاح**،(20/1)

[6] : الخطيب البغدادي: **الكفاية في علم الرواية** (1/ 89)

[7] : البيهقي، أحمد بن الحسين أبو بكر. **المدخل إلى السنن الكبرى**. تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي. الكويت– دار الخلفاء للكتاب الإسلامي.(1404هـ).(93/1).

8 : الغزالي، محمد بن محمد أبو حامد 505هـ. **المنخول من تعليقات الأصول**. تحقيق : د. محمد حسن هيتو. ط2. دمشق– دار الفكر.(1400هـ).(ص258).

[9] : الصنعاني ، محمد بن إسماعيل الأمير ، **توضيح الإنكار** 2مج. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. المدينة المنورة – المكتبة السلفيّة. (192/2).

قال الباحث : جوهر رد رواية المجهول عند الجمهور، هو عدم ثبوت عدالة الراوي وعلى فرض تسليمنا العدالة، فأين الضبط ؟

ثانيا: الحافظ ابن حجر، وقد فصّل في حكم الراوي المجهول فقال:

1. " الراوي مجهول العين يقبل بشرطيْن:

أ. أنْ يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح.

ب. إذا زكّاه من يتفرّد عنه إذا كان متأهلاً لذلك، أيْ إذا كان المتفرّد من أئمة الجرح والتعديل، ثمّ زكّى من انفرد بالرواية عنه قُبِلَ حديثه .

2. الراوي مجهول الحال – وهوالمستور – ، فحكم حديثه: " والتحقيق أنّ رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها[1]، ولا بقبولها بل هي موقوفة إلى استبانة حاله"[2].

احتج بعض أئمة الشافعية برواية المستور، قال ابن الصلاح:" المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة وهو عدل في الظاهر وهو المستور، فقد قال بعض أئمتنا: المستور من يكون عدلا في الظاهر ولا تعرف عدالة باطنه فهذا المجهول؛ يحتج بروايته بعض من رد رواية الأول– مجهول العدالة ظاهرا وباطنا– وهو قول بعض الشافعيين "[3]، وهو ما رجحه ابن جماعه حيث قال: " والمختار قبوله"[4].

الترجيح :

يبدو واضحاً من خلال ما سبق رجحان قول جمهور المحدثين، قال الدكتور المرتضى الزين:" القول المختار هو قول الجمهور في عدم الاحتجاج برواية مجهول الحال، فلا يحتج إلا بمن كان

---

[1] : أنظر: عتر، نور الدين. **منهج النقد في علوم الحديث** . ط3. دمشق– دار الفكر.(2003م)، ص:90

[2] : ابن حجر:**شرح نخبة الفكر** ص:(153–155). عتر: **منهج النقد في علوم الحديث** ص(90–91).

[3] : ابن الصلاح: **مقدمة ابن الصلاح**.(110/1–111).

[4] : ابن جماعة : **المنهل الروي**.(66/1).

ثقة، أو وُصِفَ بأدنى درجات العدالة والتوثيق، ومن اختار التوقف لم يبعد عن مذهب الجمهور في عدم الاحتجاج به، لأنّ التوقف معناه عدم العمل بخبره"[1].

ونقل الحافظ عن النووي قوله : " ولأنّ الخطيب شرط في المجهول أنْ لا يعرفه العلماء وهو لم يقله عن اجتهاد بل نقله عن أهل الحديث"[2].

قال الباحث : والعلة في ردّ الجمهور حديث الراوي المجهول[3] تكمن في أمريْن :

أولاً: عدم معرفة عدالته الحقيقية.

أ. تعريف العدالة اصطلاحاً: عرّف العلماء العدالة بتعريفات عديدة منها :

1. عرّفها الإمام أبي عبد الله الحاكم (405 هـ) بقوله: " أصل عدالة المحدّث أنْ يكون مسلماً، لا يدعو إلى بدعة، ولا يُعلن من أنواع المعاصي ما تسقط به عدالته"[4].
2. وعرفها ابن حزم(456هـ) بقوله:" العدالة هي التزام العدل ، والعدل هو الالتزام بالفرائض...، واجتناب المحارم، والضبط لما روى وأخبر به فقط "[5].
3. وعرّفها الإمام ابن الصلاح :(643 هـ) بقوله :" أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنّه يشترط فيمن يحتج بروايته أنْ يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه وتفصيله : أنْ يكون مسلماً ، بالغاً ، عاقلاً ، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة "[6].
4. وعرّفها الحافظ (802 هـ) بأنّها:" ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة؛ من شرك أو فسق أوبدعة ".[7]

---

[1] : الزين أحمد، د المرتضى. **مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة.** ط1. 1994م. الرياض– مكتبة الرشد.ص(343).

[2] : ابن حجر: **النكت على مقدمة ابن الصلاح** (392/3)

[3] : فالراوي المقبول أقلّ درجات الجهالة عند ابن حجر، بدليل تحسينه لأحاديث الراوي المقبول بلا متابع وتحسينه لأحاديث مجهول الحال – المستور– ، وهذا يظهر لكل من يطالع كتبه من الفتح والتغليق والتلخيص.

[4] : الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري ت 405هـ، **معرفة علوم الحديث.** تحقيق: السيد معظم حسين . ط2. بيروت– دار الكتب العلمية.(1977م). ص:53.

[5] : ابن حزم ، علي بن أحمد الأندلسي ت 456هـ، **الإحكام في أصول الأحكام** 8 مج. ط1. القاهرة – دار الحديث . (1404هـ) (134/1).

[6] :ابن الصلاح: **مقدمة ابن الصلاح** (104/1)

[7] : ابن حجر: **شرح نزهة النظر.** ص (85)

فالعدالة هي الإستقامة في الدين بفعل الواجبات والفرائض، وترك المحرمات والمحظورات، ونلاحظ من تعريفات العلماء أنّها لم تُدخل الضبط كشرط في العدالة ، بخلاف ابن حزم الذي عرّف العدالة وجعل الضبط جزءاً منها، وبناءً على تعريف ابن حزم ، نجد أنّ العدالة أطلقت على أمريْن[1]:

أولها : العدالة الدينية : ويقصد بها استقامة الراوي في الدين ، بفعل الواجبات وترك المحرّمات.

ثانيها : العدالة في الرواية : ويقصد بها حفظ الراوي، وضبطه لما يرويه من الأخبار.

والنوع الأول هو المراد عند إطلاق المحدثين أو الفقهاء .

ب. **شروط العدالة :**

نلاحظ من التعريفات السابقة أنّها تعرضت لذكر شروط العدالة وهي: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والسلامة من أسباب الفسق، و خوارم المروءة[2] .

ج. **كيف تثبت العدالة**[3] :

1. أنْ ينص عالمان عدلان على عدالة الراوي ،وقد ذهب الحافظ- رحمه الله- إلى قبول التزكية من مزكٍ واحد فقال الحافظ : " تقبل التزكية من عارف بأسبابها ولو من واحد على الأصح "[4].

فعلّق ابن العثيمين بقوله: " وهل يشترط العدد ؟ فيه قولان لأهل العلم : منهم من قال : إنّه يشترط كما أنّ الشهادة لا بد فيها من شاهدين، ومنهم من قال : إنّه لا يشترط، والصحيح أنّه لا يشترط العدد ، لأنّ المزكي حاكم فهو كالطبيب؛ يقبل قوله ولو كان طبيباً واحداً أليس كذلك؟ والقاضي واحد، والمفتي لا بد فيه من التعدد؟ لا، لأنّه يخبر خبراً دينياً، وأيضاً، أصل

---

[1] : أ. علي كمال: **آراء ابن حبّان الحديثية**. ص (86)

[2] : ابن الصلاح : **مقدمة ابن الصلاح** (104/1)

[3] : ابن الصلاح : **مقدمة ابن الصلاح** (104/1).النووي: **تدريب الراوي** (301/1) ،ابن جماعة: **المنهل الروي**(63/1).

[4] : ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، **نخبة الفكر**. بيروت- دار إحياء التراث العربي . ص:(232/1) .

التزكية من أجل قبول الخبر، والخبر يكفي فيه واحد؛ فإذا كان الخبر الذي هو الأصل يكفي فيه واحد ، فالفرع الذي يتفرّع عليه يكفي فيه أيضاً واحدٌ "[1].

2. تثبت العدالة بالاستفاضة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو نحوهم من أهل العلم وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة؛ استُغني عن التنصيص، ومِثْلُ ذلك الإمام مالك ، وشعبة والسفيانان والأوزاعي وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني.

قال القاضي أبو بكر الباقلاني:" الشاهد والمخبر إنّما يحتاجان إلى التزكية إذا لم يكونا مشهوريْن بالعدالة والرضى"[2].

قال ابن الصلاح :" هذا هو الصحيح في مذهب الشافعي، وعليه الاعتماد في أصول الفقه، وممن ذكره من أهل الحديث الخطيب، وتوسّع ابن عبد البرّ فيه فقال كل حامل علم معروف العناية به محمول أبداً على العدالة ؛ حتى يتبين جرحه ، وقوله هذا غير مرضي."[3].

إذن: يتبين مما سبق :

1. أنّ مسألة العدالة غير محصورة بعدد الرواة الذين رووا عن الراوي، إنما هي أمر زائد عن مجرد الرواية؛ وإنْ كان الراوي من الثقات.

2. أنّ العدالة شيء والضبط شيء آخر، فلا يلزم من ثبوت العدالة ثبوت الضبط.

ثانياً : عدم معرفة ضبطه للرواية .

أ. **تعريف الضبط اصطلاحاً :**

قال ابن الصلاح : " أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلا ضابطا لما يرويه وتفصيله أن يكون مسلما بالغا عاقلا سالما من أسباب الفسق

---

[1] : ابن العثيمين، محمد بن صالح، **شرح نزهة النظر للحافظ ابن حجر**. ط1. القاهرة– دار العقيدة. ص:(321)

[2] : الخطيب: **الكفاية في علم الرواية** ص:(87) ، النووي: **تدريب الراوي** (302/1)

[3] : المصدر السابق : (302/1)

وخوارم المروءة متيقظا غير مغفل حافظا إن حدث من حفظه ضابطا لكتابه ان حدث من كتابه وان كان يحدث بالمعني اشترط فيه مع ذلك ان يكون عالما بما يحيل المعاني"[1].

وقال الأعظمي: " هو أنْ يضبط الراوي سماعه ضبطاً لا يتردد فيه ، ويفهمه فهماً جيداً لا يلتبس فيه، ويثبت على هذا من وقت السماع إلى وقت الأداء"[2].

قال الباحث : وما ذهب إليه الأعظمي لا يعني أنّ الراوي لا يخطئ أبداً لأنّ هذا أمر محال ؛ فالثقة يخطيء، بل المقصود من الضبط : أنْ يقل خطؤه ، وأنْ لا يكون مغفلاً .

ب. **أنواع الضبط :**

الضبط نوعان[3] :

1. ضبط صدر : وهو أنْ يثبت ما سمعه ، بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

وعلق الشيخ ابن العثيمين على ذلك بقوله : ولكنْ هناك ضبط آخر عند التلقي بحيث يكون عنده وعيٌ لما يقال ، وهو مهم ؛ لأنّ كثيراً من الطلبة أو التلاميذ يسمع الحديث على غير وجهه يؤديه كما سمع تماماً يستحضره متى شاء ، لكن يفهمه أولاً على وجه غير صحيح ، فالضبط لا بد فيه من أمريْن ضبط عند التحمل ، وضبط عند الأداء"[4].

2. ضبط كتاب : وهو صيانته لديه منذ أن سمعه وصححّه إلى أنْ يؤدي منه.

وعلق الشيخ ابن العثيمين على ذلك بقوله:" وضبط الكتاب يحتاج إلى ضبط عند التحمل ،لأنّه أيضاً قد يكتب ولكن لا يشعر بما يكتب، وهذا موجود بكثرة أيضاً ، فيكون عند الكتابة قد ضبط، والخطأ يقع عند الكتابة ، سواء كنت تكتب ما تتلقّاه من فم الشيخ، أو تكتب ما تنقله من

---

[1] : ابن الصلاح: **مقدمة ابن الصلاح** (104/1) ، عتر: **منهج النقد في علوم الحديث** ص:80

[2] : الأعظمي ، محمد ضياء الرحمن ، **دراسات في الجرح والتعديل** 1مج.ط2. الرياض– دار السلام للنشر والتوزيع ، (1424هـ)، ص 138.

[3] : ابن حجر: **نخبة الفكر**(229/1).

[4] : ابن العثيمين: **شرح نزهة النظر**، ص(87)

كتاب الشيخ، أمّا الضبط عند الأداء فلا بد أنْ يصون كتابه عن أيدي العابثين، ولا بد أيضاً إذا كان قليل المراجعة لكتبه؛ أنْ يحفظها في مكان آمن من الأرضة – من دابّة الأرض – "[1].

قال الإمام ابن الصلاح : " لا تقبل رواية من عُرِف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه ، كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع ، وكمن لا يحدث بأصل مقابَل صحيح ، ومن هذا القبيل من عرف بقبول التلقين في الحديث؛ ولا تقبل رواية عن عُرف بقبول التلقين في الحديث، ولا تقبل رواية من عرف بالسهو في رواياته إذْ لم يحدث من أصل صحيح، وكل هذا يخرم الثقة بالراوي وضبطه"[2].

ج. **طرق معرفة ضبط الراوي.**

يعرف ضبط الراوي بما يلي[3]:

أولا: سبر الرواية: يعرف ضبط الراوي بعد سبر مروياته وعرضها ومقارنتها بمرويات غيره من الرواة المتقنين، فإن وافقهم كان متقناً؛ وقد لا يكون الإتقان تاماً ، لكن تكون المخالفة نادرة ، وإنْ كان كثير المخالفة عُلِمَ أنّه مختل الضبط لا يحتج بحديثه.

قال ابن حبّان :"وربما أروي في هذا الكتاب–الثقات– وأحتج بمشايخ قد قدح فيهم بعض أئمتنا مثل سمّاك بن حرب ، وداود بن أبي هند، ممن تنكب عن رواياتهم بعض أئمتنا واحتجّ بهم البعض ، فمن صحّ عندي منهم بالبراهين الواضحة وصحة الإعتبار على سبيل الدين أنّه ثقة؛ احتججت به، ومن صحّ عندي بالدلائل النيّرة والإعتبار الواضح على سبيل الدين أنّه غير عدل؛ لم أحتج به ، وإنْ وثّقه بعض أئمتنا."[4].

وقال ابن الصلاح :" يعرف كون الراوي ضابطاً أن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان ، فإن وجدنا رواياته موافقة – ولو من حيث المعنى – لرواياتهم أو موافقة لها

---

[1] : ابن العثيمين : **شرح نزهة النظر** ، ص: 87

[2] : ابن الصلاح: **مقدمة ابن الصلاح** ، ص:119

[3] : ابن حماعة: **المنهل الروي**(63/1). عتر: **منهج النقد في علوم الحديث** ص:(80). علي كمال: آراء **ابن حبّان الحديثية**، ص:(134–136)

[4] :ابن حبان، محمد بن أحمد أبو حاتم ، **صحيح ابن حبّان** 18مج. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. ط2. بيروت– مؤسسة الرسالة .(1993م)،(153/1).

في الأغلب والمخالفة نادرة ؛ عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً، وإنْ وجدناه كثير المخالفة لهم؛ عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه. والله أعلم"[1].

ثانيا: يعرف الضبط بالإمتحان، واختبار الرواة وكان هذا المسلك شائعاً بين النقاد إذ كانوا يُدخلون على من أرادوا اختباره ماليس من حديثه ، فإن حدّث به عرفوا كذبه، أو يلقنونه فيُحدّث به فيعلم غلطه ووهمه ، وقد يكون حافظاً متقناً مستحضراً لكل محفوظاته.

المطلب الرابع : الصلة بين شروط الراوي المقبول من جهة، وبين العدالة والضبط من جهة أخرى.

وبعبارة أخرى ما أثر شروط الراوي المقبول،– المجهول من الدرجة الأولى – على عدالة الراوي وضبطه.

الشرط الأول : قلّة الرواية :

اعتبر علماء قلة الحديث عائقا أمام توجيه الحكم الصائب على الراوي قليل الحديث ، لهذا نجد من العلماء من آثر السكوت عن حالهم أمثال البخاري في التاريخ الكبير وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل لعدم تمكنهم من الوصول إلى نتيجة مرضية، والرواة المقبولون اللذين من شرطهم قلة الحديث هم كذلك، فغالبهم ممن سكت عنه البخاري وابن أبي حاتم وغيرهما.

قال عبد الله بن أحمد :" سألت أبي عن أبي نصر، فقال : هذا شيخ روى عن سفيان الثوري، وابن عيينة وابن الفضل، واسمه عبد الله بن عبد الرحمن ، وهو شيخ قديم ، قلت كيف حديثه؟ قال : وأيْش حديثه ! إنّما يُعرَفُ الرجل بكثرة حديثه"[2].

وقال ابن عدي عقب سرده لأحاديث محمد بن مسلم بن مهران :" ليس له من الحديث إلا اليسير ، ومقدار ماله من الحديث لا يتبين صدقه من كذبه"[3].

---

[1] : ابن الصلاح : **مقدمة ابن الصلاح** (106/1)

[2] : ابن حنبل، أحمد أبو عبدالله الشيباني 231هـ ،**العلل ومعرفة الرجال** 3مج. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس. ط1. بيروت– المكتب الإسلامي.(1988م)،(2/ 369).

[3] : ابن عدي: **الكامل في ضعفاء الرجال** (2247/2)

وقال ابن عدي في ترجمة سلم العدوي: " وسلم العدوي قليل الحديث جداً ، ولا أعلم له جميع ما يروي إلا دون خمسة أحاديث أو فوقها قليل ، وبهذا المقدار لا يعتبر في حديثه أنّه صدوق أو ضعيف ، ولا سيّما إذا لم يكن في مقدار ما يرويه متن منكر "[1].

إذن: ومن خلال أقوال النقاد كالإمام أحمد وابن عدي، تمثّل قلّة الحديث عائقاً أمام معرفة عدالة الراوي ومدى ضبطه، ذلك لأنّ القلة تمثّل عائقاً أمام سبر رواياته، وعرضها على روايات الثقات لِيُعْلَم صدقه من كذبه، وقلّة الحديث تدلّ على عدم اشتهار الراوي بالرواية، وعدم الإهتمام بهذا العلم من قبله لهذا انتفى اشتهاره بين العلماء .

الشرط الثاني : ولم يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله .

خلو الراوي المقبول من الجرح –كما ذكرت سابقاً– يدل أصلاً على خلّوه من تعديل من ناقد معتبر ،أيْ أنّ هذا الشرط لم يزد الراوي شيئاً، بل أعلمنا أنّ النقاد رغم علمهم به واطلاعهم على حديثه إلا أنهم لم يتكلموا فيه، فمثل هذا الشرط لا علاقة له بإثبات العدالة إضافة لإثبات الضبط.

الشرط الثالث : (حيث يتابع) .

من المعلوم – كما قررنا سابقاً– أنّ المتابعة لها دور بارز في فرز الرواة ، بل وفرز أقوال النقّاد المختلفة في الراوي الواحد ، كل ذلك إنْ كان من المكثرين في الرواية والتحديث ، أما إنْ كان من المقلين الذين ليس لهم إلا الحديث الواحد في الغالب أو الحديثيْن، فإنّ المتابعة لا ترقى لأن ترتقي به، بل يبقى في دائرة الجهالة وإنْ ارتفعت جهالة عينه، فالمتابعة تثبت ضبط الراوي أوعدم ضبطه، لكن ليس دائما بل ضمن حدود أشرت إليها، أمّا العدالة فلا تثبتها المتابعات. فهذا شرط يؤتي أكله وخاصة من ناحية الضبط إذا كان الراوي من المكثرين أو من المختلف فيهم؛ أما إنْ كان من المجاهيل المقلين فلا . والله أعلم.

الخلاصة: شروط الراوي المقبول لم تُسهم في زحزحة جهالة راويها من ناحية العدالة والضبط.

---

[1] : ابن عدي: **الكامل في ضعفاء الرجال** (1176/3)

الفصل الثاني

الرواة المقبولون عند ابن حجر من الطبقتين الثانية والثالثة، ومروياتهم في كتب السنن الأربعة

(دراسة نظرية وتطبيقية تتضمن تخريج أحاديثهم)

المبحث الأول: الرواة المقبولون عند ابن حجر وهم ثقات.

المبحث الثاني : الرواة المقبولون عند ابن حجر وهم ضعفاء .

المبحث الثالث : الرواة المقبولون عند ابن حجر وهم مجهولون.

المبحث الرابع : جداول فيها خلاصة القول في الراوي المقبول عند ابن حجر، مع بيان درجة أحاديثه، وعددها، والمتابعات المتعلقة بها بين الصحة والضعف.

المبحث الخامس : تحليل النتائج .

المبحث الأول

الرواة المقبولون عند ابن حجر وهم ثقات

المطلب الأول : الرواة الثقات والإسناد إليهم صحيح.

1. **أبو كثير الزبيدي**،الكوفي اسمه زهير بن الأقمر، من الثالثة د ت س[1]، وله حديثان.

" قال النسائي : ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات[2]، وقال العجلي: تابعي ثقة[3] "[4].

إذن : هو ثقة.

ولأبي كثير حديثان، سنشير هنا إلى الحديث الأول لأنّ الطريق صحت إليه، وسيأتي الكلام عن الحديث الثاني عند ذكر الشواهد المتعلقة برواية عباد بن أبي سعيد المقبري، علما بأنّ الطريق إليه غير صحيحة ، وله متابعة ولكنها مضطربة[5].

نص الحديث :" عن زهير بن الأقمر عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **اتقوا الظلم فإنّه الظلمات يوم القيامة، واتقوا الفحش فإنّ الله لا يحب الفحش والتفحش، وإياكم والشح فإنّه أهلك من كان قبلكم أمرهم بالظلم فظلموا، وأمرهم بالفجور ففجروا، وأمرهم بالقطيعة فقطعوا** "[6].

الحديث أخرجه أبو داود(133/2)، والنسائي في الكبرى(486/6)، وأحمد (195,191/2)، والحاكم (55/1)، كلهم من طرق عن عمرو بن مرة الجملي عن عبد الله بن الحارث الزبيدي عن زهير بن الأقمر عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه عن النبي ﷺ، بنحوه .

والحديث صحيح ، وليس لزهير بن الأقمر متابعة .

---

[1] : ابن حجر:**تقريب التهذيب**(668/1).

[2] : ابن حبان: **الثقات** (127/4).

[3] : العجلي: **معرفة الثقات** (421/2).

[4] : المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج ت : 742 ، **تهذيب الكمال** 35 مج، تحقيق: د. بشار عواد . ط1. بيروت- مؤسسة الرسالة(1980م)،(220/34). ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (231/12).

[5] : انظر ص:(236) من الرسالة .

[6] : النسائي ، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن ت : 303 ، **سنن النسائي الكبرى** 6 مج، تحقيق : عبد الغفار سليمان البنداري و سيد كسروي حسن .ط1. بيروت- دارالكتب العلمية (1199م). كتاب التفسير- باب المهاجرون، حديث رقم : 11583 ، (486/6).

وللحديث شواهد عدة : منها ما أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن عمر مختصرا بلفظ :" الظلم ظلمات يوم القيامة[1]"، وما أخرجه مسلم من حديث جابر بن عبدالله[2] بنحوه.

2. **أبو المثنى الجهني المدني** من الثالثة ت[3] ، وله حديث واحد .

" قال ابن معين : ثقة، وقال علي بن المديني : مجهول لا أعرفه، وذكره ابن حبان في الثقات"[4].

قلت : هو ثقة ، وتجهيل ابن المديني له كان بسبب عدم معرفته، فلما عرفه ابن معين وتوبع من طريق أخرى صحيحة ، دل على ترجيح قول ابن معين على قول ابن المديني – رحمهم الله –.

نص الحديث : " عن أيوب بن حبيب أنّه سمع أبا المثنى الجهني يذكر عن أبي سعيد الخدري **أنّ النبي صلى الله عليه وسلم : نهى عن النفخ في الشرب، فقال رجل : القذاة[5] أراها في الإناء قال: أهرقها، قال : فإني لا أروى من نفس واحد، قال : فَأَبِنْ القدح إذن عن فيك** "[6].

---

[1] : البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي ت 256، **صحيح البخاري**، 6 مج، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا ط3.بيروت– دار ابن كثير.(/1987).كتاب المظالم – باب: الظلم ظلمات يوم القيامة حديث رقم : 2315،(864/2).

[2] :مسلم، أبو الحسين بن الحجاج القشيري النيسابوري ت 261، **صحيح مسلم** ، 5 مج. تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي بيروت– دار إحياء التراث العربي. كتاب البر والصلة والآداب– باب: تحريم الظلم حديث رقم: 2578،(1996/4).

[3] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (670/1)، والصحيح أنّ الترمذي قد أخرج له من بين الستة، وأمّا ما ذهب إليه ابن حجر في التهذيب والتقريب من أنّ الترمذي وابن ماجه قد أخرجا له فهو غير صحيح ، وما ذهب إليه المزي إلى أنّ الترمذي والنسائي قد أخرجا له فهو غير صحيح كذلك ، فلم أجد له رواية إلا عند الترمذي ، وهذا ما أثبته الذهبي عندما أشار في الترجمة بإشارة " **ت**" **فقط** انظر: الذهبي: **الكاشف** (456/2) .

[4] : ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي ت 327،**الجرح والتعديل**، 9 مج.. ط1 بيروت – دار إحياء التراث العربي– (1952م)،(444/9)، المزي: **تهذيب الكمال** (250/34)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب**(242/12).

[5] : القذاة كالقذى و يجوز أن تكون القذاة الطائفة من القذى..، والقذى ما علا الشراب من شيء يسقط فيه، انظر: ابن منظور: **لسان العرب**(172/15– 173)،الزبيدي: **تاج العروس** (281/39).

[6] : الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي ت 279، **سنن الترمذي** 5 مج، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون بيروت – دار إحياء التراث العربي. كتاب الأشربة– باب كراهية النفخ في الشراب، حديث رقم :1887،(303/4)، وقال أبو عِيسَى هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

الحديث أخرجه الترمذي(303/4)، ومالك(925/2)، وأحمد(57،26/3)، وابن أبي شيبة (107/5)، والدارمي(164/2)، من طرق عن أيوب بن حبيب عن أبي المثنى الجهني عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، بنحوه .

قال الترمذي: الحديث حسن صحيح[1]، قلت: الحديث صحيح، وليس لأبي المثنى الجهني متابعة.

وللحديث شاهد بالمعنى صحيح، من حديث أبي قتادة السلمي الأنصاري، أخرجه الشيخان، ولفظه عند مسلم :" أنّ النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يتنفس في الإناء"[2].

3. **عبد الرحمن أبي حدرد الأسلمي** المدني من الثالثة بخ د[3]، وله حديث واحد.

" قال الدارقطني: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات"[4].

إذن هو صدوق، واعتُبِر قول الدارقطني – رغم تفرده – للمتابعة الصحيحة .

نص الحديث: " عن عبد الرحمن بن أبي حدرد قال سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **من دخل هذا المسجد فبزق فيه أو تنخم فليحفر فليدفنه، فإن لم يفعل فليبزق في ثوبه ثم ليخرج به** "[5].

الحديث أخرجة أبو داود(129/1)، وأحمد(324/2)، وابن أبي شيبة(144/2)، والبيهقي في الكبرى(129/2)، من طرق عن عبد العزيز بن أبي سليمان عن عبد الرحمن بن أبي حدرد ، وأخرجه البخاري(161/1) ، من طريق عن همام بن منبه،

كلاهما (عبد الرحمن بن أبي حدرد، وهمام بن منبه)، عن أبي هريره رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله، بألفاظ متقاربة.

والحديث من طريق عبد الرحمن عن أبي حدرد حسن لذاته، صحيح لغيره لمتابعة همام له .

---

1 : الترمذي : **سنن الترمذي**(303/4).

[2] : البخاري: **صحيح البخاري**(1/ 69)، (5/ 6133)، مسلم: **صحيح مسلم** (3/ 1602) .

[3] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (338/1)

[4] : الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن البغدادي ت 385، **سؤالات البرقاني.** تحقيق : د. عبد الرحيم محمد القشقري. باكستان– كتب خانه جميلي،(41/1). ابن حبان: **الثقات** (91/5).

[5] : أبو داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ت 275، **سنن أبي داود** ، 4 مج، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. درا الفكر. كتاب الصلاة – باب كراهية البزاق في المسجد، حديث رقم: 477، (129/1) .

وللحديث شاهد بنحوه ، من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه، أخرجه البخاري – رحمه الله – بلفظ " إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يبصق أمامه فإنما يناجي الله ما دام في مصلّاه، ولا عن يمينه فإنّ عن يمينه ملكا، وليبصق عن يساره، أو تحت قدمه فيدفنها "[1].

4. **نابل صاحب العباء والأكسية والشمال** من الثالثة د ت س[2]، وله حديث واحد .

" قال النسائي: ليس بالمشهور، ومرة قال: ثقة ، وسأل البرقاني الدارقطني عن نابل، فقال البرقاني: نابل صاحب العباء ثقة ؟ فأشار الدارقطني بيده : لا ، وذكره ابن حبان في الثقات"[3].

قال الباحث: توثيق النسائي له بناء على متابعة زيد بن أسلم[4] لأصل حديثه، ووجود شاهد من حديث جابر بن عبد الله[5] صحيح، ونفي الدارقطني صفة التوثيق عنه مرجوح لما سبق، وقول النسائي "ليس بالمشهور" إذا قوبلت بتعديل فإنها " تعني عدم شهرة الراوي بين العلماء"[6].والله أعلم.

إذن : الراجح أنّه صدوق.

نص الحديث :" عن نابل صاحب العباء عن عبد الله بن عمر عن صهيب بن سنان صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **مررت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلمت عليه فرد علي إشارة ولا أعلم إلا أنه قال بأصبعه** "[7].

الحديث أخرجه أبو داود(243/1)، والترمذي(203/2)، والنسائي في الكبرى(354/1)، من طرق عن بكير بن عبد الله عن نابل صاحب العباء، وأخرجه النسائي في الكبرى(354/1) عن محمد بن منصور المكي عن سفيان بن عينيه عن زيد بن أسلم ،

---

[1] : البخاري: **صحيح البخاري**، كتاب الصلاة– باب دفن النخامة في المسجد ، حديث رقم:406، (161/1).

[2] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (557/1).

[3] : ابن حبان: **الثقات** (483/5) ، ابن حجر، **تهذيب التهذيب** (355/10).

[4] : النسائي: **سنن النسائي الكبرى**، كتاب صفة الصلاة– باب رد السلام بالإشارة في الصلاة حديث رقم:1110 ،(354/1)،والمتابعة رجالها ثقات، إلا أنّها لم تسلم من تدليس سفيان بن عيينة.

[5] : مسلم:**صحيح مسلم**، كتاب المساجد ومواضع الصلاة–باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحة،(383/1).

[6] : اللحيدان، الأستاذ الدكتور عبد العزيز بن صالح. **قرائن ترجيح التعديل والتجريح** 1مج. ط1. الرياض– دار التدمرية.(2009م). ص:165

[7] : النسائي: **سنن النسائي الكبرى**،كتاب صفة الصلاة– باب رد السلام بالإشارة في الصلاة حديث رقم:1109،(354/1).

كلاهما (نابل صاحب العباء وزيد بن أسلم)، عن عبد الله بن عمر عن صهيب بن سنان عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه .

قال الترمذي : حَدِيثُ صُهَيْبٍ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إلا من حديث اللَّيْثِ عن بُكَيْرٍ[1]، قلت: والحديث حسن لذاته، والمتابعة عند النسائي في الكبرى (354/1) مدلسة لأنّ فيها سفيان بن عينيه وهو ثقة مدلس[2] ولم يصرح بالسماع ، ومستنكرة سنداً لأنّ الحديث يعرف برواية نابل عن عبد الله بن عمر لا برواية زيد عن عبد الله بن عمر.

وللحديث شاهد ، من حديث جابر بن عبد الله، أخرجه مسلم، ولفظه : "قال- جابر- إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثني لحاجة، ثم أدركته وهو يسير، قال قتيبة يصلي، فسلمت عليه فأشار إلي، فلما فرغ دعاني فقال: إنك سلمت آنفا وأنا أصلي، وهو موجه حينئذ قبل المشرق" [3]

وحديث صهيب فيه " **فسلمت عليه فرد إليّ إشارة** ، هو تفسير واضح لمضمون لفظ " فأشار إلي" في حديث جابر الصحيح والذي نصه " **فسلمت عليه فأشار إلي**"، فهذا تفسير لذاك. والله أعلم.

5. **يزيد بن بابُنَوس بصري من الثالثة** بخ د تم س[4]، وله حديثان.

" قال الدارقطني: لا بأس به، وقال أبو حاتم: مجهول، وتبعه ابن القطان[5]، وقال ابن عدي أحاديثه مشاهير، وذكره ابن حبان في الثقات "[6].

فهو صدوق ، وترجح قول الدارقطني على قول أبي حاتم بمرجحين، أحدهما متابعة الثقات لحديثه، وثانيهما قول ابن عدي، والذي هو ممن يسبر روايات الراوي.

---

1 : الترمذي : **سنن الترمذي**(204/2).

[2] : ابن حجر: **أسماء المدلسين** (245/1).

[3]: مسلم: **صحيح مسلم**، كتاب المساجد ومواضع الصلاة-باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحة،(383/1).

[4] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (600/1).

[5] : ابن القطان ، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الفاسي ت 628، **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، 6 مج . تحقيق: د. الحسين آيت سعيد. ط1. الرياض- دار طيبة .(1997م). (458/4).

[6] : ابن حبان:**الثقات** (548/5). ابن عدي، عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني ت 365، **الكامل في ضعفاء الرجال** 7مج. تحقيق: يحيى مختار غزاوي. ط3. بيروت – دار الفكر.(1988). (278/7).الذهبي: **ميزان الإعتدال**(235/7)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (276/11)،

نص الحديث الأول: " عن يزيد بن بابنوس قال: قلنا لعائشة يا أمّ المؤمنين **كيف كان خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم، قالت: كان خلق رسول الله القرآن ، فقرأت**(قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ)[1].

حتى انتهت (وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ)[2] ، **قالت هكذا كان خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم**"[3].

الحديث أخرجه النسائي في الكبرى(412/6) والحاكم (426/2)، كلاهما من طريقين عن جعفر بن سليمان عن عبد الملك بن حبيب " أبو عمران" عن **يزيد بن بابنوس** ، وأخرجه النسائي في الكبرى(333/6)، وأحمد(188/6)، وأخرجه ابن راهويه في مسنده(956/3)، جميعهم من طريق عن **جبير بن نفير**، وأخرجه مسلم(512/1،513)، وأبو داود(40/2)، والنسائي في الكبرى (168/1)،وأحمد (53/6)، جميعهم من طريق عن قتادة بن دعامة عن زرارة بن أوفى عن **سعد بن هشام**، وأخرجه ابن ماجه(783/2)، وأحمد (111/6)، كلاهما من طريقين عن قيس بن وهب عن **رجل من بني سوأة** ،وأخرجه الطبراني في الأوسط (30/1) من طريق زيد بن واقد عن بسر بن عبيد الله عن عائذ الله بن عبد الله عن **أبي الدرداء** ،خمستهم (يزيد بن بابنوس وجبير بن نفير وسعد بن هشام وأبو الدرداء ، ورجل من بني سوأة)، عن عائشة رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله، سوى طريق يزيد بن بابنوس عن عائشة بزيادة قراءة عائشة لأول تسع آيات من سورة المؤمنين ثم قولها "هكذا كان خلق رسول الله" .

<u>فالحديث حسن لذاته</u> ، وله متابعة لجزء من حديثه- كان خلقه القرآن- طريقها صحيحة عن سعد بن هشام، ومتابعة طريقها حسن من طريق جبير بن نفير ، وأما متابعة أبي الدرداء فهي ضعيفة لأنّ فيها الحسن بن يحيى الخشني وهو ضعيف[4]، وأما متابعة رجل من بني سوأة فهي ضعيفة لإبهام اسم الرجل الذي من بني سوأة.

---

[1] : سورة المؤمنون: آية 1

[2] : سورة المؤمنون: آية 9

[3] : النسائي: **سنن النسائي الكبرى**، كتاب التفسير- باب سورة المؤمنون بسم الله الرحمن الرحيم ، حديث رقم:11350، (412/6).

[4] : المزي: **تهذيب الكمال** (340/6). ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (281/2).

لكن يزيد بن بابنوس تفرد بزيادة قراءة عائشة لأول تسع آيات من سورة المؤمنين، وهي غير منكرة لأنّها استدلال من عائشة رضي الله عنها، وهذا يفسر قول الدارقطني لا بأس به، فلم يصفه بالثقة فكأنه يشير إلى أنّ بعض حديثه فيه زيادات لا متابع عليها.

نص الحديث الثاني :" عن يزيد بن بابنوس عن عائشة رضي الله عنها **أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث إلى النساء- تعني في مرضه - فاجتمعن فقال: إنّي لا أستطيع أن أدور بينكن فإن رأيتن أن تأذن لي فأكون عند عائشة فعلتن فأذنّ له**"[1].

الحديث أخرجه البخاري(83/1، 236)، ومسلم (312/1)، من طرق عن محمد بن مسلم الزهري عن عبيد الله بن عبد الله، وأخرجه البخاري (2001/5)، وأخرجه البيهقي في الكبرى (298/7)، من طريقين عن عروة بن الزبير، وأخرجه أبو داود (243/2)،من طريق يزيد بن بابنوس،ثلاثتهم (عبيد الله بن عبد الله ويزيد بن بابنوس وعروة بن الزبير)،عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله، وبزيادة عند يزيد " **اجتماع النساء عنده في مرضه**".

والحديث من طريق يزيد بن بابنوس حسن لذاته، فهو رغم تفرده بالطريق إلاّ أنّه توبع من الثقات بمتابعات الصحيحة دلت على أصل حديث يزيد.

6. **يزيد بن جارية الأنصاري** ، مختلف في اسمه[2]، من الثالثة س[3] ، وله حديث واحد .

قال النسائي : ثقة [4] .

قلت: هو ثقة، وتفرد النسائي بتوثيقه لا يضر لأنّ روايته موافقة للصحيح، علماً بأنه لا متابع له.

---

[1] : أبو داود: **سنن أبي داود**،كتاب النكاح- باب في القسم بين النساء ، حديث رقم: 2137، (243/2).

[2] : ابن حجر: أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني ت 852 ، **الإصابة في تمييز الصحابة**، 8 مج. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط1 . بيروت – دار الجيل.(1992)، (651/6).

[3] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (600/1)

[4] : المزي : **تهذيب الكمال** (32/ 99). ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (11/ 277).

نص الحديث: " عن الحكم بن ميناء أن يزيد بن جارية أخبره أن معاوية بن أبي سفيان قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: **من أحب الأنصار أحبه الله، ومن أبغض الأنصار أبغضه الله** "[1].

الحديث أخرجه النسائي في الكبرى(88/5)، وابن أبي شيبة(399/6)، وأحمد(96/4،100)، والطبراني في الكبير(317/19)، والطبراني في الأوسط(191/6)، من طرق عن يحيى بن سعيد عن سعد بن إبراهيم عن الحكم بن ميناء عن يزيد جارية عن معاوية بن أبي سفيان عن النبي صلى الله عليه وسلم، بنحوه .

والحديث صحيح ، وليس للحديث متابعة .

وللحديث شاهد من حديث البراء عازب رضي الله عنه، أخرجه البخاري[2]، ومسلم[3].

المطلب الثاني : الرواة الثقات والإسناد إليهم ضعيف.

7. **أبو العجفاء السلمي البصري**، قيل اسمه هرم بن نسيب من الثانية[4] 4، له حديث واحد.

" قال ابن معين، والدارقطني: هو ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال البخاري: في حديثه نظر، وقال الحاكم أبو أحمد : ليس حديثه بالقائم "[5].

قلت : هو في نفسه ثقة ، لكن حديثه فيه نظر.

نص الحديث : " عن أبي العجفاء السلمي قال خطبنا عمر بن الخطاب رحمه الله فقال : **ألا لا تغالوا بصدق النساء، فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله لكان أولاكم بها النبي**

---

[1] : النسائي: **سنن النسائي الكبرى**، كتاب المناقب- باب التشديد في بغض الأنصار ،حديث رقم: 8332 ، (88/5).

[2] : البخاري: **صحيح البخاري**. كتاب فضائل الصحابة- باب حب الأنصار من الإيمان،حديث رقم:3572،(3/ 1379).

[3] : مسلم: **صحيح مسلم**. كتاب الإيمان- باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي رضي الله عنه من الإيمان وعلاماته وبغضهم من علامات النفاق، حديث رقم 75،(85/1).

[4] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (658/1).

[5] : ابن حبان: **الثقات** (514/5)،ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (110/3)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (153/12).

صلى الله عليه وسلم، ما أصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من نسائه ولا أُصْدِقَت امرأة من بناته أكثر من ثنتي عشرة أوقية "[1].

الحديث أخرجه أحمد(40/1) ، والنسائي في الكبرى(314/3)، من طريق عن سلمة بن علقمة[2]،وأخرجه ابن منصور في سننه (251/2) ، من طريق عن منصور بن زاذان،وأخرجه والنسائي في الكبرى (314/3)، من طريق هشام بن حسان، وأخرجه أبو داود(235/2)، والترمذي(422/3)، والنسائي في الكبرى (314/3)، والحميدي(14/1)، كلهم من طرق عن أيوب السختياني ، وأخرجه ابن ماجه(607/1)، والنسائي في الكبرى (314/3)، من طرق عن عبدلله بن عون " أبو عون "، خمستهم (منصور، وسلمة، وهشام، وأيوب، وابن عون)،عن محمد بن سيرين، وأخرجه البيهقي في الكبرى (237/4) من طريق عن أيوب، وأخرجه المقدسي في المختارة(415/1)،عن معاذ بن معاذ عن عبد الله بن عون، كلاهما (أيوب ، وعبد الله بن عون)، عن عبد الله بن سيرين عن ابن أبي العجفاء، **كلاهما** (محمد بن سيرين ، وابن أبي العجفاء) عن **أبي العجفاء**،وأخرجه الحاكم(192/2)، من طريق عبدلله بن عمر، وأخرجه الحاكم (193/2)، من طريق سعيد بن المسيب، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه(176/6)، من طريق نافع، **أربعتهم** (أبو العجفاء ، وابن عمر، وابن المسيب، ونافع) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بنحوه عند أبي داود والترمذي ، وبزيادة عند النسائي(314/3)، وابن ماجه(607/1).

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح[3]، وقال الباحث: كل طرق الحديث ضعيفة، فطريق عبدلله بن عمر فيها عيسى بن ميمون وهو ضعيف[4]، وشيبان بن فروج وهو صدوق يهم[5]، وأما طريق سعيد بن المسيب ونافع فهي منقطعة لأنّ سعيد بن المسيب لم يسمع عمر بن الخطاب[6]، ونافع كذلك، وأمّا طريق أبي العجفاء ففيها اضطراب واختلاف واضح وهذا مايفسر

---

[1] : أبو داود: **سنن أبي داود**، كتاب النكاح- باب الصداق، حديث رقم:2106، (235/2).

[2] : **وقال سلمة : عن ابن سيرين نبئت عن أبي العجفاء عن عمر بن الخطاب .**

[3] : الترمذي: **سنن الترمذي**(422/3)

[4] : البخاري: **ضعفاء البخاري**(86/1)، النسائي: **الضعفاء للنسائي** (76/1)، ابن حجر: **تقريب التهذيب** (441/1).

[5] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (269/1)

[6] : العراقي: **تحفة التحصيل** (128/1)ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (75/4، 76)، وهناك من استدل برؤيته لعمر وهو ابن ثمان سنين على سماعه منه وفي هذا نظر !!! ، علما بأنّ الطريق إليه فيها عبدالحميد بن جعفر وهو صدوق ربما وهم ، انظر: ابن حجر: **تقريب التهذيب** (333/1).

قول البخاري عندما قال : "في حديثه نظر" : وقول الحاكم: " ليس حديثه بالقائم"[1]، وبيان ذلك : أنّ ابن سيرين مرة يحدث عن أبي العجفاء[2] ، ومرة عن ابن أبي العجفاء عن أبي العجفاء[3]، ومن طريق سلمة بن علقمة يقول نبئت عن أبي العجفاء[4] ، وكان العلماء يضعفون روايته إذا قال نبئت وخاصة عن ابن عباس[5]، ومرة عن عمر بن الخطاب مباشرة[6] ، وهذا اضطراب جلي.

ومع هذا الإضطراب، فإنّ النص خالف ما رواه الثقات من حديث عائشة رضي الله عنها عندما سئلت عن صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : " كان صداقه لأزواجه ثنتي عشرة أوقيه ونشاً[7].."[8]، ففيه زيادة " ونشاً "

8. **أبو ظبية الكلاعي**[9]، ويقال أبو طيبة الكلاعي السلفي، من الثانية[10]د س ق، وله حديث واحد.

" قال ابن معين: ثقة، وقال الدارقطني : ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أبو زرعة : لا يعرف اسمه "[11]، وقال المنذري: شامي ثقة[12].

إذن هو صدوق .

---

[1] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (183/12)

[2] : أخرجه أبو داود(235/2)، والترمذي(422/3)، والنسائي في الكبرى(314/3).

[3] : أخرجها المقدسي(415/1) بسند متقن . والبيهقي في الكبرى(234/7) بسند صحيح .

[4] : أخرجه أحمد(40/1)، والنسائي في الكبرى(314/3) .

[5] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (191/9).

[6] : الدارقطني: **العلل الواردة في الأحاديث النبوية** (236/2).

[7] : من " نشش "، قال ابن الأعرابي: النش النصف من كل شيء، وقال الجوهري: النش نصف أوقيه وهو عشرون درهما لأنهم يسمون الأربعين درهما أوقية ويسمون العشرين نشا ويسمون الخمسة نواة . ابن منظور،**لسان العرب**(353/6)، محمد الحسيني، **تاج العروس** (411/17).

[8] : مسلم: **صحيح مسلم**، كتاب النكاح – باب الصداق ،حديث رقم: 1426 (1042/2)

[9] : أبو ظبية الذي روى عن عبد الله بن مسعود يختلف عن الكلاعي،انظر: ابن حجر ،**لسان الميزان** (69/7).

[10] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (652/1).

[11] : ابن معين، يحيى أبو زكريا ت 233، **تاريخ ابن معين(رواية الدوري)** 4 مج. تحقيق: د. أحمد محمد نور. ط1. مكة المكرمة– مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.(1979)،(236/1) .ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل**(382/4)، ابن حجر:**تهذيب التهذيب**(156/12).

[12] : المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي، **الترغيب والترهيب من الحديث الشريف** 4 مج، ط1. تحقيق: إبراهيم شمس الدين. بيروت– دار الكتب العلمية (1417هـ)،(231/1).

نص الحديث : " عن أبي ظبية عن معاذ بن جبل **أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: من أوى إلى فراشه طاهرا يذكر الله تعالى حتى تغلبه عيناه فتعار[1] من الليل لم يسأل الله تعالى خيرا من خير الدنيا والآخرة إلا أعطاه** "[2].

فالحديث أخرجه أبو داود(310/4)، وابن ماجه(1277/2)، والنسائي في الكبرى(210/6)، وأحمد(234/5)، جميعهم من طرق عن شهر بن حوشب عن أبي ظبية عن معاذ بن جبل وعمرو بن عبسة كلاهما عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه .

والحديث ضعيف، لأن مداره شهر من حوشب ، وشهر بن حوشب، " قال عنه أحمد: ما أحسن حديثه ووثقه، وقال ابن معين عنه ثقة، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وفي المقابل قال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن عون: تركوه، وكان ممن يروي عن الثقات المعضلات وعن الإثبات المقلوبات، وتركه شعبة بن الحجاج وطعن فيه، وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه، وقال ابن عدي ليس بالقوي"[3]، قال ابن حجر: صدوق كثير الإرسال والاوهام[4]، وقلت : وكثير الخطأ أيضاً ، وأمام هذا الاختلاف وقول ابن حجر صدوق كثير الإرسال والأوهام يقبل حديث شهر إذا توبع بمتابعة صحيحةن أمّا إذا لم يتابع فلا بد من الاحتياط للدين، وفي حديثنا هذا كان شهر مدار الحديث.

وليس لأبي ظبية متابعة .

وللحديث شاهد أخرجه الترمذي(540/5) من إسماعيل بن عياش عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة الباهلي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو

---

[1] : قال أبو عبيد قال الكسائي: " تعارّ إذا استيقظ، يقال: تعارُ يتعارُ تعارًّا إذا استيقظ من نومه، قال: ولا أحسب يكون ذلك إلا مع كلام"، انظر: الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد،**تهذيب اللغة** 8 مج .تحقيق: محمد عوض مرعب.ط1. بيروت دار إحياء التراث العربي(2001م)، (76/1).

[2] :النسائي: **سنن النسائي الكبرى**، باب ثواب من أوى طاهرا إلى فراشه يذكر الله تعالى حتى تغلبه عيناه حديث رقم : 10641، (201/6).

[3] : ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (382/4)، ابن عدي: **الكامل في ضعفاء الرجال** (36/4)، النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن،**الضعفاء والمتروكين للنسائي** . تحقيق: محمود إبراهيم زايد. ط1. حلب- دار الوعي(1396هـ) (56/1) ، ابن حبان، الإمام محمد بن حيان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي،**المجروحين** 3مج، تحقيق: محمود إبراهيم زايد. ط1. حلب- دار الوعي(1396هـ)، (361/1).

[4] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (269/1) .

ضعيف، لضعف شهر بن حوشب، وإسماعيل بن عياش[1] لأنّ روايته هذه عن الحجازيين، وهذا ما يفسر قول الترمذي بعده: حسن غريب.

9. **زفر بن وثيمة بن مالك بن أوس** بن الحدثان النصري من الثالثة[2] د ق ت، وله حديثان.

" قال يحيى بن معين : زفر ثقة، وقال دحيم : زفر ثقة ولم يلقَ حكيم بن حزام ، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن القطان : لا يعرف[3].

إذن هو ثقة ، وقول ابن القطان دفع بتوثيق يحيى بن معين ومتابعة دحيم لإبن معين، ثم إنّ الخلل في الرواية ليس من جهته .

نص الحديث الأول:" عن زفر بن وثيمة عن حكيم بن حزام رضي الله عنه أنّه قال: **نهى رسول الله ﷺ أن يستقاد في المسجد، وأن تنشد فيه الأشعار، وأن تقام فيه الحدود**"[4].

الحديث أخرجه أبو داود(167/4)، والبيهقي في الكبرى(328/8) والطبراني في الكبير(204/3)، من طرق عن محمد بن عبد الله بن مهاجر عن زفر بن وثيمة، وأخرجه أحمد(434/3)، من طريق عن محمد بن عبد الله بن مهاجر عن القاسم بن عبد الرحمن[5]، **كلاهما** (زفر والقاسم)، عن حكيم بن حزام عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله، وبنحوه عند أحمد في مسنده(434/3).

والحديث ضعيف لعدة أسباب :

أولها : الطريق إلى زفر ضعيفة، بسبب محمد بن عبد الله بن المهاجر وهو صدوق يخطئ[6] .

ثانيها :لأنّ زفر بن وثيمة لم يلق حكيم بن حزام[7].

---

[1] : الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز أبو عبد الله **ت 748، ذكر من تكلم فيه وهو موثق** 1مج. تحقيق: محمد شكور أمرير الميادين. ط1. الزرقاء –مكتبة المنار.(1406)،(47/1). ابن حجر: **تقريب التهذيب**(109/1)

[2] :ابن حجر: **تقريب التهذيب** (215/1)

[3] : ابن حبان: **الثقات** (264/4)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (283/3).

[4]: أبو داود: **سنن أبي داوود،** كتاب الحدود – باب في إقامة الحد في المسجد ،حديث رقم:4490،(167/4).

[5] : في السند اسمه العباس بن عبد الرحمن وهذا تصحيف والصحيح ما أثبته فوق ، انظر :ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني الشافعي ت 852 ،**تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة** 1 مج. تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق . بيروت–دار الكتاب العربي. (210/1).

[6] : ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (304/7)،ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (249/9).

[7] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (283/3).

وأما بالنسبة إلى متابعة القاسم بن عبد الرحمن لزفر بن وثيمة، فهي ضعيفة لأنّ فيها محمد بن عبد الله من المهاجر وهوصدوق يخطيء[1]، والقاسم بن عبد الرحمن فهو إمّا أن يكون الدمشقي وهو صدوق يغرب كثيراً[2]، وإمّا أن يكون العباس بن عبد الرحمن بلا نسبة، وهو مجهول[3].

ولقوله: " وأنْ تنشد فيها الأشعار"، شاهد من طريق محمد بن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده[4]، وقد تفرد بالرواية عن عمرو بن عجلان وهو صدوق[5] فيه لين[6]، علما بأنّ سند عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مختلف فيه، فما بالنا إذا انفرد بالرواية !!!

إذن فالشاهد الجزئي لا يقوى على القبول، لتقوية جزء من الحديث.

نص الحديث الثاني : " عن زفر بن وثيمة البصري عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **إذا أتاكم من ترضون خلقه ودينه فزوجوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض** "[7].

الحديث أخرجه ابن ماجه(632/1)، والترمذي(394/3)، والطبراني في الأوسط (142/1) والحاكم (179/2)، من طرق عن عبد الحميد بن سليمان الأنصاري عن محمد بن عجلان عن زفر بن وثيمة، وأخرجه الطبراني في الأوسط(131/7)، من طريق عن نوح بن ذكوان عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبري، كلاهما (زفر وسعيد) عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله .

وطريق زفر بن وثيمة ضعيفة، لأنّ مداره عبد الحميد بن سليمان الأنصاري، وهو ضعيف[1]، ومتابعة سعيد المقبري ضعيفة كذلك لأنّ المقبري اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة[2] .

---

[1] : ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (304/7)، المزي: **تهذيب الكمال** (559/25-561).

[2] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (450/1).

[3] : **الأكمال لرجال أحمد** (226/1)، ابن القطان : **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام** (344/3).

[4] : أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (158/3) .

[5] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (496/1).

[6] : الذهبي: **ذكر من تكلم فيه وهو موثق** (165/1).

[7] : ابن ماجه: **سنن ابن ماجة**، كتاب النكاح – باب الأكفاء، حديث رقم :1927، (632/1).

وللحديث شاهد من طريق حاتم بن إسماعيل عن عبد الله بن هرمز عن سعيد ومحمد ابني عبيد عن أبي حاتم المزني عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه [3]، وهو ضعيف لأنّ فيه عبد الله بن هرمز وهو ضعيف [4].

---

[1] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (333/1)، وإنظر: ابن حجر، **تهذيب التهذيب** (105/6)، النسائي، **الضعفاء للنسائي** (72/1) ، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي أبو محمد ت 327هـ، **علل الحديث**، تحقيق: محب الدين الخطيب. بيروت– دار المعرفة.(1405هـ) ، (154/1).

[2] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (34/4)،الباجي، سليمان بن خلف بن سعد **التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**، تحقيق: د.أبو لبابة حسين. ط1. الرياض – دار اللواء للنشر والتوزيع(1986م)،(1079/3). العلائي، أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي ت761هـ، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**. تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي ط2. بيروت– عالم الكتب.(1986م).(184/1).

[3] : أخرجه البيهقي في الكبرى (82/7)، والطبراني في الكبير (299/22).

[4] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (323/1).

المبحث الثاني

الرواة المقبولون عند ابن حجر وهم ضعفاء

المطلب الأول : الرواة الضعفاء والإسناد إليهم صحيح :-

1. **حميضة بن الشمردل الأسدي** الكوفي من الثالثة د ق [1]، وله حديث واحد.

قال البخاري فيه نظر، وقال ابن القطان لا يعرف ، وذكره ابن حبان في الثقات [2] .

إذن هو ضعيف .

نص الحديث:" عن حميضة بنت الشمردل عن قيس بن الحارث قال **أسلمت وعندي ثمان نسوة فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت ذلك له فقال: اختر منهن أربعا** "[3].

الحديث أخرجه أبو داود (272/2)، وابن ماجه (628/1)،وابن أبي شيبة (3/4)، والبيهقي في الكبرى(149/7)، والطبراني في الكبير (359/18)، من طرق عن حميضة بن الشمردل عن قيس بن الحارث عن النبي صلى الله عليه وسلم، بنحوه ،وبزيادة عند الطبراني بلفظ " فجعلت أقول للتي أريد إمساكها أقبلي، وللتي لا أريد إمساكها أدبري" [4].

والحديث ضعيف ، لأنّ مداره حميضة بن الشمردل وهو ضعيف[5] .

وللحديث شاهد أخرجه الترمذي (435/3) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بلفظ : " أَنَّ غَيْلَانَ بن سَلَمَةَ الثَّقَفِيَّ أَسْلَمَ وَلَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ في الْجَاهِلِيَّةِ فَأَسْلَمْنَ معه فَأَمَرَهُ النبي صلى الله عليه وسلم أَنْ يَتَخَيَّرَ أَرْبَعًا مِنْهُنَّ ".

---

[1] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 183).

[2] : البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله الجعفي ت 256، **التاريخ الكبير** 8مج،تحقيق: السيد هاشم الندوي. دار الفكر، (133/3)، ابن حبان، **الثقات** (6/ 243) ، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** (3/ 49).

[3] : ابن ماجه، **سنن ابن ماجة**، كتاب النكاح -باب الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة ،حديث رقم: 1952(628/1).

[4] : الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم ت 360هـ ، **المعجم الكبير** 25مج. تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي. ط2. الموصل- مكتبة الزهراء.(1983)، حديث رقم: ، 923(18/ 359)

[5] : البخاري: **التاريخ الكبير** (2/ 262).

والشاهد ضعفه البخاري عندما سأله الترمذي عنه، فقال الترمذي: وسمعت محمد بن إسماعيل يقول هذا حديث غير محفوظ، والصحيح ما روى شعيب بن أبي حمزة وغيره عن الزهري، وحمزة قال: حُدِثتُ عن محمد بن سويد الثقفي أنّ غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشر نسوة. قال محمد: وإنما حديث الزهري عن سالم عن أبيه" أنّ رجلا من ثقيف طلق نساءه فقال له عمر: لتراجعن نساءك، أو لأرجمنَّ قبرك كما رُجِمَ قبرُ أبي رغال "[1].

2. **عمير بن إسحاق،أبو محمد مولى** بني هاشم من الثالثة بخ س[2]، وله حديث واحد.

" قال يحيى بن معين : لا يساوي شيئا، ولكنه يكتب حديثه، وفي رواية قال: ثقة ، وقال النسائي : ليس به بأس[3]، وقال ابن عدي: يكتب حديثه "[4].

قال الباحث : لعمير بن إسحاق حديث واحد في سنن النسائي في السنن الأربعة ، وأمّا خارج السنن فله ستة أحاديث مرفوعة، وأقل منها عددا موقوفة ، وكلها لا تخلو من خلل وغرابة بعد النظر فيها، وبناء على ذلك نجد أنّ الأقرب للصواب هو قول يحيى بن معين الأول– لا يساوي شيئاً–، فأحاديث عمير ضعيفة لا تساوي شيئا ، وحتى مسألة الاعتبار – ومنها قول النسائي – فيها نظر فكل أحاديثه – سواء في السنن، أو خارج السنن[5]_،لا ترقى إلى درجة الإعتبار، فهي إمّا أن تكون موقوفة، أو مرسلة، أو ضعيفة، بل وبعضها يخالف الصحيح[6]، وتوثيق يحيى ابن معين له متجه نحو العدالة قطعا، ويبعد أن يتجه نحو حديث من أحاديثه.

---

[1] : الترمذي: **سنن الترمذي**(435/3)

[2] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (431/1).

[3] : قوله هذا لا ينسجم مع قوله عنه بعد تخريج حديثه : تفرد بالرواية عن عمير عبد الله بن عون **!!** انظر: سنن النسائي الكبرى(227/5).

[4] : ابن أبي حاتم:**الجرح والتعديل** (375/6)،ابن عدي:**الكامل في ضعفاء الرجال**(69/5)،ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (127/8)

[5] : انظر : ابن أبي شيبة،أبو بكر عبد الله بن محمد الكوفي ت 235، **مصنف بن أبي شيبة** 7مج، تحقيق: كمال يوسف الحوت . ط1. الرياض: مكتبة الرشد.(1409هـ)،(228/7، 263، 324، 366، 437، 463، 469 ، 476)، الشيباني، أحمد بن حنبل أبو عبدالله ت 241هـ، **مسند الإمام أحمد بن حنبل** 6مج ، مؤسسة قرطبة – مصر،(255/2)، الشيباني، أحمد بن حنبل أبو عبدالله 241هـ ، **العلل ومعرفة الرجال** ، المكتب الإسلامي ، دار الخاني – بيروت ، الرياض، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس (ط1/ 1988) ، (446/2).

[6] : ابن أبي شيبة : **مصنف بن أبي شيبة** ،كتاب الفتن– باب من كره الخروج من الفتن،حديث رقم:37298 ،(469/7) .

نص الحديث :" عن عمير بن إسحاق عن المقداد بن الأسود **أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه مبعثا فلما رجع، قال: كيف وجدت نفسك، قال : ما زلت حتى ظننت أن معي خَوَل[1] لي، وأيم والله ما أعمل على رجلين ما دمت حيا** "[2].

الحديث أخرجه النسائي في الكبرى(227/5)، من طريق عن عبد الله بن عون عن عمير بن إسحاق عن المقداد بن الأسود عن النبي صلى الله عليه وسلم، بلفظه .

والحديث ضعيف لسببين : **الأول** : ضعف عمير بن إسحاق ، **والثاني** : أنه روي من طريق مسدد عن بشر عن ابن عون **عن عمير عن النبي** صلى الله عليه وسلم أنّ النبي سأل المقداد ، وعندما سئل أبو حاتم عن طريقي الحديث أيهما أشبه فقال : حديث مسدد- أي أشبه بالصواب- .وليس للحديث متابع أو شاهد .

3. نبيح بن عبد الله العنزي أبو عمرو الكوفي من الثالثة[3] 4 ، وله ستة أحاديث [4].

قال أبو زرعة : ثقة[5] ، وقال العجلي : كوفي تابعي ثقة[6] ، وقال الذهبي ثقة[7] ، وذكره ابن حبان في الثقات[8]، وذكره علي بن المديني في جملة المجهولين الذين يروي عنهم الأسود بن قيس[9]، وقال الذهبي في الميزان : نبيح تابعي فيه لين وقد وثق[10] .

---

[1] : قال ابن منظور: " وقد يكون الخول واحدا وهو اسم يقع على العبد والأمة ..، وقال:هؤلاء خول فلان إذا اتخذهم كالعبيد وقهرهم"، **لسان العرب**، (224/11-225)

[2] : النسائي، **سنن النسائي الكبرى**، باب ما يكره من الإمارة حديث رقم 8748، (227/5).

[3] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 559).

[4] :أخرجها أصحاب السنن، لكن هناك حديثان أخرج أحدهما { أبو داوود(88/2) والنسائي (6/ 112) في السنن}، والآخر أخرجه ابن ماجه في سننه (90/1)، هما في الأصل من حديث طويل أخرجه الدارمي في مسنده (1/ 37) ، بسند صحيح إلى نبيح العنزي ، ولهذا يصبح العدد الحقيقي خمسة أحاديث .

[5] : ابن أبي حاتم : **الجرح والتعديل** (8/ 508)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (372/10).

[6] : العجلي: **معرفة الثقات** (2/ 311).

[7] : الذهبي، حمد بن أحمد أبو عبد الله الدمشقي ت 748، **الكاشف**، 2 مج. تحقيق محمد عوامة. ط1. جده- دار القبلة للثقافة الإسلامية (1992)، (2/ 316).

[8] : ابن حبان: **الثقات** (484/5).

[9] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (372/10).

[10] : الذهبي،حمد بن أحمد أبو عبد الله الدمشقي ت 748، **ميزان الإعتدال في نقد الرجال** ، 8 مج. تحقيق:الشيخ علي محمد معوّض وآخرون. ط1. بيروت - دار الكتب العلمية(1995م)،(7/ 11).

قلت : من خلال تخريج روايات نبيح من كتب السنن وكانت ستة أحاديث موزعة على السنن الأربعة ، وجدت له خمسة أحاديث صحت إليه بسند حسن أو صحيح ، وحديثا لم يصح إليه[1] ، والأحاديث الخمسة ، إثنان منها أصلهما من حديث طويل أخرجه الدارمي[2] ، وفي متنه نكارة شديدة، وحديثان تفرد بروايتهما وصح السند إليه ، لكن أحدهما زاد على ما في الصحيح بزيادة غريبة، والحديث السادس صح السند إليه وتوبع عليه من قبل الثقات، وبناء على ما تقدم وبالجمع بين أقوال المعدلين والمجرحين وبين واقع أحاديثه يكون نبيح أصاب في حديث- وهو الذي توبع عليه-، وروى حديثاً طويلا فيه نكارة شديدة .

النتيجة إذن: هو صدوق يهم، وله ما ينكر .

تخريج رواياته :

نص الحديث الأول : "عن الأسود بن قيس عن نبيح العنزي عن جابر رضي الله عنه أنّ النبي صلى الله عليه وسلم " **نهاهم أن يطرقوا النساء ليلا** ".[3]

فالحديث أخرجه الترمذي(66/5)، وحميد(543/2)، وأبويعلى(373/3)، وأحمد (399/3)، من طرق عن الأسود بن قيس عن نبيح العنزي ،وأخرجه البخاري(2008/5)، ومسلم [(1527/3، 1528)]، من طرق عن عامر الشعبي، وأخرجه البخاري (2008/5)،ومسلم(1527/3) من طرق عن محارب بن دثار، **ثلاثتهم** (نبيح وعامر ومحارب) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله عند الترمذي،وبزيادة عند مسلم بلفظ " حتى تستحد المغيبة وتمتشط الشعثة[4] "[5].

---

[1] : أخرجه أبو داود في سننه (130/2) ، وسيأتي الحديث عنه بالتفصيل .

[2] : الدارمي،عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد ت 255، **سنن الدارمي** 2مج، تحقيق فواز أحمد زمر لي و خالد السبع العلمي. ط1. بيروت- دار الكتاب العربي.(1407)،(37/1).

[3]: الترمذي: **سنن الترمذي**، كتاب الاستئذان- باب ما جاء في كراهية طروق الرجل أهله ليلا، حديث رقم:2712، (5/ 66).

[4] : من شعث : وهو المُغَبَّر الرأس المُنَتفُ الشعر الحافٌ الذي لم يدهن. انظر : الأزهري: **تهذيب اللغة**:(259/1).

[5] : مسلم: **صحيح مسلم** ، كتاب الإمارة - باب كراهة الطروق وهو الدخول ليلا لمن ورد من سفر حديث رقم: 715، (1527/3).

الحديث صحيح، فنبيح ضبط في هذا الحديث بدليل متابعته من قبل الثقات ، فيكون توثيق أبي زرعة نابعاً من هذا الحديث، وهذا ما يفسر قول الترمذي بعد إخراجه للحديث:" وهذا حديث حسن صحيح"[1]. والله أعلم .

نص الحديث الثاني : " عن الأسود بن قيس عن نبيح العنزي عن جابر بن عبد الله– رضي الله عنه– حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنّه أراد أن يغزو فقال: **يا معشر المهاجرين والأنصار إنّ من إخوانكم قوماً ليس لهم مال ولا عشيرة، فليضم أحدكم إليه الرجلين أو الثلاثة فما لأحدنا من ظهر يحمله إلا عقبة كعقبة– يعني أحدهم – فضممت إلي اثنين أو ثلاثة قال: مالي إلا عقبة كعقبة أحدهم من جملي** "[2].

الحديث أخرجه أبو داود(18/3) ، وأحمد (358/3) ، والبيهقي في الكبرى (172/9) من طرق، عن عبيدة بن حميد عن الأسود بن قيس عن نبيح العنزي عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم، بنحوه .

قال الألباني–رحمه الله–: " وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات سوى نبيح العنزي[3]، وقد وثقه أبو زرعة والعجلي وابن حبان، وصحح له الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم، فلا يضره بعد هذا ذكر علي بن المديني إياه في جملة المجهولين الذين يروي عنهم الأسود بن قيس"[4].

الحديث ضعيف، فمداره عبيدة بن حميد وهو صدوق ربما أخطأ[5] ولم يرد ما يتابعه أو يشهد له، وفيه نبيح وهو صدوق يهم وما ذهب إليه الألباني من عموم توثيق أبي زرعة لنبيح ليس صحيحالأنّه كان متجهاً نحو الحديث الذي توبع عليه، وقد تفرد الأسود بن قيس بالرواية عن نبيح فلم يتابع على حديثه. والله أعلم.

---

[1] : الترمذي : **سنن الترمذي**(66/5)

[2] : أبو داود: **سنن أبي داود،** كتاب الجهاد – باب الرجل يتحمل بمال غيره يغزو حديث رقم :2534،(18/3).

[3] : هناك خطأ في الأصل فقد قال الألباني الأسود بن قيس بدل نبيح العنزي ، وما أثبته هو الصحيح.

[4] الألباني، محمد ناصر الدين ، **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فوائدها**،4مج. ط3. عمان. المكتبة الإسلامية (1406هــ) .حديث رقم: (309)،(1/2) من المجلد الأول.

5 :ابن حجر: **تقريب التهذيب**(379/1).

نص الحديث الثالث : " عن الأسود بن قيس سمع نبيحا العنزي يقول سمعت جابر بن عبد الله يقول: **إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتلى أحد أن يردوا إلى مصارعهم، وكانوا نقلوا إلى المدينة** "[1] .

الحديث أخرجه أبو داود(202/3)، وابن ماجه (486/1)، والنسائي في الكبرى(647/1)، وأحمد(308/3) من طرق، عن سفيان الثوري عن الأسود بن قيس عن نبيح العنزي عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم، بنحوه .

والحديث إلى نبيح العنزي صحيح تفرد بالرواية عنه الأسود ، وقد خالف نبيح الثقات فيما رواه، والصحيح ما روي عنهم قوله صلى الله عليه وسلم :" **ادفنوهم في دمائهم ، ولم يغسلهم** "[2]، فلم يذكر حديثهم مسألة نقل جثامين الشهداء إلى المدينة ثم إرجاعها إلى مصارعهم، وأخرج النسائي في سننه[3]، من طريق عن وكيع بن الجراح عن سفيان بن عيينة بلفظ :" **ادفنوا القتلى في مصارعهم** "، ولم يذكر مسألة إرجاع الجثامين.

إذن الحديث ضعيف؛ لتفرد نبيح بما لم يروه الثقات ولمخالفته لهم.

نص الحديث الرابع : " عن نبيح العنزي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " **أيما مسلم كسا مسلما ثوبا على عري كساه الله من خضر الجنة، وأيما مسلم أطعم مسلما على جوع أطعمه الله من ثمار الجنة، وأيما مسلم سقى مسلما على ظمأ سقاه الله من الرحيق المختوم** "[4].

الحديث أخرجه أبو داود(130/2)، من طريق أبي خالد الدالاني عن شجاع بن الوليد عن يزيد بن عبد الرحمن عن نبيح العنزي عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله .

---

[1] : ابن ماجه،محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني ت 275، **سنن ابن ماجه** 2مج. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت–دار الفكر. كتاب الجنائز – بَاب ما جاء في الصَّلَاةِ على الشُّهَدَاءِ وَدَفْنِهِمْ . حديث رقم :1516، (486/1).

[2] : أخرجه البخاري [(1/ 450 ، 452 ، 454) ، (4/ 1497)] من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وأخرجه البخاري (4/ 1486)، ومسلم (4/ 1796) من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه .

[3] : النسائي: **سنن النسائي الكبرى**. كتاب الجنائز– أين يدفن الشهيد.حديث رقم: 2132، (647/1).

[4] : أبو داود: **سنن أبي دوود** ، كتاب الزكاة – باب في فضل سقي الماء حديث رقم: 1682،(130/2).

والحديث ضعيف، لأنَّ فيه أبا خالد الدالاني الأسدي وهو صدوق يخطئ كثيراً ويدلس[1] ، وقد تفرد بما لم يتابع عليه وروى بــ "عن" فلم يصرح بالسماع[2]، ولأنّ فيه نبيح العنزي.

نص الحديث الخامس: " عن الأسود بن قيس عن نبيح العنزي عن جابر بن عبد الله قال: **أتانا النبي صلى الله عليه وسلم فنادته امرأتي، يا رسول الله صلِّ عَلَيّ وعلى زوجي، فقال: صلى الله عليك وعلى زوجك** "[3].

الحديث أخرجه النسائي في الكبرى (112/6)، وأحمد (303/3) من طرق عن سفيان بن عينية، وأخرجه أبو داود (88/2)، والدارمي(37/1) من طرق عن وضاح بن عبد الله **كلاهما** (سفيان، ووضاح) عن الأسود عن نبيح عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم، بألفاظ متقاربة، وبزيادة طويلة جداً عند الدارمي .

والحديث ضعيف، رغم أنَ السند إلى نبيح العنزي صحيح، وتكمن المشكلة في أنَّ رواية السنن هي جزء يسير من حديث طويل في متنه نكارة شديدة أخرجه الدارمي[4]، ولفظها : "..فأخرجت امرأتي صدرها وكانت ستيرة، فقالت يارسول الله صلِ علي وعلى زوجي "، وهذا تفرد بما لا يحتمل.

نص الحديث السادس:" عن الأسود بن قيس عن نبيح العنزي عن جابر بن عبد الله قال: **كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا مشى مشى أصحابه أمامه وتركوا ظهره للملائكة** " [5].

الحديث أخرجه ابن ماجه (90/1) وأحمد (332/3)، وابن حبان(218/14)، والحاكم (2/ 446)، من طرق عن الأسود بن قيس عن نبيح العنزي عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بألفاظ متقاربة .

---

[1] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 636).

[2] : ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل**(277/9)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (12/ 89) ،

[3] : النسائي: **سنن النسائي الكبرى**، كتاب عمل اليوم والليلة . حديث رقم:10256،(6/ 112).

[4] : الدارمي: **سنن الدارمي** ،باب ما أكرم به النبي صلى الله عليه وسلم في بركة طعامه ، حديث رقم: 45، (37/1).

[5] : ابن ماجه: **سنن ابن ماجة** ، باب من كره أن يوطأ عقباه ، حديث رقم: (90/1).

والحديث ضعيف، لأنه من رواية نبيح العنزي، وهو صدوق يهم روى بما لم يتابع عليه وبما لا يحتمل التفرد، بالإضافة إلى أنّه جزء من حديث طويل أخرجه الدارمي[1] بنفس السند وفي متنه نكارة شديدة ، كما بيــّنت ذلك في الحديث الخامس .

إذن : نبيح العنزي لم يصب إلا في حديث: " **نهاهم أن يطرقوا النساء ليلا** ".[2]

4. يزيد بن صالح ويقال، بن صليح الرحبي الحمصي من الثالثة د[3]، وله حديث واحد.

" قال ابو داود : شيوخ حريز كلهم ثقات، وقال الدار قطني: لا يعتبر به، وذكره ابن حبان في الثقات"[4].

قلت : يترجح لدي قول الدارقطني" لا يعتبر به" على قول أبي داود وذلك :

1. لأن يزيد ليس له إلا رواية واحدة، ولم يتابع عليها، بل وزاد على الرواية المحفوظة بزيادة "غير عجل".
2. أنّ توثيق أبي داود على العموم ، أما قول الدارقطني فهو خاص بيزيد بن صالح.
3. الأهم من ذلك أنّ كلام أبي داود إمّا أن يكون متجها نحو العدالة :أي كلهم عدول، وإمّا أنّه غير دقيق، بدليل نقض الواقع لذلك، فمن شيوخ حريز بن عثمان، سلمان بن سمير[5]، وشبيب بن نعيم[6]، والضحاك بن عبد الرحمن بن عزرب[7]، وكلهم مجاهيل ،ومن شيوخه أيضا شرحبيل بن مسلم ، ضعفه يحيى بن معين، ووثقه بن نمير[8].

إذن هو ضعيف .

---

[1] : الدارمي: **سنن الدارمي** ،باب ما أكرم به النبي صلى الله عليه وسلم في بركة طعامه ، حديث رقم : 45، (37/1).

[2] : الترمذي: **سنن الترمذي**، كتاب الاستئذان- باب ما جاء في كراهية طروق الرجل أهله ليلا، حديث رقم:2712، (5/ 66).

[3] : ابن حجر، **تقريب التهذيب** (602/1).

[4] : ابن حبان: **الثقات** (541/5)، الذهبي، **ميزان الإعتدال** (249/7)، ابن حجر، **تهذيب التهذيب** (295/11).

[5] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (246/1)

[6] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (271/4).

[7] : المصدر السابق: (392/4) .

[8] : المصدر السابق: (286/4).

نص الحديث: " عن يزيد بن صالح عن ذي مخبر الحبشي وكان يخدم النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الخبر، قال : **فتوضأ – يعني– النبي صلى الله عليه وسلم وضوءاً لم يلث[1] منه التراب، ثم أمر بلالاً فأذن، ثم قام النبي صلى الله عليه وسلم فركع ركعتين غير عجل، ثم قال لبلال:أقم الصلاة ، ثم صلى الفرض وهو غير عجل**"[2].

الحديث أخرجه أبو داود(121/1،122)، وأحمد(90/4)، والطبراني في الأوسط(58/5)، من طرق عن يزيد بن صالح عن ذي مخبر الحبشي عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله .

والحديث ضعيف لضعف يزيد بن صالح .

وللحديث شاهد من حديث أبي قتادة ، أخرجه البخاري في صحيحه[3]، بدون زيادة "غير عجل ".

المطلب الثاني: الرواة الضعفاء والإسناد إليهم ضعيف :

أولا : الإسناد ضعيف بسبب التدليس :

5. جري بن كليب السدوسي البصري عن علي بن أبي طالب من الثالثة[4]4، وله حديث واحد.

" قال علي بن المديني: مجهول، لا أعلم روى عنه غير قتادة، وقال أبو حاتم : شيخ لا يحتج بحديثه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي تابعي ثقة "[5].

قلت : هو ضعيف ، لا يعتبر بحديثه، وتوثيق العجلي لا ينظر إليه لمنهجه المعروف في توثيق المجاهيل، علماً بأنّه خولف بجرح أبي حاتم، فهو أعلى منه منزلة في الجرح والتعديل[6].

---

[1] : قال ابن سيدة : " من التلوث أي التلطخ ، يقال : لاثه في التراب ولوّثه "، ابن منظور ، **لسان العرب** ،(185/2)، قال الباحث : بمعنى أن النبي توضأ بقليل من الماء على عجل فلو وضع التراب على مكان الوضوء لما تلطخ بالماء لقلته.

[2] : أبو داود : **سنن أبي داود** ، كتاب الصلاة– باب في من نام عن الصلاة أو نسيها ، حديث رقم:445، (121/1).

[3] : البخاري: **صحيح البخاري**، كتاب مواقيت الصلاة – باب الأذان بعد ذهاب الوقت ،حديث رقم: 570، (214/1)

[4] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (139/1).

[5] : البخاري: **الجرح والتعديل** (536/2)، ابن حبان: **الثقات** (117/4)، العجلي : **معرفة الثقات** (267/1)،الذهبي: **ميزان الإعتدال** (132/2). ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (67/2).

[6] : للاستزادة انظر: اللحيدان: **قرائن ترجيح التعديل والتجريح** ص(488،490).

نص الحديث :" عن قتادة بن دعامة عن جري بن كليب عن علي بن أبي طالب قال: **نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يضحى بأعضب القرن والأذن ، قال قتادة فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب فقال العضب ما بلغ النصف فما فوق ذلك** "[1].

الحديث أخرجه أبو داود (98/3) من طريق عن هشام الدستوائي، وأخرجه أبو يعلى (234/1) والحاكم {(640/1)،(248/4)} من طرق عن شعبة، وأخرجه ابن ماجه (1051/2) من طريق عن خالد بن الحارث، وأخرجه أحمد (127/1،137،) عن محمد بن جعفر وعبد الوهاب ، وأخرجه الترمذي(90/4) من طريق عن عبدة بن سليمان، و أخرجه النسائي في الكبير (56/3) من طريق عن سفيان بن حبيب، خمستهم(خالد ومحمد وسفيان وعبدة وعبد الوهاب)عن سعيد بن أبي عروبة،ثلاثتهم(هشام وشعبة وسعيد) عن قتادة عن جري بن كليب عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، بلفظه.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، قلت: **والحديث ضعيف** لأسباب عدة :

أوّلها: ضعف جري بن كليب . وثانيها : تفرد قتادة بن دعامة بالرواية عنه وهو ثقة مدلس وروى بـــ عن دون أن يصرح بالسماع سوى طريق خالد بن الحارث[2] عن سعيد بن أبي عروبة الذي خالف من هو أوثق منه في ذلك، مثل عبدة بن سليمان[3]، وعبد الوهاب[4]، – فهم لم يصرحوا بالسماع– ، وهذا ما ذهب إليه الألباني – رحمه الله–[5].

ثانياً : ضعيف الإسناد إلى الراوي المقبول بسبب غير التدليس :

6. جسرة بنت دجاجة العامرية الكوفية من الثالثة د س ق[6]، ولها ثلاثة أحاديث .

---

[1] : الترمذي: **سنن الترمذي**، كتاب الأضحية – باب في الضحية بعضباء القرن والأذن ، حديث رقم :1504،(90/4).

[2] : ابن ماجه: **سنن ابن ماجه**، كتاب الأضاحي–باب ما يكره أن يضحى به ، حديث رقم : 3145، (1051/2).

[3] : أخرج طريقه الترمذي في سننه (90/4).

[4] : أخرج طريقه أحمد في مسنده (127/1).

[5] : الألباني: **إرواء الغليل** (1149).

[6] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (744/1).

" قال البخاري:عند جسرة عجائب، وقال العجلي تابعية ثقة، وذكرها ابن حبان في الثقات،"[1].

إذن جسرة بنت دجاجة ضعيفة.

نص الحديث الأول :" عن جسرة بنت دجاجة قالت : سمعت أبا ذر رضي الله عنه يقول: **قام النبي صلى الله عليه وسلم حتى أصبح بآية، والآية :(إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)**[2] "[3].

الحديث أخرجه ابن ماجه (429/1)، والنسائي في الكبرى {(346/1)(339/6)}، وأحمد(149/5،156)، وابن أبي شيبة {(224/2)(323/6)}، والحاكم(367/1)،والبيهقي في الكبرى (14/3)، من طرق عن قدامة بن عبد الله العامري عن جسرة بنت دجاجة عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله ، وزاد البيهقي في الكبرى: " وبها يركع وبها يسجد".

والحديث ضعيف لسببين، **أوّلهما** : لضعف جسرة بنت دجاجة ، **وثانيهما** : لجهالة حال قدامة بن عبد الله العامري[4]، وهو مدار الحديث .

قلت : بل ويكفي أنّ الحديث الأول يخالف القرآن في حديثه عن قيام الرسول صلى الله عليه وسلم الليل، فالرسول لا يقوم كل الليل كما يفهم من الحديث إنما يقوم كما وصف الله قيامه في قوله تعالى:" **إنّ ربك يعلم أنّك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه** "[5].

نص الحديث الثاني :" عن جسرة بنت دجاجة عن عائشة رضي الله عنها قالت: **ما رأيت صانعة طعام مثل صفية، أهدت إلى النبي صلى الله عليه وسلم إناءً فيه طعام، فما ملكت نفسي أن كسرته، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كفارته، فقال : إناء كإناء وطعام كطعام** "[6].

---

[1] : البخاري: **التاريخ الكبير**(67/2)، ابن حبان: **الثقات** (121/4)، العجلي: **معرفة الثقات** (450/2).

[2] : سورة المائدة :آية: 118

[3]:النسائي: **سنن النسائي الكبرى**،كتاب التفسير– باب قوله تعالى" إن تعذبهم فإنهم عبادك"، حديث رقم:11161،(339/6).

[4] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (326/8)، فلم يرد فيه جرح أو تعديل وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن حجر في **التقريب** (454/1): مقبول من السادسة .

[5] : سورة المزمل آية:20

[6] : النسائي: **سنن النسائي الكبرى**، كتاب عشرة النساء – باب الغيرة ، حديث رقم:8905، (286/5).

الحديث أخرجه أبو داود(297/3)، والنسائي في الكبرى(286/5)، وأحمد(148/6)،من طرق عن سفيان بن عينية عن فليت العامري[1]، عن جسرة بنت دجاجة ، وأخرجه ابن ماجه (782/2)، من طريق عن رجل من بني سوأة ،

كلاهما (جسرة والرجل) عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله.

والحديث ضعيف ، لضعف جسرة بنت دجاجة ، ولضعف فليت أو أفلت بن خليفة العامري[2] عند التفرد،" قال عنه أحمد : ما أرى به بأسا ، وقال أبو حاتم : شيخ، وقال الدار قطني صالح، وذكره ابن حبان في الثقات"[3] .

قلت : قول أحمد بن حنبل : ما أرى به بأسا ينازعه أمران ، ينازعه قول الدارقطني وأبو حاتم وينازعه كذلك التطبيق العملي لأحاديثه فهو لم يتابع في أي رواية له ، بل نجده تفرد عن جسرة بما لم يروه الثقات ، وإذا وافق أحد الثقات نجد في حديثه زيادة ما نجدها عند أحد كما في هذا الحديث، فهذا يدل على ضعفه، وخاصة في حالة التفرد.

إذن يعتبر بحديثه إذا توبع، أما إذا تفرد أو خالف من هو أوثق منه فلا يعتبر به.

وبالنسبة للمتابعة الواردة من طريق ابن ماجه(782/2)، عن رجل من بني سوأة فهي ضعيفة لإبهام اسم الرجل الذي من بني سوأة.

وللحديث شاهد من حديث أنس بن مالك ، أخرجه البخاري في صحيحه[4]، بذكر القصد دون ذكر الكفارة "إناء بإناء وطعام بطعام".

نص الحديث الثالث :" عن جسرة بنت دجاجة قالت سمعت عائشة رضي الله عنها تقول: **جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجوه بيوت أصحابه شارعة في المسجد فقال: وجهوا هذه**

---

[1] : تفرد سفيان بن عينيه بتسميته (فليت العامري) في هذا الحديث ، وسماه عبد الواحد بن زياد "الأفلت بن خليفة " عند أبي داود في سننه (60/1).

[2] : قال يحيى بن معين :أفليت وفليت واحد، انظر: ابن حجر، **تهذيب التهذيب** (320/1).

[3] : ابن أبي حاتم: **الجرح التعديل** (346/2)، ابن حبان: **الثقات** (88/6) ،الذهبي: **ميزان الإعتدال في نقد الرجال** (59/8) ، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (320/1)

[4] : البخاري: **صحيح البخاري**، كتاب المظالم– باب إذا كسر قصعة أو شيئا لغيره، حديث رقم:2349،(877/2).

البيوت عن المسجد، ثم دخل النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصنع القوم شيئا رجاء أن تنزل فيهم رخصة فخرج إليهم بعد فقال: وجهوا هذه البيوت عن المسجد فإني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب"[1].

الحديث أخرجه أبو داود(60/1)، من طريق الأفلت بن خليفة عن جسرة بنت دجاجة عن عائشة وأخرجه ابن أبي ماجه(212/1)، والطبراني في الكبير(373/23)، والبيهقي في الكبير (65/7)، من طرق عن محدوج الذهلي عن جسرة بنت دجاجة عن أم سلمة رضي الله عنها .

كلاهما (أم سلمة وعائشة رضي الله عنهما) عن النبي صلى الله عليه وسلم، بلفظه عند أبي داود، ومختصرا عند ابن ماجه، وبزيادة (إلا لرسول الله وعلي وفاطمة والحسن الحسين ألا قد بينت لكم الأسماء أن لا تضلوا) عند البيهقي في سننه الكبرى(65/7).

والحديث من طريق أم سلمة ضعيف جداً، فمع جهالة حال جسرة بنت دجاجة ، فهناك **محدوج الذهلي،** قال عنه البخاري: فيه نظر[2]، قال أبو زرعة : " يقولون عن جسرة عن أم سلمة والصحيح عن عائشة"[3]، وقال ابن عدي هذا حديث مقطوع [4].

وأما طريق عائشة فضعيفة ، لضعف جسرة بنت دجاجة ، وضعف الأفلت بن خليفة .

7. **كثير بن جهمان السلمي أو الأسلمي** أبو جعفر من الثالثة 4 [5]، له حديث واحد .

" قال أبو حاتم : شيخ يكتب حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات "[6].

قلت : قول أبي حاتم " شيخ " متوجه نحو ضعفه في الضبط، وأما قوله " يكتب حديثه " فمتوجه نحو اعتبار حديثه في حال المتابعة إذا وافق متنه متن المتابِع له.

---

[1] : أبو داود: **سنن أبي داود**، باب في الجنب يدخل المسجد، حديث رقم:232، (60/1).

[2] : الذهبي: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ت748هـ، **المغني في الضعفاء**، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، (543/2).

[3] : ابن أبي حاتم : **علل الحديث** (99/1).

[4] : ابن عدي: **الكامل في ضعفاء الرجال** (444/6).

[5] : ابن حجر: **تقريب التهذيب**: (459/1).

[6] : ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (149/7). ابن حبان: **الثقات** (330/5)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (368/8).

إذن هو ضعيف إلا إذا توبع يعتبر بحديثه .

نص الحديث :" عن كثير بن جمهان قال: رأيت عبد الله بن عمر يمشي في السعي فقلت له : **أتمشي في السعي بين الصفا والمروة قال لئن سعيت لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسعى، ولئن مشيت لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي، وأنا شيخ كبير**"[1].

الحديث أخرجه أبو داود(182/2)،والبيهقي في الكبرى(99/5)،من طرق عن زهير، وأخرجه ابن ماجه(995/2)، وأحمد(60/2 ،61)، من طرق عن الجراح بن مليح، وأخرجه الترمذي(217/3)، من طريق عن محمد بن فضيل، وأخرجه النسائي في الكبرى (414/2)، من طريق عن بشر بن السري عن سفيان الثوري، وأخرجه الطبراني في الأوسط(192/5)، من طريق عن المفضل بن صدقة ، خمستهم (زهير، والجراح، وابن فضيل، وسفيان، والمفضل)، من طرق عن عطاء بن السائب عن كثير بن جهمان ،

وأخرجه النسائي في الكبرى(414/2)، من طريق عن سفيان الثوري عن عبد الكريم الجزري عن سعيد بن جبير،

كلاهما(كثير بن جمهان، وسعيد بن جبير)، عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، بنحوه.

طريق كثير بن جمهان ضعيفة لضعفه، ولضعف عطاء بن السائب[2]الذي هو مدار طريق كثير، فقد ضُعّفَ عطاء بسبب اختلاطه إلا إذا روى عنه الثوري أو شعبه وصحت إليه الطريق من خلال أحدهما، وفي حديثنا روى الثوري عن عطاء لكن من خلال" بشر بن السري وهو صدوق، لكنّ بشر يروي غرائب عن الثوري ومسعر"[3].

وأما المتابعات، فقد توبع كثير بن جهمان من طريق سعيد بن جبير، لكنها مدلسة بسبب سفيان الثوري[4] فقد روى بـــ"عن" ولم يصرح بالسماع، وكان يحيى القطان لا يهتم بحديث الثوري إلا

[1] : الترمذي: **سنن الترمذي**، كتاب الحج – باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة ، حديث رقم: (217/3).

[2] : الذهبي، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ت 748هـــ ،**الكواكب النيرات** 1مج، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. الكويت– دار العلم.(61/1)، ابن عدي: **الكامل في الضعفاء** (362/5)،ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (183/7).

[3] : ابن عدي : **الكامل في الضعفاء** (17/2)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (394/1).

[4] : ابن حجر: **طبقات المدلسين** (32/1). ابن حجر: **تقريب التهذيب** (244/1).

إذا قال حدثنا[1]، فما بالنا إذا تفرد بطريق واحدة تخالف غيره من الحفاظ الذين رووه عن عطاء عن كثير .

وقال الترمذي عقب تخريجه للحديث: حسن صحيح[2] !!، رغم أنّ الطريق فيها عطاء بن السائب وهو المشهور باختلاطه، وفيه كثير بن جمهان وهو ضعيف إلا إذا توبع، فيبدو أنّ الترمذي اعتمد متابعة سعيد بن جبير لأنّه أشار لذلك بعد حكمه على الحديث بقوله :" وروي عن سعيد بن جبير عن ابن عمر بنحوه"، والمتابعة لا تقوى على الارتقاء بغيرها لما يكتنفها من تفرد في السند؛ فالحديث إنّما يعرف من طرق كثيرة عن عطاء بن السائب عن كثير بن جمهان، وأمّا طريق سعيد بن جبير فهي متفرده أصلا وهو تفرد بما لا يحتمل، ولما يكتنفها من تدليس سفيان الثوري المتفق على ثقته.

8. مخلد بن خفاف الغفاري من الثالثة 4[3] ، له حديث واحد .

قال البخاري : فيه نظر[4] ، وذكره ابن حبان في الثقات [5]، وقال ابن وضاح: مخلد مدني ثقة[6]، قال ابن عدي : لا يعرف له غير هذا الحديث [7].

إذن هو ضعيف، وتوثيق ابن وضاح له لا يقوى ابتداءً على معارضة قول البخاري الذي هو إمام في الجرح والتعديل، وليس لمخلد إلا هذا الحديث ولا يعرف إلا به ، فعلى ماذا اعتمد ابن وضاح – رحمه الله– في توثيق مخلد؟!

نص الحديث :" عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب عن مخلد بن خفاف عن عروة بن الزبير عن عائشة **أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أنّ الخراج بالضمان**[8] "[9].

---

[1] : البخاري: **التاريخ الكبير** (92/4).

[2] : الترمذي : **سنن الترمذي** (217/3)

[3] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (523/1)

[4] : الذهبي: **المغني في الضعفاء**.(648/2)، ابن حجر: **تقريب التهذيب** (493/1).

[5] : ابن حبان: **الثقات** (505/7)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (67/10)

[6] : ابن القطان: **بيان الوهم والإيهام**(211/5)ابن حجر: **تهذيب التهذيب**(67/10)،.

[7] :ابن عدي: **الكامل في الضعفاء** (444/6)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (67/10) .

[8] : الْخَرَاجِ بِالضَّمَانِ : هو الرَّجُلُ يَشْتَرِي الْعَبْدَ فَيَسْتَغِلُّهُ ثُمَّ يَجِدُ بِهِ عَيْبًا فَيَرُدُّهُ على الْبَائِعِ، فَالْغَلَّةُ لِلْمُشْتَرِي لِأَنَّ الْعَبْدَ لو هَلَكَ هَلَكَ مَالِ الْمُشْتَرِي وَنَحْوُ هذا من الْمَسَائِلِ يَكُونُ فيه الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ. انظر الترمذي : **سنن الترمذي**(582/3).

[9] : الترمذي: **سنن الترمذي**، كتاب البيوع – باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيبا ، حديث رقم:1285 (581/3).

الحديث أخرجه أبو داود(284/3)، وابن ماجه (754/2)، والحاكم (18/2)، من طرق عن مسلم بن خالد الزنجي **عن هشام بن عروة،** وأخرجه أبو داود(284/3)، وابن ماجه(754/2)، والترمذي(581/3)، والنسائي في الكبرى(11/4)، وأحمد(49/6)، والحاكم(18/2،19)، من طرق عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب **عن مخلد بن خفاف،**

كلاهما (هشام بن عروة ومخلد بن خفاف) عن عروة بن الزبير عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله،وزاد أبو داود(284/3)، وابن ماجه(75/2)، في الحديث قصة ترتب عليها سؤال عائشة.

" صرح البخاري- رحمه الله – بضعف الحديث عندما سأله الإمام الترمذي عن حديث ابن أبي ذئب عن مخلد بن خفاف عن عروة عن عائشة رضي الله عنها " **أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قضى أنّ الخراج بالضمان**". فقال البخاري : مخلد بن خفاف لا أعرف له غير هذا الحديث، وهذا حديث منكر. قال: فقلت- الترمذي- له : فحديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، فقال البخاري: إنما رواه مسلم بن خالد الزنجي ومسلم ذاهب الحديث. فقلت له: قد رواه عمر بن علي عن هشام بن عروة فلم يعرفه من حديث عمر بن علي قال: قلت له : ترى أنّ عمر بن علي دلس فيه، فقال محمد : لا أعرف أن عمر بن علي يدلس. قلت له: رواه جرير عن هشام بن عروة، فقال : قال محمد بن حميد: إنّ جريراً روى هذا في المناظرة ولا يدرون له فيه سماعا. وضعف محمد حديث هشام بن عروة في هذا الباب"[1].

ورغم هذا البيان الشافي من إمام أهل الحديث يحكم عليه الترمذي تارة: " بحسن صحيح"[2] من طريق مخلد بن خفاف ، وتارة أخرى: "بحسن صحيح غريب"[3] من طريق هشام بن عروة، فلفظ الصحة دار عند الترمذي مع الحكمين، لكن هذا لا يعني صحة الحديث عندنا ، فطريق مخلد بن خفاف ضعيفة لضعف مخلد، وطريق هشام بن عروة ضعيفة أيضا لضعف مسلم بن خالد الزنجي.

---

[1] : ابن أبي حاتم: **علل الترمذي** (191/1،192).

[2] : الترمذي : **سنن الترمذي**(581/3)

[3] : المصدر السابق (582/3).

قال الباحث : الحيث ضعيف، فطريق مخلد بن خفاف ضعيفة بسببه، وكذلك احتمال الإنقطاع موجود فمحمد بن عبد الرحمن بن المغيرة "أبو ذئب"، ثقة من السابعة توفي سنة 159 هـ [1]، ومخلد بن خفاف من الثالثة ، ويرجح ما أشار ابن حجر– رحمه الله – حيث قال:(وفي سماع ابن أبي ذئب منه عندي نظر)[2].

وأمّا بالنسبة للمتابعة ، فقد توبع مخلد بن خفاف من قبل هشام بن عروة والمتابعة ضعيفة، لانّ مسلم بن خالد الزنجي ضعيف، بل وقال البخاري : مسلم بن خالد عن هشام منكر الحديث[3]، وهذه النتيجة هي التي أشار إليها أبو حاتم – رحمه الله – حيث قال : "وليس هذا إسناد[4] تقوم بمثله الحجة"[5] .

المبحث الثالث

[1] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (67/10).

[2] : المصدر السابق: (115/10).

[3] : البخاري: **التاريخ الكبير** (260/7).

[4] : أي إسناد مخلد بن خفاف .

[5] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (67/10).

الرواة المقبولون عند ابن حجر وهم مجهولون- نماذج مختارة-

بعد عرضنا لأحاديث الرواة الذين أطلق عليهم الحافظ لفظ "مقبول" من الطبقة الثانية والثالثة وهم ثقات أو ضعفاء والذين يمثلون كل الرواة، وبينّا ما هو حكم كل حديث بالتفصيل، كان لا بد أن نُتْبِعَ ذلك ببيان شافٍ للرواة الذين أطلق عليهم الحافظ لفظ "مقبول" من الطبقة الثانية والثالثة وهم مجهولون مع دراسة كل مروياتهم، ولكن لما كان عدد الرواة كبيراً وعدد صفحات هذه الدراسة محدود، وجدنا أن نشير في هذا المبحث بنماذج مختارة هي بمثابة رسم صورة واضحة لباقي الرواة، علماً بأنّي عرضت ما تبقى من رواة مجاهيل في نهاية هذا الفصل على شكل جدول، بيّنت فيه كل ما يخص الراوي من جرح وتعديل ودراسة مروياته مع التنبيه إلى أنّ الجدول يمثل كل الرواة المجهولين وعددهم (270) راوياً.

المطلب الأول : الرواة المجهولون والإسناد إليهم صحيح.

1. **القاسم بن حسان العامري** الكوفي من الثالثة، د س[1]، وله أربعة أحاديث .

قال أحمد بن صالح :ثقة[2]، وقال ابن القطان لا يعرف حاله، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة .[3]

توثيق أحمد بن صالح ومن معه مندفع بعد النظر في رواياته، فهو لم تصح له رواية، بالإضافة إلى روايته في كتب السنن إمّا عن مجاهيل – سيتم بسط الكلام عنهم بعد قليل – وإمّا عن زيد بن ثابت وهو لم يسمع منه[4]، فيترجح بذلك قول ابن القطان بتجهيله.

إذن هو مجهول.

- رواة مقبولون من الطبقة الثانية والثالثة عند ابن حجر– رحمه الله – وذات صلة بحديث القاسم بن حسان[1]:

---

1 : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (449/1).

2 : الواعظ ، عمر بن أحمد أبو حفصت 385هـــ، **تاريخ أسماء الثقات** 1مج، تحقيق: صبحي السامرائي. ط1. الكويت- الدار السلفية.(1984)، (189/1).

3 : ابن حبان: **الثقات** (305/5) العجلي: **معرفة الثقات** (209/2) ،ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (279/8).

4 : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (289/8)، فإذا كان زيد بن ثابت رضي الله عنه توفي سنة 45 هـــ ، وكان القاسم من الثالثة، أو بداية الرابعة كما أشار لذلك ابن حبان(305/5) فذكره تارة في التابعين، وتارة في اتباع التابعين ، فكيف سيلقاه ويسمع منه.

أ. **عبد الرحمن بن حرملة** الكوفي من الثالثة د س[2] ، وله حديث واحد.

" قال ابن المديني : لا أعلم روى عن ابن مسعود إلا هذا الحديث ولا نعرفه من أصحاب ابن مسعود ،وذكره ابن حبان في الثقات "[3].

إذن هو مجهول .

نص الحديث الأول :" عن القاسم بن حسان عن عبد الرحمن بن حرملة أنّ عبد الله بن مسعود كان يقول: كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يكره عشر خلال، الصفرة يعني: الخلوق ،وتغيير الشيب، وجر الإزار، والتختم بالذهب، والتبرج بالزينة لغير محلها، والضرب بالكعاب، والرقى إلا بالمعوذات، وعقد التمائم، وعزل الماء لغير أو غير محله أو عن محله، وفساد الصبي غير مُحَرِّمِه "[4].

الحديث أخرجه أبو داود (89/4)، والنسائي في الكبرى (418/5)، وأحمد (380/1)، من طرق عن القاسم بن حسان عن عبد الرحمن بن حرملة عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بألفاظ متقاربة .

والحديث ضعيف لجهالة حال القاسم بن حسان[5] وعبد الرحمن بن حرملة[6] .

وهذا الحكم يتماشى مع قول البخاري (ولم يصح حديثه).[7]

ب. **فلفلة بن عبد الله الجعفي الكوفي** من الثانية س [8]، وله حديث واحد .

تفرد ابن حبان بذكره في الثقات [9]. إذن هو مجهول.

نص الحديث الثاني: " عن القاسم بن حسان عن فلفلة بن عبد الله الجعفي قال: قال عبد الله وهو بن مسعود: **نزلت الكتب من باب واحد ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف**".[1]

---

[1] : ذكرته هنا حتى لا أكرر الحديث عنه في مكان آخر، لما له صلة بحديث القاسم بن حسان.

2 : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (339/1).

3 : ابن حبان: **الثقات** (95/5)،ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (147/6).

4 :أبو داود: **سنن أبي داود**، كتاب الخاتم – باب ما جاء في خاتم الذهب ، حديث رقم: 4222، (89/4).

[5] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (279/8).

[6] : المصدر السابق: (147/6).

[7] : المزي: **تهذيب الكمال** (62/17) ، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (147/6).

[8] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (448/1).

[9] : ابن حبان: **الثقات** (300/5) ، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (272/8).

الحديث أخرجه النسائي في الكبرى (4/5)، وأحمد (739/1)، من طرق عن الوليد بن قيس عن القاسم بن حسان عن فلفلة بن عبد الله عن عبد الله بن مسعود **موقوفا** ، بمثله .

وأخرجه أحمد (739/1) من طريق عن سلمة بن أبي سلمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم **مرفوعا،** بمثله .

والحديث ضعيف لجهالة حال القاسم[2] وفلفلة ، علما بأنّه موقوف، وأما الطريق الثانية فهي ضعيفة لسببين، أوّلها: جهالة حال سلمة بن أبي سلمة [3]، وثانيها: الانقطاع؛ فأبو سلمة لم يلق عبد الله بن مسعود [4] .

نص الحديث الثالث : " عن القاسم بن حسان عن زيد بن ثابت **عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل صلاة حذيفة في صلاة الخوف..، فقام حذيفة، وصف الناس خلفه صفين، صفا خلفه ،وصفا موازي العدو، فصلى بالذين خلفه ركعة وانصرف هؤلاء إلى مكان هؤلاء، وجاء أولئك فصلى بهم ركعة ولم يقضوا** " [5]

الحديث أخرجه النسائي في الكبرى (590/1) من طريق عن القاسم بن حسان عن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله .

والحديث ضعيف لعدة أسباب، أوّلها: جهالة حال القاسم بن حسان، وثانيها: عدم سماعه من زيد بن ثابت، وثالثها: لما فيه من زيادة منكرة لفظها: " **ولم يقضوا** "، لأنّه ثبت في الصحيح أنّهم قضوا ركعة [6].

وللحديث شاهد من طريق حذيفة بن اليمان، أخرجه أحمد في مسنده (399/5) وهو ضعيف ، لأنّ فيه ثعلبة بن زهدم، وهو مجهول الحال[1].

---

[1] : النسائي: **سنن النسائي الكبرى،** كتاب فضائل القرآن– باب من كم أبواب نزل القرآن ، حديث رقم: 7984، (4/5).

[2] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (279/8).

[3] : تفرد ابن حبان بذكره في الثقات (399/6) ، وقال عنه ابن حجر في التقريب مقبول من الثالثة ت (248/1) ، ولأنّ الترمذي روى له في التفسير ولم يسمه لم اعتبره من رجاله، فالذي سماه الحاكم في مستدركه، انظر: ابن حجر، **تهذيب التهذيب** (131/4).

[4] : ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري ت463هـــ، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** 24مج ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي وآخر. المغرب– وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.(1387)،(275/8).

[5] : النسائي: **سنن النسائي الكبرى،** كتاب صلاة الخوف،حديث رقم: 1919، (590/1).

[6] : البخاري: **صحيح البخاري،** كتاب المغازي– باب غزوة ذات الرقاع ، حديث رقم: 3904،(1514/4). مسلم: **صحيح مسلم** ، كتاب صلاة المسافرين– باب صلاة الخوف ، حديث رقم:839، (574/1).

2. **أبو عبد رب الدمشقي** الزاهد ويقال أبو عبد ربه ، من الثالثة ، ق[2] ، وله حديث واحد .

" ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الذهبي : صدوق!"[3].

قال الباحث: لا أدري على ماذا اعتمد الذهبي عندما قال هو صدوق، فهو خلا من تعديل سوى ذكر ابن حبان له في الثقات، ولم يتابع على حديثه، فلا سبب إلا لذكر ابن حبان له في الثقات وهذا لا يسلم .

إذن هو مجهول .

نص الحديث : " عن أبي عبد رب قال: سمعت معاوية بن أبي سفيان يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: **إنما الأعمال كالوعاء، إذا طاب أسفله طاب أعلاه، وإذا فسد أسفله فسد أعلاه** "[4].

الحديث أخرجه ابن ماجه(1404/2) ، وأحمد (4/ 94) ، وابن حبان (51/2)، وعبد حميد (1/ 156) ، وأبو يعلى (13/ 348)، من طرق عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن أبي عبد رب الدمشقي عن معاوية بن أبي سفيان عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بمثله ، وبزيادة عند بعضهم " بخواتيمها " – أي إنما الأعمال بخواتيمها كالوعاء – [5].

والحديث ضعيف بهذا النص؛ لأنّ فيه أبا عبد رب الدمشقي وهو مجهول العين، فلم يروِ عنه سوى عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن عبد رب الدمشقي.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم " الأعمال بخواتيمها "، فقد أخرجه البخاري في صحيحه[6] .

3. **أبو موسى الهلالي** من الثانية . د[7]، وله حديث واحد .

---

[1] : الراجح أنّ ثعلبة بن زهدم ليس بصحابي، فقد ذكره مسلم في الطبقة الأولى من التابعين ، وقال العجلي عنه كوفي تابعي ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات، انظر: العجلي: **معرفة الثقات** (260/1) ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (20/2)، ابن حجر: **الإصابة في تمييز الصحابة** (402/1).

[2] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (655/1).

[3] : ابن حبان: **الثقات** (130/5)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (170/12).

[4] : ابن ماجه: **سنن ابن ماجه**، كتاب الزهد– باب التوقي على العمل ، حديث رقم:4199 (2/ 1404).

[5] : أخرجها أبو يعلى (348/13)، وابن حبان (2/ 51).

[6] : البخاري: **صحيح البخاري**، كتاب الرقاق– باب الأعمال بالخواتيم وما يخاف منها ، حديث رقم: 6128 (5/ 2381).

[7] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 677).

قال أبو حاتم مجهول ، وذكره ابن حبان في الثقات[1] .

إذن هو مجهول .

نص الحديث : " عن أبي مُوسَى الهلالي عن أبيه عن عبدالله بن مَسْعُودٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" **لا رضاع إلا ما أنشز العظم وأنبت اللحم** " [2].

الحديث أخرجه أبو داود(22/2)، والبيهقي في الكبرى (461/7)، والدارقطني (4/ 173)، من طرق عن سليمان بن المغيرة عن أبي موسى الهلالي عن أبيه عن ابن لعبد الله بن مسعود، وأخرجه أبو داود (22/2) ، والبيهقي في الكبرى (461/7) ، من طريق عن سليمان بن المغيرة عن أبي موسى الهلالي عن أبيه ، **كلاهما** (ابن لعبد الله بن مسعود ، وأبو أبي موسى الهلالي) عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بمثله .

والحديث ضعيف : لجهالة حال أبي موسى وأبيه[3]، وإبهام ابن عبد الله بن مسعود ، بالإضافة إلى اضطراب الحديث فمرة يرويه أبو موسى عن أبيه عن ابن لعبد الله بن مسعود عن عبد الله بن مسعود موقوفاً ، ومرة يرويه عن أبيه عن عبد الله بن مسعود مرفوعا .

4. حجّاج بن حجّاج بن مالك الأسلمي من الثالثة[4] د ت س، وله حديثان.

تفرد ابن حبان بذكره في الثقات [5] .

إذن هو مجهول .

نص الحديث الأول : عن الحجاج بن حجّاج عن أبيه حجاج بن مالك قال : **قلت يارسول الله ما يذهب عني مذمة الرضاع ، قال : غرة عبد أو أمة**"[6].

---

[1] : ابن أبي حاتم : **الجرح والتعديل** (9/ 438) ، ابن حبان، **الثقات** (7/ 663).

[2] : أبو داود: **سنن أبي داود** ، كتاب النكاح– بَاب في رِضَاعَةِ الْكَبِيرِ ، حديث رقم:2060، (2/ 222).

[3] : قال أبو حاتم : هو(أبو موسى) وأبوه مجهولان، انظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل** (9/ 438)، ابن حجر، **تهذيب التهذيب** (12/ 275) ،

[4] :ابن حجر: **تقريب التهذيب** (152/1).

[5] : ابن حبان: **الثقات** (4/ 153).

[6] : النسائي: **سنن النسائي الكبرى**، كتاب النكاح – باب حق الرضاع وحرمته، حديث رقم: 5482، (306/3).

الحديث أخرجه النسائي في الكبرى (306/3)، وأحمد (3 /450) ، والطبراني في الكبير (222/3)، وابن حبان (44/10) من طرق عن عروة بن الزبير، وأخرجه ت (459/3) من طريق عن هشام بن عروة ، **كلاهما** (هشام وعروة) عن حجاج بن حجاج ،وأخرجه النسائي في الكبرى(3/ 306) ، والطبراني في الكبير(222/3) ، من طريقين عن عروة بن الزبير كلاهما (حجاج وعروة)عن حجاج بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بلفظه .

الحديث ضعيف، لأنّ مداره حجاج بن حجاج وهو مجهول الحال ، ومتابعة عروة بن الزبير لحجاج خطأ، لأنّ الرواية معروفة عن حجاج بن حجاج عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم، وسأل الترمذيّ البخاري عن ذلك فقال: " الصحيح عن حجاج بن الحجاج عن أبيه "[1].

نص الحديث الثاني : "عن الحجاج بن الحجاج الأسلمي عن أبي هريرة قال : **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يُحرّم من الرضاع المصة والمصتان، إنّما يحرم ما فتق الأمعاء** ".[2]

الحديث أخرجه النسائي في الكبرى (300/3 ،301) من طريق عن عبد الله بن الزبير وأخرجه البيهقي في الكبرى (7/ 456) والدارقطني (173/4) من طرق عروة بن الزبير ،**كلاهما** (عروة وعبد الله) عن حجاج بن الحجاج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بألفاظ متقاربة.

والحديث ضعيف، فمداره حجاج بن الحجاج وهو مجهول الحال ، وكذلك الرواية إليه لم تصح لأنّ فيها محمد بن إسحاق ، وهو إمام في المغازي، أمّا في الحديث فهو صدوق كثير الخطأ

[1] : الترمذي: **علل الترمذي** (168/1).

[2] : النسائي: **سنن النسائي الكبرى**، كتاب النكاح– باب القدر الذي يحرم من الرضاعة، حديث رقم: 546 (3/ 300).

ويدلس كثيراً، وخاصة عن الضعفاء[1]، ورواية عبد الله بن الزبير عن حجاج فيها خلاف، لأنّ الأصل العكس فعبد الله بن الزبير توفي سنة 73 هــــ [2] ، وحجاج من الثالثة !![3]

علماً بأنّ الحديث قد روي عن أبي هريرة موقوفاً[4]،أخرجه ابن أبي شيبة(550/3) والنسائي في الكبرى(456/7) من طريقين عن هشام بن عروة عن عروة بن الزبير بسند صحيح ، فيصبح عندنا تعارض بين موقوف صحيح ومرفوع ضعيف فيقدم الموقوف على المرفوع للصحة، ولهذا قال ابن عبد البر: لا يصح مرفوعاً[5].

وليس لحجاج متابعة .

وللحديث شاهدان، فأوّلهما : أخرجه الترمذي(458/3)، والنسائي في الكبرى(301/3) من طريق هشام بن عروة عن أبيه عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أم سلمة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح ، قلت بل هوضعيف،لأنّ فاطمة بنت المنذر تفرد العجلي بتوثيقها- حسب منهجه في توثيق المجاهيل- ، فتبقى في دائرة الجهالة علماً بأنّه لا متابع لها ، ثمّ سماعها من أم سلمة فيه نظر، لأنّ أم سلمة توفيت سنة 61 هــــ ، بينما فاطمة بنت المنذر ولدت سنة 48هــــ ووجدت ابن حزم قد ذهب لمثل ذلك[6] .

وأما الشاهد الثاني أخرجه ابن ماجه (1/ 626)، من طريق عبد الله بن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة بن الزبير عن عبد الله بن الزبير وهو ضعيف، لأنّ فيه ابن لهيعة وهو ضعيف[7].

---

[1] : النسائي: **الضعفاء للنسائي** (90/1)، ابن عدي: **الكامل في الضعفاء** (6/ 104)، الحلبي ، إبراهيم بن محمد بن سبط بن العجمي ت 841هـ، **التبيين لأسماء المدلسين** 1مج، تحقيق: محمد إبراهيم داود الموصلي. ط1. بيروت- مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع.(1994)،(1/ 171)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (36/9)،

[2] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (175/2).

[3] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (152/1)

[4] : أخرجه ابن أبي شيبة (550/3) ، والنسائي في الكبرى (456/7)

[5] : ابن الملقن: **البدر المنير** (277/8).

[6] : العراقي، أبو زرعة ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم ت 826، **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**. تحقيق: عبد الله نوارة. الرياض- مكتبة الرشد.(1999م).(378/1).

[7] : ، البخاري ، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي ت 256 ، **الضعفاء الصغير** 1مج ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد .ط1 .حلب-دار الوعي.(1396)،(66/1)، النسائي:**الضعفاء للنسائي**(64/1)، ابن حجر:**تهذيب التهذيب** (327/5) .

وقد روي بتمام لفظه عن عائشة موقوفاً بإسناد صحيح، أخرجه النسائي في الكبرى(300/3). إذن: الحديث صحيح موقوفا ًعن أبي هريرة وعائشة رضي الله عنهما، وأمّا الشق الأول من الحديث فله شاهد صحيح من حديث عائشة رضي الله عنها أخرجه مسلم في صحيحه بلفظ " أنّ النبي ﷺ قال: لا تحرّم المصة والمصتان"[1].

5. **حزام بن حكيم بن حزام بن خويلد** الأسدي القرشي من الثالثة س[2]، وله حديث واحد .

تفرد ابن حبان بذكره في الثقات[3].

إذن هو مجهول .

- راويان مقبولان من الطبقة الثالثة ، ذات صلة بحديث حزام بن حكيم .

أ. **عبد الله بن عصمة الجشمي،** حجازي من الثالثة س[4]، وله حديث واحد.

(قال ابن حزم : متروك ، وتابعه عبد الحق بذلك فقال : ضعيف جدا ، ورد ابن القطان على قول ابن حزم بقوله بل مجهول الحال ، وذكره ابن حبان في الثقات)[5].

إذن هو مجهول .

ب. **عبد الله بن محمد بن صيفي** المخزومي من الثالثة س[6]، وله حديث واحد.

تفرد ابن حبان بذكره في الثقات[7]. إذن فهو مجهول .

نص حديثهم : " عن حزام بن حكيم بن حزام قال قال حكيم بن حزام: **ابتعت طعاما من طعام الصدقة فربحت فيه قبل أن أقبضه، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكرت ذلك له فقال : لا تبعه حتى تقبضه** "[8].

---

[1] : مسلم : **صحيح مسلم،** كتاب الرضاع– باب في المصة والمصتان. حديث رقم: 1450.(1073/2)

[2] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (157/1).

[3] : ابن حبان: **الثقات** (188/4)،ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (2/ 212).

[4] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (314/1).

[5] : الذهبي: **ميزان الإعتدال في نقد الرجال** (4/ 146)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (5/ 281).

[6] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (321/1).

[7] : ابن حبان: **الثقات** (44/5)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (8/6).

[8] : النسائي: **سنن النسائي الكبرى.** كتاب البيوع– باب بيع الطعام قبل أن يستوفى.حديث رقم:6195،(37/4)

الحديث أخرجه النسائي في الكبرى (37/4)، وابن حبان (361/11) من طريقين عن حزام بن حكيم،وأخرجه النسائي في الكبرى (36/4)، وابن حبان (358/11) من طرق عن عبد الله بن عصمة، وأخرجه النسائي في الكبرى (37/4) ، من طريق عن عبد الله بن محمد بن صيفي، وأخرجه النسائي في الكبرى (37/4) ، من طريق عن يوسف بن ماهك ، **أربعتهم** (حزام بن حكيم وعبد الله بن عصمة وعبد الله بن محمد ويوسف بن ماهك)، عن حكيم بن حزام عن النبي صلى الله عليه وسلم، بألفاظ متقاربة .

والحديث ضعيف، لأنّ فيه حكيم بن حزام وعبد الله بن عصمة وعبد الله بن محمد وثلاثتهم مجاهيل، وأمّا متابعة يوسف بن ماهك لهم فهي منقطعة، لأنّ يوسف بن ماهك لم يسمع حكيم بن حزام، فبينهما عبد الله بن عصمة [1]، والحديث إنّما يعرف من حديث عبد الله بن عمر [2] ، وعبد الله بن عباس[3] – رضي الله عنهما–، وهما صحيحان.

6. **حيّان بن بسطام الهذلي** البصري من الثالثة . ق[4] ، وله حديث واحد .

تفرد ابن حبّان بذكره في الثقات[5] .

إذن هو مجهول .

نص الحديث : " قال سليم بن حيان سمعت أبي حيّان بن بسطام سمعت أبا هريرة يقول: **ثم نشأت يتيما وهاجرت مسكينا وكنت أجيرا لابنة غزوان بطعام بطني وعقبة رجلي أحطب لهم إذا نزلوا وأحدو لهم إذا ركبوا فالحمد لله الذي جعل الدين قواما وجعل أبا هريرة إماما** "[6] .

فالحديث أخرجه ابن ماجه (2/ 817) من طريق عن سليم بن حيّان عن حيّان بن بسطام عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفا عليه .

والحديث ضعيف، لأنّ فيه حيّان بن بسطام وهو مجهول.

---

[1] : العلائي: **جامع التحصيل** (350/1)،قال الإمام أحمد: يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام مرسل.

[2] : أخرجه البخاري(751/2)، والنسائي (4/ 36) من طريق نافع مولى عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر .

[3] : أخرجه البخاري (2/ 751)، والنسائي (4/ 36) من طرق عن طاووس عن عبد الله بن عباس .

[4] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (184/1).

5 : ابن حبان: **الثقات** (171/4)، المزي: **تهذيب الكمال**(7/ 471) .

[6] : ابن ماجه: **سنن ابن ماجه**، كتاب الرهون– باب إجارة الأجير على طعام بطنه، حديث رقم: 2445، (870/2).

7. **حيّة بن حابس التميمي** من الثالثة، ت[1] . وله حديث واحد .
تفرد ابن حبّان بذكره في الثقات[2] ، إذن هو مجهول .

نص الحديث:" عن حَيَّةُ بن حَابِسٍ التَّمِيمِيُّ قال حدثني أبي حابس التميمي **أَنَّهُ سمع رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يقول : لا شيء في الهام، والعين حقِ**[3] "[4].

الحديث أخرجه الترمذي (4/ 397)، وأحمد (5/ 70)، والطبراني في الكبير (4/ 31) ، من طرق عن علي بن المباركة ، وأخرجه أحمد (70/5) ، والطبراني في الكبير (4/ 31)، من طريقين عن حرب بن شداد، **كلاهما** (علي بن المبارك ، وحرب بن شداد) عن يحيى بن أبي كثير عن حيّة بن حابس عن حابس التميمي عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله، وزاد الطبراني في الكبير(31/4): "وأصدق الطير الفأل".

وروى الإمام أحمد الحديث في مسنده (70/5) من طريق شيبان عن يحيى بن أبي كثير عن عن حيّة بن حابس عن حابس التميمي عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا.

وهذا خطأ، لأنّ علي بن المبارك وهو ثقة[5]، وحرب بن شدّاد وهو صدوق[6] اجتمعا على رواية حابس عن النبي صلى الله عليه وسلم، وخالفهما بذلك شيبان بن عبد الرحمن النحوي[7].

---

1 : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 185).

2 : ابن حبان: **الثقات** (4/ 182).

3 : معنى الحديث: " **لا شيء في الهامة**" : فيها تأويلان أحدهما: أنّ العرب كانت تتشاءم بها، وهي الطائر المعروف من طير الليل وقيل: هي البومة ، قالوا: كانت إذا سقطت على دار احدهم فرآها ناعية له نفسه أو بعض أهله وهذا تفسير مالك بن أنس، والثاني أن العرب كانت تعتقد أن عظام الميت ،وقيل روحه ينقلب هامة تطير وهذا تفسير أكثر العلماء وهو المشهور، ويجوز أن يكون المراد النوعين ، فإنهما جميعا باطلان فبين النبي صلى الله عليه وسلم إبطال ذلك وضلالة الجاهلية فيما يعتقده من ذلك ، " **والعين**" أي أثرها "**حق**" لا بمعنى أن لها تأثيرا بل بمعنى أنها سبب عادي كسائر الأسباب العادية بخلق الله تعالى عند نظر العائن إلى شيء وإعجابه ما شاء من ألم أو هلكة، انظر: :المباكفوري، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم. **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي** 10مج، بيروت– دار الكتب العلمية.(186/6).

4 : الترمذي، **سنن الترمذي** ،كتاب الطب – باب ما جاء أن العين حق والغسل لها ،حديث رقم: (2061) ،(397/4)، وقال حديث حيّة عن حابس حديث غريب .

5 : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (404/1)

6: ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (3/ 250)، ابن حجر، **تهذيب التهذيب** (2/ 197).

7 :وثقة ابن معين والنسائي، وقال أبو حاتم: حسن الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، انظر:ابن أبي حاتم:**الجرح والتعديل** (355/4 –356)، ابن حجر:**تهذيب التهذيب** (327/4)، قلت هو ثقة حجة إلا إذا تفرد ينظر، فكيف إذا خالف!

قال الترمذي: حديث حية بن حابس حديث غريب[1]، قال الباحث: والحديث ضعيف لأنّ فيه حية بن حابس وهو مجهول.

وللحديث شاهدان، للفظ "العين حق " أخرجه البخاري عن أبي هريرة[2]، ومسلم عن أبي هريرة وابن عباس[3] .

- راو مقبول من الطبقة الثالثة، وذات صلة بحديث حية بن حابس.

مضارب بن حزن ، من الثالثة[4] ق ، وله حديث واحد .

ذكره ابن حبّان في الثقات[5] ، وقال العجلي : بصري تابعي ثقة [6].

إذن هو مجهول .

نص الحديث : عن مضارب بن حزن عن أبي هريرة رضي عنه قال : **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " العين حق "**[7].

الحديث أخرجه ابن ماجه (1159/2) من طريق سعيد بن إياس الجريري عن مضارب بن حزن ، وأخرجه البخاري (2167/5) ، ومسلم (1719/4)، من طرق عن همام بن منبه ، **كلاهما** (مضارب وهمام) عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله .

وطريق مضارب ضعيفة لجهالة مضارب بن حزن ، والمحفوظ طريق همام .

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس، أخرجه مسلم في صحيحه.[8]

---

[1] : الترمذي: **سنن الترمذي**(379/4)

[2] : البخاري: **صحيح البخاري**،كتاب الطب– باب العين حق ، حديث رقم : 5408،(2167/5، 2219).

[3] : مسلم: **صحيح مسلم**، باب الطب والمرضى والرقي، حديث رقم :2188 ،(1719/4).

[4] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 534) .

[5] : ابن حبان: **الثقات** (5/ 453)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (10/ 151).

[6] : العجلي: **معرفة الثقات** (281/2)، المزي: **تهذيب الكمال** (151/10).

[7] : ابن ماجه: **سنن ابن ماجه** ، كتاب الطب، باب العين حق، حديث رقم: 3507،(2/ 1159).

[8] : مسلم: **صحيح مسلم**، باب الطب والمرضى والرقي، حديث رقم :2188 ،(1719/4).

8. **خارجة بن الصلت البرجمي** الكوفي من الثالثة[1]، د س، وله حديث واحد"

ذكره ابن حبان في الثقات[2] ، وقال ابن أبي خيثمة[3] عن ابن معين: إذا روى الشعبي عن رجل وسماه فهو ثقة يحتج بحديثه "[4]، ، وقال الذهبي: محلّه الصدق[5].

وفي حديثنا روى الشعبي عن خارجة بن الصلت وبناءً على رواية ابن أبي خيثمة عن ابن معين يكون خارجة ثقة !!!.

قلت : نحن أمام قاعدة تكلم عنها اللاحم[6] باسهاب، وهي رواية الثقة عن الراوي – وخاصة الراوي المجهول– هل تنفعه؟، ولأنّ المقام لا يتسع لعرض الآراء وترجيحها، أكتفي بالإشارة إلى ما يعكر صفو هذه القاعدة، ومن ذلك :

1– أنّ الراوي عن المجهول، كالشعبي وغيره ، لم ينص على أنّ كل من رويت عنه فهو ثقة ، والقاعدة تُــقَــولُ الإمام مالم يقل .

2– أنّ كثيرا من الرواة لا يعرف منهجهم في التعامل مع من يسمعون منه أو يحدثون عنه ، ومن نص على منهجه هم قلة، وإنّ نص على منهجه قد لا يلتزمه ومثال ذلك قول الخليلي عن الإمام مالك (شيوخه شيوخ مالك ، لكنه قد يروي عن الضعفاء)[7]، وقد روى الإمام مالك عن عبد الكريم بن أبي المخاريق[8] ، ولا خلاف بين أهل العلم على ضعفه[9] .

3– وجود الاختلاف بين النقاد أصلا في وصف راوٍ هل هو ممن ينتقي عن شيوخه أم لا .

---

[1] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (186/1).

[2] : ابن حبان: **الثقات** (4/ 211).

[3] : قالها ابن معين، ولم يشر التهذيب لذلك، انظر: ابن أبي حاتم:**الجرح والتعديل** (6/ 323).

[4] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (3/ 66).

[5] : الذهبي : **الكاشف**(361/1).

[6] : **الجرح والتعديل**(244–283)

[7] : أبو يعلى، الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني ت 446هـ، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث** 3مج، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس. ط1. الرياض– مكتبة الرشد.(1409)،(1/ 285)

[8] : العلائي: **جامع التحصيل** (90/1).

[9] : الباجي: **التعديل والتجريح**،(918/2).

4- عرف بالاستقراء أنّ بعض من وصفوا بانتقاء شيوخهم ربما روَوا عن الضعفاء والمتروكين إما لغرض الرواية، وإما لأغراض أخرى [1] .

5- احتمال أن يكون عنده ثقة، وعندنا ليس بثقة، كما حصل مع الإمام الشافعي عندما قال حدثني الثقة وأراد به أحيانا إبراهيم بن أبي يحيى والأكثرون ضعفوه وتبين لهم من حاله مالم يطّلع عليه الإمام الشافعي رحمه الله [2] .

إذن خارجة بن الصلت يبقى في دائرة الجهالة، والقاعدة مخرومة أيضا بالنظر إلى رواية خارجة، فهي لم تتابع أصلا.

نص الحديث : عن خارجة بن الصلت عن عمه[3] : " **أنّه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلم، ثم أقبل راجعا من عنده، فمر على قوم عندهم رجل مجنون موثق بالحديد، فقال أهله: إنّا حدثنا أن صاحبكم هذا قد جاء بخير، فهل عندك شيء تداويه؟ فرقيته بفاتحة الكتاب، فبرأ فأعطوني مائة شاة، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته، فقال: هل إلا هذا؟ وقال مسدد في موضع آخر: هل قلت غير هذا ؟ قلت : لا، قال: خذها ، فلعمري لمن أكل برقية باطل؛ لقد أكلت برقية حق**"[4].

الحديث أخرجه أبو داود{(266/3)،(13/4 ،14)}، والنسائي في الكبرى(6/ 250)، وأحمد(210/5)، من طرق عن عامر الشعبي عن خارجة بن الصلت عن عمه عن النبي صلى الله عليه وسلم، بألفاظ متقاربة.

والحديث ضعيف لسببين ، أوّلهما: جهالة خارجة ، وثانيها: ،أنّ عمه لم يسمَّ ولم يعرف.

وليس لخارجة متابعة .

---

[1] : (2- 4)، اللاحم: **الجرح والتعديل**.ص(261 – 263).

[2] : العلائي:**جامع التحصيل**(1/ 94).

[3] : قال أبو القاسم البغوي ، بلغني أنّ عمه علاقة بن صحّار ، قلت : هو مختلف في اسمه وروى له أبو داود والنسائي ولم يسمياه ، انظر: المزي: **تهذيب الكمال** (22/ 552).

[4] : النسائي: **سنن أبي داود** ، كتاب الطب– باب كيف الرقى ، حديث رقم: 3896،(13/4).

9. **دقرة بنت غالب الراسبية البصرية** من الثالثة س [1] ولها حديث واحد .

" ذكرها ابن حبان في الثقات ، وقال العجلي تابعية ثقة [2].

إذن هي مجهولة .

نص الحديث : " عن دقرة أم عبد الرحمن بن أذينة، قالت: **كنا نطوف مع أم المؤمنين عائشة، فرأت على امرأة برداً فيه تصليب، فقالت : اطرحيه، فإنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى نحو هذا قضبه**[3] " [4].

الحديث أخرجه النسائي في الكبرى(504/5)، وأحمد (140/6) من طريقين عن محمد بن سيرين عن دقرة ، وأخرجه البخاري (222/5) ، وأحمد (52/1 ، 140)، والطبراني في الأوسط (56/3)،من طرق عن يحيى بن أبي كثير عن عمران بن حطّان، **كلاهما** (دقرة و عمران) عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بنحوه ، ومختصرا عند البخاري بلفظ: " أنّ النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يترك في بيته شيئا فيه تصاليب إلا نقضه"[5].

وطريق دقرة ،– والتي فيها قصة الطواف – ضعيفة لجهالة دقرة بنت غالب ، وأما طريق عمران بن حطان ، فهي الصحيحة أخرجها البخاري[6]، – بدون ذكر قصة الطواف–.

10. **زيد بن ظبيان الكوفي** من الثانية [7] ت. س، وله حديث واحد .

تفرد ابن حبان بكره في الثقات [8].

إذن هو مجهول.

---

[1] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (746/1).

[2] : ابن حبان: **الثقات** (4/ 221)، العجلي: **معرفة الثقات** (2/ 452).

[3] :قال ابن منظور:" قضب القضب القطع،وقيل في معنى الحديث: قطع موضع التصليب منه.انظر: **لسان العرب**(678/1).

[4] : النسائي: **سنن النسائي الكبرى**، باب التصاوير، حديث رقم :7992 (504/5)

[5] : البخاري: **صحيح البخاري**، كتاب اللباس– باب نقض الصور، حديث رقم: 5608، (2220/5).

[6] : المصدر السابق: حديث رقم : 5608، (2220/5).

[7] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 224).

[8] : ابن حبان: **الثقات** (40 /249).

نص الحديث: " عن زيد بن ظبيان عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **ثلاثة يحبهم الله: رجل قام من الليل يتلو كتاب الله، ورجل تصدق صدقة بيمينه يخفيها أُراه قال من شماله، ورجل كان في سرية فانهزم أصحابه فاستقبل العدو**"[1].

الحديث أخرجه الترمذي (4/ 698)، والنسائي في الكبرى(1/ 414)، وابن أبي شيبة (203/4)، وابن حبان (135/8)، والحاكم (123/2)، من طرق عن منصور بن المعتمر عن ربعي بن جراش عن زيد بن ظبيان،وأخرجه النسائي في الكبرى (414/1) وأحمد (153/5)، من طريقين عن سفيان بن عيينة عن منصور بن المعتمر عن ربعي بن خراش ، **كلاهما** (ربعي وزيد) عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بنحوه.

والحديث ضعيف لسببين: أولهما: طريق ربعي عن أبي ذر منقطعة ، لأنّ الصحيح أنّ ربعي يروي بواسطة عن أبي ذر[2] ، أي أنّ ربعي لم يسمع من أبي ذر. وثانيهما: أنّ طريق زيد بن ظبيان عن أبي ذر ضعيفة لجهالة زيد، وليس لزيد متابعة.

وللحديث شاهد من طريق أبي بكر بن عياش عن الأعمش عن منصور عن ربعي بن خراش عن عبد الله بن مسعود بمثل حديث أبي ذر رضي الله عنه ،أخرجه الترمذي (697/4) ، وقال أبو عيسى: هذا حديث غريب من هذا الوجه وهو غير محفوظ، والصحيح ما روى شعبة وغيره عن منصور عن ربعي بن خراش عن زيد بن ظبيان عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر بن عياش كثير الغلط. قلت: الحديث ضعيف لأنّ فيه أبو بكر بن عياش وهو" صدوق ثبت في القراءة، لكن في الحديث يغلط، ويهم وهو صالح الحديث"[3]، ورواية أبي بكر عن الأعمش ضعيفة باتفاق العلماء[4]، وهنا يرويه أبو بكر عن الأعمش، وعندما سُئِلَ الدار قطني عن الحديث، فقال: يرويه أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن منصور عن ربعي عن ابن مسعود، ووقع فيه وهم وليس هذا من حديث ابن مسعود وإنّما هو من حديث أبي ذر.[5]

---

[1] : الترمذي: **سنن الترمذي** ، كتاب صفة الجنة، حديث رقم :2568، (4/ 698).

[2] : العراقي:**تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**. (1/ 103). ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (205/3)، الترمذي: **علل الترمذي** (337/1).

[3] : الذهبي: **ميزان الإعتدال** (338/7)، وقال ابن حجر في **التقريب** (1/ 624): ثقة عابد إلا أنّه لما كبر ساء حفظه .

[4] : ابن عدي : **الكامل في الضعفاء** (26/4). ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (38/12).

[5] : الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن البغدادي ت **385هـ** ،**العلل الواردة في الأحاديث النبوية** 11مج. تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي.ط1. الرياض ،دار طيبة.(1985م)، {(50/5)، (241/6)}، الترمذي: **علل الترمذي** (337/1).

11. **ريحان بن يزيد العامري** من الثالثة [1] د ت، وله حديث واحد.

" قال أبو حاتم: شيخ مجهول، وقال يحيى بن معين : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال حجاج عن شعبة عن سعد بن إبراهيم : سمع ريحان بن يزيد وكان أعرابيا صدوقاً "[2].

قال الباحث : قول أبي حاتم شيخ مجهول هو الراجح، لأنّ ريحان بن يزيد ليس له إلا رواية واحدة وتفرد بالرواية عنه سعد بن إبراهيم وتفرد ريحان بالرواية عن عبد الله بن عمرو .

لفظ شيخ متجهة نحو العدالة، ولفظ مجهول متجهة نحو خفاء ضبطه وعدم معرفتنا به، بخلاف لفظ (شيخ) منفردة فإنّها متجهة نحو الضبط، وهذا يفسر صنيع ابن حجر بعدوله عن تعديل يحيى بن معين، وترجيح قول أبي حاتم.

نص الحديث: " عن سعد بن إبراهيم عن ريحان بن يزيد عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **لا تحل الصدقة لغني، ولا ذي مِرة سوي** "[3]

الحديث أخرجه أبو داود (118/2)، والترمذي(42/3)، والحاكم (565/1)، من طرق عن سعد بن إبراهيم عن ريحان بن يزيد، وأخرجه البيهقي في الكبرى (13/7) من طريق عن عطاء بن زهير عن أبيه زهير بن الأصبغ العامري، **كلاهما** (ريحان وزهير)، عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم، بألفاظ متقاربة.

قال الترمذي: حديث عبد الله بن عمرو حديث حسن[4]، قلت : الحديث ضعيف، لأنّ فيه ريحان بن يزيد وهو مجهول، وأمّا متابعة زهير بن الأصبغ فهي ضعيفة، لجهالة زهير بن الأصبغ[5]، وابنه عطاء بن زهير[6]، الذي روى عنه، علماً بأنّها منكرة سندا.

---

[1] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (212/1).

[2] : ابن أبي حاتم:**الجرح والتعديل** (517/3)، ابن حبان: **الثقات**(241/4)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (260/3).

[3] : الترمذي: **سنن الترمذي**،كتاب الزكاة – باب ما جاء من لا تحل له الصدقة، حديث رقم: 652، (42/3).

[4] : الترمذي: **سنن الترمذي**(42/3)

[5] : خلا من جرح أو تعديل، وذكره ابن حبان في الثقات، انظر: ابن حبان : **الثقات** (205/5).

[6] : خلا من جرح أو تعديل، وذكره ابن حبان في الثقات،انظر: ابن حبان: **الثقات** (264/4).

وللحديث شواهد عدة ، منها حديث أخرجه ابن ماجه(590/1)، والحاكم(566/1)،من طرق عن عبد الرزاق بن همام عن معمر بن راشد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن **أبي سعيد الخدري** مرفوعاً، ومدار الحديث معمر بن راشد وهو ثقة حافظ، إلا أنّه اختلط في الكبر، وهذا يظهر إذا انفرد بما ينكر كما قال النسائي وهنا تفرد بما لا ينكر ،وعلى الرغم من تفرده إلا أنّه روى عن معمر بن راشد وهو أثبت بروايته عنه من غيره إذا روى، كما قال ابن معين[1]،وبناء على ذلك يكون الشاهد صحيحا، والله أعلم.

ومنها حديث أخرجه الترمذي(43/3)، من طرق عن مجالد بن سعيد عن عامر الشعبي عن **حبشي بن جنادة** مرفوعا، وهو ضعيف، لأنّ فيه مجالد بن سعيد وهو ضعيف[2].

وحديث أخرجه النسائي في الكبرى(54/2)، من طرق عن عبيد الله بن عدي بن الخيار عن رجلين أخبراه بذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم، والصحيح أنّه مرسل[3].

وحديث أخرجه ابن ماجه (589/1)،والنسائي في الكبرى (54/2) ، وآخرون، من **طريقين؛** طريق عن سالم بن أبي الجعد عن **أبي هريرة** مرفوعاً ، و سالم لم يسمع من أبي هريرة شيئاً [4]، فهو منقطع، وطريق ثان عن سفيان بن عينية عن منصور بن المعتمر عن سلمان الأشجعي عن **أبي هريرة** مرفوعا، ومدارها على سفيان، " وعندما قيل له : هل هو عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال: لعله[5]، علماً بأنّ سفيان بن عيينة رواه بـــ "عن" وهو مدلس[6]، ولم يصرح بالسماع.

12. سليمان بن عمرو بن الأحوص الجشمي، كوفي[7] من الثالثة 4، وله حديثان[8].

---

[1] : ابن عدي:**الكامل في الضعفاء** (311/5)،ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (278/6، 279).

[2] : ابن عدي:**الكامل في الضعفاء** (421,422/6)، ابن حجر: **تقريب التهذيب** (520/1)،

[3] : العلائي: **جامع التحصيل** (232/1)، حيث قال: فعبيدالله ليست له صحبة ولا رؤية وهو تابعي.

[4] : ابن الملقن: **البدر المنير** (362/7).

[5] : البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر ت 458، **سنن البيهقي الكبرى** 10مج. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. مكة المكرمة ، مكتبة دار الباز.(1994م)،(13/7).

[6] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (245/1)، ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني الشافعي ت 852، **طبقات المدلسين**. تحقيق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي. ط1.عمان–مكتبة المنار.(1983)،(32/1) .

[7] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (253/1).

[8] حديث صح إليه السند، وحديث لم يصح إليه السند.

قال ابن القطان: مجهول[1]، وذكره ابن حبان في الثقات[2]، وقال الذهبي : ثقة [3].

قلت : لا أدري على ماذا اعتمد الذهبي عندما وثقه ، علماً بأنّ الراوي خلا من تعديل أو جرح، بدليل قول ابن القطان الذي دل على ذلك.

إذن هو مجهول .

نص الحديث الاول :" عن سليمان بن عمرو بن الأحوص حدثنا أبي عمرو بن الأحوص **أنّه شهد حجة الوداع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فحمد الله وأثنى عليه، وذكّر ووعّظ، ثم قال: أي يوم أحرم؟ أي يوم أحرم؟ أي يوم أحرم؟ قال: فقال الناس: يوم الحج الأكبر يا رسول الله، قال : فإنّ دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، في شهركم هذا، ألا لا يجني جان إلا على نفسه، ولا يجني والد على ولده، ولا ولد على والده، ألا إن المسلم أخو المسلم، فليس يحل لمسلم من أخيه شيء إلا ما أحل من نفسه. ألا وإنّ كل ربا في الجاهلية موضوع، لكم رءوس أموالكم، لا تَظلمون ولا تُظلمون،-غير ربا العباس بن عبد المطلب، فإنه موضوع كُلُّه-، ألا وإنّ كل دم كان في الجاهلية موضوع، وأول دم وضع من دماء الجاهلية دم الحارث بن عبد المطلب، كان مسترضعا في بني ليث فقتلته هذيل. ألا واستوصوا بالنساء خيرا، فإنما هن عوان عندكم، ليس تملكون منهن شيئا غير ذلك إلا أن يأتين بفاحشة مبينة، فإن فعلن فاهجروهن في المضاجع، واضربوهن ضربا غير مبرح، فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا. ألا إنّ لكم على نسائكم حقا، ولنسائكم عليكم حقا، فأمّا حقكم على نسائكم فلا يوطئن فرشكم من تكرهون، ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون، ألا وإنّ حقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن** "[4].

الحديث أخرجه ابن ماجه [(1/ 594)،(2/ 890، 1008 ، 1015)]، والنسائي في الكبرى (372/5)، والترمذي [(5/ 273)،(3/ 467)] ،من طرق عن زائدة بن قدامة، وأخرجه أحمد (426/3) ، وأبو داود (3/ 244)، وابن ماجه [(809/2)،(1015/2)]، والنسائي في الكبرى(444/2)، والطبراني في الكبير(31/17)، والبيهقي في الكبرى (275/5)،من

---

[1] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (4/ 186) ، ابن القطان: **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام** (287/4).

[2] : ابن حبان: **الثقات** (314/4).

[3] : الذهبي: **الكاشف** (463/1)، قال الدكتورعداب الحمش في كتابه " الإمام الترمذي ومنهجه في الجامع ": هذه الكلمة – ثقة – يطلقها الذهبي على كل من ترجم له أحد مصنفي كتب الثقات في كتابه إذا لم يقف فيه على جرح" (1134/3).

[4] : الترمذي : **سنن الترمذي**، كتاب التفسير، باب زمن سورة التوبة حديث رقم:3087، (273/5).

طرق عن سلام بن سليم، **كلاهما**(زائدة، وسلام)عن شبيب بن غرقدة عن سليمان بن عمرو عن عمرو بن الأحوص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، بألفاظ متقاربة .

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح[1]، قلت: الحديث ضعيف، لأنّ فيه سليمان بن عمرو بن الأحوص، وهو مجهول.

وليس لسليمان بن عمرو الأحوص متابعة .

نص الحديث الثاني :" عن يزيد بن أبي زياد أخبرنا سليمان بن عمرو بن الأحوص عن أمّه قالت: **رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي الجمرة من بطن الوادي وهو راكب، يكبر مع كل حصاة،ورجل من خلفه يستره، فسألت عن الرجل فقالوا: الفضل بن العباس وازدحم الناس فقال النبي صلى الله عليه وسلم :" يا أيها الناس لا يقتل بعضكم بعضا، وإذا رميتم الجمرة فارموا بمثل حصى الخذف** "[2] .

الحديث أخرجه أبو داود (200/2)، وابن ماجه [(1008/2)،(1168/2)] ، والطبراني في الكبير [(32/3)،(97/8)،(159,160/25)]، والبيهقي في الكبرى (128/5 ،130)، من طرق عن يزيد بن أبي زياد عن سليمان بن عمرو عن أم جندب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، بألفاظ متقاربة سوى زيادة عند ابن ماجة (116/2) وهي قصة المرأة التي من خثعم.

وإسناد هذا الحديث ضعيف لضعف يزيد بن أبي زياد[3]، وجهالة سليمان بن عمرو، وللحديث شاهد صحيح أخرجه الإمام مسلم[4] من حديث جابر رضي الله عنه .

13. **سليمان بن أبي سليمان الهاشمي** [5] مولاهم من الثالثة. ت [6]، وله حديث واحد .

---

[1] : الترمذي: **سنن الترمذي**(273/5).

[2] : أبو داود: **سنن أبي داود**،كتاب المناسك– باب في رمي الجمار حديث، رقم: 1966 (200/2).

[3] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (601/1).

[4] : (2/ 891,944)، وأخرجه الترمذي في سننه (234/3).

[5] :اختلف العلماء في سليمان بن أبي سليمان الذي يروي عن أبي سعيد وفي سليمان الذي يروي عن أنس وعن أبيه عن أبي هريرة ، فمنهم من جعلهما واحدا ومنهم من فرق بينهما وهذا الاختلاف لا يؤثر كثيراً على النتيجة فكلاهما مجهولان.
أنظر : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (4/ 171).

[6]: ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 251).

" قال ابن معين : لا أعرفه، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الذهبي في المغني لا يعرف تفرد عنه العوام"[1].

إذن هو مجهول.

نص الحديث : " عن سليمان بن أبي سليمان عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **لما خلق الله الأرض جعلت تميد، فخلق الجبال فعاد بها عليها فاستقرت، فعجبت الملائكة من شدة الجبال، قالوا: يا رب هل من خلقك شيء أشد من الجبال ؟ قال نعم الحديد. قالوا: يا رب فهل من خلقك شيء أشد من الحديد؟ قال : نعم النار. فقالوا: يا رب فهل من خلقك شيء أشد من النار؟ قال:نعم الماء. قالوا: يا رب فهل من خلقك شيء أشد من الماء؟ قال : نعم الريح. قالوا: يا رب فهل من خلقك شيء أشد من الريح ؟ قال: نعم ابن آدم تصدق بصدقة بيمينه يخفيها من شماله**"[2].

الحديث أخرجه الترمذي (454/5) ، وأحمد (3/ 124) ، وعبد حميد (365/1) والمقدسي (6/ 152 ، 153) وأبو يعلى (286/7)، من طرق عن العوام بن حوشب عن سليمان بن أبي سليمان عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، بألفاظ متقاربة .

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه[3]، قلت: الحديث ضعيف، لجهالة حال سليمان بن أبي سليمان الهاشمي .

14. سليمان بن أبي عبد الله من الثالثة ، د [4]، وله حديث واحد .

" قال أبو حاتم : ليس بالمشهور فيعتبر بحديثه ، وذكره ابن حبان في الثقات " [5].

قال الباحث: له رواية واحدة ، وليس له متابع أو شاهد حتى يُعتَبر بحديثه، فيبقى في دائرة الجهالة .

---

[1] : الذهبي: **الكاشف** (1/ 459)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (171/4) ،

[2] : الترمذي: **سنن الترمذي**. كتاب التفسير، حديث رقم: 3369، (5/ 454).

[3] : المصدر السابق: (454/5)

[4] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (252/1).

[5] : ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (4/ 127)، ابن حبان: **الثقات** (4/ 314) ،

نص الحديث: " عن سليمان بن أبي عبد الله قال رأيت سعد بن أبي وقاص **أخذ رجلا يصيد في حرم المدينة الذي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسلبه ثيابه، فجاء مواليه فكلموه فيه، فقال: إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم حرّم هذا الحَرَم، وقال: من أخذ أحدا يصيد فيه فليسلبه ثيابه، فلا أرد عليكم طعمة أطعمنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن إن شئتم دفعت إليكم ثمنه** "[1].

الحديث أخرجه ابو داود (217/2)، وأحمد (170/1) ، والبيهقي في الكبرى (5/ 199) من طرق عن جرير بن حازم عن يعلى بن حكيم عن سليمان بن أبي عبد الله عن سعد بن أبي وقّاص عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله .

والحديث ضعيف، لأنّ فيه سليمان بن عبد الله ، وهو مجهول.

والعقوبة المذكورة لمن يصطاد في حرم المدينة من سلب الثياب غير معهودة لمن اصطاد في حرم مكة، مع أنّ حرم مكة أشد حرمة من حرم المدينة. أ هـ [2].

15. عبد الرحمن المُسْــلي الكوفي من الثالثة د س ق [3]، وله حديث واحد .

ذكره أبو الفتح الأزدي في الضعفاء وقال: فيه نظر[4]، وقال ابن حجر: الأزدي غير مرضي.[5]

إذن المُسْــلي مجهول .

نص الحديث :" عن عبد الرحمن المسلي عن الأشعث بن قيس قال: **ضِفْتُ عمر بن الخطاب ليلة، فلما كان في جوف الليل قام إلى امرأته يضربها، فحجزت بينهما، فلما أوى إلى فراشه قال لي: يا أشعث احفظ عني شيئا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يسأل الرجل فيم يضرب امرأته، ولا تنم إلا على وتر، ونسيت الثالثة** "[6].

---

[1] : أبو داود: **سنن أبي داود**، كتاب المناسك- باب في تحريم المدينة ، حديث رقم :2037، (217/2) .

[2] : القاري، علي بن سلطان محمد ت 1014هــ **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح** 11مج . تحقيق: جمال عيتاني . ط1. لبنان – دار الكتب العلمية. (2001م).(5/ 634)،

[3] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 353).

[4] : المزي: **تهذيب الكمال** (18/ 30)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (6/ 272).

[5] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (1/ 31).

[6] : ابن ماجه: **سنن ابن ماجه**، كتاب النكاح – باب ضرب النساء ، حديث رقم:1986، (1/ 639).

الحديث أخرجه أبو داود (2/ 246)، وابن ماجه (1/ 639)،والنسائي في الكبرى(5/ 372)، وأحمد (20/1)، والبيهقي في الكبرى (305/7) من طرق عن أبي عوانة عن داود بن عبد الله الأودي عن عبد الرحمن المسلي عن الأشعث بن قيس عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله ، واقتصر أبو داود والنسائي على الجزء الأول من الحديث .

والحديث ضعيف، لجهالة حال عبد الرحمن المُسْلي، بل وفي المتن نكارة واضحة من جوانب عدة، وليس للحديث متابع .

16. **عبد الرحمن بن طارق بن علقمة** الكناني المكي من الثالثة [1] د س، وله حديث واحد

تفرد ابن حبان بذكره في الثقات[2].

إذن هو مجهول .

نص الحديث :" عن عبد الرحمن بن طارق عن أمّه، **أنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا جاء مكانا في دار يعلى استقبل القبلة ودعا** "[3].

الحديث أخرجه أبو داود(2/ 209)، والنسائي في الكبرى(389/2) ،وأحمد {(61/4) (374/5)}، من طرق عن عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح عن عبيد الله بن أبي يزيد عن عبد الرحمن بن طارق عن أمه، أو عمه، أو أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه .

والحديث ضعيف ، لجهالة عبد الرحمن بن طارق، وكذلك لا نعرف من أمّه أو أبوه أو عمه فهم مبهمون .

ولا متابع لعبدالرحمن بن طارق .

17. **عبد الله بن سليط مدني** أخو ميمونة من الرضاعة من الثانية س[4] وله حديث واحد.

تفرد ابن حبان بذكره في ثقات التابعين [1].

---

[1] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 343).

[2] : ابن حبان: **الثقات** (105/5).

[3] : أبو داود : **سنن أبي داود،** كتاب مناسك الحج- باب طواف الوداع ،حديث رقم: 2007، (2/ 209).

[4] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (306/1).

إذن هو مجهول .

نص الحديث: " عن أبي بكار الحكم بن فروخ قال: **صلى بنا أبو المليح على جنازة فظننا أنه قد كَبّرْ، فأقبل علينا بوجهه فقال: أقيموا صفوفكم ولتحسن شفاعتكم، قال أبو المليح : حدثني عبد الله بن سليط عن إحدى أمهات المؤمنين وهي ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت: أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم قال:** "**ما من ميت يصلي عليه أمة من الناس إلا شفعوا فيه فسألت أبا المليح عن الأمة قال أربعون** "[2] .

فالحديث أخرجه النسائي في الكبرى (1/ 645)، والطبراني في الكبير (23/ 437)، من طريقين عن الحكم بن فروخ ، وأخرجه ابن أبي شيبة (3/ 13) ، **كلاهما** (الحكم و ابن أبي شيبة) من عبد الله بن سليط عن ميمونة زوج النبي رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بنحوه.

والحديث ضعيف لجهالة عبد الله بن سليط .

وللحديث شاهد من حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أخرجه النسائي في الكبرى (1/ 644 ، 645) من طريق عبد الله بن يزيد عن عائشة مرفوعا وهو ضعيف، لجهالة حال عبد الله بن يزيد رضيع عائشة[3] .

18. عبد الملك بن نوفل بن مساحق العامري مدني من الثالثة د ت س [4] ، وله حديث واحد .

ذكره ابن حبان في الثقات[5]، وقال الذهبي :ثقة[6]

توثيق الذهبي ينبع من منهجه في توثيق من خلا من جرح و تعديل، وذكره ابن حبان في الثقات.

إذن هو مجهول.

---

[1] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (5/ 214).

[2] : النسائي: **سنن النسائي**، كتاب الجنائز– باب فضل من صلى عليه مائة ، حديث رقم: (645/1).

[3] : خلا من جرح أو تعديل سوى توثيق العجلي له [**معرفة الثقات** (65/2)] ، وذِكِر ابن حبان له في الثقات ، **الثقات** (16/5) ، وتوثيق العجلي هو جزء من منهجه في توثيق المجاهيل .

[4] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 366).

[5] : ابن حبان: **الثقات** (7/ 107)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (7 /177).

[6] : الذهبي: **الكاشف** (670/1).

نص الحديث : " عن عبد الملك بن نوفل بن مساحق قال سمعت بن عصام المزني عن عصام المزني قال : **كان رسول الله صلى الله عليه و سلم إذا بعث سرية قال: إن رأيتم مسجدا أو سمعتم مؤذنا فلا تقتلوا أحدا** "[1].

الحديث أخرجه أبو داود (3/43)، والترمذي (4/ 120)، والنسائي في الكبرى(5/260)،وابن أبي شيبة (6/477)، وأحمد(3/ 448)، من طرق عن سفيان بن عينيه عن عبد الملك بن نوفل عن ابن عصام المزني عن عصام المزني عن النبي صلى الله عليه وسلم، بنحوه.

والحديث ضعيف؛ لجهالة عبد الملك بن نوفل، وابن عصام المزني، فهو مبهم.

وللحديث شاهدان،**أوّلهما:** حديث أخرجه أبو داود(3/43)،وابن حبان(11/61)،وابن خزيمة (1/208) من طرق عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني ، وأخرجه ابن أبي شيبة(6/477) من طريق محمد بن طلحة عن حميد بن وهب، **كلاهما:**(ثابت ، وحميد) عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم فطريق ثابت ضعيفة، لأنّ مدارها حماد بن سلمة[2]، وهو صدوق له أوهام على الرغم أنّ حماد أثبت الناس في ثابت[3] لكنّ حماد في هذا الحديث تفرد بما لم يتابع عليه، وطريق حميد ضعيفة، لضعف حميد بن وهب[4]، **وثانيها:** وحديث أخرجه ابن أبي شيبة (6/477)،من طريق الربيع بن أنس عن أبي العالية عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه موقوفا، وهو ضعيف لأنّ فيه "أبو جعفر الرازي" وهو صدوق سيء الحفظ [5] ويهم كثيراً [6].

19. محمود بن عمرو بن يزيد بن السكن الأنصاري من الثالثة د س[7]، وله حديث واحد.

---

[1] : النسائي: **سنن النسائي الكبرى** ، كتاب الإمارة– باب توجيه السرايا ، حديث رقم: 8831، (5/258).

[2] : ابن حبان: **الثقات** (6/ 216)، ابن عدي: **الكامل في ضعفاء الرجال** (2/ 253).

[3] : ابن حجر :**تقريب التهذيب** (1/178).

[4] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (3/ 46) ، ابن عدي: **الكامل في ضعفاء الرجال** (2/ 277)، الذهبي: **المغني في الضعفاء** (1/ 196).

[5] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 629).

[6] : المزي: **تهذيب الكمال** (33/ 195).

[7] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 522).

ذكره ابن حبان في الثقات[1]، وقال ابن حزم : محمود ضعيف[2]، وقال ابن القطان: مجهول الحال[3].

إذن :هو مجهول الحال، وتضعيف ابن حزم الأندلسي لا ينظر إليه، لما يعرف من تسرعه في التعديل والتجريح[4] ، ووقوع الأوهام في ذلك .

نص الحديث : عن محمود بن عمرو أن أسماء ابنة يزيد حدثته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:" **أيما امرأة تحلت يعني بقلادة من ذهب؛ جعل في عنقها مثلها من النار؛ وأيما امرأة جعلت في أذنها خرصا من ذهب؛ جعل الله عزوجل في أذنها مثله خرصا من النار يوم القيامة**"[5]

الحديث أخرجه أبو داود (4 /93)، والنسائي في الكبرى (434/5)، وأحمد(6/ 457)، من طريق يحيى بن أبي كثير عن محمود بن عمرو عن أسماء بنت يزيد بن السكن عن النبي صلى الله عليه وسلم، بنحوه .

والحديث ضعيف، لجهالة محمود بن عمرو بن يزيد، بل ومخالف للصحيح الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أخرجه البخاري[6]عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في أضحى أو فطر إلى المصلى، ثم انصرف فوعظ الناس وأمرهم بالصدقة، فقال: أيها الناس تصدقوا، فمر على النساء فقال: يا معشر النساء تصدقنّ فإنّي رأيتكنّ أكثر أهل النار، فقلنَ: وبمَ ذلك يا رسول الله، قال: تكثرنَ اللعن وتكفرنَ العشير؛ ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للبّ الرجل الحازم من إحداكنّ يا معشر النساء. ثم انصرف

---

[1] : ابن حبان: **الثقات** (495/7).

[2] : الذهبي: **المغني في الضعفاء** (2/ 647)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (10/ 58).

[3] : ابن القطان: **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام** (3/ 590).

[4] : ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني الشافعي ت 852هـ ، **لسان الميزان** 7مج. تحقيق: دائرة المعرف النظامية. ط3. بيروت– مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.(1986)،(4/ 198).ابن حجر: **تهذيب التهذيب**(4/ 198).

[5] : النسائي:**سنن النسائي الكبرى**. كتاب الزينة– باب الكراهية للنساء في إظهار الحلي والذهب. حديث رقم:9439، (434/5).

[6] : البخاري: **صحيح البخاري**، كتاب الزكاة – باب الزكاة على الأقارب.حديث رقم:1393،(531/2)

فلما صار إلى منزله، جاءت زينب امرأة بن مسعود تستأذن عليه فقيل: يا رسول الله هذه زينب فقال: أيُّ الزيانب، فقيل: امرأة بن مسعود قال: نعم ائذنوا لها، فأذن لها، قالت: يا نبي الله إنّك أمرت اليوم بالصدقة، **وكان عندي حُليٌّ لي فأردت أن أتصدق به فزعم ابن مسعود أنّه وولده أحق من تصدقت به عليهم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : صدق ابن مسعود، زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم** ".

وللحديث شواهد عدة :

منها حديث أبي هريرة أخرجه أبو داود (4/ 93)، والنسائي (435/5)، من طريقين عن نافع بن عياش، وأبي زيد صاحب أبي هريرة، كلاهما عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ عند أبي داود:" قال من أَحَبَّ أَنْ يُحَلِّقَ حَبِيبَهُ حَلْقَةً من نَارٍ فَلْيُحَلِّقْهُ حَلْقَةً من ذَهَبٍ وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُطَوِّقَ حَبِيبَهُ طَوْقًا من نَارٍ فَلْيُطَوِّقْهُ طَوْقًا من ذَهَبٍ وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُسَوِّرَ حَبِيبَهُ سِوَارًا من نَارٍ فَلْيُسَوِّرْهُ سِوَارًا من ذَهَبٍ وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِالْفِضَّةِ فَالْعَبُوا بها " ،وهوضعيف لأنّ فيه نافع بن عياش وهو مجهول[1]، وأبا زيد صاحب أبي هريرة [2] مولى لأبي جهم، مجهول كذلك .

وحديث عائشة أخرجه النسائي في الكبرى (436/5)، من طريق الزهري عن عروة بن الزبيرعن عائشة رضي الله عنها مرفوعا بلفظ : " أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى عليها مسكتَيْ ذهب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألا أخبرك بما هو أحسن من هذا، لو نزعت هذا وجعلت مسكتين من ورق ثمّ صفرتهما بزعفران كانتا حسنتين "، وقال أبو عبد الرحمن النسائي بعد رواية الحديث وهذا غير محفوظ [3]–، قال الباحث: أي أنّ الإسناد لم يحفظ من طريق الزهري عن عروة عن عائشة!!!.

وحديث ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، أخرجه النسائي في الكبرى (435,434/5) من طريق ممطور الأسود عن عمرو بن راشد عن ثوبان مرفوعا بلفظ: " جاءت ابنة هبيرة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي يدها فطخ فقال: كذا في كتاب أبي أي خواتيم ضخام فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يضرب يدها، فدخلت على فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه

---

[1] :ابن حبان: **الثقات** (468/5)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب**(1/ 300).

[2] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (642/1).

[3] : النسائي: **سنن النسائي الكبرى**(436/5).

وسلم تشكو إليها الذي صنع بها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فانتزعت فاطمة سلسلة في عنقها من ذهب وقالت:هذه أهداها إلي أبو حسن فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم والسلسلة في يدها فقال: يا فاطمة أيغرك أن يقول الناس ابنة رسول الله وفي يدها سلسلة من نار.."، وهي ضعيفة، لأنّ فيها عمرو بن راشد وهو مجهول[1]، والطريق إليه مضطربة فمرة يرويه يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن أبي سلام ومرة يرويه يحيى عن أبي سلام مباشرة !!!.

وحديث عقبة بن عامر أخرجه النسائي(434/5) بسند واحد، من طريق عمرو بن الحارث عن حي بن يؤمن عن عقبة يخبر به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بلفظ:" أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمنع أهله الحلية والحرير ويقول: إن كنتم تحبون حلية الجنة وحريرها فلا تلبسوها في الدنيا "، والحديث ضعيف لأنّ عمرو بن الحارث حجة له مناكير[2]، وما رواه من حديث يحرم لبس الذهب للنساء هو مما ينكر عليه، لما ثبت في الصحيح من جواز لبس النساء للذهب[3].

واحتمال الإنقطاع وارد وبشكل كبير بين عقبة وحي بن يؤمن (أبو عشانة)، ذلك أنّ الراجح في تاريخ وفاة الصحابي عقبة هو (58هـ)[4]، وتاريخ وفاة حي بن يؤمن هو (118هـ).

وحديث فاطمة بنت اليمان أخت حذيفة بن اليمان، أخرجه أبو داود (93/4) ،والنسائي في الكبرى (5/ 434)، من طرق عن ربعي بن حراش عن زوجة ربعي عن فاطمة مرفوعا

---

[1] : وذكره ابن حبان في **الثقات** (5/ 179)، وقد تفرد العجلي بتوثيقه في **معرفة الثقات** (382/2)، وأخرج له مسلم في صحيحه ولهذا وثقه ابن حجر في التقريب (426/1).

قال الباحث: توثيق العجلي نابع من منهجه في التعديل،وإخراج الصحيح لراوٍ لا يعني توثيقه، وأمّا إخراج مسلم لبعض أحاديث الراوي فهي في المتابعات، فقد تتبعت أحاديثه في صحيح مسلم فوجدت له ثلاثة أحاديث في ثلاثة أبواب: حديث في باب فضل عيادة المريض(1989/4)،وحديث في باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض (2215/4)، وقد توبع في هذين = البابين في نفس الصحيح، وحديث في باب بيان صفة مني الرجل والمرأة، وقد توبع بشاهد في صحيح ابن حبان(410/16)،حديث رقم:7422. وأما في حديثنا فقد تفرد بحكم شرعي يخالف فيها أحاديث صحيحة، تبيح لبس الذهب للنساء .

[2] : الذهبي: **الكاشف** (74/2)،الذهبي: **ذكر من تكلم فيه وهو موثق**(176/1)،ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (14،13/8).

[3] : انظر: البخاري:**صحيح البخاري**، باب العرض في الزكاة ، قوله صلى الله عليه وسلم: "تصدقن ولو من حليكن " .(525/2)

[4] : ابن حجر: **الإصابة في تمييز الصحابة** (520/4)

وأخرجه والطحاوي في شرح المشكل(304/12)، من طرق عن منصور بن المعتمر عن ربعي بن حراش عن فاطمة مرفوعاً، ولفظه عند النسائي:" خطبنا رسول الله ﷺ فقال: يا معشر النساء أليس لكنّ في الفضة ما تُحلّين، أما إنّه ليس منكنّ امرأة تحلى ذهبا تظهره إلا عذبت به ".

الحديث روي عن فاطمة من طريقين ، الأولى من طريق منصور بن المعتمر عن ربعي بن حراش عن فاطمة، والثانية من طريق منصور بن المعتمر عن ربعي بن حراش عن امرأة ربعي بن حراش عن فاطمة رضي الله عنها، وقد رجح المزي[1]، رواية ربعي عن امراته عن فاطمة ، وهذا هو الظاهر فقد اجتمع على ذلك الحفاظ أمثال أبي عوانة وسفيان وجرير ومحمد بن عبد الأعلى، وهذه طرق السنن ، والشاهد ضعيف ، لجهالة امرأة ربعي بن حراش ، فهي مبهمة أصلا [2].

راو مقبول من الطبقة الثالثة له صلة بدراستنا لشواهد حديث محمود بن عمرو السابق.

امرأة ربعي بن حراش، مقبولة من الثالثة د س[3].

خلت من جرح أو تعديل علماً بأنها مبهمة[4].

فهي مجهولة العين .

قال الإمام الطحاوي بعد أن ذكر حديث ربعي عن امرأته[5] : " ففسد هذا الحديث بفساد إسناده، لأنّ إسناده عاد إلى امرأة ربعي التي لا تعرف ولا يجوز أن يحتج بمثلها في هذا الباب "[6].

20. مسلم بن يسار الجهني من الثالثة د ت س[7]، وله حديث واحد .

---

[1] : المزي: **تهذيب الكمال** (35 /266)، ابن حجر: **الإصابة في تمييز الصحابة**(8/ 72).

[2] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب**(386/12).

[3] : ابن حجر: **تقريب التهذيب**(761/1).

[4] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (386/12).

[5] : حديثها هو الشاهد الرابع لحديث محمود بن عمرو بن يزيد ، من حديث فاطمة بنت اليمان أخت حذيفة بن اليمان أخرجه أبو داود (93/4) ،والنسائي في الكبرى (5/ 434)،

[6] : الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة ت 321هـ، **شرح مشكل الآثار** 15مج، تحقيق: شعيب الأرنؤوط . ط1. بيروت- مؤسسة الرسالة.(1987م)،(300/12).

[7] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (531/1).

" قال ابن معين: لا يعرف ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال العجلي بصري تابعي ثقة "[1] .

إذن هو مجهول .

نص الحديث : " عن مسلم بن يسار الجهني أنّ عمر بن الخطاب سُئِلَ عن هذه الآية : { وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ }[2]، **فقال عمر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يُسأَلُ عنها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنّ الله عز وجل خلق آدم فمسح ظهره بيمينه، فاستخرج منه ذرية فقال: خلقت هؤلاء للجنة وبعمل أهل الجنة يعملون، ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية فقال: خلقت هؤلاء للنار وبعمل أهل النار يعملون: فقال رجل: يا رسول الله ففيم العمل؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنّ الله عز وجل إذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل أهل الجنة، فيدخله الله الجنة. وإذا خلق العبد للنار استعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل أهل النار، فيدخله به النار** "[3].

الحديث أخرجه أبو داود (226/4) من طريق مسلم بن يسار عن نعيم بن ربيعة ، وأخرجه أبو داود (226/4)، وأخرجه النسائي في الكبرى (347/6)، والترمذي (266/5)، وأحمد(44/1) من طرق عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن مسلم بن يسار ، **كلاهما** (نعيم بن ربيعة ومسلم بن يسار) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، بنحوه .

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن، ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلا مجهولا[4] .

قال الباحث: الحديث ضعيف؛ لجهالة حال مسلم بن يسار، ولعدم سماعه من عمر بن الخطاب[5]، وأمّا في السند الذي زيد فيه نعيم فهو ضعيف أيضا لجهالة حال مسلم، ونعيم بن ربيعة [1].

---

[1] :، العجلي: **معرفة الثقات** (278/2)،الذهبي: **المغني في الضعفاء** (657/2)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (128/10)

[2] سورة الأعراف : آية: 172

[3] : أبو داود: **سنن أبي داود،** كتاب السنة– باب في القدر ، حديث رقم: 4703، (226/4).

[4] : الترمذي : **سنن الترمذي**(266/5)

[5] : العلائي: **جامع التحصيل** (279/1).

راو مقبول من الطبقة الثانية له صلة بدراستنا لحديث مسلم بن يسار.

نعيم بن ربيعة ، مقبول من الثانية د [2].

تفرد ابن حبان بذكره في الثقات[3] .

إذن هو مجهول.

وللحديث شواهد عدة بنحو حديث عمر بن الخطاب، منها حديث عبد الله بن عباس أخرجه النسائي في الكبرى(34716)، من طريق جرير بن حازم عن كلثوم بن جبر عن سعيد بن جبير عن عبد الله بن عباس مرفوعا وهو ضعيف، لأنّ فيها كلثوم بن جبر وهو صدوق يخطئ[4]،ومنها حديث أبي هريرة أخرجه ابن حبان (37/14)،من طريق الحارث بن عبد الرحمن عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعا، وهو ضعيف ، لأنّ فيه الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب وهو ضعيف يعتبر بحديثه[5]، وهنا تفرد بالرواية عن سعيد ،

وحديث أبّي بن كعب، أخرجه أحمد (5/ 135) ، والحاكم (2/ 353)،من طرق عن الربيع بن أنس عن رُفيع أبي العالية، ومداره الربيع بن أنس وهو صدوق له أوهام[6]، بالإضافة إلى أنّ الطريقين إلى الربيع ضعيفة، فطريق فيها عيسى بن عبد الله بن ماهان وهو صدوق سيئ الحفظ [7]، وطريق فيها سليمان بن طرخان التميمي وهو ثقة يدلس ولم يصرح بالسماع، وقال أبوعبد الله لا أدري سمع من سليمان أم لا[8] ؟؟

21. ميزان البصري " أبو صالح " من الثالثة ، وهو مشهور بكنيته، ق[9] .

---

[1] : المزي : **تهذيب الكمال** (29 /484).ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (413/10)، والسند إلى نعيم بن ربيعة لم يصح، لأنّ فيه مسلم بن يسار وهو مجهول، وعمر بن خثعم وهو مجهول كذلك – حيث خلا من جرح أو تعديل وذكره ابن حبان في الثقات انظر: ابن حجر: تهذيب التهذيب (287/21)، وقال ابن حجر في التقريب(410/1): مقبول.

[2] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (565/1).

[3] : ابن حبان:**الثقات** (565/1).

[4] : ابن حجر: **تقريب التهذيب**(462/1)، حيث قال عنه النسائي: ليس بالقوي،ووثقه أحمد وابن معين،انظر: ابن حجر : **تهذيب التهذيب** (396/8).

[5] : ابن أبي حاتم : **الجرح والتعديل** (79/3) ، ابن حجر:**تهذيب التهذيب** (12/ 383).

[6] : ابن حبان: **الثقات** (4/ 228) ،ابن حجر: **تهذيب التهذيب**(207/3)، ابن حجر: **تقريب التهذيب** (205/1).

[7] : ابن حجر، **تقريب التهذيب**(629/1)، قال أحمد: ليس بقوي في الحديث ، وفي رواية صالح الحديث ، ووثقه ابن معين وفي رواية أخرى قال عنه: يكتب حديثه ولكنه يخطئ ،ومرة يغلط ومرة صالح، انظر:المزي، **تهذيب الكمال**(194/33).

[8] : البخاري، **التاريخ الكبير**(3/ 271)، ابن حجر، **طبقات المدلسين**(33/1)، ابن حجر، **تهذيب التهذيب** (176/4).

[9] : ابن حجر، **تقريب التهذيب** (555/1).

هناك خلاف في تحديد اسم أبي صالح، فهل هو مولى أم هانيء ؟ أم هل هو ميزان البصري؟

نص الحديث: عن أبي صالح عن عبد الله بن عباس قال : " **لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوارات القبور**"[1].

أ. **دراسة الراوي من ناحية الإسم والنسب .**

جمهور المحدثين والنقاد[2]، اتفقوا على أنّ أبا صالح هو مولى أم هانئ ، وفي المقابل، اعتبر ابن حبان بعد تخريجه للحديث في صحيحه[3]، على أنّ أبا صالح من أهل البصرة واسمه ميزان، وهو ثقة[4] .

مناقشة رأي ابن حبان :

1. اتفق مصنفو كتب الرجال على أنّ الذي روى عن ميزان البصري هم ثلاثة، سليمان التيمي، وخالد الحذاء ، وأبو خلدة[5]، ولم يذكروا محمد بن جحادة .
2. قال ابن حبان في الثقات[6] : أبو صالح البصري اسمه " ميزان " يروي عن ابن عباس، وروى عنه سليمان التيمي وأهل البصرة .

فاعتبر ابن حبان أنّ محمد بن جحادة بصري، لأنّه قال: " وأهل البصرة "، لكنّ العجلي حدد من هم أهل البصرة الذين رووا عن أبي صالح فقال: روى عنه أهل البصرة سليمان التميمي وخالد الحذاء[7] ، والأهم من ذلك أنّ محمد بن جحادة كوفي الأصل نزل البصرى فكل من ترجم له

---

[1] :ابن ماجه: **سنن ابن ماجه**. كتاب الجنائز–بَاب ما جاء في النَّهْيِ عن زِيَارَةِ النِّسَاءِ الْقُبُورَ. حديث رقم:1575،(502/1) واخرجه والترمذي(371/3)، ثمّ قال الترمذي: وفي الباب عن عبد الله بن عباس، وهذا حديث حسن صحيح.

2 : ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني الشافعي ت 852هـ. **تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير** 4مج . تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني. المدينة المنورة . 1964م.(137/2).

[3] : (411/5).

[4] : ابن حبان: **صحيح ابن حبان** (411/5).

[5] : ابن معين:**تاريخ ابن معين**(3771/3). ابن أبي حاتم:**الجرح والتعديل** (437/8). الواعظ: **تاريخ أسماء الثقات** (237/1). مسلم، بن الحجاج بن مسلم القشيري أبو الحسين ت 261هـ، **الكنى والأسماء** 2مج، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري.ط1.المدينة المنورة–الجامعة الإسلامية.(1404هـ)، (1/ 436). العجلي: **معرفة الثقات** (409/2).

[6] : (458/5).

[7] : العجلي: **معرفة الثقات** (409/2).

نسبه إلى الكوفة أمثال : البخاري في التاريخ الكبير[1]، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل[2]،وأبي بكر الأصبهاني في رجال مسلم[3]، وأبي الوليد الباجي في التعديل والتجريح[4]، وتبعهم في ذلك كل من ترجم له؛ أمثال ابن حجر والذهبي – رحمهم الله –، فهو منحدر من الكوفة ، علماً بأنّ محمد جحادة دخل البصرة، ولقي الحسن البصري، ثم توجه إلى الكوفة، فبلغه أنّ إبراهيم العلوي قد خرج فرجع إلى البصرة[5].

3. ويتبع ذلك، أنّ الذي سمى أبا صالح ميزان هو الصلت بن دينار، وخص هذا الإسم عندما ذكره بقوله روى عنه خالد الحذاء والتيمي[6]، ولم يذكر محمد بن جحادة ولو كان ممن روى عنه لذكره .

إذن: هو كوفي دخل البصرة وجلس فيها وسمع الحسن البصري وغيره ، ورغم ذلك لم يعتبره العجلي من أهل البصرة الذين روَوْا عن أبي صالح ميزان ، علما بأنّه وَهِمَ عندما قال : محمد بن جحادة بصري ثقة[7] .

ب. دراسة الراوي من ناحية الجرح والتعديل :

قال أبو بكر بن أبي خيثمة: سألت يحيى بن معين عن أبي صالح الذي روى عنه التيمي، فقال: اسمه ميزان بصري ثقة مأمون[8] ، فتوثيق يحيى بن معين كان مضبوطا بالذي روى عنه التيمي، ولمّا لم يكن الذي روى عنه محمد بن جحادة ، فهو أحد احتمالين لا ثالث لهما :

الإحتمال الأول : أنّ أبا صالح هو مولى أم هانئ ، وهو ضعيف[9] .

الإحتمال الثاني : أنّ أبا صالح هو رجل غير معروف الإسم فيكون مجهولا .

---

[1] :(54/1).

[2] :(222/7).

[3] :(172/2).

[4] (625/2).

[5] : الباجي: **التعديل والتجريح** (625/2).

[6] : البخاري: **التاريخ الكبير** (8/ 67).

[7] : العجلي: **معرفة الثقات** (232/2).

[8] : ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل** (437/8). ابن حجر، **تهذيب التهذيب**(344/10).

[9] : ابن حجر، **تقريب التهذيب** (120/1) .

وهذا يفسر صنيع الإمام ابن حجر– رحمه الله – في التقريب عندما أطلق عليه لفظ مقبول[1]، ولم يعتمد توثيق الإمام يحيى بن معين؛ أي بناه على الإحتمال الثاني.

ج. **دراسة الراوي من ناحية الرواية :**

الرواية التي وقع فيها الخلاف من حديث أبي هريرة قال : **لعن رسول الله زوارات القبور**"[2].

وهذه الرواية رواها ثلاثة صحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛

أولهم: حديث عبد الله بن عباس ،أخرجه الترمذي[3]، استدلالاً وفي الباب ، وابن ماجه[4]، والبيهقي في الكبرى[5]، من طرق عن محمد جحادة عن أبي صالح عن ابن عباس مرفوعا، وهو ضعيف ، لأنّ فيه أبا صالح، وهو إمّا ضعيف ، أو مجهول .

ثانيهم : حديث حسان بن ثابت، أخرجه أحمد[6]، وابن ماجه[7]، والطبراني في الكبير[8] ، من طريق عبد الرحمن بن بهمان عن عبد الرحمن بن حسان عن حسان بن ثابت مرفوعا ، وهو ضعيف، لجهالة عبد الرحمن بن حسان[9]، وعبد الرحمن بن نبهان[10].

ثالثهم : حديث أبي هريرة، أخرجه ابن ماجه[11]، والترمذي [12]، وأحمد[13]، والبيهقي في الكبرى[14]، من طرق عن أبي عوانة عن عمر بن أبي سلمة عن أبي سلمة مرفوعا ، وهو ضعيف، لأنّ فيه عمر بن أبي سلمة ، وهو صدوق يخطئ كثيراً، ويخالف، وإذا تفرد لا يحتج بحديثه[15] .

---

[1] المصدر السابق(555/1).

[2] : ابن ماجه ، **سنن ابن ماجه**، كتاب الجنائز– باب ما جاء في زيارة قبور المشركين، حديث رقم:1574،(1/ 502).

[3] : (371/3).

[4] : (1/ 502).

[5] : (78/4).

[6] : (3/ 442).

[7] : (502/1).

[8] : (42/4).

[9] : ابن حجر، **تقريب التهذيب** (339/1)، حيث خلا من جرح أو تعديل سوى ذكر ابن حبان له في الثقات (89/5) .

[10] : خلا من جرح أو تعديل ، سوى ذكر ابن حبان له في **الثقات** (68/7) ، وقال ابن حجر في **التقريب (337/1)** مقبول من الرابعة . قلت :بل هو مجهول .

[11] : (502/1).

[12] : (3/ 371)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

[13] : (2/ 337 ، 356).

[14] : (78/4).

[15] : النسائي، **الضعفاء والمتروكين للنسائي** (82/1)، ابن حجر، **تهذيب التهذيب** (401/7).

إذن، كل طرق الحديث ضعيفة ولا تقوى على الإعتماد عليها، وخاصة أنّ موضوعها متعلق بتشريع لنصف المجتمع – وهم النساء – ، بل وهناك رواية صحيحة تخالف هذه الرواية ، وهي قصة المرأة التي مرّ عليها النبي صلى الله عليه وسلم وهي تبكي عند القبر، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اتقي الله واصبري..."[1]. فلو كانت زيارة القبور ممنوعة لكان النهي موجها إلى ذات الوجود في المقبرة، لا إلى بعض التصرفات الخاطئة من الجزع وعدم الصبر.

22. يوسف القرشي الأموي المدني من الثالثة، س ق[2]، وله حديثان[3] .

" قال النسائي: ليس بالمشهور، وذكره ابن حبان في الثقات" [4]، وقال الدارقطني عند توثيقه محمد بن يوسف القرشي :" وأبوه– يوسف القرشي– لا بأس به "[5].

ومن خلال تتبع روايات يوسف القرشي نجدها تخلو من متابع لها ، فكيف سيعتبر بها وفقا لما أشار إليه الدار قطني؟! وعليه يترجح قول النسائي ليس بمشهور أي مجهول؛ لأنّها لم تقابل بتعديل أقوى.

إذن هو مجهول .

نص الحديث الأول : عن محمد بن يوسف مولى عثمان عن أبيه يوسف القرشي: **أنّ معاوية صلى أمامهم، فقام في الصلاة وعليه جلوس، فسبح الناس، فتم على قيامه، ثم سجد بنا سجدتين وهو جالس بعد أن أتمَّ الصلاة، ثم قعد على المنبر، فقال: إنّي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم " يقول من نسي من صلاته شيئا؛ فليسجد مثل هاتين السجدتين**"[6].

---

[1] : أخرجه البخاري في صحيحه (43/1) من حديث أنس بن مالك .

[2] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 612).

[3] : الحديث الأول صح إليه السند، والحديث الثاني لم يصح إليه السند.

[4] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (11/ 380). ابن حبان :**الثقات** (5/ 551) .

[5] : المزي: **تهذيب الكمال** (61/27)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (9/ 473).

[6] : النسائي: **سنن النسائي**. كتاب الصلاة– باب: ما يفعل من نسي شيئا من صلاته. حديث رقم:594،(1/ 207) .

الحديث أخرجه النسائي في الكبرى(207/1،373)، وأحمد(100/4)،والطبراني في الكبرى (337/19)، من طرق عن محمد بن يوسف القرشي عن يوسف القرشي عن معاوية بن أبي سفيان عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله .

والحديث ضعيف لأنّ فيه يوسف القرشي وهو مجهول ، وأمّا ما ذهب إليه ابن حجر بقوله محمد بن يوسف القرشي مقبول[1]، فيه نظر ، لأنّ أبا حاتم والدار قطني وأبا زرعة وثقوه[2]، وقال أحمد بن صالح: ثبت له شأن[3].

وليس ليوسف القرشي متابع .

وللحديث شاهدان، أخرجهما البخاري ومسلم في صحيحهما من طريق أبي هريرة [4] ، وعبد الله بن مالك [5] .

نص الحديث الثاني : عن محمد بن يوسف مولى عثمان بن عفان عن يوسف القرشي عن عثمان بن عفان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" **من أدركه الأذان في المسجد ثم خرج، لم يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجعة، فهو منافق**" [6].

الحديث أخرجه ابن ماجه (242/1) من طريق عبد الجبار بن عمر عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن محمد بن يوسف عن يوسف مولى عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم .

---

[1] : ابن حجر، **تقريب التهذيب** (515/1)، يبدو أنّ ابن حجر رحمه الله يقصد محمد بن يوسف الذي يروي عن يعقوب بن محمد الزهري ، بدليل أنّ محمد بن يوسف الذي أعطاه لفظ مجهول، كان دائما يربطه بالذي يروي عن يعقوب بن محمد الزهري ، ويعقوب بن محمد من العاشرة، إذن يكون محمد بن يوسف من طبقته، أو أعلى،أو أدنى منه طبقة، لكن محمد بن يوسف القرشي من السادسة ، ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (119/8)، ابن حجر: **لسان الميزان** (5/ 434).

[2] : المزي: **تهذيب الكمال** (61/27) ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (473/9)، ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل**(118/8).

[3] : الواعظ: **تاريخ أسماء الثقات** (199/1).

[4] : البخاري: **صحيح البخاري**،كتاب الجماعة والإمامة – باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس، حديث رقم:683 (252/1)

[5] : مسلم: **صحيح مسلم**، كتاب المساجد ومواضع الصلاة– باب السهو في الصلاة والسجود له،حديث رقم: 570 ، (399/1).

[6] : ابن ماجه: **سنن ابن ماجه**،كتاب الأذان والسنة فيها – باب إذا أذن وأنت في المسجد فلا تخرج، حديث رقم: 734، (242/1).

والحديث ضعيف جدا ، لأنّ فيه عبد الجبار بن عمر وهو ضعيف [1]، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة وهو متروك[2]، وجهالة يوسف القرشي.

والحديث الصحيح، ما أخرجه مسلم في صحيحه[3]، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: لما أذّن المؤذن، فقام رجل من المسجد يمشي، فأتبعه أبو هريرة بصره حتى خرج من المسجد، فقال أبو هريرة : " **أمّا هذا فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم**".[4]

المطلب الثاني : الرواة المجهولون والإسناد إليهم ضعيف

أولا : الإسناد ضعيف بسبب التدليس:-

1. **أم موسى سرية علي**، قيل اسمها فاختة، وقيل حبيبة من الثالثة بخ د س ق[5]، ولها حديثان.

قال الدارقطني حديثها مستقيم يخرج حديثها اعتبارا[6]، وقال العجلي : كوفية تابعية ثقة[7].

قلت: بالنظر إلى حديثيها في كتب السنن نجدهما يخالفان الصحيح كما سيأتي، فكيف يكون حديثها مستقيما وهو مخالف للصحيح؟ وتوثيق العجلي لها نابع من منهجه في توثيق المجاهيل.

إذن هي مجهولة.

نص الحديث الأول :"عن أم موسى عن علي رضي الله عنه قال : **كان آخر كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة الصلاة، اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم** "[8].

---

[1] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (332/1).

[2] : المصدر السابق (102/1).

[3] : مسلم: **صحيح مسلم** ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة – باب النهي عن الخروج من المسجد إذا أذن المؤذن، حديث رقم: 655، (1/ 453).

[4] : المصدر السابق (453/1)

[5] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (759/1).

[6] : المزي : **تهذيب الكمال** (388/35).

[7] : العجلي : **معرفة الثقات** (462/2).

[8] : أبو داود: **سنن أبي داود**، كتاب الأدب – باب في حق المملوك، حديث رقم: 5156،(339/4).

الحديث أخرجه أبو داود (339/4)، وابن ماجه(901/2)، وأبو يعلى(447/1)، والبيهقي في الكبرى(11/8)، من طرق عن محمد بن فضيل عن مغيرة بن مقسم عن أم موسى، وأخرجه أحمد (90/1) من طريق عمر بن الفضل عن نعيم بن يزيد، **كلاهما**(أم موسى ونعيم) عن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله.

والحديث ضعيف لعدة أسباب،أوّلها: لجهالة أم موسى، وثانيها: أنّ مغيرة بن مقسم الضبي ثقة يدلس ولم يصرح بالسماع[1]، وثالثها:لأنّ فيه محمد بن فضيل بن غزوان وهوصدوق شيعي[2] ومتن الحديث انتصار لتشيعه، ورابعها: أنّ الحديث مخالف لما في الصحيح من حديث عائشة رضي الله عنها ، قالت: كان النبي ﷺ يقول وهو صحيح: إنّه لم يقبض نبي حتى يرى مقعده من الجنة، ثم يُخيّر فلما نزل به ورأسه على فخذي غَشِيَ عليه، ثم أفاق فأشخص بصره إلى سقف البيت، ثم قال: **اللهم الرفيق الأعلى**، فقلت: إذاً لا يختارنا؛ وعرفت أنّه الحديث الذي كان يحدثنا وهو صحيح، قالت: فكانت آخر كلمة تكلم بها، " **اللهم الرفيق الأعلى** "[3]، وأمّا بالنسبة لمتابعة نعيم بن يزيد فهي ضعيفة لجهالة حال يزيد بن نعيم[4].

وللحديث شواهد عدة بنحو حديث علي ، منها حديث أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، أخرجه النسائي في الكبرى(259/4،)، وابن ماجه(519/1)، وأبويعلى(414/12) من طرق عن قتادة عن صالح بن أبي مريم، وأخرجه الطبراني في الكبير من طريق قتادة عن أبي الطفيل، وأخرجه النسائي في الكبرى(258/4،259)، وأحمد(290/6)، من طرق عن قتادة، ثلاثتهم،(أبوخليل صالح، وأبوالطفيل، وقتادة) عن سفينة مولى أم سلمة عن أم سلمة مرفوعاً،

---

[1] : الحلبي: **طبقات المدلسين** (46/1). ونفى أبو داود عنه التدليس. قال ابن حجر: وكأنّه أراد ما قاله العجلي أنّه كان يرسل عن إبراهيم فإذا وقف أخبرهم ممن سمعه. انظر **طبقات المدلسين**(46/1)، وقال ابن فضيل: كان يدلس وكنا لا نكتب عنه إلا ما قال حدثنا. انظر: ابن حجر: **تهذيب التهذيب**(241/10).

[2] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب**(359/9)

[3] : البخاري: **صحيح البخاري**، كتاب المغازي– باب باب آخر ما تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم،حديث رقم: 4194(1620/4)

[4] : ابن حجر: **تقريب التهذيب**(565/1)

فرواية قتادة بن دعامة عن سفينة منقطعة، فهو لم يسمع من سفينة مولى أم سلمة[1]، ورواية قتادة عن أبي الخليل عن سفينة، قال أبو حاتم: هذا خطأ فاحش[2] ،ورواية قتادة عن أبي الطفيل وهم، لأنّ عفان بن مسلم[3]، تفرد به عن همام عن قتادة وله مثل هذه التفردات كثيرة[4]، وخلاصة القول: أنّ حديث أم سلمة ضعيف بسبب الإنقطاع والإعلال ،

ومنها حديث أنس بن مالك بنحو حديث علي ، أخرجه ابن ماجه(900/2)، وأبو يعلى(347/5)، والنسائي في الكبرى(258/4)، وأبو يعلى(347/5)، من طرق عن سليمان التيمي، وأخرجه النسائي في الكبرى(258/4)، من طريق سفيان بن حبيب عن سليمان التيمي، وأخرجه النسائي في الكبرى(258/4)، من طريق قتادة عن صاحبه ، ثلاثتهم(قتادة، وسليمان، وصاحب قتادة)، عن أنس بن مالك، والحديث ضعيف، فطريق قتادة عن صاحبه ضعيفة، لأنّ قتادة لم يصرح بإسم صاحبه فهو مبهم ، وطريق قتادة عن أنس بن مالك مباشرة مدلسة فقتادة لم يصرح بالسماع وهو مدلس[5]، وطريق سليمان التيمي عن أنس بن مالك منقطعة، قال النسائي: " سليمان لم يسمع أنس بن مالك رضي الله عنهما "[6]، والإضطراب فيه واضح فعند المقارنة بين الطرق الثلاثة، فمرة يرويه بلا قتادة عن أنس، ومرة يرويه قتادة عن أنس، ومرة يرويه قتادة عن صاحبه عن أنس.

ومنها حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما[7]، قاله ابن أبي حاتم في العلل عندما سأل أباه عن حديث الرصافي عن محارب بن دثار عن عبد الله بن عمر مرفوعاً ، فقال أبو حاتم :" الرصافي عن محارب مناكير ".[8]

---

[1] : العراقي: **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل** (264/1) .

[2] : ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن الحنبلي: **شرح علل الترمذي**. 2مج . تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد. ط1. الأردن : مكتبة المنار. 1987م.(789/2).

[3] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (393/1).

[4] : الخطيب.أحمد بن علي أبو بكر البغدادي. **تاريخ بغداد** 14مج . بيروت: دار الكتب العلمية. (4638).

[5] : ابن حجر: **طبقات المدلسين** (43/1).

[6] : المصدر السابق (258/4).

[7] : ابن أبي حاتم: **علل الحديث** (156/1).

[8] : المصدر السابق: (156/1).

نص الحديث الثاني :"عن مغيرة بن مقسم عن أمّ موسى قالت: قالت أم سلمة رضي الله عنها: والذي تحلف به أم سلمة؛ **إن كان أقرب الناس عهدا برسول الله صلى الله عليه وسلم علي، قالت: لما كان غداة قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسل إليه رسول الله، وكان أرى في حاجة أظنه بعثه فجعل يقول: جاء علي؟ ثلاث مرات، قالت : فجاء قبل طلوع الشمس، فلما أن جاء عرفنا أن له إليه حاجة، فخرجنا من البيت، وكنا عدنا رسول الله يومئذ في بيت عائشة، فكنت في آخر من خرج من البيت، ثم جلست أدناهن من الباب، فأكب عليه علي، فكان آخر الناس به عهدا جعل يساره ويناجيه**"[1].

الحديث أخرجه النسائي في الكبرى{(261/4)(154/5)}، وابن أبي شيبة(365/6)، وأحمد(300/6) والحاكم (149/3)، وأبو يعلى (364/12)، من طرق عن جرير بن عبد الحميد عن مغيرة بن مقسم عن أمّ موسى عن أمّ سلمة رضي الله عنها، بمثله ، ومختصرا في إحدى روايات النسائي[2].

والحديث ضعيف لجهالة حال أم موسى، وعدم تصريح مغيرة بن مقسم بالسماع لأنه مدلس[3]، ومداره جرير بن عبد الحميد وهوثقة صحيح الكتاب وكان يهم في آخر عمره[4]

2. **ديسم السدوسي** من الثالثة د[5]، وله حديث واحد .

تفرد ابن حبان بذكره في الثقات.[6] إذن هو مجهول.

نص الحديث:" عن أيوب عن رجل يقال له ديسم عن بشير بن الخصاصية– قال ابن عبيد في حديثه وما كان اسمه بشيرا ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم سماه بشيرا – قال: قلنا **:إن أهل الصدقة يعتدون علينا، أفنكتم من أموالنا بقدر ما يعتدون علينا ؟ فقال: لا** "[7]

---

[1] : النسائي: **سنن النسائي الكبرى** (154/5). كتاب الخصائص– باب: ذكر أحدث الناس عهدا برسول الله صلى الله عليه وسلم ، حديث رقم: 8540،(8540).

[2] : المصدر السابق (154/5)، حديث رقم: 8540 ،(8540).

[3] : ابن حجر: **طبقات المدلسين** (46/1).

[4] : ابن حجر: **تقريب التهذيب**(139/1)

[5] : المصدر السابق: (201/1).

[6] : ابن حبان: **الثقات** (220/4).

[7] : أبو داود: **سنن أبي داود.** كتاب الزكاة– باب: رضا المتصدق، حديث رقم: 1586،(105/2).

الحديث أخرجه أبو داود (105/2) من طريقين عن حماد بن زيد، وأخرجه أبو داود(105/2)، والبيهقي في الكبرى (104/4) من طرق عن عبد الرزاق عن معمر ،

كلاهما :(حماد ومعمر) عن أيوب عن ديسم السدوسي عن بشير بن الخصاصية عن النبي صلى الله عليه وسلم، بنحوه .

والحديث ضعيف، لأنّ فيه ديسم وهو مجهول، إضافة إلى أنّه مُـــدلّس من أيوب بن أبي تميمة ، ولم يصرح بالسماع [1].

3. **عباس الجشمي** ويقال اسم أبيه عبدالله من الثالثة 4[2]، وله حديث واحد.

تفرد ابن حبان بذكره في الثقات[3] .

إذن هو مجهول

نص الحديث :" عن عباس الجشمي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" **إنّ سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له، وهي سورة تبارك الذي بيده الملك** "[4].

الحديث أخرجه أبو داود (57/2)، وابن ماجه (1244/2)، والترمذي (164/5)، والنسائي في الكبرى (6/ 496 ،178)، وأحمد (299/2، 321)، والبيهقي في الكبرى (469/6) وابن راهويه (174/1) ، من طرق عن شعبة بن الحجاج ،وأخرجه الحاكم (540/2) من طريق عن عمران بن دوار،**كلاهما :** (شعبة وعمران) عن قتادة بن دعامة عن عباس الجشمي عن أبي هريرة عن البي صلى الله عليه وسلم، بمثله.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن[1]، قلت: الحديث ضعيف لعدة أسباب أوّلها، جهالة حال عباس الجشمي، وثانيها: إعلال البخاري له بعدم سماع عباس من أبي هريرة [2]، وثالثها: أنّ كل طرق

---

[1] : ابن حجر: **طبقات المدلسين** (19/1)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (348/1) .

[2] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (294/1) .

[3] : ابن حبان: **الثقات** (259/5)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (118/5) .

[4] : الترمذي. **سنن الترمذي**. كتاب فضائل القرآن– باب ما جاء في فضل سورة الملك ، حديث رقم:2891،(164/5) .

السنن لا تخلو من مقال سوى طريق الترمذي إلا أن قتادة في كلها لم يصرح بالسماع من عباس وهو ثقة [3] مدلس[4].

وللحديث شاهد من حديث أنس بن مالك أخرجه الضياء المقدسي[5]، من طريق شيبان بن فروخ عن سلام بن مسكين عن ثابت البناني عن أنس مرفوعا، وهوضعيف لأنّ فيه شيبان بن فروخ، وهو صدوق يهم[6].

4. **عبد الله بن عمرو الأودي** الكوفي من الثالثة ت [7]، وله حديث واحد .
تفرد ابن حبان بذكره في الثقات[8].

إذن هو مجهول.

نص الحديث :" عن عبد الله بن عمرو الأودي عن عبد الله بن مسعود قال: **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم بمن يحرم على النار أو بمن تحرم عليه النار؟ على كل قريب هيّن سهل** "[9].

الحديث أخرجه الترمذي (654/4) ، وابن حبان (215/2)، وابن أبي شيبة (272/1) ، وأحمد (415/1)، من طرق عن موسى بن عقبة بن أبي عياش عن عبد الله بن عمرو الأودي عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله .

---

[1] : الترمذي: **سنن الترمذي**(654/4).

[2] : ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني الشافعي ت 852هـ. **تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير** 4مج. تحقيق : السيد عبدالله هاشم اليماني المدني. المدينة المنورة . 1964،(234/1) .

[3] : ابن حجر: **تقريب التهذيب**(453/1) .

[4] : ابن حجر: **طبقات المدلسين** (43/1)، وكان ممن وصفه النسائي .

[5] : **الأحاديث المختارة**(145/5) .

[6] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (269/1) .

[7] : المصدر السابق (316/1).

[8] : ابن حبان: **الثقات** (55/5).

[9] : الترمذي. **سنن الترمذي**. كتاب صفة القيامة والرقائق والورع . حديث رقم: 2488، (654/4).

قال الترمذي: حديث حسن غريب[1]، قال الباحث: الحديث ضعيف لأنّ فيه عبد الله بن عمرو الأودي وهو مجهول، والسند إليه مدلس من قبل هشام بن عروة بن الزبير[2] وموسى بن عقبة بن أبي عياش[3]؛ فهما لم يصرحا بالسماع.

وللحديث شاهدان، أحدهما: من حديث جابر بن عبد الله ،أخرجه الطبراني في الصغير(72/1) من طريق عبد الله بن مصعب الزبيدي عن هشام بن عروة عن محمد بن المنكدرعن جابر بن عبد الله مرفوعاً وهو ضعيف؛ لأنّ فيه عبد الله بن مصعب الزبيدي وهو ضعيف[4] .

وثانيهما : من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ،أخرجه الطبراني في الأوسط(38/6) من طريق جمهور بن منصور عن وهب بن الحكم عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً وهو ضعيف؛ لأنّ فيه وهب بن حيكم الأزدي؛ وهو مجهول بالنقل لا يتابع على حديثه[5]، وفيه جمهور بن منصور وهو مجهول[6] .

وسُئِلَ أبو حاتم عن الحديث فقال : حديث غريب منكر[7] .

5. **عبيد الله بن جرير** بن عبد الله البجلي من الثالثة ق[8]، وله حديث واحد .

تفرد ابن حبان بذكره في الثقات [9].

إذن هو مجهول .

نص الحديث : " عن أبي إسحق السبيعي عن عبيد الله بن جرير عن أبيه جرير البجلي قال: **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما من قوم يُعمَلُ فيهم بالمعاصي هُمْ أَعَزُ منهم وأَمْنَعْ لا يُغَيّرون؛ إلا عَمَهُمُ اللهُ بعقاب** "[1].

---

[1] : الترمذي: **سنن الترمذي**(654/4).

[2] : ابن حجر: **طبقات المدلسين** (26/1).

[3] : المصدر السابق (26/1).

[4] : ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (178/5) ، ابن حجر: **لسان الميزان** (361/3).

[5] : العقيلي : **الضعفاء الكبير** (323/4) .

[6] : ابن حبان: **الثقات** (167/8).

[7] : ابن أبي حاتم: **علل الحديث** (119/2).

[8] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (370/1).

[9] : ابن حبان: **الثقات** (65/5).

الحديث أخرجه ابن ماجه (1329/2)،من طريق إسرائيل بن يونس، وأخرجه أبو داود (122/4)، وابن حبان(536/1 ،537)، والطبراني في الكبير(332/2) من طرق عن أبي الأحوص سلام بن سليم، **كلاهما:** (إسرائيل وسلام) عن أبي إسحاق السبيعي عن عبيد الله بن جرير عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، بألفاظ متقاربة .

والحديث ضعيف : لجهالة عبيد الله بن جرير، ولأنّ مدار الحديث أبو إسحاق السبيعي وهو مدلس ولم يصرح بالسماع ، علماً بأنّ أبا إسحاق قال عن طريق أبي داود(122/4) :" أظنه عن ابن جرير" وهي صحيحة ،وهذا مما يزيد الشك في السماع عن عبيد الله بن جرير.

وقال البخاري: " سلام عن أبي إسحاق عن عبيد الله بن جرير لا يصح"[2].

وللحديث شاهد من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه،أخرجه أبو داود (122/4) من طريقين عن هشيم بن بشير وخالد بن عبد الله الواسطي، كلاهما عن إسماعيل بن سالم الأزدي ، وأخرجه الترمذي (467/4) من طريق يزيد بن هارون عن إسماعيل بن سالم،

ثلاثتهم (هشيم، وخالد، ويزيد) عن إسماعيل بن سالم الأزدي عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله عند أبي داود (122/4)، من طريق هشيم بن بشير، وبألفاظ مختلفة من طريق خالد ويزيد، فطريق هشيم بن بشير مدلسة منه فهو ثقة يدلس ولا يقبل حديثه إلا إذا حدث[3]، والذي يزيد الشك في عدم السماع لهذه الطريق بالذات؛ موافقته لألفاظ حديث عبيد الله بن جرير عن جرير بن عبد الله .

واللفظ الصحيح : قوله صلى الله عليه وسلم : " إنّ الناس إذا رَأَوْا الظالم فلم يأخذوا على يديه، أوشك أن يعمهم الله بعقاب" [4].

---

[1] : ابن ماجه: **سنن ابن ماجه**. كتاب الفتن– باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. حديث رقم:4009،(1329/2).

[2] : البخاري: **التاريخ الكبير** (375/5).

[3] : ابن حجر: **طبقات المدلسين** (47/1)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (53/11).

[4] : الترمذي: **سنن الترمذي**. كتاب تفسير القرآن عن رسول الله– باب ومن سورة المائدة.حديث رقم:3057،(256/5).

وهذا مصداقا لقوله تعالى:(**وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**)[1].

بينما لفظ حديث جرير بن عبد الله، فيه تحديد " يعمل فيهم بالمعاصي " وأنّ العذاب سينزل قبل الموت"، فنص جرير بن عبد الله فيه تحديد"قبل الموت"، وهو ما سكت عنه الحفاظ. والله أعلم.

6. **عمرو بن غالب الهمداني الكوفي** من الثالثة ت س[2]، وله حديثان .

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو عمر الصدفي: وثقه النسائي، وقال ابن البرقي كوفي مجهول[3].

إذن هو مجهول، وتوثيق النسائي لم أجده في كتبه، ونازع هذا النقل تجهيل ابن البرقي لعمرو بن غالب، وهذا يفسر عدول ابن حجر- رحمه الله – عن لفظ " ثقة " الوارد عن النسائي إلى لفظ مقبول، فالدارس للتقريب يجد أنّ الحافظ يلتزم توثيق النسائي عند تفرده بذلك .

نص الحديث : " عن أبي إسحاق عن عمرو بن غالب قال: قالت عائشة: أما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **لا يحل دم امرئ مسلم إلا رجل زنى بعد إحصانه، أو كفر بعد إسلامه، أو النفس بالنفس** "[4].

الحديث أخرجه النسائي في الكبرى (291/2)، وأحمد (56/6، 181، 205)، وابن أبي شيبة (452/5) من طرق عن أبي إسحاق السبيعي عن عمرو بن غالب عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

الحديث ضعيف لجهالة عمرو بن غالب، والسند إلى عمرو بن غالب مُدلَّس من قـِبل أبي إسحاق السبيعي[5]، وقد روي الحديث موقوفا عن عائشة من طريق زهير عن أبي إسحاق

---

[1] : سورة الأنفال : آية :25.

[2] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (425/1).

[3] : ابن حبان: **الثقات**(180/5)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (77/8)

[4] : النسائي: **سنن النسائي الكبرى**.كتاب المحاربة – باب ذكر ما يحل به دم المسلم، حديث رقم:3480،(291/2) .

[5] :ابن حجر: **طبقات المدلسين** (42/1).

السبيعي عن عمرو بن غالب عن عائشة [1] ، وبناء على ما تقدم يكون حديث عائشة ضعيفا سواءً المرفوع أو الموقوف.

وللحديث شاهد أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن مسعود[2] .

نص الحديث الثاني : " عن أبي إسحاق عن عمرو بن غالب :**أنّ رجلا نال من عائشة عند عمار بن ياسر،فقال: أُغْرُب مقبوحاً منبوحاً[3]، أتؤذي حبيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم؟!**"[4]

الحديث أخرجه الترمذي(707/5)، والطبراني في الكبير(40/23)، والحاكم (444/3)، من طرق عن أبي إسحاق السبيعي عن عمرو بن غالب عن عمار بن ياسر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله .

والحديث ضعيف لجهالة حال عمرو بن غلب وتدليس أبي إسحاق السبيعي[5].

7. **مسلم بن نذير** ويقال بن يزيد كوفي يكنى أبو عيّاض من الثالثة، ت س ق[6]، وله حديثان.

قال أبو زرعة لا بأس بحديثه[7]، وذكره ابن حبان في الثقات[8].

إذن هو مجهول .

---

[1] : النسائي: **سنن النسائي الكبرى**.كتاب المحاربة – باب ذكر ما يحل به دم المسلم، حديث رقم:3480، (291/6) ، وأخرجه ابن أبي شيبة (452/5) من طريق مسروق عن عائشة موقوفا كذلك .

[2] : البخاري: **صحيح البخاري**.كتاب الديات– باب قول الله تعالى:{أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف}. حديث رقم:6484، (2521/6).

[3] : المنبوح: المشتوم، يقال: نبحتني كلابك أي: لحقتني شتائمك، وأصله من نباح الكلب. انظر: ابن منظور: **لسان العرب**(620/2)

[4] : الترمذي: **سنن الترمذي**، باب فضل عائشة رضي الله عنها . حديث رقم:3888،(707/5).

[5] : ابن حجر: **طبقات المدلسين** (42/1).

[6] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (531/1).

[7] : ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (197/8)، وقد وهم الحافظ عندما قال في التهذيب: أنّ أبا زرعة قال: لا بأس به، فهناك فرق واضح بين الأمرين؛ فلا بأس بحديثه تعديل متجه نحو الحديث لأسباب أكثر من أن تحصر في راوٍ معين، بخلاف لا بأس به؛ فهو تعديل مؤقت للراوي يتم ترجيح ضبطه من عدمه بعد سبر رواياته.

[8] : ابن حبان: **الثقات** (398/5). ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (126/10).

نص الحديث :" عن أبي إسحق السبيعي عن مسلم بن نذير عن حذيفة بن اليمان قال :**أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بعضلة ساقي أو ساقه فقال: هذا موضع الإزار، فإن أبيت فأسفل، فإن أبيت فلا حق للإزار في الكعبين** "[1] .

الحديث أخرجه ابن ماجه (1182/2، 1183)، والترمذي (247/4)، والنسائي في الكبرى {(396/5، 485)(117/6)}، وأحمد{(382/5)(396/5)}، والحميدي (211/1)، وابن حبان (262/12)، والطبراني في الأوسط (213/2، 217)، من طرق عن أبي إسحاق السبيعي عن مسلم بن نذير،وأخرجه ابن حبان (264/12) من طريق عن زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحاق السبيعي عن الأغر أبو مسلم، وأخرجه النسائي في الكبرى(485/5) من طريق شعيب بن صفوان عن أبي إسحاق السبيعي عن سلمة بن زفر، **ثلاثتهم** (مسلم والأغر وسلمة) عن حذيفة بن اليمان عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله .

قال أبو عيسى: وهذا حديث حسن صحيح[2]، قلت: الحديث ضعيف، لجهالة حال مسلم بن نذير، والسند إلى مسلم بن نذير مـــُدلَّـــس من أبي إسحاق السبيعي[3]، ولم يصرح بالسماع على الرغم من كثرة الطرق عنه .

وتابع سلمة بن زفر والأغر مسلمَ بن نذير، وطريق سلمة بن زفر ضعيفة لأنّ فيها شعيب بن صفوان، ذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطئ[4]، وقال ابن معين :لا شيء، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به[5]، وقال الذهبي[6]: وثقة أحمد. وقال ابن حجر: مقبول[7].

وبناء على الترجمة السابقة له، فإنّ توثيق أحمد قد يتجه نحو حديث معين، وإلا فهو مُعَارَض بتضعيف ابن معين وابن حبان وأبي حاتم، لكنه في الأصل ضعيف يعتبر بحديثه إذا توبع ، ولا يقوى على تقوية من هو مثله أو أدنى منه.

---

[1] : الترمذي: **سنن الترمذي**. كتاب اللباس– باب في مبلغ الإزار.حديث رقم:1783،(247/4).

[2] : المصدر السابق(247/4).

[3] : ابن حجر: **طبقات المدلسين** (42/1)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (56/8، 58).

[4] : ابن حبان: **الثقات** (440/6).

[5] : ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (348/4) .

[6] : **الذهبي: المغني في الضعفاء** (299/1).

[7] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (267/1)، ولا أدري كيف أطلق عليه الحافظ: مقبول، رغم ما ثبت من جرحه !!!.

وطريق الأغر أبي مسلم، من أفراد زيد بن أبي أنيسة، وهو ثقة له أفراد[1]، وهي مُدلَّسة كذلك عن أبي إسحاق السبيعي[2]، والأغر وثقه العجلي والبزار[3]، وذكره ابن حبان في الثقات[4] ، وقال ابن حجر:هو ثقة[5].

قال الباحث: وُثّقَ من قبل عالمين متساهِلَيْن العجلي والبزار، ولا يصلح الإحتجاج به للتقوية، علما بأنّ الحديث إنما يعرف من طريق أبي إسحاق عن مسلم بن نذير، ولا يعرف من طريق الأغر أبي مسلم[6]، فهي من أفراد زيد بن أبي أنيسة.

وللحديث شاهدان، **أولهما:** من حديث البراء بن عازب أخرجه النسائي في الكبرى(485/5)،من طريق يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق السبيعي عن البراء مرفوعا،وهو ضعيف، لأنّ فيه يونس بن أبي إسحاق وهو صدوق يهم قليلا [7]، وعن أبيه ضعيف [8]،وهنا يرويه عن أبيه (أبو إسحاق)، وقال النسائي: كلا الحديثين – حديث سلمة بن زفر عن حذيفة وحديث البراء – خطأ، والصواب حديث حذيفة [9] ، قال الباحث: وحتى حديث حذيفة ضعيف كما أشرت سابقاً.

وثانيهما: من حديث أبي هريرة أخرجه النسائي في الكبرى(489/5)،من طريق محمد بن إبراهيم بن الحارث عن أبي هريرة، وقد وقعت إلى أبي هريرة أوهام كثيرة ،وهو مضطرب وتكلم المزي عن بعضها .[10]

---

[1] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (222/1)،وقال أحمد: في حديثة بعض النكارة ، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (343/3)

[2] : ابن حجر: **طبقات المدلسين** (42/1).

[3] : العجلي: **معرفة الثقات** (233/1)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (319/1).

[4] : ابن حبان: **الثقات** (53/4).

[5]: ابن حجر : **تقريب التهذيب** (114/1).

[6]: قاله أبو حاتم، انظر: **صحيح بن حبان**. كتاب اللباس وآدابه- ذكر وصف الموضع الذي يجب أن يكون مبلغ إزار المرء من بدنه. حديث رقم: 5449،(264/12).

[7] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (613/1).

[8] : العقيلي: **الضعفاء الكبير** (457/4).

[9] : النسائي: **سنن النسائي الكبرى**.كتاب الزينة– باب: موضع الإزار. حديث رقم:9687،(485/5).

[10] : المزي: **تهذيب الكمال** (339/24)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية (69/11-71).

لكنّ النص الصحيح المحفوظ عن أبي هريرة رضي الله عنه:" أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال : ما أسفل من الكعبين من الإزار ففي النار"[1]، بلا تحديد موضع الإزار.

نص الحديث الثاني : "عن أبي إسحاق عن مسلم بن نذير عن حذيفة بن اليمان قال: قلت يا رسول الله: **إنّي رجل ذرب[2] اللسان، وإنّ عامة ذلك على أهلي، قال: فأين أنت من الاستغفار؟ إنّي لأستغفر الله في اليوم أو قال في اليوم والليلة مائة مرة** "[3].

الحديث أخرجه النسائي في الكبرى(117/6)، من طريق أبي إسحاق السبيعي عن مسلم بن نذير، وأخرجه النسائي في الكبرى(117/6)، وأحمد (396/5 ، 397)، وابن حبان (205/3)، والحاكم(496/2)، من طرق عن أبي إسحاق السبيعي عن الوليد أبو المغيرة،[4]

كلاهما (مسلم بن نذير والوليد أبو المغيرة)،عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم . بمثله .

والحديث ضعيف، لأنّ مسلم بن نذير مجهول، والسند إليه مدلّس من أبي إسحاق ولم يصرح بالسماع، وطريق مسلم بن نذير غريبة لأنّ الحديث معروف من طريق أبي إسحاق عن الوليد أبي المغيرة.

ومتابعة – طريق الوليد أبي المغيرة – ضعيفة لجهالة حال الوليد[5]، إضافة إلى أنّ الطريق إليه مدلّسة من أبي إسحاق السبيعي ؛ولم يصرح بالسماع .

وللحديث شاهد من طريق أنس بن مالك،أخرجه الطبراني في الأوسط (288/3)، من طريق عبد الله بن صالح عن كثير بن سليم اليشكري عن أنس بن مالك مرفوعاً، والحديث ضعيف لأنّ فيه كثير بن سليم اليشكري، وهو ضعيف.[6]

---

[1] : البخاري: **صحيح البخاري**.كتاب اللباس– باب ما أسفل من الكعبين فهو في النار.حديث رقم:5450،(2182/5).

[2] : ذرب: الحاد من كل شيء، وامرأة ذربة أي صخّابة فاحشة طويلة اللسان. انظر: ابن منظور: لسان العرب(385/1).

[3] : النسائي: **سنن النسائي الكبرى**. باب : من كان ذرب اللسان. حديث رقم: 10282،(117/6).

[4] : وفي روايات المغيرة أبو الوليد وروايات عبيد البجلي .

[5] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (675/1).

[6] : المصدر السابق: (459/1).

8. **معاذ بن زهرة،** ويقال أبو زهرة من الثالثة ، أرسل حديثاً فوهم من ذكره في الصحابة د[1]، وله حديث واحد .

تفرد ابن حبان بذكره في الثقات [2] .

إذن الراوي مجهول، يروي المراسيل.[3]

نص الحديث : "عن هشيم بن بشير عن حصين بن عبد الرحمن عن معاذ بن زهرة أنه بلغه **أنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أفطر قال: اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت** "[4].

الحديث أخرجه أبو داود(306/2)، من طريق هشيم بن بشير عن حصين بن عبد الرحمن السلمي عن معاذ بن زهرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله .

والحديث ضعيف لعدة أسباب : أولها : جهالة معاذ بن زهرة ، وثانيها : أنّ معاذ بن زهرة لم يلق رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو تابعي، وثالثها:أنّ السند إليه مــُدلّس من هشيم بن بشير، فهو ثقة كثير التدليس[5].

وللحديث شواهد ثلاثة ضعيفة؛

أولها:من حديث عبد الله بن عباس أخرجه الطبراني في الكبير(146/12) والدارقطني(185/2) من طريقين عن عبد الملك بن هارون عن هارون بن عنترة عن عنترة عن ابن عباس مرفوعاً،وهو ضعيف لأنّ فيه عبد الملك بن هارون وأبيه هارون بن عنترة وهما ضعيفان[6].

ثانيها: من حديث أنس بن مالك أخرجه الطبراني في الأوسط(298/7) من طريق عن داود بن الزبرقان عن شعبة بن الحجاج عن ثابت البناني عن أنس بن مالك مرفوعاً، وهو ضعيف لأنّ فيه داود بن الزبرقان وهو متروك[7].

---

[1] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (536/1)، ابن حجر: **الإصابة في تمييز الصحابة** (361/6).

[2] : ابن حبان: **الثقات** (482/7).

[3] : ابن حجر: **لسان الميزان** (55/6).

[4]: أبو داود. **سنن أبي داود.** كتاب الصيام– باب القول عند الإفطار، حديث رقم:2358، (306/2).

[5] : ابن حجر: **طبقات المدلسين** (47/1).

[6] : البخاري: **التاريخ الكبير** (436/5).النسائي: **الضعفاء للنسائي** (70/1).

[7] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (198/1).

ثالثها: من حديث أبي هريرة أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه(344/2)، من طريق حصين بن عبد الرحمن عن أبي هريرة مرفوعاً، وهو منقطع لأنّ حصين لم يلق أبا هريرة[1].

9. **ناجية بن خفاف العنزي**[2]، من الثالثة س[3] ،له حديث واحد .

قال علي بن المديني : لا أعلم أحداً روى عنه غير أبي إسحاق، وهو مجهول، وذكره ابن حبان في الثقات[4].

إذن هو مجهول.

نص الحديث: " عن أبي إسحاق السبيعي عن ناجية بن خفاف عن عمار بن ياسر قال:**أجنبت وأنا في الإبل فلم أجد ماء فتمعكت في التراب تمعك الدابة فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك فقال:" إنما كان يجزيك من ذلك التيمم**"[5].

الحديث أخرجه النسائي في الكبرى(136/1)، وابن أبي شيبة (144/1)، وأحمد(263/2)، و الطيالسي(89/1)، وأبو يعلى (180/3)، من طرق عن أبي إسحاق عن ناجية بن خفاف عن عمار بن ياسر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، بألفاظ متقاربة.

والحديث ضعيف؛ لجهالة ناجية بن خفاف، وناجية لم يسمع من عمار بن ياسر فهو ليس بالقديم بدليل سماع يونس بن أبي إسحاق من ناجية [6]، بالإضافة إلى أنّ السند مُـدلّــس من أبي إسحاق السبيعي ولم يصرح بالسماع[7] .

---

[1] : البخاري: **التاريخ الكبير** (7/3).

[2] : هناك من اعتبره ناجية بن كعب لأنّه ورد غير منسوب في بعض الروايات فظنوه كذلك، بالإضافة إلى أنّ سفيان بن عيينة وإسرائيل بن يونس نسبوه في روايتهم إلى ابن كعب، فخَطّأهم علي بن المديني ، والصحيح أنّ الذي يروي عن علي هو ابن كعب والذي يروي عن عمار هو ابن خفاف، انظر: المزي: **تهذيب الكمال**(255/29)،ابن حجر: **الإصابة في تمييز الصحابة** (6/ 503)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (10/ 35).

[3] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 557).

[4] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب**(357/10)، وقول ابن معين: صالح،وأبو حاتم: شيخ إنّما قصدوا ناجية بن كعب .

[5] : النسائي: **سنن النسائي الكبرى**. كتاب الطهارة – باب: تيمم الجنب .حديث رقم:309،(136/1).

[6] : المزي: **تهذيب الكمال**(29 / 256)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (10/ 356)

[7] : ابن حجر: **أسماء المدلسين** (1/ 160).

وللحديث شاهد من حديث أبي موسى الأشعري أخرجه البخاري(133/1)، ويتضمن قصة عمار بن ياسر الواردة في حديث معاذ بن زهرة.

10. **نبهان المخزومي** مولاهم أبو يحيى المدني مكاتب أم سلمة من الثالثة[1] 4، له حديث واحد. تفرد ابن حبان بذكره في الثقات [2].

إذن : هو مجهول .

نص الحديث : " عن الزهري عن نبهان مولى أم سلمة عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا كان عند مكاتب إحداكن ما يؤدي فلتحتجب منه**"[3].

الحديث أخرجه أبو داود(21/4، 63)، وابن ماجه(842/2)، والترمذي [(562/3)، (102/5)]، والنسائي في الكبرى [(198/3)(389/5، 393)]، وابن أبي شيبة (4/ 318) وأحمد (289/6 ، 308) والحميدي (138/1) وأبو يعلى (388/14) ، من طرق عن الزهري عن نبهان مكاتب لأم سلمة عن أم سلمة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بألفاظ متقاربة، سوى طريق يونس بن يزيد[4] بذكر"ابن أم مكتوم وبلفظ " أفعمياوان أنتما "،عندما طلب النبي صلى الله عليه وسلم من زوجاته وضع الحجاب،ونصه: عن أم سلمة قالت: كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده ميمونة، فأقبل ابن أم مكتوم وذلك بعد أن أُمِرْنا بالحجاب فقال النبي صلى الله عليه وسلم: احتجبا منه؛ فقلنا: يا رسول الله أليس أعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: أفعمياوان أنتما،ألستما تبصرانه "[5].

---

[1] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (559/1).

[2] : ابن حبان: **الثقات** (486/5).

[3] : الترمذي، **سنن الترمذي**. كتاب البيوع– باب ما جاء في المكاتب إذا كان عنده ما يؤدى.حديث رقم:1261،(562/3).

[4] : أخرجه أبو داود (63/4)، والترمذي (5/ 102)، والنسائي في الكبرى(393/5).

[5] : ابو داود: **سنن أبي داود.** كتاب اللباس – باب: في قوله عزوجل " وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن"{ سورة النور: آية 30}، حديث رقم:4112، (63/4)

والحديث ضعيف لعدة أسباب، أولها: جهالة نبهان المخزومي، وثانيها: أنّ الطريق إلي نبهان مدلّسة لعدم تصريح الإمام الزهري بالسماع[1]، فكل الطرق رواها عن نبهان بـــ "عن" سوى طريق الحميدي والتي فيها سفيان بن عينيه [2]وهو مدلس لم يصرح بالسماع .

11. **نمير بن عريب الهمداني** من الثالثة، ووهم من ذكره في الصحابة ت[3]، وله حديث واحد.
" قال أبو حاتم: لا أعرفه إلا في حديث الصوم في الشتاء، وذكره ابن حبان في الثقات"[4].
إذن هو مجهول .

نص الحديث : " عن أبي إسحق السبيعي عن نمير بن عريب عن عامر بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **الغنيمة الباردة الصوم في الشتاء** "[5].

الحديث أخرجه الترمذي (162/3)، وابن أبي شيبة(344/2)، وأحمد(335/4)، والضياء المقدسي(209/8)، والبيهقي في الكبرى(296/4) من طرق عن أبي إسحاق السبيعي عن نمير بن عريب عن عامر بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله .

والحديث ضعيف لعدة أسباب، أولها : أنّ نمير بن عريب مجهول. وثانيها: أنّ عامر بن مسعود الجمحي الذي يروي عنه نمير بن عريب مختلف في صحبته والراجح عدم صحبته، وهذا ما قاله الإمام البخاري وأبو زرعة وابن حبان وابن السكن وابن عدي ويعقوب بن سفيان، وهو ما ينسجم مع الأصل، فالأصل عدم السماع حتى يثبت السماع بالشروط التي وضعها العلماء[6]، ولهذا قال الترمذي: هذا حديث مرسل، عامر بن مسعود لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم[7]،

---

[1] : ابن حجر: **طبقات المدلسين** (45/1) ، حيث وصفه الشافعي والدارقطني وغير واحد بالتدليس .

[2] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (245/1). ابن حجر: **طبقات المدلسين** (32/1).

[3] : ابن حجر: **الإصابة في تمييز الصحابة** (6/ 513).ابن حجر: **تقريب التهذيب** (566/1).

[4] : ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (498/8)، ابن حبان: **الثقات** (543/7). ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (424/10).

[5] : الترمذي: **سنن الترمذي**. كتاب الصيام– باب: ما جاء في الصوم في الشتاء. حديث رقم:797،(162/3).

[6] : الترمذي: **علل الترمذي**(127/1)، العراقي: **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل** (166/1). ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (70/5)، ابن حجر:**الإصابة في تمييز الصحابة** (603/3)،

[7] : الترمذي: **سنن الترمذي** (3/ 162)

إذن عامر بن مسعود تابعي، والحديث مرسل، وثالثها: أنّ الطريق إلى نمير بن عريب مُـدلّسة من أبي إسحاق السبيعي فلم يصرح بالسماع[1].

وللحديث شاهد من حديث أنس بن مالك أخرجه الطبراني في{ الصغير (26/2) ، والشاميين (16/4)}، من طريقين عن الوليد بن مسلم عن سعيد بن بشير عن قتادة بن دعامة عن أنس بن مالك مرفوعاً، وهو ضعيف، لأنّ فيه سعيد بن بشير وهو ضعيف[2].

وقد روي موقوفاً على أبي هريرة أخرجه البيهقي في الكبرى(297/4)، من طريق قتادة بن دعامة عن أنس بن مالك عن أبي هريرة والحديث ضعيف؛ لأنّ فيه محمد بن إسحاق وهو ضعيف في الحديث[3].

ثانيا: الرواة المجهولون والإسناد إليهم ضعيف بسبب غير التدليس :

1. **الحارث بن بلال بن الحارث** المزني،مدني من الثالثة [4]د س ق، وله حديث واحد .
خلا من جرح أو تعديل[5] .
إذن هو مجهول.

نص الحديث :" عن الحارث بن بلال عن أبيه بلال بن الحارث قال : **قلت يارسول الله أَفَسْخُ الحج لنا خاصة أم للناس عامة ، قال : بل لنا خاصة** "[6].

---

[1] : الحلبي: **أسماء المدلسين**(160/1)

[2] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (234/1).

[3] :تكلم عن حفظه الكبار من النقاد أمثال: الإمام مالك وشعبة ويحيى بن سعيد وابن معين وابن عيينة وأحمد بن حنبل والنسائي وغيرهم، وكان أجمع الأقوال فيه قول ابن معين : صدوق ليس بحجة. انظر: ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل**(191/7–192).ابن عدي: **الكامل في الضعفاء**(102/6). ابن الجوزي: **الضعفاء والمتروكين** (41/3). ابن حجر: **تهذيب التهذيب**(34/9–40). الحلبي: **أسماء المدلسين**(171/1).

[4] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 145).

[5] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (119/2).

[6] : النسائي: **سنن النسائي الكبرى**.كتاب الحج– باب: إباحة فسخ الحج بعمرة لمن لم يَسُقْ الهدي.حديث رقم:3790 (367/2)،

الحديث أخرجه أبو داود(161/2)، وابن ماجه(367/2)، والنسائي في الكبرى(367/2)، والبيهقي في الكبرى(41/5)، من طرق عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن الحارث بن بلال عن البني صلى الله عليه وسلم بمثله .

والحديث ضعيف، لأنّ مداره على عبد العزيز بن محمد، وهو صدوق يخطئ[1]، ويهم كثيراً، وقال أبو زرعة سيئ الحفظ [2]، وفيه الحارث بن بلال وهو مجهول ، وقال الإمام أحمد بن حنبل: " ليس إسناده بالمعروف"[3].

وللحديث شاهد صحيح موقوف على أبي ذر، أخرجه مسلم في صحيحه، فعن أبي ذر رضي الله عنه قال: " كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خاصة"[4].

2. **العريان بن الهيثم بن الأسود** النخعي الكوفي الأعور من الثالثة س[5]، وله حديث واحد.

قال ابن خراش: العريان بن الهيثم جليل من التابعين، وذكره ابن حبان في الثقات [6]، وقال أبو حاتم : مجهول [7].

إذن هو مجهول، وقول ابن خراش متجه نحو العدالة والأخلاق لا الضبط .

نص الحديث :" عن العريان بن الهيثم عن قبيصة بن جابر قال: قال عبد الله بن مسعود سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: **لعن الله المتنمصات والمتفلجات والمتوشمات اللائي يغيرن خلق الله عز وجل**"[8].

الحديث أخرجه النسائي في الكبرى(425/2)، وأحمد(416/1)، والطبراني في الأوسط(9/ 127)، والطبراني في الشاشي(2/ 256)، من طرق عن عبد الملك بن عمير عن العريان بن

---

[1] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 385).

[2] : ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (395/5)، ابن حبان: **الثقات** (116/7) ، ابن حجر: **تهذيب التهذيب**(315/6).

[3] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (2/ 119).

[4] : مسلم: **صحيح مسلم**. كتاب الحج- باب جواز التمتع في الحج. حديث رقم: 1224،(897/2) .

[5] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (390/1).

[6] : ابن حبان: **الثقات** (304/7). ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (171/7)،

[7] : ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (38/7).

[8] : النسائي: **سنن النسائي الكبرى** (425/5).

الهيثم عن قبيصة بن جابر، وأخرجه البخاري(1853/4)، ومسلم(1678/3)،من طرق عن علقمة، **كلاهما** (قبيصة وعلقمة)، عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله.

والحديث من طريق قبيصة ضعيف، فمدار سند قبيصة هو عبد الملك بن عمير وهو صدوق اختلط فأصبح يخطئ كثيراً ويدلس [1]، وفيه العريان بن الهيثم وهو مجهول .

وللحديث متابعة من طريق علقمة، أخرجها البخاري ومسلم كما تقدم.

وللحديث شاهد من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، أخرجه البخاري في صحيحه[2].

3. **أبو بكر بن أبي زهير الثقفي** من الثالثة ق [3]، وله حديث واحد .

خلا من جرح أو تعديل [4].

إذن هو مجهول .

نص الحديث :" عن أبي بكر بن أبي زهير الثقفي عن أبي زهير الثقفي قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنباوة أو البناوة،(قال: والنباوة من الطائف) قال: **يوشك أن تعرفوا أهل الجنة من أهل النار. قالوا بم ذاك يا رسول الله؟ قال بالثناء الحسن والثناء السيئ، أنتم شهداء الله بعضكم على بعض**"[5].

الحديث أخرجه ابن ماجه (1411/2)، وابن أبي شيبة (7/ 411)، وأبوبكر الشيباني في الآحاد (3/ 24)، والطبراني في الكبرى(178/20) ، من طرق عن أمية بن صفوان عن أبي بكر بن أبي زهير عن أبي زهير الثقفي عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله .

---

[1] :، ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل**(360/5)، ابن حجر:**طبقات المدلسين** (41/1)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب**(365/6)، العلائي. خليل بن الأمير سيف الدين كيكلدي بن عبد الله العلائي،**المختلطين** 1مج،ط1.تحقيق:د. رفعت فوزي عبد المطلب و علي عبد الباسط مزيد .القاهرة : مكتبة الخانجي. (1417هـ)،(76/1).

[2] : (2218/5 ، 2219)، وعدم إخراج البخاري ومسلم لطريق العريان يدل على المنهج القويم في دقة إنتقاء الطرق.

[3] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 622).

[4] : المزي: **تهذيب الكمال**(90/33)،ابن حجر: **تهذيب التهذيب**(29/12)، ترجمته في التهذيب" أبو بكر بن **أبي زهرة**".

[5] : ابن ماجه: **سنن ابن ماجه**،كتاب الزهد – باب الثناء الحسن.حديث رقم 4221،(1411/2).

والحديث ضعيف؛لأنّ فيه أميّة بن صفوان وهو مجهول[1]، ولجهالة أبي بكر بن أبي زهير الثقفي.

وللحديث شاهد من حديث سعد بن أبي وقاص أخرجه البزار في مسنده(337/3)،من طريق شجاع بن الوليد عن هاشم بن هاشم عن عامر بن سعد عن سعد بن أبي وقاص مرفوعاً، وقال البزار(292هـ):" وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن سعد إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، ولا نعلم رواه عن سعد إلا عامر ولا عن عامر إلا هاشم بن هاشم ولا عن هاشم بن هاشم إلا شجاع، ولم نسمعه إلا من الحسن بن عرفة "[2].

قال الباحث: الضعف من شجاع بن الوليد "أبو بدر" ،" قال أبو زرعة: لا بأس به، وقال أبو حاتم: هو ليّن الحديث، شيخ ليس بالمتين لا يحتج به إلا أنّ عنده عن محمد بن عمرو بن علقمة أحاديث صحاح، وقال أحمد أرجو أن يكون صدوقاً، اتهمه ابن معين بالكذب، ومرة قال: ثقة، وقال العجلي كوفي ليس به بأس"[3]، وقال الحافظ: صدوق له أوهام[4].

قلت: إذا تُوبِعَ شجاع فحديثه حسن وقول أبي زرعة والعجلي وأحمد متجه نحو ذلك، أماّ إذا انفرد فحديثه ضعيف لا يحتج به وقول أبي حاتم متجه نحو ذلك، وفي هذا الحديث تفرد شجاع ، علماً بأنّ الحديث رُويَ من طريق أبي زهير، وشاهد حاله كذلك لا يقوى على الإرتقاء بغيره.

4. **أبو ثور الأزدي الحداني** وقيل **هو حبيب بن أبي مليكة**[5] من الثانية ت[6]، وله حديث واحد.

تفرد ابن حبان بذكره في الثقات[7]. إذن هو مجهول .

---

[1] :خلا من جرح أو تعديل سوى ذكر ابن حبان له في الثقات (4/ 41)، وقال عنه ابن حجر في التقريب : مقبول (114/1) ، قلت بل هو مجهول، وإخراج الإمام مسلم له في صحيحه إنّما كان متابعة لا احتجاجاً ، وشاهده من حديث حفصة رضي الله عنها أخرجه مسلم (4/ 2209).

[2] : البزار. البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق:**البحر الزخار** 10مج. تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله .ط1. بيروت: مؤسسة علوم القرآن .(1409).(337/3)

[3] : ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (4/ 378)،ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (4/ 275).

[4] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 264) .

[5] : جزم ابن حجر بأنّ من قال: إنّ أبا ثور الأزدي هو حبيب بن أبي مليكة النهدي غير صحيح، انظر: تقريب التهذيب (152/1)، وهو كذلك فالأزدي روى عن أبي هريرة وروى عنه الشعبي، أما حبيب روى عن عبدالله بن عمر وروى عنه هانئ بن قيس، لهذا نجد أبا حاتم عندما ذكر حبيب بن أبي مليكة النهدي خصصه بالرواية،– روى عن عبد الله بن عمر روى عنه هانئ بن قيس–، ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل**(109/3).

[6] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (627/1).

[7] : ابن حبان: **الثقات** (141/4).

نص الحديث : " عن أبي ثور الأزدي عن أبي هريرة قال : **أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أوتر قبل أن أنام** "[1].

الحديث أخرجه الترمذي(317/2)، من طريق زكريا بن أبي زائدة عن إسرائيل بن يونس عن عيسى بن أبي عزة عن عامر بن شراحيل، وأخرجه أبو يعلى(292/11)، من طريق زكريا بن أبي زائدة عن إسرائيل بن يونس عن عيسى بن أبي عزة، كلاهما (عامر الشعبي وعيسى بن أبي عزة) عن أبي ثور الأزدي ،وأخرجه البخاري(699/2)، من طريق أبي عثمان، وأخرجه ابن راهوية(416/1)،من طريق سليمان بن أبي سليمان، ثلاثتهم (أبو ثور، وأبو عثمان، وسليمان)، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بمثله، وبزيادة عند البخاري وابن راهويه ونصها:" أوصاني خليلي بِثَلَاثٍ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ من كل شهر وركعتي الضُّحَى".

قال الترمذي: حديث أبي هريرة حديث حسن غريب من هذا الوجه[2]، قال الباحث: طريق أبي ثور الأزدي ضعيفة ، لجهالة أبي ثور الأزدي فهو مدارها، والسند إليه متكلم في بعض رجاله ففيه زكريا بن أبي زائدة، تُكُلِّمَ فيه كثير، وهو صدوق يدلس كثيرا[3]، وروايته هنا مضطربة؛ فمرة يرويه عن إسرائيل عن عيسى بن عزة عن الشعبي ، ومرة يرويه عن إسرائيل عن عيسى بن عزة بدون الشعبي ، إضافة إلى أنّ البعض تكلم في عيسى بن أبي عزة[4]، ولهذا قال فيه ابن حجر : صدوق ربما وهم[5]، وأمّا طريق ابن راهويه فهي ضعيفة لجهالة سليمان بن أبي سليمان[6]، وتبقى الطريق الصحيحة التي أخرجها البخاري – رحمه الله-.

- راو مقبول من الطبقة الثانية والثالثة عند ابن حجر وله صلة بحديث أبي ثور الأزدي.

---

[1] : الترمذي: **سنن الترمذي.** كتاب الصلاة – بَاب ما جاء في كَرَاهِيَةِ النَّوْمِ قبل الْوِتْرِ.حديث رقم:455،(317/2).

[2] : المصدر السابق:(317/2).

[3] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (284/3)، فقد قال أبو زرعة: صويلح يدلس كثيرا، وقال أبو حاتم: لين الحديث كان يدلس، وقال ابن معين: صالح، وقال ابن القطان: ليس به بأس، ووثقه أحمد والنسائي.

[4] : المزي: **تهذيب الكمال** (636/22)،ابن حجر: تهذيب التهذيب(198/8): قال أحمد: شيخ ثقة ،وقال بن معين: ثقة وقال أبو حاتم: لا بأس به، وذكره بن حبان في الثقات، وذكره العقيلي في الضعفاء ،وضعف حديثه يحيى بن سعيد القطان.

[5] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (439/1)

[6] : الذهبي : **الكاشف**(459/1) ، وقال عنه الحافظ: **مقبول**(1251). قال الباحث: خلا من جرح أو تعديل.

حبيب بن أبي ملكية النهدي، أبو ثور الكوفي من الثالثة[1] د، وله حديث واحد.

قال أبو زرعة : ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات[2].

قلت : واقع رواية حبيب بن أبي مليكة لا يقوى على تقبّل توثيق أبي زرعة له، فلا متابع للحديث ، ولا شاهد من هنا أو هناك، فمن أين كان التوثيق له وليس له سوى هذه الرواية! ومن هنا أجزم أنّ أبا زرعة قصد من التوثيق العدالة لا الضبط.

إذن هو مجهول.

نص الحديث :" عن هانئ بن قيس عن حبيب بن أبي مليكة عن عبد الله بن عمر قال: **إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قام– يعني يوم بدر– فقال: إنّ عثمان انطلق في حاجة الله وحاجة رسول الله، وإني أبايع له، فضرب له رسول الله صلى الله عليه وسلم بسهم ولم يضرب لأحد غاب غيره** "[3].

الحديث أخرجه أبو داود(73/3)، والحاكم(104/3)، من طريقين عن هانيء بن قيس عن حبيب ابن أبي ملكيه ، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله .

والحديث ضعيف : لجهالة حبيب بن أبي مليكة، وفيه هانيء بن قيس وهو مجهول[4].

5. **أبو جبير مولى الحكم بن عمرو الغفاري** ،من الثالثة ت [5]، وله حديث واحد .

قال ابن حجر في التهذيب[6]: صحح الترمذي حديثه !!!. وبعد رجوعي إلى سنن الترمذي، وجدته يقول : حسن غريب[7] ، وسبب الإشكال أنّ ابن حجر تبع بذلك المزي في تهذيب الكمال[8]، عندما قال عن صالح بن أبي جبير وهو نفس حديث والده صحح الترمذي حديثه !!!.

---

[1] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (152/1)

[2] : ابن حبان: **الثقات** (139/4) ، ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (109/3).

[3] : أبو داود: **سنن أبي داود**. كتاب الجهاد – باب: فِيمَنْ جاء بَعْدَ الْغَنِيمَةِ لاسهم له. حديث رقم:2726،(74/3).

[4] : خلا من جرح او تعديل، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال فيه ابن حجر في التقريب(570/1): مستور، قلت:بل هو مجهول انظر: ابن حجر: **تهذيب التهذيب**(21/11).

[5] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (628/1) .

[6] :ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (55/12).

[7] : الترمذي: **سنن الترمذي** (583/3). رجعت إلى أكثر من نسخة وأهمها نسخة أحمد شاكر وفؤاد عبد الباقي(44/3).

[8] : (181/33)

نص الحديث: " عن صالح بن أبي جبير عن أبيه عن رافع بن عمرو قال: **كنت أرمي نخل الأنصار، فأخذوني فذهبوا بي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رافع لم ترمِ نخلهم؟ قال: قلت يا رسول الله: الجوع، قال : لا تَرْمِ، وكل ما وقع، أشبعك الله وأرواك** "[1].

الحديث أخرجه الترمذي(3/ 583) ، والحاكم (502/3)، والطبراني في الكبير(19/5)، من طرق عن صالح بن أبي جبير عن أبي جبير مولى الحكم عن رافع عن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله .

قال الترمذي: حسن غريب[2]. قلت: الحديث ضعيف : لجهالة حال أبي جبير ، وجهالة حال صالح بن أبي جبير [3].

6. **أبو حيّة قيس الوادعي الكوفي** قال أبو أحمد الحاكم : لا يعرف اسمه 4[4]، وله حديث واحد.

" قال أحمد: شيخ، وذكره ابن حبان في الثقات[5]، وقال الذهبي: لا يعرف[6]، وذُكِرَ أنّ علي بن المديني وأبا الوليد الفرضي قالا : مجهول"[7].

قول الإمام أحمد: شيخ متجه نحو العدالة، وإلا فهي معارضة بتجهيل ابن المديني، وترجيح الذهبي لذلك.

إذن هو مجهول.

نص الحديث:" عن أبي حية الوادعي قال: **رأيت عليا توضأ فغسل كفيه ثلاثا، وتمضمض ثلاثا، واستنشق ثلاثا، وغسل وجهه ثلاثا، وذراعيه ثلاثا ثلاثا، ومسح رأسه، وغسل رجليه ثلاثا ثلاثا، ثم قال:" هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم**"[8].

---

[1] : الترمذي: **سنن الترمذي**.كتاب البيوع – باب: ما جاء في الرُّخْصَةِ في أَكْلِ الثَّمَرَةِ. حديث رقم: 1288،(3/ 583).

[2] : الترمذي: **سنن الترمذي** (3/ 583).

[3] : ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن القطان: مجهول، وقال ابن حجر : صحح الترمذي حديثه! انظر:ابن حجر: **تهذيب التهذيب**(336/4)، وقال في **التقريب**(271/1): مقبول، قلت: بل مجهول كما أثبته .

[4] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 635)

[5] : ابن حبان: **الثقات** (5/ 180).

[6] : الذهبي: **المغني في الضعفاء** :(2/ 701).

[7] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (12/ 88).

[8] : النسائي: **سنن النسائي الكبرى**.كتاب الطهارة– عدد غسل الرجلين.حديث رقم:162، (100/1)

الحديث أخرجه ابن أبي شيبة(16/1 ،26) وأبو داود (1/ 28)، وابن ماجه (150/1،155)، والترمذي (67/1)، والنسائي في الكبرى(85/1)، من طرق عن أبي الأحوص، وأخرجه النسائي في الكبرى(100/1) من طريق زكريا بن أبي زائدة عن أبي زائدة، وأخرجه الترمذي (67/1) من طريق سفيان الثوري، وأخرجه النسائي في الكبرى (87/1) من طرق عن شعبة بن الحجاج ، كلهم(أبو الأحوص، وأبو زائدة، والثوري، وشعبة) عن أبي إسحاق عن أبي حيّة الوادعي، وأخرجه النسائي في الكبرى (84/1)من طريق حسين بن علي ،وأخرجه أبوداود (28/1) من طرق عن عبد بن خير و زر بن حبيش و عبد الرحمن بن أبي ليلى كلهم (أبو حيّة وحسين بن علي وزر وعبد بن خير وعبد الرحمن) عن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم، بألفاظ متقاربة في صفة الوضوء.

طريق أبي حيّة ضعيفة لسببين أولهما : جهالة حال أبي حيّة الوادعي، وثانيهما : أنّ أبا إسحاق السبيعي ثقة[1] مدلس[2]،واختلط بآخره[3] ، وكل من روى عنه هذا الحديث قد سمعوا منه بعد الإختلاط.

ومتابعة الحسين بن علي ضعيفة، لأنّ فيها عبد الملك بن عبد العزيز، وهو ثقة مدلس فاحش[4] التدليس ، وفيها حجاج بن محمد وهو ثقة اختلط بآخره[5] ، أما المتابعات الثلاثة الأخرى، فهي صحيحة لغيرها تقوي بعضها البعض.

وللحديث شواهد عدة ، أخرجها البخاري في صحيحه من حديث عثمان بن عفان[6]، وعبد الله بن عباس[7]، ومسلم في صحيحه من حديث عثمان بن عفان[8].

---

[1] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 423).

[2] : ابن حجر: **أسماء المدلسين** (160/1).

[3] : الذهبي: **الكواكب النيرات** (66/1).

[4] : الذهبي: **ذكر من تكلم فيه وهو موثق** (1/ 125) ، ابن حجر: **أسماء المدلسين** (1/ 139).

[5] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 153).

[6] : [(71/1) ، (72/1)،(2/ 682)] .

[7] : (75/1).

[8] : (205/1).

7. **أبو سعيد بن أبي المعلى المدني** من الثالثة ت [1]، وله حديث واحد .

خلا من جرح وتعديل [2].

إذن فهو مجهول.

نص الحديث:" عن أبي سعيد بن المعلى عن علي بن أبي طالب وأبي هريرة رضي الله عنهما قالا: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " **ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة** "[3].

الحديث أخرجه البخاري{(1/ 399)،(2/ 667)، (2408/5)، (2672/6)}، ومسلم (1011/2) من طرق عن حفص بن عاصم،

وأخرجه الترمذي(718/5) من طريق سلمة بن وردان عن أبي سعيد بن أبي المعلى، وأخرجه الترمذي(719/5) من طريق كثير بن زيد الأسلمي عن الوليد بن رياح ،

ثلاثتهم (حفص ، وأبو سعيد ، والوليد) عن أبي هريرة ،

وأخرجه الترمذي(718/5)، من طريق سلمة بن وردان عن أبي سعيد بن أبي المعلي عن علي بن أبي طالب كلاهما (أبو هريرة رضي الله عنه وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله .

قال أبو عيسى: هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ من هذا الْوَجْهِ من حديث عَلِيٍّ وقد رُوِيَ من غَيْرِ وَجْهٍ عن أبي هُرَيْرَةَ عن النبي[4]، قال الباحث: طريق أبي سعيد بن أبي المعلى ضعيفة، لأنّ أبا سعيد مجهول، وسلمة بن وردان ضعيف[5] ، وقد تابع حفصُ بن عاصم أبا سعيد من طرق كلها صحيحة، أخرجها البخاري ومسلم– رحمهما الله – في صحيحها[6]، وأما متابعة الوليد بن رباح فهي ضعيفة، لأنّ فيها كثير بن زيد الأسلمي وهو صدوق يخطئ[7].

وللحديث شاهد من حديث عبد الله بن زيد المازني، أخرجه الشيخان[8].

---

[1] : ابن حجر: **تقريب التهذيب**(644/1).

[2] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (119/12).

[3] : الترمذي: **سنن الترمذي**،كتاب المناقب– باب فضل المدينة.حديث رقم:3915، (5/ 718).

[4] : المصدر السابق(718/5).

[5] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (248/1).

[6] : البخاري{(399/1) (667/2) (5/ 2408) (2672/6)}، و مسلم (1011/2).

[7] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (459/1).

[8] : البخاري: **صحيح البخاري** (399/1)، مسلم: **صحيح مسلم** (1010/2).

8. **أبو صالح[1] الأشعري الشامي** من الثالثة ق[2]، وله حديث واحد .

قال أبو حاتم : لا بأس به[3].

قلت : قول أبي حاتم يعتبر به فيما لو صحت للراوي متابعة، ولكنه لم يتابع على حديثه ولم يصح السند إليه، علماً بأنّه زاد في روايته ما سكت عنه الثقات.

إذن هو مجهول .

نص الحديث : "عن أبي صالح الأشعري حدثني أبو عبد الله الأشعري عن خالد بن الوليد ويزيد بن أبي سفيان وشرحبيل بن حسنة وعمرو بن العاص كل هؤلاء سمعوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : **أتموا الوضوء، ويل للأعقاب من النار**"[4].

الحديث أخرجه ابن ماجه(155/1)، من طريقين عن شيبه بن الأحنف عن أبي سلام الأسود عن أبي صالح الأشعري عن أبي عبدالله الاشعري عن(خالد بن الوليد ويزيد بن أبي سفيان وشرحبيل بن حسنة وعمرو بن العاص)، أربعتهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، بمثله.

والحديث ضعيف لعدة أسباب: **أولها:** لجهالة أبي صالح الأشعري **وثانيها:** أن السند إلى أبي صالح الأشعري ضعيف لجهالة شيبه بن الأحنف [5] ، **وثالثها:** أن أبا عبدالله الأشعري الذي روى عنه أبو صالح الأشعري، مجهول كذلك[6]،وما ذهب إليه الكناني في مصباح الزجاجة من أنّ إسناده حسن[7]، لا يسلَّم!

---

[1] : قال أبو زرعة:لا يعرف إسمه.انظر: ابن أبي حاتم:**الجرح والتعديل**(392/9).ابن حجر:**تهذيب التهذيب**(144/12).

[2] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (649/1).

[3] : ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل**(392/9)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب**(144/12).

[4] : ابن ماجه: **سنن ابن ماجه**. كتاب الطهارة– باب غسل العراقيب.حديث رقم:455، (155/1)

[5] : قال دحيم: كان الوليد بن مسلم يروي عنه، ما سمعت أحداً يعرفه، وذكره ابن حبان في الثقات، انظر: ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (329/4)، وقال ابن حجر في **التقريب**:(369/1) مقبول من السابعة، قلت: بل مجهول.

[6] : الغريب أنّ ابن حجر قال في **التقريب** (654/1):" ثقة" ، علماً بأنه خلا من جرح أو تعديل سوى ذكرابن حبان له في الثقات ، وروى له أبو داود وابن ماجه في السنن،انظر: ابن حجر: **تهذيب التهذيب**(194/12)،وابن حبان: **الثقات** (577/5) وقد رجعت إلى الرواية الثانية في سنن أبي داود (180/3) ولم يُنسب فيها أبو عبد الله أنّه الأشعري ، والذي نسبه هو المزي في تهذيب الكمال (21/34).

[7] : الكناني، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل ت840هــ، **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه** 4مج، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي. ط2. بيروت: دار العربية (1403هــ)(166/1).

وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه البخاري(73/1)، ومسلم(215/1)،وشاهد من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص أخرجه البخاري(33/1)، ومسلم (214/1)، **بلفظ** : " **ويل للأعقاب من النار** " بدون زيادة " **أتموا الوضوء**".

9. **أبو طلحة الخولاني** من الثالثة ، وقيل اسمه سفيان بن عبد الله ت [1]، وله حديث واحد.

ذكره ابن حبان في الثقات[2]، وقال الذهبي فيه جهالة[3].

إذن هو مجهول.

نص الحديث :" عن أبي سنان قال: دفنت ابني سنانا وأبو طلحة الخولاني جالس على شفير القبر، فلما أردت الخروج أخذ بيدي فقال: ألا أبشرك يا أبا سنان؟ قلت: بلى، فقال: حدثني الضحاك بن عبد الرحمن بن عرزب عن أبي موسى الأشعري أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:" **إذا مات ولد العبد قال الله لملائكته: قبضتم ولد عبدي؟ فيقولون: نعم، فيقول: قبضتم ثمرة فؤاده؟ فيقولون: نعم، فيقول: ماذا قال عبدي؟ فيقولون: حمدك واسترجع، فيقول الله: ابنوا لعبدي بيتا في الجنة، وسموه بيت الحمد**"[4].

الحديث أخرجه الترمذي(341/3)، وأحمد (415/4)، وابن حبان(210/7)، وعبد حميد(194/1)، والبيهقي في الكبرى(68/4)، من طرق عن حماد بن سلمة عن عيسى بن سنان الشامي" أبو سنان "عن أبي طلحة الخولاني عن الضحاك بن عبد الرحمن عن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم بألفاظ متقاربة .

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب[5] ، قلت: الحديث ضعيف جداً لعدة أسباب، **أولها:** لضعف عيسى بن سنان القسملي[6]، **وثانيها:** لجهالة أبي طلحة الخولاني، **وثالثها:** رواية الضحاك بن عبد الرحمن بن عزرب عن أبي موسى الأشعري مرسلة [7].

---

[1] : ابن حجر: **تقريب التهذيب**(652/1)، وقد فرق ابن حجر بينهما في التهذيب(154/12).

[2] : ابن حبان: **الثقات** (658/7).

[3] : الذهبي: **الكاشف** (437/2).

[4] : الترمذي: **سنن الترمذي**. كتاب الجنائز–بَاب فَضْلِ الْمُصِيبَةِ إِذَا احْتَسَبَ .حديث رقم:1021،(341/3) .

[5] : المصدر السابق(341/3)

[6] : ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (277/6). ابن عدي: **الكامل في ضعفاء الرجال**(254/5).

[7] : العراقي: **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل** (154/1).

10. **أبو عبيدة بن حذيفة بن اليمان** الكوفي من الثانية[1] س ق، وله حديثان.

قال أبو حاتم: لا يسمى[2]، وذكره ابن حبان في الثقات[3]، قال العجلي : كوفي تابعي ثقة[4].

إذن هو مجهول، وتوثيق العجلي غير معتمد لتساهله في توثيق المجاهيل .

نص الحديث الأول :" عن أبي عبيدة بن حذيفة عن أبيه حذيفة بن اليمان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **من باع دارا ولم يجعل ثمنها في مثلها؛ لم يبارك له فيها** "[5].

الحديث أخرجه ابن ماجه(832/2) من طريق عن يوسف بن ميمون ، وأخرجه البيهقي في الكبرى(33/6) من طريق وهب بن جرير عن شعبة عن يزيد بن أبي خالد، كلاهما(يوسف ويزيد) عن أبي عبيدة بن حذيفة عن حذيفة بن اليمان عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بلفظه.

والحديث ضعيف، لأنّ مداره أبو عبيدة وهو مجهول، وفي رواية ابن ماجه يوسف بن ميمون وهو ضعيف الحديث[6]، ورواية وهب بن جرير عن شعبة ضعيفة، فهو لم يروِ عن شعبة قط[7].

وأخرّجه أبو داود[8] من حديث حذيفة بن اليمان موقوفاً ، وليس للحديث متابعة .

وللحديث شاهدان ، **فأولهما** : من حديث سعيد بن حريث أخرجه ابن ماجه (832/2)، والبيهقي في الكبرى(34/6)، من طرق عن عبد الملك بن عمير عن عمرو بن حريث، وأخرجه ابن ماجه(832/2)، وأحمد (307/4) من طرق عن إسماعيل بن أبي المهاجر عن عبد الملك بن عمير، كلاهما(عمرو بن حريث وعبد الملك بن عمير) عن سعيد بن حريث مرفوعاً.

---

[1] : ابن حجر: **تقريب التهذيب**(656/1)،

[2] : ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (403/9) .

[3] : ابن حبان: **الثقات** (590/5).

[4] : العجلي: **معرفة الثقات** (413/2).

[5] : ابن ماجه: **سنن ابن ماجة**. كتاب الرهون–بَاب من بَاعَ عَقَارًا ولم يَجْعَلْ ثَمَنَهُ في مِثْلِهِ.حديث رقم:2491،(832/2).

[6] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 612).

[7] : ابن أبي حاتم: **علل الحديث** (290/2) . ابن عدي: **الكامل في ضعفاء الرجال** (7/ 68).

[8] : (506/1).

وحديث حريث ضعيف، لأنّ في إحدى طرقه إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر وهو ضعيف [1]، وأما الطريق الثانية ، فمدارها عبد الملك بن عمير وهو ثقة عالم تغير حفظه وربما دلس[2] ، وقد اضطرب في رواية الحديث فمرة يرويه مباشرة عن عبد الملك بن عمير عن سعيد، ومرة عن عبد الملك عن عمرو بن حريث عن سعيد وهذا الاضطراب ناتج عن تغيّر حفظه، وتدليسه علماً بأنّ الطرق إليه ضعيفة بسبب إسماعيل بن ابراهيم بن مهاجر وهو ضعيف[3]، ومحمد بن موسى بن حاتم[4]وهو ضعيف[5].

وثانيهما : من حديث أبي ذر أخرجه الطبراني في الصغير(143/7)، من طريق المنتصر بن عمارة عن عمارة بن أبي ذر عن أبي ذر مرفوعاً، وهو ضعيف لأنّ فيه عمارة بن أبي ذر والمنتصر بن عمارة وهما مجهولان [6].

نص الحديث الثاني : " عن أبي عبيدة بن حذيفة عن فاطمة بنت اليمان قالت: **أصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حمى شديدة، أمر بسقاء فعلق بشجرة، ثم اضطجع تحته، فجعل يقطر على فؤاده، قال: إنّ أشد الناس بلاء الأنبياء، ثم الأمثل فالأمثل** "[7].

الحديث أخرجه النسائي في الكبرى(352/4، 355، 379)، وأحمد(369/6)، والحاكم(448/4) ،والطبراني في الكبرى(246/24)، من طرق عن حصين بن عبد الرحمن السلمي عن أبي عبيدة بن حذيفة عن عمته فاطمة بنت اليمان عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله، وعند بعضهم زيادة: " فإذا كان الرجل صلب الدين يبتلى على قدر دينه فمن ثخن دينه ثخن بلاؤه ، ومن ضعف دينه ضعف بلاؤه".

---

[1] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (105/1). ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (244/1).

[2] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (364/1).

[3] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (105/1)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (244/1).

[4] : أخرج البيهقي سنده في **سننه الكبرى**(34/6)،من طريق محمد بن موسى عن علي بن الحسن عن محمد بن ميمون عن عبدالملك بن عمير.

[5] : ابن حجر: **لسان الميزان** (401/5) .

[6] : المصدر السابق: (88/6).

[7] : الترمذي: **سنن النسائي الكبرى**. كتاب الطب– باب أي الناس أشد بلاء . حديث رقم:7482،(352/4).

والحديث ضعيف لجهالة حال أبي عبيدة بن حذيفة، واحتمال خطأ حصين بن عبد الرحمن السلمي لتفرده بالرواية عن أبي عبيدة؛ ذلك لأنّ حصيناً رغم كونه ثقة إلا أنّه لما كبر نسي وتغير حفظه[1]، فنخشى أن يكون أخطأ في هذا الحديث. والله أعلم.

وليس لأبي عبيدة متابعات .

وللحديث شاهدان، **أولهما:** من حديث أبي سعيد الخدري، أخرجه الحاكم (99/1)، وأبو يعلى (312/2)، من طرق عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً، وهو ضعيف لأنّ فيه هشام بن سعد وقد اتفق النقاد على تضعيفه[2]، ولا أدري كيف قال عنه الحافظ : صدوق له أوهام [3].

ثانيهما: من حديث سعد بن أبي وقاص، أخرجه والترمذي(601/4)، وابن حبان(160/7 ،161)، والدارمي(412/2)، والبيهقي في الكبرى(372/3)، من طرق عن عاصم بن بهدلة، وأخرجه البزار في مسنده(349/3)،من طريق شريك عن سماك بن حرب، وأخرجه الحاكم (99/1)، من طريق محمد بن غالب عن عمرو بن عون عن خالد الواسطي عن العلاء بن المسيب ، ثلاثتهم(عاصم وسماك والعلاء) عن مصعب بن سعد، وأخرجه المقدسي(246/3)، من طريق العلاء بن المسيب عن المسيب بن رافع، كلاهما(مصعب بن سعد والمسيب) عن سعد بن أبي وقاص مرفوعاً.

وحديث سعد المرفوع ضعيف، فطرق مدارها عاصم بن بهدلة وهو حجة في القرآت صدوق يهم في الحديث[4]، وتابعه سماك بن حرب وهو ضعيف[5]، وطريق ثالثة مرة يرويها العلاء بن المسيب عن مصعب عن سعد، ومرة يرويها العلاء بن المسيب عن المسيب عن سعد، فبداية المسيب لم

---

[1]: ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (193/3)،النسائي: **الضعفاء للنسائي** (30/1)، ابن عدي: **الكامل في الضعفاء** (397/2)،ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (329/2، 330)

[2]: ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل**(61/9)، النسائي: **الضعفاء للنسائي**(104/1)،ابن عدي: **الكامل في الضعفاء** (108/7) ،ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (37/11).

[3]: ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 572).

[4] : ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل**(340/6)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (35/5). علماً بأنّ ابن سعد تفرد في توثيق مصعب بن سعد،انظر: ابن سعد: **طبقات ابن سعد** (222/6).

[5] :ابن حبان: **الثقات**(339/4)، ابن أبي حاتم:**الجرح والتعديل** (279/4)، الذهبي: **الكواكب النيرات** (45/1) ابن حجر: **تهذيب التهذيب**(204/4)،ابن حجر: **تقريب التهذيب**(255/1).

يسمع من سعد[1]، ثمّ هذا يدل على وهم من العلاء نفسه لهذا " قال الحاكم فيه: له أوهام في السند والمتن، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وفي المقابل وثقه ابن معين وابن عمار والعجلي وابن سعد"[2]، وقال ابن حجر: ثقة له أوهام[3]، إضافة إلى أنّ محمد بن غالب ثقة إلا أنّ في بعض حديثه وهم كما قال الدارقطني[4].

علماً بأنّ الحديث ورد عن سعد بن أبي وقاص موقوفاً، أخرجه النسائي في الكبرى(352/4)، ومداره عاصم بن بهدلة، ولم يخرّج النسائي أيّاً من الطرق المرفوعة.

11. **أبو فراس النهدي** قيل اسمه الربيع بن زياد[5]، من الثانية[6] د. س، وله حديث واحد .

قال أبو زرعة : لا أعرفه [7]، وقال الذهبي : لا يعرف [8].

إذن هو مجهول .

نص الحديث : " عن أبي فراس النهدي أنّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: **رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يَقُصُّ من نفسه** "[9].

الحديث أخرجه أبو داود(183/4)، والنسائي في الكبرى(228/4)، والبيهقي في الكبرى(48/8) ، والحاكم(485/4)، من طرق عن سعيد بن إياس عن أبي نضرة المنذر بن مالك عن أبي فراس النهدي عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم ، به.

---

[1] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (139/10).

[2] : المصدر السابق: (171/8).

[3] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (436/1).

[4] : ابن حجر: **لسان الميزان** (337/5).

[5] : سمّاه إسحاق بن راهوية ، وقال الحاكم ليس بعيداً أن يكون إسحاق سماه من ذات نفسه لأنّه اشتبه عليه ، فأبو نضرة لم يرو عن الربيع بن زياد الحارثي شيئاً إنما روى عن الربيع أبي مجلي. انظر: ابن حجر: **تهذيب التهذيب**(221/12).

[6] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (665/1).

[7] : المزي: **تهذيب الكمال** (183/3)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (221/12).

[8] : الذهبي: **المغني في الضعفاء** (802/2).

[9] : النسائي: **سنن النسائي الكبرى**. كتاب القسامة– باب القصاص من السلاطين. حديث رقم:6979،(228/4).

والحديث ضعيف لجهالة أبي فراس النهدي، ولتفرد أبي نضرة بالرواية عنه وهو ثقة وليس كل أحد يحتج به[1]، فيحمل ذلك إذا تفرد ولم يتابع، وليس لأبي فراس متابعة.

وللحديث شاهد من حديث أبي سعيد الخدري أخرجه أبو داود في سننه(182/4)،من طريق عبيدة بن مسافع عن أبي سعيد الخدري بلفظ: " بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم قسما، أقبل رجل فأَكبّ عليه، فطعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرجون كان معه فجرح بوجهه، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: تعال فاستقدِ، فقال: بل عفوت يا رسول الله "، والشاهد ضعيف لأنّ فيه عبيدة بن مسافع وهو مجهول[2]، ولم يسمع من أبي سعيد الخدري[3] .

12. **أبو خالد الوالبي اسمه** هرمز، ويقال هرم ، من الثانية [4] د ت ق، وله حديثان.

" سُئِلَ أبو زرعة عنه فقال: لا أدري من هو لا أعرفه[5]، وقال أبو حاتم : صالح الحديث[6]، وذكره ابن حبان في الثقات [7]، وصالح الحديث كما فسرها عبد الرحمن بن أبي حاتم:" وإذا قيل صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للإعتبار"[8]، ولكن واقع حديثيه هو التفرد بلا متابع له فيهما ، فكيف سيعتبر به؟!، فيترجح لدينا عدم الإعتبار بحديثه، وقول أبي زرعة يزيدنا ثقة بذلك .

إذن : هو مجهول .

---

[1] : قاله ابن سعد في **الطبقات الكبرى**(208/7). انظر: وابن حبان:**الثقات**(420/5)، وابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل**(241/8) ، والعجلي: **معرفة الثقات** (2/ 298)، وابن عدي: **الكامل في الضعفاء** (367/6)، والمزي: **تهذيب الكمال** (510/28)،

[2] : قال ابن حجر في **التقريب** : مقبول(379/1)،وقال ابن المديني:مجهول، انظر: ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (79/7).

[3] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (79/7)، العراقي: **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل** (222/1).

[4] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (636/1)، وقيل حديثه عن عمر مرسل فيكون من الثالثة .

[5] : ابن الملقن، سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد ت 804 هـ ، **البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير 9 مج.** تحقيق: مصطفى أبو الغيط وآخرون. ط1 . الرياض- دار الهجرة للنشر والتوزيع .(2004م)، (566/3).

[6] : ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** : (120/9) ، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (90/12).

[7] : ابن حبان: **الثقات** (514/5) ، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (90/12).

[8] : ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (37/2).

نص الحديث الأول : " عن أبي خالد الوالبي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: **كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل ، يرفع طوراً، ويخفض طوراً** "[1].

الحديث أخرجه أبو داود(37/2)، وابن أبي شيبة(322/1)، والحاكم(454/1)، وابن حبان (338/6)، من طرق عن عمران بن زائدة عن زائدة بن نشيط عن أبي خالد الوالبي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، بنحوه.

والحديث ضعيف، لجهالة زائدة بن نشيط[2]، وأبي خالد الوالبي.

نص الحديث الثاني : " عن أبي خالد الوالبي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **إنّ الله تعالى يقول: يا بن آدم تفرغ لعبادتي أملأ صدرك غنىً وأسد فقرك وإلا تفعل ملأت يديك شغلاً ولم أسُدَّ فقرك**"[3].

الحديث أخرجه الترمذي(642/4)، وابن ماجه(1376/2)، وأحمد (358/2)، والحاكم (127/2) من طرق عن زائدة بن نشيط عن أبي خالد الوالبي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، بلفظه.

والحديث ضعيف، لجهالة زائدة بن نشيط[4] ، وأبي خالد الوالبي[5]، ورواه ابن أبي شيبة[6]، من طريق عن زائدة عن أبي خالد عن أبي هريرة موقوفا كذلك، فالحديث ضعيف سواء مرفوعا أو موقوفا، ولا متابع لأبي خالد الوالبي .

وللحديث شاهد[7]، من طريق زيد بن عطية عن عبد الله بن سعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه، وهو ضعيف لأنّ فيه زيد بن عطية، وهو مجهول[8].

---

[1] : أبو داود: **سنن ابي داود**،كتاب الصلاة – باب في رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل، حديث رقم:1328،(37/2).

[2] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (265/3)، ابن حجر، **تقريب التهذيب** (213/1).

[3] : الترمذي: **سنن الترمذي**، باب 30، حديث رقم:2466، (642/4)، وقال: هذا حديث حسن غريب.

[4] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب**(265/3)، ابن حجر،**تقريب التهذيب**(213/1)، وقد قال ابن حجر عنه في التقريب مقبول.

[5] : ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (120/9).

[6] : ابن أبي شيبة: **مصنف من أبي شيبة**،كتاب الزهد– باب ما جاء في لزوم المساجد، حديث رقم: (126/7).

[7] : ابن أبي حاتم: **علل الحديث** ،(127/2).

[8] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (418/1).

13. **أبو مسلم العبدي** مولى زيد بن صوحان من الثالثة ق[1]، وله حديث واحد .

تفرد ابن حبان بذكره في الثقات [2].

إذن هو مجهول .

نص الحديث :" عن أبي مسلم مولى زيد بن صوحان قال : **كنت مع سلمان فرأى رجلا ينزع خفيه للوضوء فقال له سلمان: امسح على خفيك وعلى خمارك وبناصيتك؛ فإنّي رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين والخمار**"[3].

الحديث أخرجه ابن ماجه(186/1)، وابن أبي شيبة (29/1، 162)، من طريق محمد بن زيد العبدي عن أبي شريح عن أبي مسلم عن سلمان الفارسي عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله.

والحديث ضعيف، لجهالة أبي مسلم العبدي، وأبي شريح[4].

وهناك شواهد صحيحة تشهد لحديث سلمان الفارسي، فمثلاً: حديث المغيرة بن شعبة الذي أخرجه البخاري في صحيحه، يشهد للمسح على الخفين ولفظه :" أنّ المغيرة بن شعبة قال:إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج لحاجته، فاتبعه المغيرة بإداوة فيها ماء فصب، عليه حين فرغ من حاجته فتوضأ، ومسح على الخفين"[5] .

وحديث المغيرة بن شعبة الذي أخرجه مسلم في صحيحه، يشهد للمسح على الناصية والعمامة، ولفظه :"أنّ المغيرة بن شعبة قال: تخلّفَ رسول الله صلى الله عليه وسلم وتخلّفْتُ معه، فلما قضى حاجته قال: أمعك ماء؟ فأتيته بمطهرة، فغسل كفيه ووجهه، ثم ذهب يحسر عن ذراعيه فضاق كُمُّ الجبة، فأخرج يده من تحت الجبة وألقى الجبة على منكبيه، وغسل ذراعيه ومسح بناصيته وعلى العمامة وعلى خفيه، ثم ركب ورَكِبْتُ " [6] .

---

[1] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 673).

[2] : ابن حبان: **الثقات** (584/5).

[3] : ابن ماجه: **سنن ابن ماجه**، كتاب الطهارة– بَاب ما جاء في الْمَسْحِ على الْعِمَامَةِ .حديث رقم:563، (186/1).

[4] : خلا من جرح أو تعديل سوى ذكر ابن حبان له في الثقات،انظر: ابن حجر: **تهذيب التهذيب**(139/12)، وقال ابن حجر في التقريب: مقبول(648/1).

[5] : البخاري: **صحيح البخاري**، كتاب الوضوء– باب المسح على الخفين. حديث رقم: 200،(1/ 85).

[6] : مسلم: **صحيح مسلم**، كتاب الطهارة– باب المسح على الناصية والعمامة.حديث رقم:274، (230/1).

14. **أبو مشجعة بن ربعي الجهني** من الثانية ق [1]، وله حديثان .

خلا من جرح أو تعديل [2].

إذن هو مجهول .

نص الحديث الأول : "عن أبي مشجعة عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: سيد طعام أهل الدنيا وأهل الجنة اللحم** "[3]

الحديث أخرجه ابن ماجه(1099/2) من طريق سليمان بن عطاء الجزري عن سلمة بن عبد الله الجهني عن أبي مشجعة عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله . والحديث ضعيف بل، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات [4]،لأنّ فيه سليمان بن عطاء وهو منكر الحديث [5]، وفيه كذلك مسلمة بن عبد الله الجهني وهو مجهول [6]، بالإضافة إلى جهالة أبي مشجعة .

نص الحديث الثاني :" عن أبي مشجعة عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: **ما دُعِيَ رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى لحم قط إلا أجاب، ولا أُهدِيَ له لحمٌ قط إلا قبله** "[7].

الحديث أخرجه ابن ماجه(1099/2)، من طريق سليمان بن عطاء عن مسلمة بن عبد الله عن أبي مشجعة عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله .

والحديث ضعيف، وبيان ضعفه كبيان ضعف الحديث الأول .

15. **أم ذرة المدنية مولاة عائشة** من الثالثة د[8]، ولها حديث واحد .

---

[1] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (673/1).

[2] : المزي: **تهذيب الكمال** (34/ 294). ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (12/ 257)

[3] : ابن ماجه: **سنن ابن ماجه**،كتاب الأطعمة– باب اللحم .حديث رقم:3305 (1099/2).

[4] : الكناني: **مصباح الزجاجه** (17/4).

[5] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 253).

[6] : خلا من جرح و تعديل سوى ذكر ابن حبان له في **الثقات** (7/ 490) ، وقال ابن حجر في **التقريب** : مقبول من السادسة (531/1)، والصحيح أنّه مجهول .

[7] : ابن ماجه: **سنن ابن ماجه**. كتاب الأطعمة– باب اللحم. حديث رقم:3306 (1099/2).

[8] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 756).

ذكرها ابن حبان في الثقات ، وقال العجلي تابعية مدنية ثقة [1].

إذن هي مجهولة ، وتوثيق العجلي لها يتبع منهجه في توثيق المجاهيل .

نص الحديث :" عن أم ذرة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: **كنت إذا حِضّتُ نزلت عن المثال[2] على الحصير، فلم نقرب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم نَدْنُ منه، حتى نطهر**"[3].

الحديث أخرجه أبو داود (70/1) عن سعيد بن عبد الجبار عن عبد العزيز بن محمد عن كثير بن اليمان " أبو اليمان " عن أم ذرة عن عائشة رضي الله عنها به .

والحديث ضعيف ، لجهالة حال أم ذرة ، و جهالة كثير بن اليمان فقد تفرد ابن حبان بذكره في الثقات[4]، وقال فيه ابن حجر: مستور[5]، لمخالفته لما في الصحيح من أحاديث تبين أنّ زوجات النبي صلى الله عليه وسلم كُنَّ يَقْرَبنَ الرسول وهنّ حيـّـض، ومنها حديث عائشة رضي الله عنها قالت : إنَّ النبي صلى الله عليه وسلم كان يَتَّكِئُ في حَجْرِي وأنا حَائِضٌ، ثُمَّ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ "[6].

16. **بكير بن فيروز الرهاوي** من الثالثة ت[7] ، وله حديث واحد .

تفرد ابن حبان بذكره في الثقات [8].

إذن هو مجهول.

نص الحديث: عن بكير بن فيروز قال: سمعت أبا هريرة يقول: **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من خاف أدلج، ومن أدلج بلغ المنزل، أَلا إنَّ سلعة الله غالية، ألا إنَّ سلعة الله الجنة**"[9].

---

[1] : العجلي: **معرفة الثقات** (2/ 461)،ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (12/ 494).

[2] : المثال : الفِراش. انظر: ابن منظور : **لسان العرب**(66/11).

[3] : أبو داود: **سنن ابي داود.** كتاب الطهارة– بَاب في الرَّجُلِ يُصِيبُ منها ما دُونَ الْجِمَاعِ .حديث رقم:271،(70/1).

[4] : ابن حبان: **الثقات** (351/7).

[5] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 65).

[6] : البخاري: **صحيح البخاري** كتاب الحيّض– بَاب قِرَاءَةِ الرَّجُلِ في حَجْرِ امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ. حديث رقم: 293،(1/ 114)،وانظر كذلك: {(193/1)(2744/6)}.

[7] : ابن حجر: **تقريب التهذيب**(128/1)

[8] : ابن حبان: **الثقات** (76/4)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (433/1).

[9] : الترمذي: **سنن الترمذي**، كتاب صفة القيامة. حديث رقم2450،(633/4) .

الحديث أخرجه الترمذي(633/4)، وعبد حميد(425/1)، والحاكم (343/4)، من طرق عن يزيد بن سنان التميمي عن بكير بن فيروز عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث أبي النضر[1]، قلت: الحديث ضعيف لجهالة حال بكير بن فيروز، ولضعف يزيد بن سنان "أبو فروة الرهاوي"[2].

وللحديث شاهد من طريق أبيّ بن كعب أخرجه الحاكم(343/4)، من طريق عبد الله بن الوليد العدني عن سفيان عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن الطفيل بن أُبَيّ بن كعب عن أبيه أُبَيّ بن كعب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من خاف أدلج ومن أدلج فقد بلغ المنزل، ألا أنّ سلعة الله غالية ألا أن سلعة الله الجنة، جاءت الراجفة تتبعها الرادفة، جاء الموت بما فيه" ، وهو ضعيف لأنّ فيه عبد الله بن محمد بن عقيل، وهو صدوق في حديثه لين وتغير بآخره[3]، وفيه عبد الله بن الوليد العدني، وهو صدوق يخطئ وله غرائب [4].

17. **حذيفة بن أبي حذيفة الأزدي** من الثالثة [5] ق[6]، وله حديث واحد .

تفرد ابن حبان بذكره في الثقات [7].

إذن هو مجهول .

نص الحديث :" عن حذيفة بن أبي حذيفة الأزدي عن صفوان بن عسّال قال: **صببت على النبي صلى الله عليه وسلم الماء في السفر والحضر في الوضوء**"[8] .

---

[1] : الترمذي: **سنن الترمذي**(633/4)

[2] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (293/11)،ابن حجر: **تقريب التهذيب** (602/1)

[3] : ابن حجر: **تقريب التهذيب**(321/1)، قال ابن سعد: منكر الحديث لا يحتجون بحديثه، وقال ابن معين: لا يحتج بحديثه وضعفه يحيى بن سعيد. انظر: وابن عدي: **الكامل في الضعفاء**(127/4) المزي: **تهذيب الكمال**(81/16)،.

[4] : ابن عدي: **الكامل في الضعفاء**(248/4)،المزي: **تهذيب الكمال** (271/16)، قال ابن معين: لا أعرفه لم أكتب عنه شيئاً. وقال أبو زرعة: صدوق ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به .

[5] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (154/1).

[6] : المزي: **تهذيب الكمال**(495/5)،فالحافظ أشار في التهذيب والتقريب أنّ أبا داود خرّج حديثه،والصحيح ما أثبته المزي.

[7] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (192/2).

[8] : ابن ماجه: **سنن ابن ماجه.** كتاب الطهارة –بَاب الرَّجُلِ يَسْتَعِينُ على وُضُوئِهِ فَيَصُبُّ عليه .حديث رقم:391، (138/1) .

الحديث أخرجه ابن ماجه (138/1)، والمقدسي(46/8)، من طريق الوليد بن عقبة عن حذيفة بن أبي حذيفة عن صفوان بن عسّال عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله.

والحديث ضعيف من حديث صفوان لأنّ فيه الوليد بن عقبة بن نزار[1]، وحذيفة بن أبي حذيفة وهما مجهولان .

والثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث المغيرة بن شعبة أخرجه مسلم(229/1)، ولفظه:أنّ الْمُغِيرَةِ بن شُعْبَةَ قال خَرَجَ رسول اللَّهِ ﷺ لِيَقْضِيَ حَاجَتَهُ فلما رَجَعَ تَلَقَّيْتُهُ بِالْإِدَاوَةِ فَصَبَبْتُ عليه فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثُمَّ ذَهَبَ لِيَغْسِلَ ذِرَاعَيْهِ فَضَاقَتْ الْجُبَّةُ فَأَخْرَجَهُمَا من تَحْتِ الْجُبَّةِ فَغَسَلَهُمَا وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَمَسَحَ على خُفَّيْهِ ثُمَّ صلى بِنَا"

18. **حي أبو حيّة الكوفي** والد أبي جناب من الثالثة ق [2]، وله حديث واحد.

قال أبو زرعة : محله الصدق[3] .

قلت: أي يعتبر بحديثه إذا توبع، والواقع أنّ له حديثاً واحداً تفرد به، ولم يصح السند إليه فقول أبي زرعة لم يسعفه.

إذن هو مجهول.

نص الحديث : عن حي" أبو حية " عن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " **لا عدوى ولا طيرة ولا هامة**". **فقام إليه رجل أعرابي فقال: يا رسول الله، أرأيت البعير يكون به الجرب فيجرب الإبل كلها؟ قال: ذلكم القدر، فمن أجرب الأول**" [4].

الحديث أخرجه ابن ماجه(1171/2)،(185/1)، وابن أبي شيبة(310/5)، من طرق عن وكيع بن الجراح عن يحيى بن أبي حيّة عن حي أبي حية عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله سوى رواية ابن أبي شيبه بدون " ذلكم القدر" .

---

[1] : ابن حجر: **تقريب التهذيب**(1/ 583)، ابن حجر: **لسان الميزان** (7/ 426).

[2] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (185/1) .

[3] : المزي: **تهذيب الكمال** (487/7)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (63/3).

[4] : ابن ماجه: **سنن ابن ماجه**. كتاب الإيمان- باب في القدر. حديث رقم:86،(34/1) .

والحديث ضعيف ، لأنّ السند إلى أبي حية ضعيف بسبب يحيى بن أبي حيّة وهو ضعيف لكثرة تدليسه[1]، ولتفرّد أبي حية بالرواية وهو مجهول.

قال صاحب مصباح الزجاجة : هذا إسناد ضعيف [2].

وللحديث شاهد صحيح من حديث أبي هريرة أخرجه الشيخان[3]، بدون زيادة" ذلكم القدر" المزادة من حديث أبي حيّة عن عبد الله بن عمر .

19. **دحيبه العنبرية** من الثالة بخ د ت[4]، ولها حديثان .

تفرّد ابن حبان بذكرها في الثقات [5]، إذن هي مجهولة .

20. **صفية بنت عليبة** من الثالثة [6] بخ د ت، ولها حديثان .

تفرّد ابن حبان بذكرها في الثقات [7]، إذن هي مجهولة .

نص الحديث الأول لهما :" قال عبد الله بن حسان العنبري: حدثتني جدتاي صفية ودحيبة ابنتا عليبة- وكانتا ربيبتي قيلة بنت مخرمة وكانت جدة أبيهما- أنها أخبرتهما قالت: **قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم، قالت: تقدم صاحبي تعني حريث بن حسان وافد بكر بن وائل فبايعه على الإسلام عليه وعلى قومه، ثم قال: يا رسول الله، اكتب بيننا وبين بني تميم بالدهناء[8] أن لا يجاوزها إلينا منهم أحد إلا مسافر أو مجاور، فقال: اكتب له يا غلام بالدهناء. فلما رأيته قد أمر له بها، شخص بي وهي وطني وداري فقلت: يا رسول الله، إنه لم يسألك**

---

[1]: البخاري: **ضعفاء البخاري** (119/1) ابن حجر: **تهذيب التهذيب**(177/11) ابن حجر: **تقريب التهذيب**(1/ 589)ابن حجر: **طبقات المدلسين**(57/1).

[2] : الكناني : **مصباح الزجاجه** [(14/1)، (78/4)]

[3] : البخاري:**صحيح البخاري** (2661/5)،(2177/5). مسلم: **صحيح مسلم** (4/ 1742 ، 1743) .

[4] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (746/1).

[5] : ابن حبان: **الثقات** (6/ 295) فقد ذكرها بحرف الذال. ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (12/ 445).

[6] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (749/1).

[7] : ابن حبان: **الثقات** (480/6).

[8] : الدهناء: هو الموضع المعروف ببني تميم.انظر: ابن منظور : **لسان العرب**(163/13)

السوية من الأرض إذ سألك، إنما هي هذه الدهناء عندك؛ مقيد الجمل، ومرعى الغنم، ونساء بني تميم وأبناؤها وراء ذلك فقال: أمسك يا غلام، صدقت المسكينة، المسلم أخو المسلم، يسعهما الماء والشجر، ويتعاونان على الفَتّان[1]"[2] .

الحديث أخرجه أبو داود(177/3)، والبيهقي في الكبرى(150/6)، من طرق عن عبد الله بن حسان عن دحيبة وصفية بنتا عليبة عن قيلة بنت مخرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله.

والحديث ضعيف: لجهالة حال دحيبة وصفية، وبالإضافة إلى جهالة عبد الله بن حسان التميمي[3].

وللحديث شاهد، من حديث عمة هند بنت سعيد، أخرجه الطبراني في الكبير[4]، من طريق محمد بن أبي حميد عن هند بنت سعيد عن عمتها مرفوعاً،وهو ضعيف ضعفاً شديداً، فإضافة إلى جهالة هند بنت سعيد[5]، وجهالة عمتها فهي مبهمة، فيها محمد بن أبي حميد وهو ضعيف[6]، ولهذا قال الترمذي – رحمه الله – حديث قيلة لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن حسّان [7].

نص الحديث الثاني :" قال عبد الله بن حسان العنبري: حدثتني جدتاي صفية ودحيبة ابنتا عليبة –قال موسى: بنت حرملة– وكانتا ربيبتي قيلة بنت مخرمة وكانت جدة أبيهما أنها أخبرتهما: **أنها رأت النبي صلى الله عليه وسلم وهو قاعد القرفصاء ، فلما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم المختشع، –وقال موسى المتخشع– في الجلسة؛ أرعدت من الفرق**[8]"[9].

---

[1] : الشيطان الذي يفتن الناس بخداعه وغروره وتزيينه المعاصي فإذا نهى الرجل أخاه عن ذلك فقد أعانه على الشيطان، وقيل اللص الذي يعرض للرفقة في طريقهم. انظر: ابن منظور: **لسان العرب**(318/13–319).

[2] : أبو داود: **سنن أبي داود**، كتاب الخراج والإمارة والفيء– باب في إقطاع الأرض.حديث رقم:3070، (177/3).

[3] :ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (162/5)، فلم يُذكَرْ بجرح أو تعديل سوى ذكر ابن حبان له في **الثقات**(337/8) ، علماً بأنّ ابن حجر قال عنه في **التقريب** (300/1)، مقبول من السابعة !

[4] : (9/25) .

[5] : ابن حبان: **الثقات**(517/5).

[6] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (475/1) .

[7] : الترمذي: **سنن الترمذي**.(120/5).

[8] : الفرق: الخوف. انظر: ابن منظور: **لسان العرب**(304/10)

[9] : أبو داود: **سنن أبي داود**، كتاب الأدب– باب في جلوس الرجل، حديث رقم:4847،(262/4).

الحديث أخرجه أبو داود(262/4)، والترمذي(120/5)' والبيهقي في الكبرى(235/3)،من طرق عن دحيبة وصفية عن قيلة بنت مخرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله .

والحديث ضعيف كسابقه لجهالة دحيبة وصفية وعبد الله بن حسّان.

وللحديث شاهد، من حديث عمة هند بنت سعيد، أخرجه الطبراني في الكبير[1]، من طريق محمد بن أبي حميد عن هند بنت سعيد عن عمتها مرفوعاً،وهو ضعيف ضعفاً شديداً، فإضافة إلى جهالة هند بنت سعيد[2]، وجهالة عمتها لأنّها مبهمة، فيها محمد بن أبي حميد وهو ضعيف[3].

21. **سـعد بن معبـد الهاشمي** مولى الحسن بن علي من الثالثة ق[4]، وله حديث واحد.

تفرد ابن حبان بذكره في الثقات[5].

إذن هو مجهول .

نص الحديث:"عن سعد بن معبد عن علي قال: **جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إنّي اغتسلت من الجنابة، وصليت الفجر، ثم أصبحت فرأيت قدر موضع الظفر لم يصبه الماء، فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو كنت مسحت عليه بيدك أجزأك** "[6]

الحديث أخرجه ابن ماجه(218/1)، والمقدسي (92/2)، من طرق عن محمد بن عبد الله العرزمي عن الحسن بن سعد عن سعد بن معبد عن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله.

والحديث ضعيف جداً ،لأنّ فيه محمد بن عبد الله العرزمي وهو متروك [7]، وسعد بن معبد وهومجهول .

وليس هناك شواهد تطلب مسح مكان الظفر.

---

[1] : (9/25) .

[2] : ابن حبان: **الثقات**(517/5).

[3] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (475/1) .

[4] : المصدر السابق: (232/1).

[5] : ابن حبان: **الثقات** (4/ 298).

[6] : ابن ماجه: **سنن ابن ماجه**. كتاب الطهارة– بَاب من اغْتَسَلَ من الْجَنَابَةِ فَبَقِيَ من جَسَدِهِ لُمْعَةٌ لم يُصِبْهَا الْمَاءُ كَيْفَ يَصْنَعُ .حديث رقم:664،(218/1).

[7] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (494/1).

وللحديث شاهد صحيح يطلب إتمام الوضوء وتحسينه من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أخرجه مسلم بلفظ : " أَنَّ رَجُلًا تَوَضَّأَ فَتَرَكَ مَوْضِعَ ظُفُرٍ على قَدَمِهِ، فَأَبْصَرَهُ النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إرْجِعْ فَأَحْسِنْ وُضُوءَكَ، فَرَجَعَ ثُمَّ صلى "[1].

22. **سميّة بصرية** من الثالثة، د س ق[2]، ولها حديثان .

خلت من جرح وتعديل[3] ، ولهذا قال الذهبي لا تعرف تفرد عنها ثابت البناني[4] .

إذن هي مجهولة.

نص الحديث الأول : " عن ثابت البناني عن سمية عن عائشة رضي الله عنها قالت: **وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم على صفية فقالت لي: هل لك إلى أن ترضين رسول الله عني وأجعل لك يومي قلت: نعم. فأخذت خمارا لها مصبوغا بزعفران فرششته بالماء ثم اختمرت به فدخلت عليه في يومها فجلست إلى جنبه فقال: إليك يا عائشة فليس هذا بيومك، فقلت: فضل الله يؤتيه من يشاء، ثم أخبرته خبري**"[5].

الحديث أخرجه ابن ماجه(634/1)، والنسائي في الكبرى(300/5)، وأحمد(95/6)،والطبراني في الكبرى(70/24)، من طرق عن حمّاد بن سلمة عن ثابت البناني، وأخرجه أحمد(95/6) من طريق حماد بن سلمة عن الليث بن سعد، **كلاهما** (ثابت البناني والليث بن سعد) عن سميّة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله .

الحديث ضعيف، فمداره على سميّة البصرية وهي مجهولة ، بالإضافة إلى أنّ الطريق إلى سميّة فيها حماد بن سلمة، وهو ثقة تغير بآخره وله أوهام وغرائب [6]، قال صاحب مصباح الزجاجة : وهذا إسناد ضعيف سميّة البصرية لا تعرف[7] .

---

[1] : مسلم: **صحيح مسلم**. كتاب الطهارة – باب وجوب استيعاب جميع أجزاء محل الطهارة. حديث رقم:243، (215/1).

[2] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 748).

[3] : المزي: **تهذيب الكمال**(198/35). ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (455/12).

[4] : الذهبي: **ميزان الإعتدال في نقد الرجال** (3/ 329)، ابن القطان: **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام** (551/4).

[5] : النسائي: **سنن النسائي الكبرى**،كتاب عشرة النساء– باب المرأة تهب يومها لامرأة من نساء زوجها .حديث رقم: 8933، (300/5) .

[6] : الذهبي: **المغني في الضعفاء** (189/1)، ابن حجر: **تقريب التهذيب** (178/1).

[7] : الكناني: **مصباح الزجاجة**(2/ 116).

نص الحديث الثاني : " عن ثابت البناني عن سمية عن عائشة رضي الله عنها **أنّه اعتَلَّ**[1] **بعير لصفية بنت حيي وعند زينب فضلُ ظهر**[2] **فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزينب: أعطيها بعيراً. فقالت: أنا أعطي تلك اليهودية؟ فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهجرها ذا الحجة والمحرم وبعض صفر**"[3].

الحديث أخرجه أبو داود(199/4)، وأخرجه اسحاق بن راهويه في مسنده (3/ 779)، من طرق عن حمّاد بن سلمة عن ثابت البناني عن سميّة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله علية وسلم بمثله .

والحديث ضعيف جداً بل ومتنه منكر، فمن ناحية السند فيه سميّة وهي مجهولة العين[4]، وفيه حمّاد بن سلمة وهو على ثقته وأنّه أثبتهم في ثابت إلا أنّه تغير بآخره [5]، وأمّا من ناحية المتن أن تقول زينب أن أعطي تلك اليهودية!! فهذا مستحيل أن يصدر عن إحدى زوجات النبي، ثم اعتزال النبي صلى الله عليه وسلم لزينب شهرين ونصف!!،

23. **صيفي بن صهيب بن سنان** من الثالثة ق[6] ، وله حديثان .

تفرد ابن حبان بذكره في الثقات[7].

إذن هو مجهول .

نص الحديث الأول :" عن عبد الحميد بن صيفي عن صيفي بن صهيب عن صهيب الخير قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **إنّ أحسن ما اختضبتم به لهذا السواد؛ أرغب لنسائكم فيكم، وأَهْيَبُ لكم في صدور عدوكم**"[8].

---

[1] : أي: حصل له علة. انظر: العظيم آبادي، محمد شمس الحق. **عون المعبود شرح سنن أبي داود** 14مج. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.(1995م).(230/12).

[2] : أي: مركب فاضل– زائد– عن حاجتها: انظر: العظيم آبادي :عون المعبود(230/12).

[3] : أبو داود: **سنن أبي داود**، كتاب السنة– بَاب تَرْكِ السَّلَامِ على أَهْلِ الْأَهْوَاءِ . حديث رقم:4602،(199/4).

[4] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب**(455/12).

[5] : ابن حجر: **تقريب التهذيب**(178/1) قال الباحث: قول العلماء أنّ حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت البناني ليس في كل حديث بدليل نكارة المتن. والله أعلم.

[6] : المصدر السابق:(278/1).

[7] : ابن حبان: **الثقات**(384/4).

[8] : ابن ماجه: **سنن ابن ماجه**،كتاب اللباس– باب الخضاب بالسواد . حديث رقم:3625، (1197/2).

الحديث أخرجه ابن ماجه(1197/2) ، والبزار(30/6)، والطبراني في الشاشي (93/4)، من طرق عن عبد الحميد بن صيفي عن صيفي بن صهيب بن سنان عن صهيب بن سنان عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله .

والحديث ضعيف، لأنّ فيه عبد الحميد بن صيفي وهو ضعيف[1]، وفيه صيفي بن صهيب وهو مجهول، قال العقيلي : عبد الحميد بن زياد بن صيفي بن صهيب عن أبيه عن جده ولا يعرف سماع بعضهم من بعض [2].

نص الحديث الثاني : " عن عبد الحميد بن صيفي عن صيفي بن صهيب عن صهيب الخير قال: **قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم وبين يديه خبز وتمر، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: أُدْنُ فَكُلْ، فأخذت آكل من التمر، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: تأكل تمرا وبك رمد[3]؟ قال: فقلت: إنّي أمضغ من ناحية أخرى، فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم**" [4].

الحديث أخرجه ابن ماجه (1139/2)، والحاكم (456/4) وأحمد(374/5) من طرق عن عبد الحميد بن صيفي عن صيفي بن صهيب عن صهيب الخير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، بمثله .

والحديث ضعيف، للأسباب الثلاثة الآنفة الذكر في الحديث الأول .

24. **عامر بن مالك بصري** من الثالثة س[5] ، وله حديث واحد .

ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال علي بن المديني : لا أعرفه ولا أعلم روى عنه غير أبي عثمان النهدي[6].

إذن هو مجهول.

---

[1] : قال أبو حاتم شيخ ، وذكره ابن حبان في الثقات. انظر:ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل**(13/6). وابن حجر: **تهذيب التهذيب**(104/6).

[2] : العقيلي: **الضعفاء الكبير**(47/3).

[3] : رمد: وجع العين وانتفاخها. ابن منظور: **لسان العرب**(185/3)

[4] : ابن ماجه: **سنن ابن ماجه**، كتاب الطب– باب الحمية. حديث رقم:3443، (1139/2).

[5] : ابن حجر: **تقريب التهذيب**(288/1).

[6] : ابن حبان: **الثقات** (191/5). ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (69/5)،

نص الحديث :" عن عامر بن مالك عن صفوان بن أمية قال: **الطاعون والبطن والغرق والنفساء شهادة. قال: حدثنا أبو عثمان مرارا ورفعه مرة إلى النبي**"[1].

الحديث أخرجه النسائي في الكبرى(660/1)، وأحمد (400/3)، والدارمي(473/2)، من طرق عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن عامر بن مالك عن صفوان بن أمية عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله .

والحديث ضعيف لجهالة عامر بن مالك، بالإضافة إلى أنّ السند إليه ضعيف لأنّ فيه أبا عثمان ولم ينسب في الرواية وليس هو بالنهدي وهو مجهول [2].

وليس لعامر بن مالك متابعة ، وللحديث شواهد عدة منها الصحيح الذي يشهد للطاعون والبطن والغرق، ومنها الضعيف الذي يشهد لكل الحديث بما في ذلك النفساء، وبيان ذلك:

أولا: الشواهد الصحيحة : حديث أبي هريرة وحديث أنس بن مالك أخرجهما البخاري في صحيحه(1041/3)، ولفظ أبي هريرة رضي الله عنه قال: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال الشُّهَدَاءُ خَمْسَةٌ الْمَطْعُونُ وَالْمَبْطُونُ وَالْغَرِقُ وَصَاحِبُ الْهَدْمِ وَالشَّهِيدُ في سَبِيلِ اللَّهِ"[3]، ومنها حديث أبي هريرة وحديث أنس بن مالك أخرجهما مسلم في صحيحه (1521/3)، ولفظ أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ : ما تَعُدُّونَ الشَّهِيدَ فِيكُمْ، قالوا: يا رَسُولَ اللَّهِ من قُتِلَ في سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، قال: إِنَّ شُهَدَاءَ أُمَّتِي إِذًا لَقَلِيلٌ، قالوا: فَمَنْ هُمْ يا رَسُولَ اللَّهِ، قال: من قُتِلَ في سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ في سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ في الطَّاعُونِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ في الْبَطْنِ فَهُوَ شَهِيدٌ، قال ابن مِقْسَمٍ: أَشْهَدُ على أَبِيكَ في هذا الحديث أَنَّهُ قال: وَالْغَرِيقُ شَهِيدٌ"[4].

ثانيا: الشواهد الضعيفة: **فأولها** : من حديث أبي هريرة، أخرجه الطبراني في الأوسط(240/5) من طريق النعمان بن راشد عن الزهري، وأخرجه أحمد(310/2)، وعبد الرزاق(270/5)، من

---

[1] : النسائي: **سنن النسائي الكبرى**، كتاب الجنائز– باب الشهيد .حديث رقم:2181، (660/1).

[2] : خلا من جرح أو تعديل سوى ذكر ابن حبان له في الثقات ، وقال علي بن المديني : لم يروِ عنه غير التميمي وهو إسناد مجهول. انظر: ابن حبان: **الثقات** (664/7)، وابن حجر: **تهذيب التهذيب** (182/12).

[3] : البخاري: **صحيح البخاري**.كتاب الجهاد والسير – باب الشهادة سبع سوى القتل. حديث رقم:2674.(1041/3).

[4] : مسلم : **صحيح مسلم**. كتاب الإمارة– باب ما يذكر في الطاعون. حديث رقم:1915.(1521/3).

طريقين عن سهيل بن أبي صالح، كلاهما(الزهري وسهيل) عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة مرفوعاً، والحديث ضعيف؛ لأنّ فيه النعمان بن راشد وهو ضعيف[1]، وفيه سهيل بن أبي صالح صدوق ولكن لما كبر ساء حفظه وتغير، فأصبح يكتب حديثه ولا يحتج به [2].

وثانيها: من حديث عبادة بن الصامت أخرجه أحمد(316/5) والمقدسي(253/8)، من طريقين عن الأسود بن ثعلبة، وأخرجه الدارمي(273/2) من طريق عبد الله بن حفص بن عمر عن شرحبيل بن السمط ،كلاهما(الأسود وشرحبيل) عن عبادة بن الصامت مرفوعاً، والحديث ضعيف لأنّ فيه الأسود بن ثعلبة وهو مجهول[3]، وهناك انقطاع بين عبد الله بن حفص بن عمر من الخامسة[4] ، وبين شرحبيل بن السمط، الذي توفي على الأكثر سنة 40 هـ [5]– رحمه الله – بدون لفظ "الغرق" وبزيادة "القتل".

وثالثها: من حديث سلمان الفارسي أخرجه الطبراني في الأوسط(59/2) من طريق مندل بن علي عن عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي عن سلمان الفارسي مرفوعاً، وحديثه ضعيف لأنّ فيه مندل بن علي، وهو ضعيف[6].

25. **عباد بن أبي سعيد المقبري** من الثالثة د س ق [7]،وله حديث واحد .

قال ابن خلفون : وثقه محمد بن عبد الرحيم التبان [8]، وقال العجلي: مدني تابعي ثقة [9]. قلت : توثيق العجلي هو امتداد لمنهجه المعروف بتوثيق المجاهيل ، وأمّا بالنسبة إلى توثيق محمد بن عبد الرحيم فهو مردود لأنه من النقاد المتأخرين عن عصر الرواية ، وتوثيقه لا

---

[1] : البخاري: **ضعفاء البخاري**(113/1)، العقيلي: **الضعفاء الكبير**(268/4)، ابن عدي:**الكامل في الضعفاء**(13/7).

[2] : الذهبي: **الكوكب النيرات**(46/1)،الذهبي: **المغني في الضعفاء**(289/1)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب**(231/4)،الباجي: **التعديل والتجريح** (115/3)،

[3] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (111/1).

[4] : المصدر السابق (300/1).

[5] : المصدر السابق (265/1).

[6] : ا النسائي:**الضعفاء للنسائي**(98/1) وانظر: ابن حجر: **تقريب التهذيب**(545/1).

[7] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (290/1).

[8] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (5/ 82).

[9] : العجلي: **معرفة الثقات** (2/ 16).

يعتبر به، لأنّنا لا نعلم على ماذا اعتمد ، ولأنّ حال حديثه لا ينسجم مع هذا التوثيق إلا إذا قصد من هذا التوثيق العدالة لا الضبط ، وهذا ما يفسر عدول ابن حجر عن توثيقه وإعطائه لفظ مقبول.

إذن هو مجهول.

نص الحديث : " عن عباد بن أبي سعيد أنّه سمع أبا هريرة يقول: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: **اللهم إني أعوذ بك من الأربع: من علم لا ينفع، ومن قلب لا يخشع، ومن نفس لا تشبع، ومن دعاء لا يسمع**"[1].

الحديث أخرجه أبو داود(92/2)، وابن ماجه(1261/2)، والنسائي في الكبرى(445/4)، وأحمد (340/2) من طرق عن الليث بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد عن عباد بن أبي سعيد ، وأخرجه ابن ماجه (92/1) ، وابن أبي شيبة (17/6) من طريقين عن أبي خالد الأحمر" سليمان بن حبان"[2] عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري،**كلاهما** (سعيد وعباد) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بألفاظ متقاربة.

والحديث ضعيف لجهالة عباد بن سعيد، ولأنّ فيه سعيد بن أبي سعيد المقبري فهو ثقة تغير بآخره وقد اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة[3]، وأثر هذا التغير واضح في الحديث فمرة يرويه سعيد عن أبي هريرة مباشرة ،ومرة يرويه سعيد بن أبي سعيد عن عباد بن أبي سعيد عن أبي هريرة وهذا اختلاف واضح واضطراب ملحوظ، وأمّا بالنسبة إلى متابعة سعيد المقبري فهي ضعيفة، لأنّ فيها أبا خالد الأحمر "إسماعيل بن حبان" وهو مجهول[4]، وفيها محمد بن عجلان وهوصدوق اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة[5]، وحديثه هنا عن أبي هريرة.

---

[1] : النسائي: **سنن النسائي الكبرى**. كتاب الإستعاذة – باب الإستعاذة من قلب لا يخشع. حديث رقم:7869، (445/4).

[2] : ويقال إسماعيل بن حبان .

[3] : الباجي: **التعديل والتجريح**(1079/3)

[4] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (252/1)، علماً بأنّ صاحب التقريب قال عنه صدوق ولا أدري على ماذا اعتمد حيث أنّه خلا من جرح أو تعديل (106/1).

[5] : ابن حجر: **تقريب التهذيب**(496/1).

وللحديث شاهد من حديث زيد بن أرقم، أخرجه الإمام مسلم في صحيحه[1]، بلفظٍ عن زيد بن أرقم قال: لا أقول لكم إلا كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول، كان يقول: اللهم إنّي أعوذ بك من العجز والكسل، والجبن والبخل والهرم، وعذاب القبر، اللهم آت نفسي تقواها وزكها أنت خير من زكاها أنت وليها ومولاها، اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع، ومن قلب لا يخشع، ومن نفس لا تشبع، ومن دعوة لا يستجاب لها ".

26. **عبّاد بن حُبَيش الكوفي** من الثالثة ت [2]، وله حديث واحد .

ذكره ابن حبان في الثقات [3]، وقال ابن القطان : لا تعرف له حال ولا يعرف [4].

إذن هو مجهول .

نص الحديث: " عن عباد بن حبيش عن عدي بن حاتم قال: **أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جالس في المسجد، فقال القوم: هذا عَدِيٌّ بن حاتم وجئت بغير أمان ولا كتاب، فلما دفعت إليه أخذ بيدي، وقد كان قال قبل ذلك: إني لأرجو أن يجعل الله يده في يدي، قال: فقام فلقيته امرأة وصبي معها فقالا :إنّ لنا إليك حاجة فقام معهما حتى قضى حاجتهما ثم أخذ بيدي حتى أتى بي داره فألقت...**"[5]

الحديث أخرجه الترمذي(202/5، 204)، والطبراني في الكبرى(98/17)، من طرق عن سمّاك بن حرب عن عباد بن حبيش عن عدي بن حاتم عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله .

---

[1] : (2088/4 ، 2722).

[2] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (289/1) .

[3] : ابن حبان: **الثقات** (142/5)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب**(79/5).

[4] : ابن القطان: **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**(668/4).

[5] : الترمذي: **سنن الترمذي**، كتاب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم- باب ومن سورة فاتحة الكتاب . حديث رقم:2953، (202/5-203، 204).

والحديث ضعيف لسببين، **أولهما** : جهالة عباد بن حبيش ، **وثانيهما** : تفرد سمّاك بن حرب في الرواية عن عباد بن حبيش وسمّاك إذا تفرد ضعف لأنّه يُلَقّن ويُخطئ كثيراً [1]، وهو في أصله صدوق تغير بآخره فكان ربما تلقن [2].

لكن جملة " فليتق النار ولو بشق تمرة " من قوله صلى الله عليه وسلم ، محفوظة صحيحة من طريق عدي بن حاتم أخرجها البخاري [3]، ومسلم [4] في صحيحهما .

27. **عبد الله بن عبد الرحمن بن ثابت الأنصاري المدني** من الثالثة ق[5]، وله حديث واحد.

ذكره ابن حبان في الثقات[6] ، وقال ابن حجر – رحمه الله– : " وعبد الله لم أرَ فيه جرحاً ولا تعديلا ، ولكن إخراج بن خزيمة له في صحيحه يدل على أنّه عنده ثقة " [7].

قال الباحث: بالنسبة لإبن حبان تكلمنا عن منهجه فيمن يذكرهم في الثقات[8]، وأمّا بالنسبة إلى إخراج ابن خزيمة له وبعد رجوعي إلى صحيحه وجدت أنّه أخرج للراوي عبد الرحمن بن ثابت بن صامت[9](والده)، والراوي الذي أخرج له ابن ماجه والذي هو موضع دراستنا عبد الله بن عبد الرحمن بن ثابت(ولده)، والفرق واضح بينهما في السنَدَيْن، وهو ما رجّحَهُ الذهبي عند ترجمته لعبد الله بن عبد الرحمن حيث قال: يروي عن أبيه[10]،لا كما قال ابن حجر في التقريب بعد الترجمة لعبد الله بن عبد الرحمن: وقيل عبد الرحمن بن عبد الرحمن[11].

---

[1] :الذهبي:**الكواكب النيرات** (45/1)،ابن عدي: **الكامل في الضعفاء**(460/3)، العقيلي: **الضعفاء الكبير**(178/2)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب**(204/4)

[2] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 255).

[3] : (5/ 2241 ، 2395 ، 2400).

[4] : (2/ 704 ،705).

[5] : ابن حجر: **تقريب التهذيب**(310/1)، وقد أخطأ من قال له صحبه،انظر: ابن حجر: **الإصابة**(196/5).

[6] : ابن حبان: **الثقات** (3/ 244)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب**(254/5).

[7] : ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (254/5).

[8] : انظر: المبحث الرابع من الفصل الثاني.

[9] : ابن خزيمة، محمد بن إسحاق أبو بكر السلمي النيسابوري 311 هـ. **صحيح ابن خزيمة** 4مج. تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي. بيروت– المكتب الإسلامي. (1970م).(336/1).

[10] : الذهبي : **الكاشف**(310/1).

[11] : ابن حجر: **تقريب التهذيب**(254/5).

نص الحديث : " عن عبد الله بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن ثابت عن ثابت بن الصامت **أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في بني عبد الأشهل، وعليه كساء متلفف به، يضع يديه عليه، يقيه برد الحصى**"[1].

الحديث أخرجه ابن ماجه(329/1)، وأبو بكر الشيباني في الآحاد والمثاني(166/4)، من طريقين عن إبراهيم بن إسماعيل الأشهلي عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ثابت عن الصامت عن ثابت بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله .

والحديث ضعيف لأنّ فيه عبد الله بن عبد الرحمن ، وهو مجهول، والسند إليه ضعيف روى عنه إبراهيم بن إسماعيل الأشهلي وهو ضعيف[2].

28. **عبد الله بن يزيد بن وديعة النصاري** من الثالثة س[3]، وله حديث واحد .

قال العجلي : مدني تابعي ثقة[4] .

إذن هو مجهول، وتوثيق العجلي نابع من منهجه في توثيق المجاهيل، علماً بأنّ روايته مخالفه لما في الصحيح كما سيظهر لاحقاً.

نص الحديث :" عن عبد الله بن يزيد عن خنساء بنت خذام قالت: **أنكحني أبي وأنا كارهة وأنا بكر، فشكوت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: لا تنكحها وهي كارهة** "[5].

الحديث أخرجه النسائي في الكبرى(282/3)، والطبراني في الكبير(251/24)، من طريقين عن عبد الله بن المبارك عن سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن القاسم عن عبد الله بن يزيد بن وديعة، وأخرجه البيهقي في الكبرى(119/7) من طريقين عن نافع بن جبير وأبي لبابة بن عبد المنذر وأخرجه النسائي في الكبرى(3 /282) من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن،

---

[1] : ابن ماجه: **سنن ابن ماجه**، كتاب الصلاة– بَاب السُّجُودِ على الثِّيَابِ في الْحَرِّ وَالْبَرْدِ . حديث رقم:1032،(329/1).

[2] : البخاري: **ضعفاء البخاري**(12/1)،ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (83/2)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب**(90/1) ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 87) .

[3] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (329/1).

[4] : العجلي: **معرفة الثقات** (2/ 67).

[5] : النسائي: **سنن النسائي الكبرى**، كتاب النكاح– باب البكر يزوجها أبوها وهي كارهة.حديث رقم:5382،(3/282).

وأخرجه البخاري{(1974/5)(4/ 2547)}،، وأبو داود(2/ 233)، والنسائي في الكبرى(283/3)،من طريق مالك بن أنس عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد عن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية ومجمع بن يزيد بن جارية،

ستـــتهم (**عبد الله بن يزيد** ، ونافع ، وأبو لبابة ، وأبو سلمة ، وعبد الرحمن بن يزيد، ومجمع بن يزيد)،عن خنساء بنت خدام عن النبي صلى الله عليه وسلم،بألفاظ متقاربة سوى طريقي عبد الرحمن ومجمع بن يزيد فذكرا خلاف ما ذكره الآخرون، فالطرق الأخرى تذكر أنّ الخنساء بنت خدام كانت بكراً، وهاتان تذكران أنّها كانت ثيبا[1].

إسناد الحديث من طريق عبد الله بن يزيد ضعيف لجهالة عبد الله بن يزيد ، وسنده من طريق عبد الله بن المبارك رواية معلولة كما أشار لذلك النسائي بعد تخريجه للحديث بقوله: خالفه مالك في إسناده وفي لفظه[2]. وكل المتابعات ضعيفة[3]، سوى روايتي عبد الرحمن بن يزيد ومجمع بن يزيد، أخرجهما البخاري[4] في صحيحه، وأبو داود[5] والنسائي[6] في السنن، وفيهما خلاف في المتن كما تقدم.

29. **عبد الحميد مولى بني هاشم** من الثالثة د س[7]، وله حديث واحد .

ذكره ابن حبان في الثقات [8]، وقال الذهبي: مجهول[9].

إذن هو مجهول.

---

[1] : ابن القطان: **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام** (2/ 249).

[2] : النسائي: **سنن النسائي الكبرى**، كتاب النكاح – باب البكر يزوجها أبوها وهي كارهة. حديث رقم:5382،(3282).

[3] : انظر: الدارقطني: **العلل الوارد في الأحاديث النبوية** (274/9)، الحنبلي: **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق** (172/2)، النسائي: **سنن النسائي الكبرى** (3/ 282).

[4] : {(1974/5)،(2547/6)}

[5] : (533/2).

[6] : (283/3).

[7] : ابن حجر: **تقريب التهذيب**(1/ 334).

[8] : ابن حبان: **الثقات** (7/ 121).

[9] : الذهبي: **المغني في الضعفاء** (370/1).

نص الحديث : عن عبد الحميد مولى بني هاشم أنّ أمّه حدثته –وكانت تخدم بعض بنات النبي صلى الله عليه وسلم– **أنّ ابنة النبي صلى الله عليه وسلم حدثتها أنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلمها فيقول: قولي حين تصبحين: سبحان الله وبحمده، لا قوة إلا بالله، ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فإنه من قالهن حين يصبح حفظ حتى يمسي، ومن قالهن حين يمسي حفظ حتى يصبح**"[1].

الحديث أخرجه أبو داود(319/4)، والنسائي في الكبرى(6/6)، من طرق عن عمرو بن الحارث عن سالم الفراء عن عبد الحميد عن أم عبد الحميد عن إحدى بنات النبي عن النبي صلى الله عليه وسلم، بألفاظ متقاربة.

والحديث ضعيف ضعفاً شديداً، لأنّ سنده يـــحـــوي ثلاثة مجاهيل، فأولهم: سالم الفراء وهو مجهول[2]، وثانيهم:عبد الحميد مولى بني هاشم، وثالثهم : جهالة أم عبد الحميد فهي مبهمة[3].

وللحديث شاهدان، **أولهما:**من حديث أبي الدرداء أشار إليه ابن الجوزي في العلل المتناهية[4]،من طريق الأغلب بن تميم عن الحجاج بن فرافصة عن طلق عن أبي الدرداء مرفوعاً،و هوضعيف لأنّ فيه الأغلب بن تميم وهو منكر الحديث[5]، والحجّاج بن فرافصة وهو صدوق يهم[6].

وثانيهما : عن رجل من أصحاب النبي أخرجه الحارث في مسنده[7]، من طريق رجل عن الحسن البصري عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً وهو ضعيف ، لأنّ فيه رجل مبهم وكذلك عدم ذكر صاحب رسول الله .

---

[1] : أبو داود : **سنن أبي داود**، كتاب الأدب– باب ما يقول إذا أصبح. حديث رقم:5075،(319/4).

[2] : ابن حبان:**الثقات** (410/6)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (177/10)، وقال ابن حجر في التقريب: مقبول من السادسة (227/1)، ولم يذكره أحد بجرح أو تعديل سوى ذكر ابن حبان له في الثقات وقول ابن حجر بناء على قاعدة الراوي المقبول .

[3] : المزي: **تهذيب الكمال**(394/35)، وقال الحافظ في **التقريب:** مقبولة (757/1).

[4] : (2/ 837).

[5] : البخاري: **التاريخ الكبير**(70/2)، النسائي: **الضعفاء للنسائي**(20/1)، ابن عدي: **الكامل في الضعفاء**(416/1) .

[6] : ابن أبي حاتم:**الجرح والتعديل**(164/3)، الذهبي: **المغني في الضعفاء**(150/1)،ابن حجر: **تقريب التهذيب**(153/1).

[7] : (2/ 953).

30. **عبد الله بن عميرة** كوفي من الثانية د ت ق[1]، وله حديث واحد.
ذكره ابن حبان في الثقات[2]، وقال إبراهيم الحربي : لا أعرفه[3]، قال الذهبي: لا يعرف[4].

قلت هو مجهول.

نـــص الحديث : " عن عبد الله بن عميرة عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطلب قال: **كنت في البطحاء في عصابة فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمرت بهم سحابة، فنظر إليها، فقال: ما تسمون هذه؟ قالوا السحاب. قال: والمزن، قالوا: والمزن، قال: والعنان؟ قالوا : والعنان. قال أبو داود: لم أتقن العنان جيدا قال: هل تدرون ما بعد ما بين السماء والأرض؟ قالوا: لا ندري، قال: إنّ بُعْد ما بينهما إمّا واحدة أو اثنتان أو ثلاث وسبعون سنة، ثم السماء فوقها كذلك، حتى عد سبع سماوات، ثم فوق السابعة بحر بين أسفله وأعلاه مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم فوق ذلك ثمانية أَوْعَال بين أظلافهم وركبهم مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم على ظهورهم العرش ما بين أسفله وأعلاه مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم الله تبارك وتعالى فوق ذلك**"[5].

الحديث أخرجه أبو داود(231/4) وابن ماجه(69/1) من طريق الوليد بن أبي ثور ، وأخرجه أبو داود(231/4) من طريق إبراهيم بن طهمان ، وأخرجه أبو داود (231/4)، والترمذي (424/5) من طريقين عن عمرو بن أبي قيس، **ثـــلاثـــتـــهم** (الوليد وإبراهيم وعمرو)، عن سماك بن حرب عن عبد الله بن عميرة عن الأحنف، وأخرجه أحمد(206/1) من طريق عن سماك عن عبد الله بن عميرة، **كلاهما** (الأحنف بن قيس وعبد الله بن عميرة)،عن العباس بن عبد المطلب عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله.

---

[1] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 316) .
[2] : ابن حبان: **الثقات** (42/5).
[3] : الذهبي: **ميزان الإعتدال في نقد الرجال** (137/8).ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (301/5).
[4]: الذهبي: **المغني في الضعفاء** : (1/ 350).
[5] : أبو داود : **سنن أبي داود**، كتاب السنة– باب في الجهمية،حديث رقم:4723، (231/4).

والحديث ضعيف لعدة أسباب :

1.اضطراب سماك بن حرب ، فمرة يرويه **عن** عبد الله بن عميرة **عن** الأحنف **عن** العباس ، ومرة يرويه **عن** عبد الله بن عميرة **عن** العباس ، علماً بأنّ سماك بن حرب مدار الحديث، وقد تكلم عليه الكثير وهو صدوق تغير بآخره وربما تلقن[1]،وقد ضعفه شعبة وابن المبارك وقال ابن خراش: في حديثه لين[2].

2. الطرق إلى الأحنف بن قيس لا تخلو من ضعف ، فالوليد بن أبي ثور، ضعيف[3]، وإبراهيم بن طهمان ثقة يغرب[4] ، وعمرو بن أبي قيس صدوق له أوهام [5]، ولم يتابع بمن يرتقي به.

3. جهالة عبد الله بن عميرة .

4. الإنقطاع بين عبد الله بن عميرة والأحنف بن قيس ، فعبد الله لم يسمع الأحنف كما قال البخاري [6]– رحمه الله –.

5. ثم غرابة المتن ونكارته تدل على ضعف الحديث .

31. **عديسة بنت أهبان الغفارية** من الثالثة ت ق[7]، ولها حديث واحد.

خلت من جرح أو تعديل[8] ، إذن هي مجهولة.

نص الحديث :" عن عديسة بنت أهبان قالت: **لما جاء علي بن أبي طالب هاهنا البصرة دخل على أُبَيّ فقال: يا أبا مسلم، ألا تعينني على هؤلاء القوم؟ قال: بلى، قال: فدعا جارية له،**

---

[1] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (255/1).

[2] : الذهبي: **ذكر من تكلم فيه وهو موثق** (1/ 95).

[3] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 582).

[4] : المصدر السابق (1/ 90).

[5] : المصدر السابق (1/ 426)، وقال أبو داود : حديثه خطأ ، انظر: المزي: **تهذيب الكمال** (204/22).

[6] : ابن حجر:**تهذيب التهذيب** (301/5)، البخاري: **التاريخ الكبير**(159/5)،ابن عدي: **الكامل في الضعفاء** (232/4).

[7] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 750).

[8] : المزي: **تهذيب الكمال** (35 / 240)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (12/ 465).

فقال: يا جارية أخرجي سيفي، قال فأخرجته، فسلَّ منه قدر شبر، فإذا هو خشب! فقال إنّ خليلي وابن عمك صلى الله عليه وسلم عهد إليَّ إذا كانت الفتنة بين المسلمين فأتخذ سيفا من خشب، فإن شئت خرجت معك! قال: لا حاجة لي فيك ولا في سيفك"[1].

الحديث أخرجه ابن ماجه(1309/2)، والترمذي(490/4)، والطبراني في الكبير{(294/1)، (221/8)}، من طريق عبد الله بن عبيد الله الديلي، وأخرجه الطبراني في الكبير (294/1) من طريق عن عيسى بن سنان، وأخرجه الطبراني في الكبير (294/1)من طريق عن عبد الكبير الغفاري، **ثلاثتهم** (عبد الله بن عبيد الله وعيسى بن سنان وعبد الكبير الغفاري) عن عديسة بنت أهبان عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله .

والحديث ضعيف، فمداره عديسة بنت أهبان وهي مجهولة ، والطريق إلى عديسة ضعيفة ، فعبد الله بن عبيد الديلي[2]، وعبد الكبير الغفاري [3]مجهولان، وعيسى بن سنان القسملي ضعيف[4].

32. **عمر بن قتادة بن النعمان الظفري الأنصاري** المدني من الثالثة ت[5]، وله حديث واحد .

تفرد ابن حبان بذكره في الثقات [6].

إذن هو مجهول .

نص الحديث:عن عاصم بن عمر بن قتادة عن **عمر بن قتادة** عن قتادة بن النعمان قال **:كان أهل بيت منا يقال لهم بنو أبيرق بشر وبشير ومبشر، وكان بشير رجلا منافقا يقول الشعر**

---

[1] : الترمذي: **سنن الترمذي**، كتاب الفتن– بَاب ما جاء في اتِّخَاذِ سَيْفٍ من خَشَبٍ في الْفِتْنَةِ.حديث رقم:2203،(490/4)، وقال الترمذي: حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن عبيد.

[2] **الإكمال لرجال أحمد**(240/1)، وهو يختلف عن عبد الله بن عبيد الحميري، أنظر: ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (270/5)، وابن حجر: **تعجيل المنفعة** (1/ 228).

[3] : ابن حجر: **الثقات** (7/ 140)، فليس فيه سوى ذكر ابن حبان له في الثقات .

[4] : قال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث، وقال أحمد: ضعيف، وقال يحيى بن معين: ضعيف، انظر: **الجرح والتعديل**(277/6)، ابن عدي: **الكامل في الضعفاء** (5/ 254)، العقيلي: **الضعفاء الكبير** (3/ 383).

[5] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 416).

[6] : ابن حبان: **الثقات** (5/ 146).

يهجو به أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ينحله بعض العرب، ثم يقول: قال فلان كذا وكذا، قال فلان: كذا وكذا، فإذا سمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الشعر قالوا: والله ما يقول هذا الشعر إلا هذا الخبيث، أو كما قال الرجل، وقالوا: ابن الأبيرق قالها، قال: وكانوا أهل بيت حاجة وفاقة في الجاهلية والإسلام، وكان الناس إنما طعامهم بالمدينة التمر والشعير ..."[1].

الحديث أخرجه الترمذي(244/5)، والطبراني في الكبير(10/19) من طريقين عن محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن عاصم بن قتادة عن عمر بن قتادة عن قتادة بن النعمان عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله .

والحديث ضعيف جداً، لجهالة عمر بن قتادة ، وضعف محمد بن إسحاق في الحديث[2]، وتدليسه كثيراً عن الضعفاء والمجهولين[3] .

33. **يوسف بن الحكم بن أبي عقيل** عمرو الثقفي من الثالثة ت[4]، وله حديث واحد .

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي ثقة [5]، وقال الذهبي : وكان صالحاً[6].

إذن هو مجهول .

نص الحديث : " عن محمد بن أبي سفيان عن يوسف بن الحكم عن محمد بن سعد عن سعد بن أبي وقاص قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **من يرد هوان قريش، أهانه الله**".[7]

---

[1] : الترمذي: **سنن الترمذي**، كتاب تفسير القرآن من الرسول صلى الله عليه وسلم– بَاب وَمِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ. حديث رقم:3036، (244/5)، والحديث طويل جداً !!!، وقد ذكرت أوله كإشارة إليه.

[2] : هو في السير صدوق، وفي الحديث ضعيف، انظر: النسائي: **الضعفاء للنسائي**(90/1)، ابن عدي: **الكامل في الضعفاء** (6/ 102،112)،ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (34/9، 38).

[3] : ابن حجر: **طبقات المدلسين** (1/ 51) ، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (9 /37).

[4] : ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/ 610).

[5] : ابن حبان: **الثقات**(552/5)، العجلي: **معرفة الثقات** (375/2)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (360/11).

[6] : الذهبي: **الكاشف** (399/2).

[7] : الترمذي: **سنن الترمذي**،كتاب المناقب– بَاب في فَضْلِ الْأَنْصَارِ وَقُرَيْشٍ. حديث رقم: 3905،(714/5).

الحديث أخرجه الترمذي(714/5)، والطبراني في الأوسط(295/3)، وأحمد(183/1)، من طرق عن محمد بن شهاب الزهري عن محمد بن أبي سفيان عن يوسف بن الحكم عن محمد بن سعد بن أبي وقاص،

وأخرجه أحمد(171/1)، وابن أبي شيبة(402/6)، وأبو بكر الشيباني في الآحاد(170/1)، وأخرجه الشاشي (179/1) من طرق عن محمد بن شهاب الزهري عن محمد بن أبي سفيان عن يوسف بن الحكم، **كلاهما**(محمد بن سعد ويوسف بن الحكم)، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، بنحوه .

والحديث ضعيف، لأنّ فيه يوسف بن الحكم وهو مجهول ، وفيه محمد بن أبي سفيان[1] وهو مجهول ، قال ابن المديني:(فهذا حديث مدني في إسناده رجلان لا أعلم روي عنهما شيء من العلم)[2] .

---

[1] : قلت : ذكره ابن حبان في الثقات . وقال علي بن المديني لا أعلم رُوِيَ عنه شيء من العلم إلا حديث واحد من يرد هوانّ قريش، انظر: ابن حجر: **تهذيب التهذيب**(170/9)، وقال ابن حجر في **التقريب**(481/1): مقبول من السادسة، والصحيح أنّه مجهول .

[2] : ابن المديني، علي بن عبد الله بن جعفر، **العلل** ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. ط2 . بيروت : المكتب الإسلامي (1980م)،(1/ 97).

المبحث الرابع

جداول فيها خلاصة القول في الراوي المقبول عند ابن حجر مع بيان درجات أحاديثه وعددها، والمتابعات المتعلقة بها بين الصحة والضعف.

يُعَدّ هذا المبحث بطاقة تعريف لكل راوٍ أطلق عليه الحافظ لفظ " مقبول " من الطبقتين الثانية والثالثة يتبين من خلالها اسم الراوي، ثم أقوال العلماء فيه جرحا وتعديلا، ثم خلاصة درجة الراوي من ناحية الجرح والتعديل بعد تخريج كل رواياته وعرضها على الثقات؛ قسم منها عرضته في الفصل الثاني من الدراسة التطبيقية الميدانية، وقسم آخر عرضته من خلال الجدول الثالث، ثم ذكرت عدد أحاديث الراوي المقبول مع بيان واضح لكل المتابعات المتعلقة بحديث الراوي المقبول الصحيحة منها والضعيفة.

كل ما سبق عرضته ضمن أربعة مطالب علماً بأنّ المطلب الرابع اقتصرت فيه على دراسة الرواة من ناحية الجرح والتعديل دون تخريج مروياتهم لأنّ حكم رواة المطلب الثالث هو انسحاب لحكم كل راوٍ من رواة المطلب الرابع، والمطالب هي:

المطلب الأول: جدول فيه خلاصة القول في الرواة المقبولين من الطبقتين الثانية والثالثة وهم ثقات.

المطلب الثاني: جدول فيه خلاصة القول في الرواة المقبولين من الطبقتين الثانية والثالثة وهم ضعفاء

المطلب الثالث: جدول فيه خلاصة القول في الرواة المقبولين من الطبقتين الثانية والثالثة وهم مجهولون

المطلب الرابع: جدول فيه رواة أطلق عليهم ابن حجر لفظ مقبول من الطبقتين الثانية والثالثة، وخلاصة القول فيهم جرحا وتعديلا دون دراسة مروياتهم.

المطلب الأول

جدول فيه خلاصة القول في الرواة المقبولين من الطبقتين الثانية والثالثة عند ابن حجر وهم ثقات، وما يتعلق بحديثهم[1] .

الرقم	إسم الراوي	أقوال العلماء فيه	درجته	عدد أحاديثه	المتابعات صحيحة	المتابعات ضعيفة
1	زفر بن وثيمه د	وثقه ابن معين ودحيم وقال دحيم: لم يلق حكيما، وقال ابن القطان : لا يعرف.	ثقة	2	....	*[2]
2	يزيد بن بابنوس د س	قال أبو حاتم: مجهول، وقال الدارقطني لا بأس به وتبعه الذهبي.	صدوق	2	2 *	1 *
3	أبو المثنى الجهني ت	وثقه ابن معين،وقال ابن المديني: مجهول لا أعرفه ،وذكره ابن حبان في الثقات.	ثقة	1	.....	.....
4	أبو ظبية الكلاعي د س ق	وثقه ابن معين،وقال الدارقطني: ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في الثقات.	صدوق	1	.....	.....
5	أبو كثير الزبيدي د ت س	وثقه النسائي والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات	ثقة	2	.....	.....
6	عبد الرحمن بن أبي حدرد د	قال الدارقطني: لا بأس به وذكره ابن حبان	صدوق	1	*	.....

[1] : أقوال العلماء في الراوي الأصل أنها من كتاب **تهذيب التهذيب** للحافظ ابن حجر، وما زِدْتُ عنه كان من كتاب بيان الوهم والإيهام لإبن القطان.

[2] : تعني هذه الإشارة أنّه متابع، أي هي مكان نعم. والرمز(.....) يعني: خلوه من الوصف الذي عُنْوِن له.

7	يزيد بن جارية س	قال النسائي : ثقة	ثقة	1	.....	.....
8	أبو العجفاء السلمي 4	وثقه ابن معين والدارقطني، وقال البخاري: في حديثه نظر	ثقة	1	......	......
9	نابل صاحب العباء والأكسية د ت س	وثقه النسائي ومرة قال: ليس بمشهور، وأشار الدارقطني بعدم ثقته	ثقة	1	.....	*

المطلب الثاني

جدول فيه خلاصة القول في الرواة المقبولين من الطبقتين الثانية والثالثة عند ابن حجر وهم ضعفاء، وما يتعلق بحديثهم .

الرقم	إسم الراوي	أقوال العلماء فيه	درجته	عدد أحاديثه	المتابعات صحيحة	المتابعات ضعيفة
1	نبيح بن عبد الله العنزي 4	وثقه أبو زرعة والعجلي، ووثقه الذهبي في الكاشف، وقال الذهبي في الميزان : فيه لين وقد وثق، وذكره ابن حبان في جملة المجهولين الذين يروي عنهم الأسود بن قيس.	صدوق يهم وله ما ينكر	6	*	.....
2	جري بن كليب 4	قال أبو حاتم: شيخ لا يحتج به، وجهله ابن الديني، ووثقه العجلي	ضعيف	1	.....	.....
3	جسرة بنت دجاجة العامرية د س ق	قال البخاري:عندها عجائب،ووثقها العجلي، وذكرها ابن حبان في الثقات.	ضعيفة	3	.....	1 *
4	حميضة بن الشمردل د ق	قال البخاري: فيه نظر، وقال ابن القطان:لا يعرف ، وذكره ابن حبان في الثقات.	ضعيف	1	.....	....
5	عمير بن إسحاق مولى بني هاشم س	قال ابن معين: لا يساوي شيئا،وقال مرة: ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن عدي: يكتب حديثه.	ضعيف يرسل	1	.....	.....
6	كثير بن جمهان السلمي 4	قال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات.	ضعيف	1	.....	....

*	.....	1	ضعيف	ذكره ابن حبان، وقال البخاري: فيه نظر	مخلد بن خفاف 4	7
.....	.....	1	ضعيف	قال الدارقطني : لا يعتبر به ،وقال أبو داود : شيوخ حريز ثقات.	يزيد بن صالح الرحبي د	8

المطلب الثالث

جدول فيه خلاصة القول في الرواة المقبولين من الطبقتين الثانية والثالثة عند ابن حجر وهم مجهولون ، وما يتعلق بحديثهم .

الرقم	إسم الراوي	أقوال العلماء فيه	درجته النهائية	عدد أحاديثه	المتابعات	
					صحيحة	ضعيفة
1	الحارث بن بلال بن الحارث د س ق	قال أحمد: ليس إسناده بالمعروف	مجهول	1	.....	.....
2	الحارث بن رافع بن مكيث د	ذكره ابن حبان في الثقات وجهله ابن القطان	مجهول	1	.....	.....
3	الحسن بن أسامة بن يزيد ت س	قال السخاوي : ثقة ، وقال ابن المديني: حديثه رواه ضعيف عن مجهول	مجهول	1	.....	.....
4	الحسن بن جابر اللخمي ت ق	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	*
5	السائب الجمحي المكي د س	ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي : لا يعرف	مجهول	1	.....	*****
6	الضحاك بن فيروز الديلمي د ت ق	ذكره ابن حبان في الثقات، وجهله ابن القطان	مجهول	1	....	*
7	العريان بن الهيثم بن الأسود س	ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن خراش: جليل .	مجهول	1	*	.....
8	القاسم بن حسان العامري د س	ذكره ابن حبان في الثقات ،ووثقه أحمد بن صالح والعجلي وجهله ابن القطان	مجهول	3	.....	....
9	القاسم بن عبد الله بن ربيعة س	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	.....
10	المغيرة بن فروة الثقفي د	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	2	.....	*
11	النضر بن سفيان الدؤلي س	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	.....

الرقم	إسم الراوي	أقوال العلماء فيه	درجته	عدد أحاديثه	المتابعات	
					صحيحة	ضعيفة
12	النعمان بن سعد ت	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	6	.....	.....
13	أبو الأزهر البصري ق	....	مجهول	1	.....	.....
14	أبو الجراح مولى أم حبيبة د س	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	.....
15	أبو الحكم مولى بني ليث س ق	قال الذهبي : لا يعرف	مجهول	1	.....	*
16	أبو الكنود الأزدي ق	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	1	.....	.....
17	أبو الهيثم بن نصر بن دهر س	قال الذهبي : مجهول	مجهول	1	.....	......
18	أبو إبراهيم الأشهلي المدني ت س	قال أبو حاتم: هو وأبوه مجهولان وتبعه الذهبي ولم يعرفه البخاري	مجهول	1	.....	.....
19	أبو إسحاق مولى عبد الله بن الحارث س	....	مجهول	1	.....	*****
20	أبو إسرائيل الجشمي س	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	.....
21	أبو بصير العبدي الكوفي س ق	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	2	.....	* 1
22	أبو بكر بن أبي زهير ق	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	1	.....	.....
23	أبو بكر بن خالد بن عرفطة س	....	مجهول	1	.....	.....
24	أبو ثور الأزدي الحداني ت س	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	2	*	.....
25	أبو جبير مولى الحكم بن عمرو ت	ذكره ابن حبان في الثقات،	مجهول	1	.....	.....

26	أبو حازم الغفاري مولاهم التمار س	ذكره ابن حبان في الثقات ، وتوثيق أبي داود ليس له إنما لأبي حازم الأنصاري	مجهول	1	.....	*
27	أبو حبيبة الطائي د ت س	ذكره ابن حبان في الثقات، ولم يرو عنه سوى أبو إسحاق السبيعي	مجهول	1	.....	.....
28	أبو حفصة مولى عائشة س	قال الدارقطني: مجهول يكتب حديثه، لهذا قال الذهبي: لا يعرف	مجهول	1	*	.....
29	أبو حية بن قيس الوداعي 4	ذكره ابن حبان في الثقات، وقال أحمد: شيخ، وجهله أبو الوليد الفرضي	مجهول	1	.....	****
30	أبو خالد البجلي الأحمسي د ت ق	ذكره ابن حبان في الثقات، وجهله ابن المديني	مجهول	2	* *	**
31	أبو خالد الوالبي د ت ق	قال أبو حاتم: صالح الحديث وقال أبو زرعة: لا أعرفه ،وذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	2	.....	.....
32	أبو راشد عن عمار د	ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: لا يعرف.	مجهول	1	*	.....
33	أبو سعيد (بن أبي المعلى) ت	....	مجهول	1	*	*
34	أبو سعيد الأزدي د	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	1	**	**
35	أبو سلمان المؤذن/ همام س	....	مجهول	1	......	*****
36	أبو صالح الأشعري ق	قال أبو زرعة: لا يعرف، وقال أبو حاتم: لا بأس به	مجهول	1	.....	.....
37	أبو طلحة الخولاني الشامي ت	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	1	.....	.....
38	أبو عائشة الأموي د	جهله ابن القطان وابن حزم	مجهول	1	.....	.....

39	أبو عبد الله المدني س	ذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه العجلي.	مجهول	1	.....	****
40	أبو عبد رب الدمشقي ق	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	1	.....	.....
41	أبو عبيدة بن حذيفة بن اليمان س ق	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	2	.....	.....
42	أبو عثمان بن سنة س فق/ على الصحيح	قال ابو زرعة: لا أعرف اسمه، وقال ابن حجر في الإصابة هو جليل من التابعين.	مجهول	1	*	***
43	أبو فراس النهدي د س	....	مجهول	1	.....	.....
44	أبو كبشة السدوسي د	ذكره البخاري في الكنى	مجهول	1	.....	*
45	أبو مسلم العبدي مولى زيد ق	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	1	.....	.....
46	أبو مشجعة بن ربعي ق	....	مجهول	2	.....	.....
47	أبو موسى الهلالي د	ذكره ابن حبان في الثقات، وجهله أبو حاتم	مجهول	1	.....	.....
48	أبو هند البجلي د س	جهله ابن القطان وابن حجر في اللسان والذهبي في المغني	مجهول	1	.....	.....
49	أم ذرة المدنية مولاة عائشة د	ذكرها ابن حبان في الثقات، ووثقها العجلي	مجهول	1	.....	.....
50	أم عبد الملك بن أبي محذورة د س	....	مجهول	1	.....	*****
51	أم موسى سرية علي/فاختة د س ق	وثقها العجلي، قال الدارقطني:حديثها مستقيم يخرّج اعتبارا	مجهولة	2	.....	*1
52	إبراهيم بن عبد الله بن عبد القاري س	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	1	.....	*
53	إسحاق بن طلحة بن عبيد الله ت ق	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	2	.....	**
54	إسماعيل بن عبد الرحمن بن عطية د	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	1	*	*

55	إمرأة ربعي بن خراش د س	....	مجهولة	1	......	.....
56	بكير بن فيروز الرهاوي ت	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	1	.....	.....
57	بن العلاء الحضرمي د	....	مجهول	1	.....	....
58	بن أبي كبشة الأنماري ق	....	مجهول	1	.....	*
59	ثابت بن سعيد بن أبيض 4	ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي : لا يعرف	مجهول	1	......	**
60	ثمامة بن شراحيل د ت س	ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: لا بأس به شيخ مقــل	مجهول	1	.....	*
61	جابر بن سيلان/ ابن عبد ربه د	قال ابن القطان مجهول	مجهول	1	.....	.....
62	جري بن كليب النهدي	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	1	.....	....
63	جرير الضبي د	ذكره ابن حبان، وجهله الذهبي، وعلق البخاري حديثه	مجهول	1	.....	.....
64	جعفر بن عياض مدني س ق	ذكره ابن حبان في الثقات، وقال أحمد :لا أذكره وقال الذهبي: لا يعرف	مجهول	1	....	*
65	حبيب بن النعمان الأسدي د ق	ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن القطان:لا يعرف.	مجهول	1	.....	.....
66	حبيب بن أبي فضالة د	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	1	.....	.....
67	حبيب بن أبي مليكة د	وثقه أبو زرعة، وذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	1	.....	.....
68	حبيش بن شريح / أبو حفصة د	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	1	.....	**
69	حجاج بن حجاج بن مالك د ت س	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	2	.....	* 1
70	حجر بن حجر الكلاعي د	ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن القطان:لا يعرف.	مجهول	1	.....	***

71	حذيفة بن أبي حذيفة الأزدي ق	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	1	.....	.....
72	حرب بن وحشي بن حرب د ق	ذكره ابن حبان في الثقات، وقال البزار مجهول في الرواية.	مجهول	1	.....	.....
73	حزام بن حكيم بن حزام س	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	......	*
74	حسان بن أبي وجزة س	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	*
75	حسين بن أبي السائب د	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	*
76	حسين بن عبد الرحمن الأشجعي د	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	.....
77	حشرج بن زياد الأشجعي د س	ذكره ابن حبان في الثقات، وجهله ابن القطان وابن حزم ، وقال الذهبي: لا يعرف.	مجهول	1	.....	.....
78	حفص بن عبد الله الليثي ت س	ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: فيه جهالة	مجهول	1	.....	*
79	حكيم بن أفلح ق	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	1	.....	.....
80	حمران مولى العبلات س	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	*
81	حمزة بن صهيب ق	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	1	.....	....
82	حنان بن خارجة السلمي د س	ذكره ابن حبان في الثقات، وجهله ابن القطان،	مجهول	1	.....	.....
83	حي أبو حية ق	قال أبو زرعة محله الصدق	مجهول	1	.....	.....
84	حيان بن بسطام ق	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	1	.....	.....
85	حية بن حابس ت / على الصحيح	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	1	.....	.....

86	خارجة بن الصلت البرجمي د س	ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن أبي خيثمة: روى عنه الشعبي فهو ثقة يحتج به	مجهول	1	.....	.....
87	خالد بن عبد الله بن حسين د س ق	ذكره ابن حبان في الثقات،	مجهول	1	.....	.....
88	خالد بن عرفجة / بن عرفطة د س	....	مجهول	1	.....	....
89	خالد بن يزيد/ زيد الجهني د س	ذكره ابن حبان في الثقات،	مجهول	1	.....	.....
90	خيار بن سلمة أبو زيد د س	ذكره ابن حبان في الثقات،	مجهول	1	.....	.....
91	داود السراج الثقفي المصري س	ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن المديني: مجهول لا أعرفه	مجهول	1	.....	.....
92	دحيبة بنت علیبة العنبرية د ت	ذكرها ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	*
93	دقرة بنت غالب الراسبية س	ذكرها ابن حبان في الثقات، ووثقها العجلي	مجهول	1	.....	.....
94	ديسم السدوسي د	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	1	.....	.....
95	دينار الكوفي والد عيسى د ت	ذكره ابن حبان في الثقات،	مجهول	1	.....	*
96	رافع بن أسيد بن ظهير س	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	*	.....
97	رداد الليثي د	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	1	.....	*
98	رفاعة بن عوف د	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	1	****	*
99	ريحان بن يزيد العامري د ت	وثقه ابن معين وقال أبو حاتم: شيخ مجهول ، وذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	1	.....	*
100	زرعة بن عبد الرحمن د	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	1	.....	*

101	زياد العصفري د ق ت/على الصحيح	قال ابن القطان: مجهول،وقال الذهبي: لا يدرى من هو	مجهول	1	.....	....
102	زياد أبو الأبرد المدني ت ق	ذكره ابن حبان في الثقات،	مجهول	1	.....	.....
103	زياد بن ثويب س ق	ذكره ابن حبان في الثقات،	مجهول	1	.....	.....
104	زياد بن سليم العبدي د ت ق	ذكره ابن حبان في الثقات،	مجهول	1	.....	.....
105	زياد بن مينا ت ق	ذكره ابن حبان في الثقات، وجهله ابن المديني	مجهول	2	.....	.....
106	زيد بن زائدة د ت	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	......	.....
107	زيد بن ظبيان الكوفي ت س	ذكره ابن حبان في الثقات وأخرج له في صحيحه	مجهول	1	.....	.....
108	زينب بنت كعب بن عجرة 4	ذكره ابن حبان، ووثقها ابن القطان، وقال ابن المديني: لم يرو عنها سوى سعد	مجهول	2	.....	.....
109	سبع بن خالد اليشكري د	ذكره ابن حبان في الثقات ووثقه العجلي	مجهول	1	**	*
110	سحيم المدني مولى بني زهرة س	ذكر العجلي أن ابن عمار وثقه، وذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	1	....	**
111	سعد بن معبد الهاشمي ق	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	....
112	سعيد بن أبي راشد ت ق	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	*
113	سعيد بن أبيض بن حمال د س ق	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	**
114	سلمة بن الأزرق س ق	ذكره ابن حبان،وقال ابن القطان: لا يعرف حاله، وقال الذهبي: لا يعرف	مجهول	1	.....	.....
115	سلمة بن عبد الله بن عمر ت	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	1	.....	.....

116	سليمان بن أبي سليمان الهاشمي ت	ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن معين: لا اعرفه	مجهول	1	.....	.....
117	سليمان بن أبي عبد الله د	قال أبو حاتم: يعتبر بحديثه، وذكره ابن حبان	مجهول	1	.....	.....
118	سليمان بن سمرة بن جندب د	ذكره ابن حبان في الثقات وجهله ابن القطان	مجهول	5	.....	.....
119	سليمان بن عمرو بن الأحوص 4	ذكره ابن حبان في الثقات وجهله ابن القطان	مجهول	1	.....	.....
120	سمية بصرية د س ق	قال الذهبي : لا تعرف ، وقال المنذري لم تثبت	مجهولة	2	.....	.....
121	سهم بن المعتمر البصري س	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	****
122	سواء الخزاعي د س	ذكره ابن حبان في الثقات،	مجهول	2	....	****1
123	شبل بن حامد/ خالد س	ذكره ابن حبان في الثقات وقال أبو حاتم: ليس لشبل معنى في حديث الزهري.	مجهول	1	.....	.....
124	شريح بن أرطاة النخعي الكوفي س	ذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم :ليس له كثير رواية.	مجهول	1	*** ***	.....
125	شريق الهوزني الحمصي د س	ذكره ابن حبان في الثقات،	مجهول	1	....	*
126	شمير بن عبد المدان د ت س	ذكره ابن حبان في الثقات،وقال الذهبي: لا يدرى من هو	مجهول	1	.....	**
127	صفية بنت علية العنبرية د ت	ذكرها ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	*
128	صيفي بن صهيب بن سنان ق	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	2	.....	....
129	ضبيعة بن حصين الثعلبي د	ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن الملقن: مجهول.	مجهول	1	.....	*
130	ضمرة بن عبد الله بن أنيس د س	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	....	*
131	طارق بن المرقع حجازي س	....	مجهول	1	.....	*****

132	طارق بن محاسن د س	ذكره ابن حبان في الثقات،	مجهول	1	....	*
133	طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن س ق	ذكره ابن حبان في الثقات،	مجهول	1	....	*
134	عائش بن أنس البكري س	ذكره ابن حبان في الثقات،وجهله عبد الرحمن بن خراش	مجهول	1	***	*
135	عامر بن مالك س	ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن المديني: لا أعلم روى عنه سوى أبو عثمان	مجهول	1	.....	.....
136	عباد بن أبي سعيد المقبري د س ق	وثقه العجلي ، وقال ابن خلفون: وثقه محمد بن عبد الرحيم بن التبان	مجهول	1	.....	.....
137	عباد بن حبيش ت	ذكره ابن حبان في الثقات وجهله ابن القطان	مجهول	1	.....	.....
138	عباس الجشمي 4	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	1	.....	.....
139	عبد الحميد مولى بني هاشم د س	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	1	.....	.....
140	عبد الرحمن المسلي الكوفي د س ق	قال الذهبي: لا يعرف إلا بهذه الرواية، وصحح الحاكم حديثه	مجهول	1	.....	.....
141	عبد الرحمن بن السائب ق	....	مجهول	1	.....	....
142	عبد الرحمن بن السائب الهلالي س	ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعد: قليل الحديث	مجهول	1	.....	.....
143	عبد الرحمن بن السائب س ق	ذكره ابن حبان في الثقات،	مجهول	1	.....	.....
144	عبد الرحمن بن الصامت د س	ذكره ابن حبان في الثقات، وجهله ابن القطان.	مجهول	1	.....	.....

145	عبد الرحمن بن أبي عقبة د ق	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	....	.....
146	عبد الرحمن بن حرملة الكوفي د س	ذكره ابن حبان في الثقات، وضعف البخاري حديثه ولم يسمع عبد الله بن مسعود	مجهول	1	.....	....
147	عبد الرحمن بن سعاد س ق	....	مجهول	1	.....	.....
148	عبد الرحمن بن سميره د	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	1	.....	.....
149	عبد الرحمن بن طارق بن علقمة د س	ذكره ابن حبان في الثقات،وقال البخاري: قال بعضهم عن عمه لا يصح.	مجهول	1	.....	.....
150	عبد الرحمن بن عاصم بن ثابت س	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	**	.....
151	عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي د ق	قال ابن معين : لا أعرفه.	مجهول	1	.....	**
152	عبد الرحمن بن عمرو بن أمية س	ذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: لا يعرف.	مجهول	*	.....	.....
153	عبد الرحمن بن عمرو بن عنبسة د ت ق	ذكره ابن حبان في الثقات، وجهله ابن القطان، وصحح الترمذي حديثه.	مجهول	1	....	***
154	عبد الرحمن بن ماعز ت س	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	*	*
155	عبد الله بن القاسم د	ذكره ابن حبان في الثقات، وجهله ابن القطان.	مجهول	1	.....	.....
156	عبد الله بن أبي بن كعب س	....	مجهول	1	.....	*
157	عبد الله بن سليط مدني س	....	مجهول	1	.....	.....
158	عبد الله بن عبد الرحمن الانصاري ت ق	ذكره ابن حبان في الثقات،وقال أبو زرعة: لا أعرفه	مجهول	3	....	*
159	عبد الله بن عبد الرحمن ابن الحباب ق	....	مجهول	1	.....	....

160	عبد الله بن عبد الرحمن ابن ثابت ق	ذكر ابن خزيمة حديثه في صحيحه	مجهول	1	.....	.....
161	عبد الله بن عتبة بن أبي سفيان س ق	صحح حديثه ابن خزيمة	مجهول	1	.....	.....
162	عبد الله بن عصمة الجشمي س	ذكره ابن حبان في الثقات، وجهله ابن القطان، وضعفه عبد الحق	مجهول	1	.....	***
163	عبد الله بن عمرو الأودي س	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	.....
164	عبد الله بن عمرو الهاشمي س	....	مجهول	1	*	.....
165	عبد الله بن عمرو بن أمية س	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	.....
166	عبد الله بن عميره د ت ق	ذكره ابن حبان في الثقات،وجهله إبراهيم الحربي	مجهول	1	.....	.....
167	عبد الله بن عنبسة د س	ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن معين وأبو زرعة: لا ندري من هو.	مجهول	1	.....	.....
168	عبد الله بن مالك بن الحارث د ت	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	*	.....
169	عبد الله بن محمد بن صيفي س	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	*
170	عبد الله بن يزيد بن وديعة س	....	مجهول	1	**	***
171	عبد الملك بن الحارث بن هشام ق	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	.....
172	عبد الملك بن أبي محذورة د ت س	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	*
173	عبد الملك بن قتادة بن ملحان ق س	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	....	*****
174	عبد الملك بن نوفل بن مساحق د ت س	ذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه الذهبي ؟؟!!	مجهول	1	.....	.....
175	عبيد الله بن جرير بن عبد الله ق	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	....

176	عبيد الله بن عبد الله بن موهب د ت ق	ذكره ابن حبان في الثقات وقال: ثقة، وجهله ابن القطان، وقال أحمد: لا يعرف.	مجهول	4	.....	.....
177	عبيد بن أبي عبيد مولى أبي رهم د ق	ذكره ابن حبان، ووثقه العجلي ، وقال العقيلي: مجهول .	مجهول	1	.....	.....
178	عثمان بن عبد الله بن أوس د ق	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	.....
179	عديسة بنت أهبان ت ق	....	مجهولة	1	.....	.....
180	عرفجة بن عبد الله الثقفي س	ذكره ابن حبان في الثقات، وجهله ابن القطان.	مجهول	1	.....	.....
181	عروة بن النزال كوفي س	ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: لا يعرف ولم يسمع من معاذ.	مجهول	1	.....	*
182	عطاء العامري الطائفي د ت س	ذكره ابن حبان في الثقات، وجهله ابن القطان والذهبي	مجهول	3	.....	1 *
183	عطاء المدني مولى أم صبية س	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	*	*
184	عطاء بن فروخ المدني س ق	ذكره ابن حبان في الثقات،وقال ابن المديني: لم يلق عثمان بن عفان.	مجهول	1	.....	.....
185	عطاء مولى أبي أحمد بن جحش ت س ق	ذكره ابن حبان في الثقات، وحسن الترمذي حديثه، وقال الذهبي: لا يعرف	مجهول	1	.....	.....
186	عطية بن عامر الجهني ق	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	.....
187	علي بن شماخ د س	ذكره ابن حبان في الثقات،	مجهول	1	.....	**

188	علي بن علقمة الأنماري ت س	ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن المديني: لم يرو عنه غير سالم بن أبي الجعد.	مجهول	1	.....	.....
189	عمار بن سعد القرظ المؤذن ق	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	8	.....	.....
190	عمارة بن عثمان بن حنيف س	قال الذهبي : لا يعرف	مجهول	1	.....	....
191	عمر بن سعد بن عائذ ق	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	1	.....	....
192	عمر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ق	....	مجهول	1	.....	.....
193	عمر بن قتادة بن النعمان ت	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	.....
194	عمران بن حذيفة س ق	ذكره ابن حبان، وقال المزي: أحد المجاهيل، وقال الذهبي: لا يعرف.	مجهول	1	.....	**
195	عمرو بن راشد الأشجعي د ت	ذكره ابن حبان، وقال الزيلعي لا يعرف، وليس معروفا بالعدالة	مجهول	1	....	**
196	عمرو بن عبد الرحمن بن أمية س	ذكره ابن حبان في الثقات،وقال الذهبي: لا يعرف.	مجهول	1	.....	.....
197	عمر بن عبد الرحمن بن عوف د	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	.....
198	عمرو بن عبد الله السيباني د	ذكره ابن حبان في الثقات، وجهله الذهبي	مجهول	1	.....	****
199	عمرو بن عبد الله بن أنيس س	قال الذهبي : تفرد عنه الزهري	مجهول	1	.....	***
200	عمرو بن غالب الهمداني الكوفي ت س	ذكره ابن حبان، وقال أبوعمرو الصدفي: وثقه النسائي؟ وجهله ابن البرقي.	مجهول	2	.....	.....
201	عمير مولى عمر ق	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	....

202	عيسى بن حطان الرقاشي د ت س	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	*	.....
203	فروخ مولى عثمان ق	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	*
204	فلفلة بن عبد الله الجعفي س	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	*
205	قبيصة بن الهلب الطائي د ت ق	ذكره ابن حبان في الثقات،ووثقه العجلي، وجهله ابن المديني والنسائي	مجهول	2	.....	....
206	قيس بن ثابت بن قيس بن شماس د	....	مجهول	1	.....	.....
207	كثير بن المطلب بن أبي وداعة د س ق	ذكره ابن حبان في الثقات،	مجهول	1	.....	.....
208	كثير بن أبي كثير البصري د ت س	ذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه العجلي، وذكره العقيلي في الضعفاء.	مجهول	2	*1	1(***)
209	كثير بن عبيد التيمي د	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	**	.....
210	كردوس الثعلبي (مختلف) د س	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	*
211	كنانة مولى صفية ت	ذكره ابن حبان، وقال الترمذي: ليس إسناده بذاك.	مجهول	1	.....	.....
212	مؤثر بن عفازة ق	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	.....
213	محمد بن الأشعث بن قيس د س	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	2	.....	*** ***
214	محمد بن حمزة بن عمرو س	ذكره ابن حبان في الثقات، واستشهد به البخاري تعليقا، وجهله ابن القطان.	مجهول	3	....	* 1
215	محمد بن خثيم أبو يزيد س	ذكره ابن حبان في الثقات،وذكره البخاري في الضعفاء.	مجهول	1	.....	*
216	محمد بن عبد الله بن الحارث ت س	ذكره ابن حبان في الثقات،وتفرد الزهري بالرواية عنه	مجهول	1	.....	.....

217	محمد بن عبد الله بن عمرو د ت س	ذكره ابن حبان في الثقات،ووثقه العجلي، وقال الذهبي: غير معروف الحال	مجهول	1	.....	.....
218	محمد بن عبد الله بن عياض د ق	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	.....
219	محمد بن عقيل بن أبي طالب ق	....	مجهول	1	.....	.....
220	محمد بن عمار بن ياسر د	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	2	.....	.....
221	محمود بن عمرو بن يزيد ابن السكن د س	ذكره ابن حبان في الثقات، وجهله ابن القطان والذهبي.	مجهول	1	.....	.....
222	محمود بن عمير بن سعد س	....	مجهول	1	.....	.....
223	مرثد الزماني ت س ق	ذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه العجلي، وقال العقيلي :لا يتابع على حديثه.	مجهول	4	* 1	1(***)
224	مري بن قطري 4	ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: لا يعرف.	مجهول	2	.....	.....
225	مسروح المؤذن مولى عمر د	ذكره ابن حبان في الثقات، وجهله الذهبي	مجهول	1	.....	.....
226	مسروق بن أوس التميمي د س ق	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	.....
227	مسلم أبو عبد الله الخزاعي د	....	مجهول	1	.....	.....
228	مسلم بن شعبة / ثفنة د س	ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: لا يعرف.	مجهول	1	....	....
229	مسلم بن عبد الله د ت س	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	.....
230	مسلم بن نذير بن يزيد ت س ق	ذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: حديثه لا بأس به.	مجهول	2	.....	* 2

231	مسلم بن يسار الجهني د ت س	ذكره ابن حبان في الثقات،ووثقه العجلي، وقال ابن معين :لا يعرف،وذكره العقيلي في الضعفاء.	مجهول	1	.....	*
232	مضارب بن حزن ق	ذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه العجلي	مجهول	1	*	.....
233	معاذ بن زهرة ، أبو زهرة د	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	1	.....	.....
234	معاوية بن حكيم بن معاوية ت	....	مجهول	1	.....	.....
235	مهاجر بن أبي مسلم دينار د ق	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	.....
236	موسى بن أبي موسى الأشعري ت ق	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	.....
237	ميزان البصري أبو صالح ت	ذكره ابن حبان في الثقات، وهو غير الذي وثقه ابن معين	مجهول	1	.....	.....
238	ميسرة أبو صالح سنان د س	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	*	
239	ميسرة بن يعقوب د س ق	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	*	.....
240	ميسرة مولى فضالة ق	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	.....
241	ناجية بن خفاف/ليس ابن كعب س	قال علي بن المديني: مجهول.	مجهول	1	......	.....
242	نافع مولى أم سلمة س	....	مجهول	1	*	.....
243	نباتة الوالبي س	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	....	....
244	نبهان المخزومي 4	ذكره ابن حبان في الثقات، وجهله ابن حزم.	مجهول	1	.....	.....
245	نجي الحضرمي الكوفي د س ق	ذكره ابن حبان في الثقات وقال: لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، ووثقه العجلي.	مجهول	2	.....	.....
246	نعيم بن حنظلة د	ذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه العجلي	مجهول	1	.....	.....

247	نعيم بن دجاجة الأسدي س	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	.....
248	نعيم بن ربيعة الأزدي د	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	*
249	نملة بن أبي نملة، د	ذكره ابن حبان في الثقات، وجهله ابن القطان.	مجهول	1	.....	.....
250	نمير بن عريب الهمداني ت	ذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم لا أعرفه.	مجهول	1	.....	.....
251	هانيء بن عبد الله بن الشخير س	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	....
252	هصان بن كاهن/ كاهل س ق	ذكره ابن حبان في الثقات، وجهله ابن المديني	مجهول	1	.....	.....
253	هلال بن عامر د	ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي لا يعرف	مجهول	1	.....	.....
254	هني بن نويرة الضبي د ق	ذكره ابن حبان في الثقات،	مجهول	1	.....	.....
255	هياج بن عمران د	ذكره ابن حبان في الثقات وجهله ابن المديني	مجهول	1	.....	.....
256	وائل بن مهانة التيمي س	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	....
257	وهب بن عبد بن زمعة/عبدالله ق	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول	1	.....	.....
258	يحيى بن حكيم بن صفوان س ق	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	**	**
259	يزيد بن الحوتكية التميمي/لم يسمَ س	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	.....
260	يزيد بن شريح الحضرمي د ت ق	ذكره ابن حبان، وقال يعقوب بن سفيان: من صالحي أهل الشام، ووثقه الذهبي.	مجهول	1	......	.....
261	يزيد بن عبد الرحمن بن الأسود ت ق	ذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه العجلي.	مجهول	1	.....	....
262	يزيد بن نعامة الضبي/أبو مودود ت	ذكره ابن حبان في الثقات .	مجهول	1	.....	.....
263	يزيد ذو مضر الحمصي د	ذكره ابن حبان في الثقات ، وجهله ابن حزم .	مجهول	1	.....	*

264	يزيد بن صبح الأصبحي د	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	**	.....
265	يعقوب المدني مولى الحرقة ت	....	مجهول	1	.....	.....
266	يعلى بن عقبة المكي س	....	مجهول	1	*	*
267	يعلى بن مملك د ت س	ذكره ابن حبان في الثقات، وقال النسائي ليس بالمشهور	مجهول	3	1 *	1 *
268	يوسف القرشي الأموي س ق	ذكره ابن حبان، وقال النسائي ليس بالمشهور، وقال الدارقطني: لا بأس به	مجهول	2	.....	.....
269	يوسف بن الحكم بن أبي عقيل ت	ذكره ابن حبان في الثقات .	مجهول	1	.....	.....
270	يوسف بن مسعود بن الحكم س	ذكره ابن حبان في الثقات.	مجهول	1	.....	**

المطلب الرابع

الرواة المقبولون عند ابن حجر من الطبقتين الثانية والثالثة ، وخلاصة القول فيهم جرحا وتعديلا دون دراسة رواياتهم .

الرقم	إسم الراوي	أقوال العلماء فيه	الخلاصة
1	أسيد بن رافع بن خديج س	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول
2	الرباب بنت صليع الضبية 4	ذكرها ابن حبان في الثقات، قال الذهبي:لا تعرف إلا برواية حفصة	مجهولة
3	الرباب جدة عثمان بن حكيم الأنصاري د س	....	مجهولة
4	أبو المنذر مولى أبي ذر د س ق	....	مجهول
5	أبو رفيع المخدجي د س ق	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول
6	أبو سبرة النخعي الكوفي /عبدالله د ت ق	ذكره ابن حبان في الثقات ،ووثقه العجلي،وقال ابن معين:لا أعرفه	مجهول
7	أبو سعد الأزدي الكوفي/أبو سعيد ت ق	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول
8	أبو سفيان بن سعيد بن المغيرة د س	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول
9	أبو صالح مولى عثمان/ الحارث ت س	ذكره ابن حبان في الثقات ،وقال العجلي والمصريون: ثقة	مجهول
10	أبو عامر الحجري المصري د س	....	مجهول
11	أبو عبد الله الدوسي بن عم أبي هريرة د ق	ذكره ابن حبان في الثقات، وجهله ابن القطان	مجهول
12	أبو عثمان التبان مولى المغيرة د ت	ذكره ابن حبان في الثقات، واستشهد به البخاري تعليقا	مجهول

13	أبو عطية مولى بني عقيل د ت س	قال ابن المديني وأبو حاتم: لا يعرف، وجهله ابن القطان	مجهول
14	أبو علي الأزدي عن أبي ذر س	....	مجهول
15	أبو عمر/عمرو الغداني البصري د س	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول
16	أبو عمرة مولى زيد بن خالد د س ق	....	مجهول
17	أبو عياش بن النعمان المعافري د ق	....	مجهول
18	أبو مُدِلّة مولى عائشة د ق	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول
19	أبو مسلم الجذمي ت س	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول
20	أم عاصم أم ولد سنان بن سلمة ت ق	....	مجهولة
21	أم عبد الحميد مولى بني هاشم د س	....	مجهولة
22	أم عون بنت محمد بن جعفر/ أم جعفر ق	....	مجهولة
23	أم محمد بن السائب بن بركة ت ق	....	مجهولة
24	أم محمد والدة محمد بن عبد الرحمن د س ق	ذكرها ابن حبان في الثقات	مجهولة
25	أم محمد والدة محمد بن قيس ق	....	مجهولة
26	أم منبوذ والدة منبوذ بن أبي سليمان س	....	مجهولة
27	تميم أبو سلمة الفهري س	....	مجهول

28	ثابت بن سعد الطائي أبو عمرو س	ذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو زرعة: من شيوخ أهل الشام	مجهول
29	ثابت بن قيس النخعي س	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول
30	ثور بن عفير السدوسي س	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول
31	زياد بن قيس المدني س	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول
32	زياد بن كسيب العدوي ت س	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول
33	سالم السهمي مولى عبد الله بن عمرو د س	....	مجهول
34	عبد الرحمن بن عمرو بن عبسة د ت ق	ذكره ابن حبان في الثقات، وجهله ابن القطان	مجهول
35	عبد الله بن عبد الرحمن بن أزهر د	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول
36	عبد الله بن الحارث الكندي الأزدي	ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن القطان: مجهول	مجهول
37	عبد الله بن عتيك/ عتيق س ق	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول
38	عبد الله بن عمرو بن عوف د ت ق	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول
39	عبد الملك بن قتادة بن ملحان د س ق	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول
40	عبيد مولى السائب المخزومي د	ذكره ابن حبان في الثقات	مجهول
41	عميرة بن سعد الهمداني أبو السكن س	ذكره ابن حبان، وقال يحيى بن سعيد: لم يكن ممن يعتمد عليه	مجهول
42	فاطمة بنت أبي ليث/ بنت أبي عقرب س	....	مجهول

43	قيس أبو المغيرة الكوفي س	ذكره ابن حبان في الثقات ، ووثقه العجلي	مجهول
44	كثير بن قليب الصدفي د	قال الذهبي: لا يعرف تفرد عنه الحارث بن يزيد	مجهول
45	كريمة بنت همام د س	....	مجهولة
46	ليلى مولاة أم عمارة ت س ق	....	مجهولة
47	مُسّة أم بُسّة الأزدية د ت ق	....	مجهولة
48	مريم بنت إياس بن البكير س	....	مجهولة
49	نُــدْبة مولاة ميمونة د س	ذكرها ابن حبان في الثقات	مجهولة
50	هند بنت شريك البصرية س	....	مجهولة
51	هنيدة عن عائشة س	....	مجهولة

المبحث الخامس

تحليل الجداول

1. عدد الرواة المقبولين من الطبقة الثانية والثالثة (338) راويا.
2. عدد الرواة الذين تمت دراستهم من ناحية الجرح والتعديل وتخريج مروياتهم (287)راويا.
3. عدد الرواة الثقات تسعة رواة .
4. عدد الرواة الضعفاء ثمانية رواة.
5. عدد الرواة المجاهيل (321) راويا.
6. عدد الرواة الذين تمت دراستهم من ناحية الجرح والتعديل فقط ، وهم مجهولون،(51) راويا.
7. عدد الروايات التي تمت دراستها سندا ومتنا مع المتابعات والشواهد بلغ (353) رواية.
8. عدد المتابعات الصحيحة لأحاديث الرواة المجهولين(270راويا)، ثلاث وثلاثون متابعة.
9. عدد المتابعات الضعيفة لأحاديث الرواة المجهولين(270 راويا)، سبع وثمانون متابعة.

وبناءً على النقطتين السابقتين (8 و9)، يكون عدد الرواة المجاهيل الذين انطبقت عليهم شروط الحافظ ابن حجر من الطبقة الثانية والثالثة (104) رواة من بين (270) راوياً كانوا موضوع هذه الدراسة، والأصل حسب منهج الحافظ في التقريب أن يطلق لفظ ليّن الحديث على مائة وستة وستين راوياً.

10. عدد الرواة المجاهيل الذين انطبقت عليهم شروط الراوي المقبول 104 رواة .
11. عدد الرواة الضعفاء الذين توبعوا ثلاثة راوة، وعدد المتابعات ثلاثة واحدة صحيحة وإثنتان ضعيفتان.
12. عدد الرواة الثقات الذين توبعوا أربعة رواة، وعدد المتابعات بلا تكرار أربعة متابعات.
13. عدد الرواة الذين خلو من جرح أو تعديل وحتى ابن حبان لم يذكرهم في ثقاته؛ ثلاثة وخمسون راوياً، فهؤلاء- حسب منهج الحافظ في التقريب- ينبغي أن يطلق عليهم مصطلح مجهول العين.
14. عدد الرواة الذين تفرد ابن حبان بذكرهم في الثقات مائة وثلاثة وثلاثون راوياً.

15. مجموع الرواة الذين خلو من جرح أو تعديل وتفرد ابن حبان بذكرهم في الثقات هو مائة وستة وثمانون راوياً، أي أكثر من نصف الرواة مغرقون في الجهالة.

16. عدد الرواة الذين أطلق عليهم لفظ مجهول أو لفظ مرادف له – مثل لا يعرف، لا أعرفه، لا ندري من هو،– ثمان وثمانون راوياً.

بناءً على البند (16 و 17)، يكون عدد الرواة الذين استحقوا لفظ مجهول مائتين واثنين وسبعين راويا، علماً بأني لم أحتسب تجهيل ابن حزم لراويين.

17. عدد الرواة الذين جهلهم الذهبي ثمانية وعشرون راويا.
18. عدد الرواة الذين جهلهم ابن القطان أربعة وعشرون راويا.
19. عدد الرواة الذين جهلهم أبو حاتم ستة رواة.
20. عدد الرواة الذين جهلهم ابن المديني ستة رواة
21. عدد الرواة الذين جهلهم ابن معين أربعة رواة.
22. عدد النقاد الذين أطلقوا لفظ مجهول أو ما يرادفه من ألفاظ، ثمانية عشر ناقدا

بناء على ما سبق(18 إلى 23)، هناك رواة جهلوا من نقاد معتمدين، واطلق عليهم الحافظ لفظ مقبول.

الخاتمة

بعد هذه الدراسة كان لا بد من إبراز أهم النتائج والتوصيات، عسى الله عز وجل أن ينفع المسلمين بهذا العمل ويجعله في ميزان حسناتنا، إنّه سميع قريب مجيب الدعاء، ولا نقول إلا كما علمنا السلف الصالح، فما أصبت فيه فهو من توفيق الله ، وما أخطأت فيه فهو من نفسي ومن الشيطان.

أولا: أهم النتائج التي توصلت إليها

1. هناك دراسات عديدة تحدثت عن الراوي المقبول، كان أكثرها واقعية دراسة الشيخ عطاء بن عبد اللطيف وعنوانها: إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر، وأشملها دراسة هي دراسة الدكتورة خلود الحسبان .
2. أخطأت الدكتورة الحسبان عندما وافقت الدكتور وليد العاني – رحمه الله – واعتبرت أنّ قلة الحديث تزيد من ضبط صاحبها وإتقانه، و أخطأت الدكتورة عندما فسرت شرط المتابعة بعدم مخالفة الصحيح أوالأصول العامة.
3. قلة الحديث عند النقاد القدامى كانت عبارة عن وصف لعدد روايات الراوي، وأمّا ابن عدي فقد قصد منها أحيانا غمز الراوي.
4. قصد الحافظ من شرط " قليل الحديث" وصف عدد روايات الراوي، وقد التزم الحافظ بهذا الشرط ، ونراه يقول في بعض الصحابة:" صحابي قليل الحديث".
5. شروط الراوي المقبول الثلاثة ليس لها علاقة بإثبات عدالة الراوي أو ضبطه.
6. أكثر الرواة المقبولين لهم الحديث الواحد والحديثان، وأكثر راو مقبول من الطبقة الثانية والثالثة له روايات هو عبد الله بن عمرو بن عوف، وعدد رواياته عشرة.
7. قصد الحافظ من الشرط الثاني للمقبول " أن لا يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله" خلو الراوي من الجرح والتعديل.
8. الشرط الثاني للراوي المقبول وضعه على بداية سكة الراوي المجهول.
9. عدد الرواة الذين لم ينطبق عليهم الشرط الثاني سبعة عشر راويا؛ تسعة رواة ثقات، وثمانية رواة ضعفاء.

10. قصد الحافظ من الشرط الثالث للمقبول "حيث يتابع " الإرتقاء برواية الراوي المقبول، وخاصة من خلال التقوية بمجموع الطرق للحديث الواحد.

11. إنّ المتابعة تنفع الراوي الثقة فتزيده ثقة، وتنفع الراوي المختلف فيه فتفرز رواياته ؛ فما وافق فيه الثقات كان حفظه وضبطه، وما انفرد أوخالف فيه عن الثقات كان خطؤه ووهمه، وأمّا الراوي المجهول فلا تنفعه المتابعات إذا كان قليل الحديث.

12. لم يشترط الحافظ في المتابعة أن تكون صحيحة ؛ إنمّا اشترط أصل المتابعة.

13. الراوي المقبول هو الوجه الآخر للراوي المجهول، وهو أقل الرواة جهالة عند الحافظ من المجهول أو المستور أو مجهول العين.

14. عدد الرواة الذين انطبقت عليهم شروط الراوي المقبول 104 رواة؛ من بين 270 راويا.

15. عدد الرواة الذين يستحقون مصطلح ليّن الحديث حسب شرط الحافظ 166 راويا.

16. اعتبر الحافظ حكم حديث الراوي المقبول أنّه حسن لذاته، وبعض الدراسات اعتبرته حسنا لغيره.

17. حكم حديث الراوي المقبول هو الضعف؛ لأنه يمثل حكم حديث الراوي المجهول، والجمهور على رده وتضعيفه.

18. ليس هناك أيّ علاقة بين شروط الراوي المقبول؛ وبين إثبات العدالة أو الضبط.

19. من خلال الدراسة تعتبر المرتبة السادسة أولى مراتب الجهالة في كتاب التقريب.

20. أنّ ابن حبان والعجلي متساهلان في التوثيق، وخاصة في توثيق المجاهيل، كما قال كثير من العلماء.

ثانياً : أهم التوصيات

1. الرجوع إلى قواعد المتقدمين من علماء الجرح والتعديل أمثال يحيى بن سعيد القطان وابن مهدي وابن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري وأبي زرعة، وتحكيم ما تم بناؤه بعد عصورهم لهذه القواعد، بعيدا عن الدخول بمقررات سابقة أو الانتصار لمذهب أو فكرة لم تثبت.
2. أن يتم دراسة الرواة المقبولين من الطبقات الأخرى – الرابعة فما فوق– وتخريج رواياتهم من كتب السنن الأربعة، حتى يكتمل البناء.
3. دراسة الرواة الذين أطلق عليهم الحافظ مصطلح" ليــّن الحديث" ، وتخريج رواياتهم في الكتب الستة، حتى نكمل دراسة المرتبة السادسة بِشِقَيْها.
4. العناية أكثر بعلم الجرح والتعديل في الدراسات القادمة، وبخاصة فيما يتعلق بالرواة المختلف فيهم من ناحية الجرح والتعديل، وسبر رواياتهم.

فهرس الأحاديث المخرّجة

ألا أخبركم بمن يحرم على النار أو بمن تحرم عليه النار؟ على كل قريب هين سهل	193
ألا لا تغالوا بصدق النساء، فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله	130
الطاعون والبطن والغرق والنفساء شهادة. قال: حدثنا أبو عثمان مرارا ورفعه.	233
العين حق.	163
الغنيمة الباردة الصوم في الشتاء.	204
اللهم إني أعوذ بك من الأربع	235
أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أوتر قبل أن أنام	209
أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث إلى النساء– تعني في مرضه – فاجتمعن	129
أنّ ابنة النبي صلى الله عليه وسلم حدثتها أنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلمها	240
أنّ النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن النفخ في الشرب	124
أنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أفطر قال: اللهم لك صمت	201
أنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا جاء مكانا في دار يعلى استقبل القبلة ودعا	174
أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه مبعثا فلما رجع، قال: كيف وجدت نفسك	138
أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أنّ الخراج بالضمان	150
أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في بني عبد الأشهل وعليه كساء متلفف به	238
أنّ معاوية صلى أمامهم، فقام في الصلاة وعليه جلوس، فسبح الناس	187
أنّ رجلا نال من عائشة عند عمار بن ياسر فقال أغرب مقبوحا منبوحا	197

240	أنكحني أبي وأنا كارهة وأنا بكر، فشكوت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: لا
165	أنّه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلم، ثم أقبل راجعا من عنده
231	أنّه اعتَلَّ بعير لصفية بنت حيي وعند زينب فضلُ ظهر
163	أَنَّهُ سمع رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يقول : لَا شَيْءَ في الْهَامِ، وَالْعَيْنُ حَقٌّ
170	أنه شهد حجة الوداع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فحمد الله وأثنى عليه
228	أنها رأت النبي صلى الله عليه وسلم وهو قاعد القرفصاء
177	أيما امرأة تحلت يعني بقلادة من ذهب جعل في عنقها مثلها
141	أيما مسلم كسا مسلما ثوبا على عري كساه الله
221	إنّ الله تعالى يقول: يا بن آدم تفرغ لعبادتي أملأ صدرك غنىً
182	إنّ الله عز وجل خلق آدم فمسح ظهره بيمينه، فاستخرج منه ذرية فقا
233	إنّ أحسن ما اختضبتم به لهذا السواد؛ أرغب لنسائكم فيكم
141	إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتلى أحد أن يردوا إلى مصارعهم
210	إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قام– يعني يوم بدر– فقال: إنّ عثمان انطلق
192	إنّ سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له، وهي سورة تبارك
192	إنّ أهل الصدقة يعتدون علينا أفنكتم من أموالنا بقدر ما يعتدون علينا فقال: لا
191	إنّ كان أقرب الناس عهدا برسول الله صلى الله عليه وسلم علي.
156	إنّما الأعمال كالوعاء، إذا طاب أسفله طاب أعلاه

200	إنّي رجل ذرب اللسان، وإنّ عامة ذلك على أهلي، قال: فأين أنت من الاستغفار؟
167	ثلاثة يحبهم الله: رجل قام من الليل يتلو كتاب الله
161	ثم نشأت يتيما وهاجرت مسكينا وكنت أجيرا لابنة غزوان بطعام بطني
147	جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجوه بيوت أصحابه شارعة في المسجد
229	جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إنّي اغتسلت من الجنابة، وصليت
219	رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يَقُصُّ من نفسه
171	رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي الجمرة من بطن الوادي وهو راكب
211	رأيت عليا توضأ فغسل كفيه ثلاثا، ...، ثم قال:" هذا وضوء رسول الله.
181	سُئِلَ –عمر–عن هذه الآية : { وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ } ، فقال عمر.
223	سيد طعام أهل الدنيا وأهل الجنة اللحم.
225	صببت على النبي صلى الله عليه وسلم الماء في السفر والحضر في الوضوء
175	ضفت عمر ليلة، فلما كان في جوف الليل قام إلى امرأته يضربها
144	فتوضأ – يعني– النبي صلى الله عليه وسلم وضوءاً لم يلث منه التراب، ثم أمر
146	قام النبي صلى الله عليه وسلم حتى أصبح بآية
232	قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم وبين يديه خبز وتمر
227	قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم، قالت: تقدم صاحبي تعني حريث
158	قلت يارسول الله ما يذهب عني مذمة الرضاع

كان آخر كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة الصلاة	189
كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا مشى مشى أصحابه أمامه	142
كان أهل بيت منا يقال لهم بنو أبيرق بشر وبشير ومبشر	243
كان رسول الله صلى الله عليه و سلم إذا بعث سرية قال: إن رأيتم مسجدا	176
كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يكره عشر خلال	154
كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل ، يرفع طوراً،	221
كنا نطوف مع أم المؤمنين عائشة، فرأت على امرأة برداً فيه تصليب	166
كنت أرمي نخل الأنصار، فأخذوني فذهبوا بي إلى النبي صلى الله عليه وسلم	211
كنت إذا حضت نزلت عن المثال على الحصير، فلم نقرب رسول الله	224
كنت في البطحاء في عصابة فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فمرت بهم سحابة	241
كنت مع سلمان فرأى رجلا ينزع خفيه للوضوء فقال له سلمان: امسح على خفيك .	222
كيف كان خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم	127
لا تحل الصدقة لغني	168
لا رضاع إلا ما أنشز العظم وأنبت اللحم	157
لا شيء في الهام والعين حق	162
لا عدوى ولا طيرة ولا هامة". فقام إليه رجل أعرابي فقال: يا رسول الله، أرأيت	226
لا يحرم من الرضاع المصة والمصتان	159

196	لا يحل دم امرئ مسلم إلا رجل زنى بعد إحصانه، أو كفر بعد إسلامه،
208	لعن الله المتنمصات والمتفلجات والمتوشمات اللائي يغيرن خلق الله عز وجل
183	لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوارات القبور
242	لما جاء علي بن أبي طالب هاهنا البصرة دخل على أُبَيّ فقال: يا أبا مسلم
172	لما خلق الله الأرض جعلت تميد فخلق الجبال
213	ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة
223	ما دعي رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى لحم قط إلا أجاب
148	ما رأيت صانعة طعام مثل صفية، أهدت إلى النبي صلى الله عليه وسلم إناءً فيه
195	ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي
175	ما من ميت يصلي عليه أمة من الناس إلا شفعوا فيه
155	مثل صلاة حذيفة في صلاة الخوف..، فقام حذيفة، وصف الناس
126	مررت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلمت عليه
131	من أحب الأنصار أحبه الله، ومن أبغض الأنصار أبغضه الله
188	من أدركه الأذان في المسجد ثم خرج لم يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجعة
132	من أوى إلى فراشه طاهرا يذكر الله تعالى حتى تغلبه عيناه فتعار
216	من باع دارا ولم يجعل ثمنها في مثلها؛ لم يبارك له فيها
224	من خاف أدلج ومن أدلج بلغ المنزل

من دخل هذا المسجد فبزق فيه أو تنخم فليحفر فليدفنه	125
من يرد هوان قريش أهانه الله	244
من باع دارا ولم يجعل ثمنها في مثلها؛ لم يبارك له فيها	218
من خاف أدلج ومن أدلج بلغ المنزل	226
من دخل هذا المسجد فبزق فيه أو تنخم فليحفر فليدفنه	126
نزلت الكتب من باب واحد ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف	155
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يضحى بأعضب القرن والأذن	145
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستقاد في المسجد، وأن تنشد فيه الأشعار،	134
نهى عن النفخ في الشرب، فقال رجل : القذاة	125
نهاهم أن يطرقوا النساء ليلا	139
وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم على صفية فقالت لي: هل لك إلى أن ترضين	230
يا معشر المهاجرين والأنصار إنّ من إخوانكم	140
يوشك أن تعرفوا أهل الجنة من أهل النار. قالوا بم ذاك يا رسول الله؟	207

فهرس المصادر والمراجع

1. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي ت 327،**الجرح والتعديل**، 9 مج. ط1 بيروت - دار إحياء التراث العربي- (1952م).
2. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني الشافعي ت 852هـ ، **تقريب التهذيب**. عناية: عادل مرشد.ط1، بيروت – مؤسسة الرسالة. 1996م
3. ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني الشافعي ت 852هـ، **تغليق التعليق 5** مج. تحقيق: سعيد عبد الرحمن القزقي. ط1 . بيروت- المكتب الإسلامي.(1405هـ)
4. ابن العثيمين، محمد بن صالح ، **شرح نزهة النظر للحافظ ابن حجر**. ط1.القاهرة - دار العقيدة. (2007م)
5. ابن أحمد، عطاء بن عبد اللطيف ، **إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر** – غير مطبوع ، 1411 هـ.
6. ابن القطان ، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الفاسي ت 628، **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، 6 مج . تحقيق: د. الحسين آيت سعيد. ط1. الرياض- دار طيبة .(1997م).
7. ابن المديني، علي بن عبد الله بن جعفر، **العلل**، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. ط2 . دار النشر: بيروت : المكتب الإسلامي (1980م).
8. ابن الملقن، سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد ت 804 هـ ، **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير 9** مج. تحقيق: مصطفى أبو الغيط وآخرون. ط1 . الرياض- دار الهجرة للنشر والتوزيع .(2004م)،
9. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي أبو محمد ت 327هـ، **علل الحديث**، تحقيق: محب الدين الخطيب. بيروت- دار المعرفة.(1405هـ)
10. ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد ت 235هـ، **مصنّف بن أبي شيبة 7**مج. تحقيق: كمال يوسف الحوت. ط1 . الرياض- مكتية الرشيد.(1409هـ)

11. ابن بهادر ، بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال ، **النكت على ابن الصلاح** 3مج. تحقيق زين العابدين بن محمد. ط1. الرياض- أضواء السلف.(1998م).

12. ابن جماعة، محمد إبراهيم. **المنهل الراوي**. تحقيق: د. محيي الدين رمضان. ط2. دمشق- دار الفكر.(1406هـ)

13. ابن حبان . محمد بن أحمد أبو حاتم التميمي ، **صحيح ابن حبّان** 18مج. تحقيق : شعيب الأرناؤوط. ط2. بيروت- مؤسسة الرسالة.(1993م)

14. ابن حبان، الإمام محمد بن حيان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي،**المجروحين** 3 مج. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. ط1. حلب- دار الوعي.(1396هـ)

15. ابن حجر ، أحمد بن علي أبو الفضل الشافعي ، **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**. بيروت: دار إحياء التراث العربي

16. ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني، **النكت على ابن الصلاح** ، تحقيق ربيع المدخلي. ط1.(1404هـ)

17. ابن حجر: أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني ت 852 ، **الإصابة في تمييز الصحابة**، 8 مج. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط1 . بيروت - دار الجيل.(1992)

18. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني الشافعي ت 852هـ ، **تقريب التهذيب** ، تحقيق: محمد عوامة .ط4، سوريا- دار الرشيد ،(1992م).(ص 765)

19. ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني الشافعي ت 852 ، **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**. تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق . بيروت-دار الكتاب العربي.

20. ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني الشافعي ت 852، **طبقات المدلسين**. تحقيق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي. ط1.عمان-مكتبة المنار.(1983)

21. ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني الشافعي ت 852هـ ، **لسان الميزان** 7مج. تحقيق: دائرة المعرف النظامية. ط3. بيروت- مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.(1986)

22. ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني الشافعي ت 852هـ. **تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير** 4مج . تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني. المدينة المنورة . 1964م.

23. ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني الشافعي ت 852هـ، **فتح الباري شرح صحيح البخاري** 14مج . تحقيق: محب الدين الخطيب، بيروت–دار المعرفة

24. ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني الشافعي ت 852هـ، **تهذيب التهذيب** 14مج . ط1. بيروت– دار الفكر. (1984م)

25. ابن حجر، أحمد بن علي: **شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**. بيروت، دار إحياء التراث العربي

26. ابن حزم ، علي بن أحمد الأندلسي ت 456هـ، **الإحكام في أصول الأحكام** 8 مج . ط1. القاهرة – دار الحديث .(1404هـ)

27. ابن حزم ، علي بن أحمد بن سعيد الظاهري 456هـ، **المحلى** ، 11مج ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي. بيروت – دار الآفاق الجديدة.

28. ابن حنبل، أحمد أبو عبدالله الشيباني 231هـ ،**العلل ومعرفة الرجال** 3مج. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس. ط1. بيروت– المكتب الإسلامي.(1988م)

29. ابن خزيمة، محمد بن إسحاق أبو بكر السلمي النيسابوري 311 هـ. **صحيح ابن خزيمة** 4مج، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي. بيروت– المكتب الإسلامي(1970م).

30. ابن حنبل ،أحمد أبو عبد الله الشيباني ت 241هـ، **مسند أحمد بن حنبل** 6 مج ، مصر– مؤسسة قرطبة.

31. ابن رجب ، أبو الفرج زين الدين عبد الرحمن بن أحمد ، **شرح علل الترمذي** ، تحقيق: خالد عبد الفتاح شبل . ط1. بيروت– دار الكتب العلمية .(2002م).

32. ابن سيدة ، أبو الحسن علي ابن إسماعيل المرسي ، **المحكم والمحيط والأعظم**، 11مج.ط1. تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، بيروت ، دار الكتب العلمية.(2000م)

33. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري ت463هـــ ، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** 24 مج ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي وآخر. المغرب- وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.(1387)

34. ابن عدي، عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني ت 365، **الكامل في ضعفاء الرجال** 7مج. تحقيق: يحيى مختار غزاوي. ط3. بيروت - دار الفكر.(1988).

35. ابن فارس ، أبو الحسن بن زكريا ، **معجم مقاييس اللغة** 6 مج، ط 2. تحقيق عبد السلام محمد هارون. بيروت- دار الجليل،(1999م)

36. ابن قاضي شهبة. أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر. **طبقات الشافعية** 4مج. تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان . ط1.بيروت- عالم الكتب(1407)،(88/1).

37. ابن ماجه،محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني ت 275، **سنن ابن ماجة** 2مج. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت- دار الفكر.

38. ابن معين، يحيى أبو زكريا ت 233، **تاريخ ابن معين(رواية الدوري)** 4 مج. تحقيق: د. أحمد محمد نور. ط1. مكة المكرمة- مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.(1979).

39. ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي- **لسان العرب** 15مج. بيروت-دار صادر. ط1.

40. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، **تهذيب اللغة** 8 مج .تحقيق: محمد عوض مرعب.ط1. بيروت دار إحياء التراث العربي(2001م)

41. الأصفهاني، الراغب، **مفردات ألفاظ القرآن.** ط2. تحقيق: صفوان عدنان داوودي. دمشق- دار القلم.(1997م).

42. الأعظمي ، محمد ضياء الرحمن ، **دراسات في الجرح والتعديل** .ط2. الرياض- دار السلام للنشر والتوزيع ، (1424هـــ)

43. الألباني ، محمد ناصر الدين ، **إرواء الغليل في تخريج احاديث منار السبيل** 8مج. ط2. بيروت- المكتب الإسلامي.(1985م)

44. الألباني، محمد ناصر الدين.**السلسة الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها** 4مج. ط3.عمان- المكتبة الإسلامية. (1406)

45. الأنباسي ، إبراهيم بن موسى ، **الشذ الفيّاح** 2مج. تحقيق صلاح فتحي هلل.ط1. الرياض- مكتبة الرشيد.(1998م).

46. الباجي، سليمان بن خلف بن سعد **التعديل والتجريح** ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، تحقيق: د.أبو لبابة حسين. ط1. الرياض - دار اللواء للنشر والتوزيع(1986م)

47. البخاري ، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي ت 256 ، **الضعفاء الصغير** 1مج ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد .ط1 .حلب-دار الوعي.(1396)

48. البخاري. محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي.**الجامع الصحيح المختصر** 6مج. ط3. تحقيق: د. مصطفى ديب البغا. بيروت- دار ابن كثير.(1987م)

49. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي ت 256، **صحيح البخاري**، 6 مج، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا .ط3.بيروت- دار ابن كثير.(/1987)

50. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله الجعفي ت 256، **التاريخ الكبير** 8 مج، تحقيق: السيد هاشم الندوي. دار الفكر

51. البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق:**البحر الزخار** 10مج. تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله .ط1. بيروت: مؤسسة علوم القرآن .(1409).

52. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر ت 458، **سنن البيهقي الكبرى** 10مج. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. مكة المكرمة ، مكتبة دار الباز.(1994م)

53. الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي ت 279، **سنن الترمذي 5** مج، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون بيروت - دار إحياء التراث العربي.

54. الجزائري ، طاهر الدمشقي ، **توجيه النظر إلى أصول الأثر** ، 2مج ، تحقيق :عبد الفتاح أبو غدة. ط1. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية.(1995م)

55. الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري ت 405هـ، **معرفة علوم الحديث.** تحقيق: السيد معظم حسين . ط2. بيروت- دار الكتب العلمية.(1977م).

56. الحسبان ، خلود محمد ، **الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في الأحاديث المختارة للضياء المقدسي.**(رسالة دكتوراة غير منشورة) جامعة اليرموك. الأردن.(2005م).

57. الحسين .محمد بن عيسى خليف: **المراتب الرابعة والخامسة والسادسة من التقريب** ، (رسالة ماجستير غير منشورة) – جامعة آل البيت. الأردن

58. الحلبي ، إبراهيم بن محمد بن سبط بن العجمي ت 841هـ، **التبيين لأسماء المدلسين**، تحقيق: محمد إبراهيم داود الموصلي. ط1. بيروت- مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع.(1994)

59. الحمش، عداب محمود. **رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل**. ط2. الرياض: دار حسان للنشر والتوزيع.(1987م)

60. الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر البغدادي ت463هـ ، **الكفاية في علم الرواية**. تحقيق: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني ، المدينة المنورة- المكتبة العلمية.

61. الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن البغدادي ت 385هـ ،**العلل الواردة في الأحاديث النبوية** 11مج. تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي.ط1. الرياض ،دار طيبة.(1985م)

62. الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن البغدادي ت 385، **سؤالات البرقاني**. تحقيق : د. عبد الرحيم محمد القشقري. باكستان- كتب خانه جميلي

63. الدارمي،عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد ت 255، **سنن الدارمي** 2مج، تحقيق فواز أحمد زمر لي و خالد السبع العلمي. ط1. بيروت- دار الكتاب العربي.(1407)

64. الدريس، د. خالد.**الحديث الحسن لذاته ولغيره دراسة استقرائية نقدية** 5 مج. ط. 1الرياض- دار أضواء السلف ، (2005م)

65. الدمشقي، شمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعي ت 751هـ،**إعلام الموقعين** ، 4 مج. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. بيروت- دار الجيل.(1973م)

66. الدولابي، أبو بشر محمد بن أحمد، **الكنى والأسماء** 3 مج، تحقيق نظر محمد الفاريابي. ط1. بيروت- دار ابن حزم(2000م)

67. الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد.**تذكرة الحفاظ** 4مج . ط1. بيروت- دار الكتب العلمية

68. الذهبي: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ت748هـ، **المغني في الضعفاء،** تحقيق: الدكتور نور الدين عتر

69. الذهبي، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ت 748هـ ،**الكواكب النيرات 1**مج، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. الكويت- دار العلم

70. الذهبي، حمد بن أحمد أبو عبد الله الدمشقي ت 748، **الكاشف،** 2 مج. تحقيق محمد عوامة. ط1. جده- دار القبلة للثقافة الإسلامية (1992)

71. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز أبو عبد الله ت 748، **ذكر من تكلم فيه وهو موثق.** تحقيق: محمد شكور أمرير المياديني. ط1. الزرقاء -مكتبة المنار.(1406)

72. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز. **سير أعلام النبلاء** 23 مج . تحقيق: شعيب الارناؤوط. ط9 بيروت: مؤسسة الرسالة .(1413هـ)

73. الذهبي،حمد بن أحمد أبو عبد الله الدمشقي ت 748، **ميزان الإعتدال في نقد الرجال** ، 8 مج. تحقيق:الشيخ علي محمد معوّض وآخرون. ط1. بيروت - دار الكتب العلمية(1995م)

74. الزيلعي، عبد الله بن يوسف، **نصب الراية** 4 مج، تحقيق محمد بن يوسف. مصر- دار الحديث (1357هـ)

75. السجستاني ، سليمان بن الأشعث أبو داود ت275هـ، **سنن أبي داود** 4 مج ، تحقيق محمد يحيى الدين عبد الحميد.

76. السخاوي ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن ت 902هـ ، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث** 3 مج . لبنان- دار الكتب العلمية

77. السندي،نور الدين محمد بن عبد الهادي: **شرح سنن ابن ماجة** 4 مج. تحقيق: الشيْخ خليل مأمون شيحا. ط2. بيروت- دار المعرفة.(1997م)

78. السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت911، **طبقات الحفاظ.** ط1. بيروت-دار الكتب العلمية. (1402هـ).

79. السيوطي.عبد الرحمن بن أبي بكر. **تدريب الرواي في شرح تقريب النووي** 2مج. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف ، الرياض. مكتبة الرياض الحديثة

80. السيوطي، جلال الدين، **شرح سنن النسائي 4**مج، تحقيق: مكتب تحقيق التراث الاسلامي. بيروت- دار المعرفة(1997م)

81. الشمالي، د ياسر. **الواضح في مناهج المحدثين**.ط3. عمان ، دار الحامد - (2006م)

82. الشهرزوري، أبو عمر عثمان بن عبد الرحمن ، **مقدمة ابن الصلاح**. تحقيق نور الدين عنتر. بيروت- دار الفكر.(1997م).

83. سعيد ، همام ، **شرح علل الترمذي دراسة وتحقيق** 2مج .ط1. الأردن: مكتبة المنار.(1987م).

84. الصنعاني ، محمد بن إسماعيل الأمير ، **توضيح الإنكار** 2مج. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. المدينة المنورة - المكتبة السلفيّة.

85. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم ت 360هـ ، **المعجم الكبير** 25مج. تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي. ط2. الموصل- مكتبة الزهراء.(1983)

86. الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة ت 321هـ، **شرح مشكل الآثار** 15مج، تحقيق: شعيب الأرنؤوط . ط1. بيرونت- مؤسسة الرسالة.(1987م)

87. الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد. **شرح مشكل الآثار** 15 مج، تحقيق شعيب الأرناؤوط .ط1.بيروت- مؤسسة الرساله.(1987م)

88. العاني، د. وليد حسن:**منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها** .الأردن: دار النفائس.(1999م)

89. العراقي، أبو زرعة ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم ت 826، **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل** 1مج تحقيق: عبد الله نوارة. الرياض- مكتبة الرشد.(1999م)

90. العظيم آبادي، محمد شمس الحق. **عون المعبود شرح سنن أبي داود** 14مج.ط2.بيروت: دار الكتب العلمية.(1995م).

91. العقيلي: أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى ت 322هـ، **ضعفاء العقيلي** 4 مج. تحقيق عبد المعطي قلعجي.ط1. بيروت- دار الكتب العلمية،(1984م).

92. العلائي. خليل بن الأمير سيف الدين كيكلدي بن عبد الله العلائي،**المختلطين.** ط1. تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب و علي عبد الباسط مزيد .القاهرة : مكتبة الخانجي. (1417هـ).

93. العلائي، أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي ت761هـ، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل.** تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي ط2. بيروت- عالم الكتب.(1986م)

94. العمري، د محمد علي القاسم: **دراسات في منهج النقد عند المحدثين** 2 مج. ط1. عمان- دار النفائس.(2000م).

95. الغزالي، محمد بن محمد أبو حامد 505هـ. **المنخول من تعليقات الأصول.** تحقيق : د. محمد حسن هيتو. ط2. دمشق- دار الفكر.(1400هـ).

96. الفيروز أبادي ، محمد بن يعقوب ،**القاموس المحيط** ، بيروت- مؤسة الرسالة.

97. القاري، علي بن سلطان محمد ت 1014هـ **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح** 11مج . تحقيق: جمال عيتاني . ط1. لبنان - دار الكتب العلمية. (2001م).

98. القزويني، محمد بن يزيد أبو عبد الله ت 275هـ، **سنن ابن ماجة** ، 2مج. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت -دار الفكر

99. الكناني، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل ت840هـ، **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه** 4مج، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي ط2. بيروت: دار العربية (1403هـ) .

100. اللاحم، إبراهيم عبد الله، **الجرح والتعديل.** ط1.الرياض- مكتبة الرشد.(2003م).

101. المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج ت : 742 ، **تهذيب الكمال** 35 مج، تحقيق: د. بشار عواد . ط1. بيروت- مؤسسة الرسالة(1980م).

102. المعلمي ، عبد الرحمن بن يحيى اليماني ت 1386 ، **الأنوار الكاشف كما في كتاب " أضواء على السنة "من الزلل والتقليل والمجازفة.** ط2 . بيروت- المكتب الإسلامي.(1985م)

103. المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي ، **الترغيب والترهيب** 4 مج. ط1. تحقيق إبراهيم شمس الدين، بيروت- دار الكتب العلمية.(1417م)

104.النتشة، إيهاب طالب راغب . **مصطلح الثقة مفهومه وتطبيقاته عند المحدثين حتى نهاية القرن الرابع الهجري**.(رسالة ماجستيرغير منشورة) جامعة صدام للعلوم الإسلامية ، بغداد ،العراق1421هـ

105.النسائي ، أحمد بن شعيب ، أبو عبد الرحمن ، **سنن النسائي (المجتبى)** 8 مج. تحقيق:عبد الفتاح أبو غدة .ط2 . حلب–مكتب المطبوعات الإسلامية.(1986م)

106.النسائي ، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن ت : 303 ، **سنن النسائي الكبرى** 6 مج، تحقيق : عبد الغفار سليمان البنداري و سيد كسروي حسن .ط1. بيروت– دارالكتب العلمية (1199م).

107.النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن،**الضعفاء والمتروكين للنسائي**. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. ط1. حلب– دار الوعي(1396هـ)

108.الهاشمي ، تقي الدين محمد بن محمد بن فهد ،**لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ** ، بيروت– دار الكتب العلمية

109.الواعظ ، عمر بن أحمد أبو حفصت 385هـ، **تاريخ أسماء الثقات**، تحقيق: صبحي السامرائي. ط1. الكويت– الدار السلفية.(1984)

110.أبو داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ت 275، **سنن أبي داود** ، 4 مج، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر

111.أبو يعلى، الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني ت 446هـ، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث** 3مج، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس. ط1. الرياض– مكتبة الرشد.(1409)

112.شاكر،أحمد محمد: **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث** . د. بديع اللحام. ط2. دمشق: مكتبة دار الفيحاء.(1997م).

113.طوالبه: د.محمد بن عبد الرحمن، **الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه**. ط2. عمّان– دارعمّار(2000م)

114.عتر، نور الدين. **منهج النقد في علوم الحديث**. ط3. دمشق– دار الفكر.(2003م)

115.عتر، نورالدين. **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين** . ط2.بيروت-مؤسسة الرسالة .(1988)

116.عوّاد والأرناؤوط ، بشار معروف، وشعيب ، **تحرير تقريب التهذيب** 4 مج .ط1. بيروت : مؤسسة الرسالة- ، (1997م)

117.كمال،أ. علي شيكوش ، **أراء الإمام ابن حبّان الحديثية من خلال كتابه الصحيح**.(2007م).

118.مسلم، أبو الحسين بن الحجاج القشيري النيسابوري ت 261، **صحيح مسلم** ، 5 مج. تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي بيروت- دار إحياء التراث العربي.

119.مسلم، بن الحجاج بن مسلم القشيري أبو الحسين ت 261هـ، **الكنى والأسماء** 2مج، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري.ط1.المدينة المنورة-الجامعة الإسلامية.(1404هـ)

120.ياسين، د. ماهر. **كشف الإيهام لما تصمنه تحرير التقريب من الأوهام**..ط1.الرياض: دار اليمان (2006م)

مراجع أنترنت

1. الأَلْفِيُّ، أبُو مْحَمَّدٍ أَحْمَدُ شِحَاتَهْ السَّكَنْدَرِيُّ، **شذرات من المنهج المأمول ببيان معنى قول ابن حجر مقبول** ،

http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?p=785641

2. الشحود، **الحافظ ابن حجر ومنهجه في التقريب التهذيب**(غير منشور) ص(75)

http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=145214

3. سلامة ، محمد خلف الله ،**معنى لفظة مقبول عند ابن حجر في كتابه تقريب التهذيب**،

http://www.ahlalhdeeth.cc/vb/showthread.php?t=39379

4. العطاوي، د. بسّام الغانم: **أوهام في كشف الإيهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام**،(1429 هـ)(ص1)،

http://www.mediafire.com/?4gxgdmzau2m

An-Najah National University

Faculty of Higher Studies

(The Term " Maqboul" Acceptable as used by Ibn-Hajar and its Applications Upon the Hadith Narrators from the second and third layers in the Four books of Islamic Sunen)

Prepared by

Muhammad Ragheb Rashed Al-Jitan

Supervised by

Dr. Hussein Abdelhamid Al-Naqeeb

This thesis is submitted as a completion of the requirements to obtain a Master degree in the Fundamentals of Islam (Usul El-Din) from the Faculty of Higher Studies at An-Najah National University Palestine.

2010

(The Term " Maqboul" Acceptable as used by Ibn-Hajar and its Applications Upon the Hadith Narrators from the second and third layers in the Four books of Islamic Sunen)

Prepared by

Muhammad Ragheb Rashed Al-Jitan

Supervised by

Dr. Hussein Abdelhamid Al-Naqeeb

Abstract

This research addresses the "Accepted Hadith" term. This term is one of the terms of Al-Hafez Ibn Hajar in his book "Al-Taqreeb". The research also examines the different reports by the reporters in the Four Sunan. Al-Hafez has determined the conditions of this term such as the absence of hadith. He also ranked it sixth among the different Taqreeb reporters. But Al-Hafez did not show his purpose behind this term, as a result, scholars have been divided into two teams. The first considered the accepted hadith which is reported by the reporter as being hasan (a hadith which is accepted by the majority of the Fuqaha) on its own. Others considered the hadith as hasan depending on others. Still, there are those who criticized this term.

Through this research, the researcher concluded that Al-Hafez meant by the first condition that the reporter has little of hadith while in the second condition, he meant that the hadith is free of any Jarh or Ta'deel (Impugnment and Validation). However, by deeply studying the reports of more than 287 different reporters, the researcher has found that the number of trusted reporters is only nine and the number of weak reporters is also eight , while the remaining 270 reporter are ignorant. Talking about mutaba'ah, which Al-Hafez did not abide by .The origion of the number of mutaba'at for the hadeeth of the ignorant (Majaheel) reporter was (104). Seventeen of the them are correct mutaba'at for seventeen reporters and

another seventy–one weak mutaba’at for seventy-one reporters .There are also sixteen correct and weak mutaba’at for sixteen reporters . This has been illustrated in special tables in the second chapter of the study.

Regarding the decision about the accepted reporter (Maqboul), such reporter is considered ignorant and according to Ibn Hajar, this is the least of the degrees with respect to hadith reporting. Building on this, a hadith by an accepted (Maqboul) reporter is considered as weak and is never considered as correct even if it is provided with a correct mutaba'ah because it has a weak reporting. The fact that such hadith has weak reporting or that its reporter is weak has been the reason behind its weakness.

Through this study, the research was able to observe the fact that 166 reporters deserve to be called Layyen Al-Hadith which means that their hadith is free from any mutaba'ah as –Al-Hafez has stated in his book (Al-Taqreeb).

Thus, the accepted reporter which has met the three conditions by Al-Hafez is the other side of the unknown reporter. Such reporter's hadith is considered weak even if it is provided with a correct mutaba'ah. The research has reached this through evidences, the different opinions by critics as well as studying more than 350 reports (Riwaya).

The number of reporters that the researcher has studied in terms of Jarh and Ta'deel and with respect to their reports were 287 reporters. While the number of reporters that the researcher has studied in terms of Jarh and Ta'deel without studying their reports were 51 reporters, thus, the number of accepted reporters from the second and third rank is more than 337 reporters.